

شأليث الدكتورفخرالدِّن قباوة

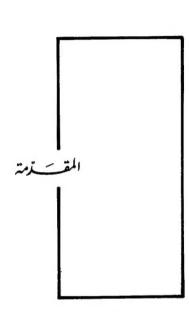
### الدكتورفخرالدين قباوة

# ابن جيمفور وَاللَّصْرِيف

### جقوق الطتبع محفوظت

الطبعت الأولى ١٣٩١ هـ/١٩٧١مر

الطبعت الثانيت. ١٤٠١ه /١٩٨١م



## بستح لي الرعن الرقيح

اللهمّ، لك الحمد على ما أوليتَ، حمداً كثيراً دائمًا، يرضيك عنّا ويكثف البلاء، وعلى رسولك الكريم أفضل الصلاة والتسليم. وبعد:

كثيراً ما عرض القدماء والمعاصرون لتاريخ النحو العربيّ، حتى لقد خلَّفوا تراثاً ضخاً، عزَّ نظيره في الحضارات الأعجمية، وما زال موثل إعجاب وتقدير وإجلال.

فأنت ترى كتب التراجم والتاريخ حافلة بأخبار هذا العلم ورجاله، منذ أواخر القرن الأول، لتقدّم مادّة ضخمة وافرة، يستمين بها الباحث على الدراسة الشاملة الدقيقة. فكان من اليسير على العالم أن يتناول مسائل النحو وعلماءه، بالتأريخ، والبحث، والنقد، والتقوم.

وقد استعان المؤرّخون بهذه الموارد الزاخرة، فأقاموا دراسات واسعة، لتاريخ حياة النحو وتطوّره، وما انبثق عنه من مذاهب واتجاهات، وألف فيه من كتب ورسائل، وجرى فيه من خلاف وحوار وحجاج، وما قدّمه للحضارة الاسلامية، واللغة العربية، والعقل الإنسائي، من غناء وزاد وغاء.

ولما كان في النحو علمان، ها الإعراب والتصريف، وكان الأول منها أوسع من الثاني وأضخم وأغزر، بحيث أطلق عليه أحياناً اسم النحو، فقد طفت شخصية الأول على أخيه، واستأثر بجهود المؤرّخين، فكان وحده ميدان البحث والدراسة في كثير من كتب القدماء والمعاصرين. حتى إنك لترى كثيراً من كتب تاريخ النحو، يعرض

لموضوعات الإعراب، ومسائله، وتفصيلاته، ورجالاته، ويغفل ما له صلة بالتصريف. فاذا أنت تظن أن النحو هو الإعراب، والإعراب هو النحو، وأن ذلك ترادف ليس للتصريف فيه نصيب.

ولهذا أحست بالحاجة إلى العناية بالدراسة التاريخية للتصريف. فاخترت عالماً أندلسياً ، هو أبو الحسن علي بن مؤمن ، المعروف بابن عصفور ، منطلقاً إلى هذه الغاية . فقد أغفل المعاصرون الاهتام بهذا العلم المغربي ، فرأيت من الضرورة العناية به ، بعد أن نشرت له كتاب «الممتع »، وجَعْلَه مركزاً للبحث والتقويم . وكان أن استللت من شخصيته الجانب الصرفي ، ونصبته ميداناً لهذا الكتاب ، فكان في تمهيد وباين .

في التمهيد بسطت نشأة علم التصريف وتطوّره، منطلقاً من تحديد معنى هذا العلم، لتوضيح معالم البذور الأولى، والمحاولات البكر في تأسيسه. فكشفت عن خطل النظرية التوقيفية، وفساد القول بأنّ مُعاذاً للرّاء هو مؤسّس التصريف. وأثبت أنّ بوادر هذا العلم كانت في منتصف القرن الأول، وأنّ صاحبها هو الإمام عليّ وأبو الأسود الدؤليّ. ثم كانت مرحلة التفريع، إذ فصل علماء العربية بعض الجوانب الصرفية، من خلال متابعتهم الدراسات اللغوية والنحوية، فهيّاً ذلك لاستقلال علم الصرف على أيدي الأخفش والأحر والفرّاء، في كتب خاصة متميّزة.

وفي الباب الأول عرضت لابن عصفور، ووزَّعت ذلك على ثلاثة فصول:

أما الفصل الأول فترجمت فيه لابن عصفور، فبسطت حياته، وتنقَّله بين الأندلس والمغرب، وأسباب وفاته. ثم ذكرت أشهر شيوخه وتلاميذه، وفصلت ذكر موَّلُفاته. واختتمت الفصل ببيان المنزلة العلمية التي كانت له بين أقرانه وخلفائه.

وأما الفصل الثاني فعقدته لتوضيح صلة ابن عصفور بالعلماء الذين تقدّموه، فأظهرت تأثّره بالبصريين والبغداديين، وأخذه عنهم، مع خلافه لهم في بعض المسائل الصرفية، إلا سيبويه فانه كان يجلّه كثيراً، وينافح عنه، ويعتذر له، ويتعقّب من تعرّض له أو خالفه. هذا، في حين أنه قد انتقص الكوفيين كثيراً، وإن أخذ عنهم بعض الأقوال والتوجيهات.

وأما الفصل الثالث فكشفت فيه عن مذهب ابن عصفور في التصريف. فبعد أن تلمّست موقفه من المذاهب المختلفة، استطعت أن أنفذ إلى الأصول التي كوّنت أسلوبه في معالجة المسائل الصرفية. وقد حدّدت هذه الأصول، فاذا هي: المنطق الجدليّ، والسّاع، والقياس، والإجاع. ثم وقفت إزاء ها محلّلاً، لأظهر اعتاده على الحجاج والجدل والمنطق، مستميناً بالسّاع القائم على النقل الصحيح للكلام الفصيح، وبالقياس للأشباه والنظائر، حين يعزّ الساع، أو لا يكون وافياً، وبإحاع جهور علماء المدرستين، وخلصت من ذلك إلى أنّ ابن عصفور كان يصدر عن مذهب الحقّقين، وأنّ هذا المذهب لمت بوارقه بين البصريين منذ أوائل القرن الثالث، وكان أصحابه يختارون من الأقوال ما عزّزه البرهان الساطع أو الدليل القاطع.

وبذلك غادرت الباب الأول، بعد أن عرّفت بابن عصفور، وأوضحت معالم مذهبه في التصريف. فانتقلت إلى الباب الثاني، حيث عرضت لكتاب «المتم»، وفصّلت أمره في خمة فصول.

في الفصل الأول أشرت إلى موضوعات ذلك الكتاب، وأسلوبه، وتاريخ تصنيفه وتقديمه.

وفي الفصل الثاني بسطت أساء الكتب والرسائل التي صُنفت قبل «الممتع» في علم التصريف، أو ما يتصل به. ثم بيَّنت استمداده من

بعض تلك الكتب، وحدّدت المصادر التي اعتمد عليها أكثر من غيرها.

وأوضحت في الغصل الثالث منهج المؤلف في ذلك الكتاب، إذ جعله قسمين، ووزع فيها الموضوعات الصرفية توزيعاً واضح الترابط والتسلسل. وقد استطمت أن أكشف عن الجهود التي بذلها المؤلف، بعد تصنيف الكتاب، ليلحق بالمتن زيادات، ويجري في العبارات والنصوص تنقيحات وتصويبات، أَضْفَتْ على الكتاب ظاهرة من الإحكام والوضوح والإتقان.

أما الفصل الرابع فخصصت به الأوهام التي انساق إليها المؤلف في كتابه هذا. فكان منها الاضطراب في تنسيق بعض الأبواب والفقر، والتخليط في التمثيل وتوزيع بعض المواد، والإحالات التي لا مرجع لها ولا معتمد، والخلاف بين الأقوال، والتناقض بين الأحكام، والفوائت التي لم يستوفها الكتاب، والقصور في استيعاب بعض المسائل والأبواب، والأخطاء العلمية في نسبة الأبيات وروايتها، وفي تفسير المفردات، وإلقاء الأحكام، ونسبة الأقوال والمذاهب.

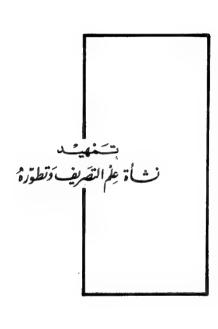
وأما الفصل الخامس فاقتصرت فيه على وصف النسخ الخطوطة التي اعتمدتها في تحقيق المعتم ودراسته. فوصفت نسخة « فيض الله » واهتام أبي حيّان بها، وما علّقه عليها من استدراكات نقلها عن نسخة المؤلف ونسخ شتّى، وحواش حافلة بالتفسير والتأكيد والخالفة والنقد عن كتب مختلفة، وعن تعليقة ابن مالك صاحب الألفيّة. ثم أتبعت ذلك بوصف لنسخة «مراد ملا »، ونسخة «المبدع »، التي اختصر فيها أبو حيّان كتاب «الممتع » وخطّها بقلمه.

وقد اقتصرت في كتابي هذا على الجانب الصرفي، فجعلت مسائله مدار البحث والحديث، ولم استعن بالمسائل الإعرابية إلا في الكشف عن المنزلة العلمية لاين عصفور. وقد أكثرت في دراستي هذه من التحليل والتمثيل، وإبراد الأشباه والنظائر والنصوص، لأبسط الصورة التامَّة المفصَّلة لجوانب الموضوع، وأحدد المدى الذي يستفرقه ويحيط به، فلا يظنّ ظانّ أنني أسوق أحكاماً عامة سريعة، عادها التعميم المرتجل.

وإنني، إذ أدفع بهذا الكتاب إلى أيدي الدارسين والباحثين، لأَجأر إلى الله أن يسدد الخطى، ويخلص منا النية، وينفعنا بأعالنا في الدنيا والآخرة، ويعيدنا من أن نَزِلَّ أو نُزِلَّ، أو نَضِلًّ أو نُضِلًّ، أو نَظلِمَ أو نُظلمَ، أو نَجلًا، أو نَظلمَ أو نُجلًا، أو يُجهَلَ علينا، إنه سميع مجيب، وعليه الاتكال.

حلب ۱۳۹۱/۲/۱۹ ۱۹۷۱/٤/۱۵

فخر الدين قباوة



#### تعريف التصريف

لعل أقدم نصِّ وصل إلينا، وفيه ذكر التصريف، هو قول سيبويه (١): «هذا بابُ ما بَنَتِ العربُ من الأساء، والصفات، والأفعال، غير المتلَّة والمتلَّة، وما قيسَ من المتلَّ الذي لا يتكلّمون به، ولم يجيء في كلامهم إلاَّ نظيرُه من غير بابه، وهو الذي يسمَّيه النحويون: التصريف والفعْلُ».

وفَسَّرَ السَّيرافيُّ الكلفتين الأخيرتين من نص سيبويه فقال (٢): «أمَّا التصريفُ فهو تفييرُ الكلفة بالحركات والزيادات والقلب... حتى تصير على مثال كلهة أخرى. والفعلُ تمثيلها بالكلمة ووزنها بها، كقوله: ابن لي من (ضرب) مثل (جُلْجُل). فوزنا (جلجل) بالفعل، فوجدناه (فُهْلُل) فقلنا: شُرْبُبٌ. فتفييرُ الضاد إلى الضمّ، وزيادةُ الباء، ونظمُ الحروف التي في ضربب على الحركات التي فيها، هو التصريف. والفعل هو تمثيله برفعلل) الذي هو مثال جلجل».

والذي يتضح من هذا التفير أنَّ السيرافيَّ قد ذهب إلى أنَّ التصريف هو ما أطلق عليه المتأخرون اسم «مسائل التمرين». وبذلك يكون السيرافيِّ قد جمل التصريف خاصاً بالقسم الثاني ممّا نص عليه سيبويه، وأغفل القسم الأوّل وهو ما بنته العرب من الأساء والصفات

<sup>(</sup>۱) الكتاب ۲: ۲۱۵

 <sup>(</sup>۲) شرح كتاب سيبويه ٥: ٥٨٦. وهو نسخة غطوطة بدار الكتب المصرية تحت الرقم ٥٢٨ نحو تيمور.
 وانظر المنصف ٣: ٢٤٤ وأينية التصريف ص ٣٤.

والأفعال. وكذلك فعل الرضيُّ حين قال(١٠): «التصريف - على ما حكى سيبويه عنهم - هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب، على وزن ما بنته، ثم تَعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياسُ كلامهم، كما يتبيَّن في مسائل التعرين، إن شاء الله تعالى ».

على أنّ هذا التّضييق لمعنى التّصريف - كما رأينا لدى السّيرافيّ والرضيّ - لم يكن شائماً لدى جميع الملماء. ولذلك نرى المازفيَّ يجمع في كتابه «التصريف» من المسائل ما يضمُّ القسمين اللذين وجدناها في نصّ سيبويه، ويخرج عليها.

ولذلك أيضاً يجعل ابن جنّي للتّصريف معنيين فيقول(٢): «التّصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول، فتتصرَّف فيها بزيادة حرف، أو غريف بضرب من ضروب التغيير. فذلك هو التّصرُف فيها، والتّصريف لها. نحو قولك (ضَرَبَ) فهذا مثال الماضي. فان أردت المضارع قلت (يضربُ)، أو اسمَ الفاعل قلت (ضاربٌ)، أو المفعول قلت (ضروبُ)، أو المصدر قلت (ضَربُ)، وإن أردت المسلمر قلت (ضَربُ)، وإن أردت أن الفعل كان من أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت (ضاربُ). فان أردت أنه كان من أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت (ضاربُ). فان أردت أنه كان فيه الضرب وكرره قلت (ضطرب). فان أردت أنه كثَّر المسرب وكرره قلت (ضطرب). وان أردت أنه كان فيه الضرب في نفسه مع اختلاج وحركة، قلت (اضطرب). وعلى هذا عامة التصريف في هذا النحو من كلام العرب. فمعنى التّصريف هو ما أريناك من التلمّب بالحروف الأصول، لما يُراد فيها من المعاني المفادة منها وغير ذلك ».

وأمَّا المعنى الثاني الذي أشار إليه بقوله «وغير ذلك» فقد بسط

<sup>(</sup>١) شرح الثافية ١: ٦ -٧.

<sup>(</sup>٢) التصريف الملوكي ص ٧ وشرحه ص ١ ~ ١٠.

بعضه في موطن آخر حين قال<sup>(۱)</sup>: «التّصريف إنّا هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة، فتصرّفها على وجوه شتّى، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضرب)، فتبني منه مثل (جَمْفَر) فتقول: (ضَرْبَبٌ)، ومثل (قِمَطْر): (ضَرِبً)، ومثل (عَلِمَ): (ضَرِبً)، ومثل (عَلِمَ): (ضَرِبً)، ومثل (طَرُبُ): (ضَرَبً)، ومثل (طَرُبُ). «...».

فإذا جمعنا بين هذين المعنيين كان التّصريف(٢) - كما قال ابن مالك - هو تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها، لفرض لفظي أو معنويّ. وهسدا التحويسل بعضه ضروريّ كصوغ الأسماء والصفات والأفعال، وبعضه الآخر غير ضروريّ كمسائل التمرين.

#### ٣

### مرحلة التأسيس

اختلف العلماء كثيراً في تحديد تاريخ البذور الأولى لعلم التصريف. ونحن إذا أغفلنا الآن ذلك الخلاف وكررنا راجفين من عهد سيبويه وذكرُه للتَّصريف أقدمُ ما وصل إلينا - إلى السنوات الأولى من صدر الاسلام تبدَّت لنا ظاهرة واضحة، من شيوع اللحن اللغوي الصرفي (٣). وها نحن أولاء نسرد بعض الأخبار التي تجلّى ذلك.

قال(1) يوسف بن خالد السَّمْتِيُّ لممرو بن عُبيد: ما تقول في دجاجة ذُبحت من قفائها؟ قال له عمرو: أحسِنْ. قال: من قفاؤها. قال: أحسنْ.

<sup>(</sup>١) النصف ١: ٣ - ٤٠

<sup>(</sup>۲) النصف ۳: ۸۲۰.

<sup>(</sup>٣) انظر العربية ص ٧ - ٥٠ والمعجم العربي ١: ١٥ - ٣٦ والمجتمعات الاسلامية ص ٢٥٦ - ٢٩٢-

<sup>(1)</sup> البيان والتبين ٢: ٣١٣.

قال من قفاءها. قال عمرو: ما عَنَاكَ بهذا؟ قل: من قفاها، واسترخ. وقال يوسف بن خالد أيضاً: حتّى يَشِجَّه. بكسر الشين، يريد: حتى بشُحّه. بضمّ.

وكان يوسف يقول: هذا أحر من هذا، يريد: أشد حرة من هذا،

وقال أبو الحسن المدائني (٢): كان سابق الأعمى يقرأ «الخالقُ البارئ المُصوَّرُ » فكان ابن جابان إذا لقيه قال: يا سابق، ما فعل الحرف الذي تُشرك فيه بالله؟

وقال: وقرأ «ولا تَنكِحوا المشركينَ حتَّى يُؤمنوا ». قال ابن جابان: وإن آمنوا لم نَنكحهم.

وكان(٣) رجل بالبصرة له جارية تُسمّى ظمياء. فكان إذا دعاها قال: يا ضمياء، بالضاد، فقال ابن المقفّع: قل يا ظمياء، فناداها: يا ضمياء، فلما غيّر عليه ابن المقفّع مرّتين، أو ثلاثاً، قال له: هي جاريتي أو جاريتك؟

وكان أبو مسلم الخراسانيُّ حسن الألفاظ، جيّد المعاني، وكان إذا أراد أن يقول: قلتُ لك، قال: كلتُ لك<sup>(1)</sup>.

قال مسلم بن سَلام (٥): حدَّثني أبان بن عثان قال: كان زياد النبطيُّ، أخو حسَّان النبطيِّ، شديد اللكنة، وكان نحوياً. قال: وكان بخيلاً. ودعا غلامه ثلاثاً، فلمَّا أجابه قال: «فمن لدن داُوتك فقلتَ لَبَّى إلى أن

<sup>(</sup>١) وانظر المألة ١٦ من الانصاف.

<sup>(</sup>٢) البيان والتبيين ١٢ ، ٢١٩ . وانظر عبون الأخبار ٢ ، ١٦٠ .

<sup>(</sup>۳) البيان ۲: ۲۱۱.

<sup>(</sup>٤) البيان ١: ٧٣.

<sup>(</sup>ه) البيان ۲: ۲۱۴ والحاسن والماوي، ۲: ۱۹۰.

جيتني ما كنت تصنآ<sup>(۱)</sup> ۴۰ يريد: من لدن دعوتك إلى أن جئتني ما كنت تصنع!

وكانت (٦) أمّ نوح وبلال ابني جرير أعجمية، فقالا لها: تكلّعي إذا كان عندنا رجال. فقالت يوماً: يا نوح، جُردانٌ دخل في عِجانِ أُمّكُ. فأبدلت الذال من الجرذان دالاً، وضَمَّت الجيم، وجعلت العجين عجاناً.

ووهم الحسن البصريُّ في جم الشيطان فقرأ: «ما تنزّلتُ به الشياطُوْنَ »(٣).

واختصم (1) رجلان إلى عمر بن عبد العزيز، فجعلا يلحنان، فقال الحاجب: قُما فقد أُوذينا أمير المؤمنين. فقال عمر: أنت والله أشد إيذا الله الله منها.

وكان(٥) زياد الأعجم، وهو رجل من عبد القيس، يرتضخ لكنة أعجمية، يذهب فيها إلى مذهب قوم بأعيانهم من العجم. وذكر أبو عبيدة أنّ زياداً قال في مديح المهلّب بن أبي صفرة:

فتى زادَهُ السّلطانُ في الودِّ رفعةً إذا غيَّرَ السّلطانُ كَلَّ خليلِ قال: فكان يجعل السين شيئاً، والطاء تاء، فيقول: فتى زاده الشلتان...

وقال فيلٌ مولى زياد بن أبيه لسيده: أيها الأمير، أَحْدَوا لنا

<sup>(</sup>١) المبارة عرفة في البيان والتبيين. وقد صوبناها مستأنسين بما جاء في المحاس والمساوىء.

<sup>(</sup>٧) البيان ۲: ۲۱۳ و ۱: ۷۳.

<sup>(</sup>٣) البيان ٢: ٢١٩ وتقسير القرطبي ٦٣: ١٤٠. وانظر ص ٣٣ من العربية وص ٨٩ – ٩٠ من الحسن البصري.

<sup>(£)</sup> المحاسن والمساوىء ٢: ١٥٩ .

<sup>(</sup>٥) الكامل ص ٨٦ والبيان ١: ٧١ والأغاني ١٤: ٩٩.

هِارَ وَهش . يريد: أهدوا لنا حمار وحش. فلم يفهم زياد عنه وقال: ويلك! ماذا تقول؟ قال: أحدوا لنا أيراً. يريد: عَيراً. فقال زياد: أرجعنا إلى الأول فهو خير(١).

ويزيد بن معاوية أُخذت عليه زلَّة واحدة (٣). فقد ذكر على المنبر عبدَ الحميد بنَ عبدِ الرحن بنِ زيدِ بنِ الخطاب، فقال: «هذه الضَّبعة العرجاء ». فاعْتُدَّت عليه لحناً، لأنَّ الأنثى إغا يقال لها: الضبع (٣). ويقال للذكر: الضَّبعانُ.

وكان عُبيدالله (٤) بن زياد يرتضخ لكنة فارسيّة، وإنما أتته من قبل زوج أمّه شيرويه الأسواريّ. ويقال: إنّ عليّاً عليه السلام عاد زياداً في منزل شيرويه، فقال عبيدالله يوماً لرجل كلَّمه، فظنَّ به رأي الخوارج: أَهْرُوريّ منذ اليوم؟ بريد: أحروريّ؟

وكان(٥) سحم عبد بني الحسحاس يجعل الشين سيناً، فينشد بيته المشهور:

فلو كنت ورداً لونه لَعَيقْنَنِي ولكنَّ ربِّي سانني بسَواديــــا يريد: لعشقنني... شانني.

وأنشد(١) سعيم عمر بن الخطاب قصيدته التي مطلعها: عُمــيرة ودَّعْ، إن تَجِهَزتَ غــازيــا كفي الشَّيبُ، والاسلامُ للمرء ناهيا

<sup>(</sup>۱) نهاية الأرب ۳: ۳۹۲ والبيان والتبيين ۱: ۷۳ و ۳: ۳۱۳ وعيون الأخبار ۲: ۱۵۹ والحاسن والماويء ۲: ۱۵۸.

<sup>(</sup>٧) الكامل ص ٢٤١.

 <sup>(</sup>٦) وأجاز بعضهم أن يقال الأنثى: ضبعة. انظر اللسان والتاج: ضبع.

<sup>(</sup>ع) الكامل ص همه  $\sim 7$ ه والبيان ۱: ۷۲ – ۷۳.

<sup>(</sup>٥) انظر المبتع الورقة ٣٨ والحكم واللسان والتاج (عسق).

<sup>(</sup>٦) البيان ١: ٧١ - ٧٢.

فقال له عمر: لو قدَّمتَ الإسلام على الشيب لأجزتك، فقال له: ما سَمَرْت. يريد: ما شعرت.

وكان صهيب (١) بن سنان النمريّ، صاحب رسول الله على الله يرتضخ لكنة روميّة فيقول: إنك لهائنٌ ليريد: لحائن، أي: هالك. وكذلك كان شأن بعيض الصحابة في إبيدال الحروف، كبيلال الحبشيّ، وسلمان الفارسيّ (١).

وفي غزوة أحد سقط لواء المشركين، وقتل من حوله، فأخذته عمرة بنت علقية الحارثيّة، فرفعته لقريش فلاثوا به، وكان اللواء مع صوًّاب، وهو غلام حبشيّ لأبي طلحة، وكان آخر من أخذه منهم، فقاتل به حتى قطمت يداه، ثم برك عليه فأخذ اللواء بصدره وعنقه، حتى قتل عليه، وهو يقول(٢٠ «اللهم هل أُعزَرْتُ »، يريد: أعذرت، أي: كان منى ما أُعذر به. فأبدل الذال زاياً لمجمته.

فهذه غاذج متعددة، يُدرك أقدمها صدر الاسلام، وتؤكد - على ما يقال في صدق مضمونها - أنّ السليقة العربية شابتها مظاهر العجمة، فاختلّت لدى بعض القدماء - عرباً أو مولّدين - ملكة اللغة، وندّت عنهم سقطات لغوية صرفية تهدد صفاء العربية وسلامتها. فليس غريباً أن يهب ذوو الغيرة على لغة القرآن، يذبّون عنها، ويجهدون لوضع حدود واضحة لصيانة اللغة، وترسيخ جذورها في النفوس والعقول.

ومع هذا ترى للعلماء أقوالاً مختلفة في نشأة علم التّصريف، وعندي أنَّ مصدر اختلافهم هو ما يحمله كلّ منهم، من مدلول لهذا العلم، ولمّا كان له معنيان مختلفان، كما ذكرنا من قبل، كان للعلماء مذهبان في

<sup>(</sup>۱) البيان والتبيين ۱: ۷۲.

<sup>(</sup>٢) انظر المجم العربي ١: ٢٣.

<sup>(</sup>٣) سيرة ابن هشام ٣: ٢٥.

تحديد تاريخ نشأته. فقد زعم بعضهم أنه يعود إلى ما قبل الجاهليّة، وذهب آخرون إلى أنّ واضع علم التصريف هو مُعاذ بن مسلم الهرّاء.

أما القول الأول فقد بسطه أحمد بن فارس، في معرض جزمه أنّ اللغة العربية وعلومها توقيف من عند الله تعالى، لا اصطلاح واختراع. وما قاله في ذلك(١٠): « وزعم قوم أنّ العرب الماربة... لم يعرفوا نحواً ولا إعراباً ولا رفعاً ولا نصباً ولا همزاً. قالوا: والدليل على ذلك ما حكاه بعضهم عن بعض الأعراب(٢) أنه قيل له: أنهمز (إسرائيل)؟ فقال: إني إذاً لرجل سُوء. قالوا: وإنما قال ذلك لأنه لم يعرف من الحمز إلاً الضِّغط والعصر ... قلنا: والأمر في هذا بخلاف ما ذهب إليه هؤلاء ... ومذهبنا فيه التوقيف. فنقول: إنَّ أساء هذه الحروف داخلة في الأساء التي أعلم الله - جلّ شأنه - أنه علّمها آدم عليه السلام. والذي نقوله في الحروف هو قولنا في الإعراب والعروض... فإن قال قائل: فقد تواترت الروايات بأنّ أبا الأسود أوَّلُ من وضع العربية، وأنّ الخليل أُوِّلُ مِن تَكلُّم فِي العروض! قيل له: نحن لا ننكر ذلك بل نقول: إنَّ هنين العلمين قد كانا قدياً، وأتت عليها الأيام، وقلاً في أيدى الناس، ثم جدَّدها هذان الإمامان... فان قال: فقد سمعناكم تقولون: إنَّ العرب فعلت كذا، ولم تفعل كذا، من أنها لا تجمع بين ساكنين، ولا تبتدىء بساكن، ولا تقف على متحرِّك، وأنها تسمَّى الشخص الواحد بالأسماء الكثيرة، وتجمع الأشياء الكثيرة تحت الاسم الواحد! قلنا: نحن نقول: إنّ العرب تفعل كذا، بعدما وطَّأنا أن ذلك توقيف، حتّى ينتهى الأمر إلى الموقِّف الأوَّل. ومن الدليل على عرفان القدماء، الصحابة وغيرهم، بالعربية كتابتهم المصحف على الذي يعلُّله النحويُّون في ذوات الواو،

<sup>(</sup>١) الصاحبي ص ٨ - ١١. ويلاحظ أنه لم يغرق بين النحو والمعرف والعربية تغريقاً واضحاً.

<sup>(</sup>٢) وانظر البيان والتبيين ٢٠ - ٣٠ وعيون الأخبار ٢: ١٥٧.

والياء، والحمز، والمدّ، والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء، وذوات الواو بالواو، ولم يصوّروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكناً في مثل: الحب، والدفء والملء، فصار ذلك كله حُجَّة».

وأما القول الثاني فقد ذكر ابن مالك في التصريح أن العلماء أجموا عليه (١). وأيَّد السيوطيُّ ذلك في قولين مختلفين: قال في الأول (٢): «واتفقوا على أنّ مُعاذاً الهرّاء أوَّل من وضع التّصريف »، وزعم في الثاني أنه - أي: السيوطي - هو الذي تنبّه لذلك، فقال في ترجمة الهرّاء (٣): «هو نحويّ مشهور وهو أوّل من وضع التصريف »، واستدلّ على ذلك بما رواه الزبيديُّ، فقد أورد السيوطيّ عن الزبيديُّ، أن أبا مسلم «كان قد نظر في النحو، فلما أحدث الناسُ التصريف لم يُحسنه، وأنكره فهجا أصحاب النحو فقال:

قد كان أَخذُهُم في النحو يُعجبني حتّى تَماطَوا كلامَ الزّنج والرّوم لله سعت كلاماً، لست أفهه كأنه زَجلُ الفربان، والبوم ترك تَحُوهُم، والله يَعصِمني مِن التَّقَحُم في تلك الجَراثم فأجابه معاذ الهرّاء، أستاذ الكسائي، فقال:

عالجتها أمردَ، حتّى إذا شِبْتَ، ولم تُحسِنْ أَباجادِها(٥) سَمَّيتَ مَن يَعرِفُها جاهللاً يُصْدِرُها مِن بعد إيرادِها سَهَّلَ منها كلَّ مُستصعِب طودٌ، علا القِرنَ مِنَ اطوادِها

 <sup>(</sup>١) أورد ذلك المسن عن مسمود اليوسي، ونقله عنه الصالمي في رسالة له في تحقيق مبادى، العلوم الأحد
 عشر المستعملة في الأرهر، وانظر أمالي على عبد الرزاق ص ١٠٠.

<sup>(</sup>۲) الاقتراح من ۸۵۰

 <sup>(</sup>٣) المزهر ص ٢: ٠٠٠٠.
 (١٤) طبقات النجويين ص ١٣٦٠ -- ١٣٧٠.

<sup>(</sup>a) أبو جاد هو أوائل حروف الهجاء. يريد: أم تحسن معرفة ما هو يسير منها، فكيف بالعسير الشديد.

وكان أبو مسلم جلس إلى معاذ بن مسلم الهراء النحويّ، فسمعه يناظر رجلاً في النحو، فقال معاذ: كيف تقول من (تَوَرُهُم أَرْاً): (يا فاعلُ افعلُ) من (وإذا الموءودة سُئِلت). فأجاب (١) الرجل معاذاً. فسمع أبو مسلم كلاماً، لم يعرفه، فقام عنهم وقال الأبيات».

أورد السيوطي (١) هذا النص بتصرف يسير، ثم عقب عليه بقوله: «ومن هنا لحت أن أول من وضع التصريف هو معاذ هذا. وقد وقع في شرح القواعد لشيخنا الكافيجي : أول من وضعه معاذ بن جبل. وهو خطأ بلا شك . وقد سألته عنه فلم يجبني بشيء ».

وغن نرى أنّ مصدر هذا الخلاف بين ما ذهب إليه ابن فارس، وما زعمه ابن مالك والسيوطيّ، في تاريخ التّصريف، إنّا هو الاختلاف في مدلول التصريف لدى كلّ من الجانبين، فالذي يُستنبط من نصّ ابن فارس أنّ معنى التصريف لديه هو ما بنته العرب من الكلات، ولذلك أدرجه في العربيّة، ونسب إلى الجاهليين معرفتهم به، ثم جعله من العلوم التوقيفيّة التي علم الله آدم إياها، أمّا السيوطيّ فقد اعتمد قصة معاذ، وادّعى أنه استنبط منها تقدّم معاذ الهراء في وضع علم التصريف، وكان قد ذكر اتفاق العلماء على هذه النتيجة.

وإذا كان اتفاق العلماء على تقديم معاذ مبنياً على هذه القصة فان فيه نظراً. لأن قصة معاذ هذه واضحة الدلالة على أن المعني بالتصريف فيها إغا هو مسائل التمرين. فلعله وضع أصول مسائل التمرين هذه، وهي التي كان المتقدمون يستونها التصريف، فترسم العلماء خطاه فيها، وكان أن نسب إليه وضع علم التصريف.

<sup>(</sup>١) هذه الجملة زيادة من إنباه الرواة ٣: ٣٩٣.

<sup>(</sup>۲) بفية الوعاة ص ٣٠٣ - ٣٩٤. وانظر شذا العرف ص ١٩ والمنصف ٣: ٢٨٥ وأبنية الصرف ص ٢٨ ومفتاح السعادة ١: ١٣٥ - ٢٧٦ ومجالس العلماء ص ١٩٠ - ١٩٩.

والحق أن مسائل التمرين هذه ليست أصل التصريف وقواعده، وليست بذوره ونواديه، وإنما هي ثمرة سائر موضوعاته وفروعه إنها تعتمد، في بنائها، على المعرفة التامة بالميزان الصرفي، والزوائد، والإبدال، والإعلال، والإدغام، وتخفيف الممز ... وتستمد نتائجها من إتقان تلك الجوانب، ووضوحها، ورسوخ جذورها وإن في قول معاذ «يا فاعل افعل» ما يؤكد أن الميزان الصرفي كان إذ ذاك معروفاً، شائماً لدى النحويين، بحيث لا يحتاج ذكره إلى تفسير وإيضاح وفي إجابة الرجل معاذاً على مسألته هذه دليل قاطع على أن مسائل التمرين كانت متداولة بين بعض النحويين في ذلك العصر

إنّ مسائسل التمرين هي التطبيقسات العمليّسة لأصول الصرف ونظرياته. ومحال أن تكون هذه السائل أسبق في الوجود من النظريات والأصول، التي تُمدّها بالقواعد والوسائل التطبيقيّة.

فنسبة وضع علم التصريف إلى الهرّاء، باعتاد هذه القصة، فيها تجوّز لا يتفق ومنطق تطوّز العلوم. أضف إلى هذا أنّ في قول الزبيديّ «أحدث الناس التصريف ١٠٠ ما يُبعد وضع علم التصريف من معاذ الهرّاء، ويجعله لغيره من العلماء.

فإذا كنت تظنُّ أنَّ في إنكار أبي مسلم على الهرّاء، وهجائه أصحاب النحو، ما يؤيد قول السيوطيّ، فاعلم أنَّ أبا مسلم لم يكن عالماً نحوياً مذكوراً. إنه «قد نظر في النحو» كما قال الزبيديّ، ولم يتقنه ويبرع فيه، ولذلك سمع في هذه المسائل كلاماً لم يفهمه فأنكره، وفي قول الهرّاء لأبي مسلم:

 <sup>(</sup>١) هذه هي عبارة الزبيدي كما جاءت في طبقات التحوين ص ١٣٦، وكذلك جاءت في إنباه الرواة ٣:
 ٢٩٢ . غير أن السيوطي أثبتها كما يلي: «فلم أحدث التصريف»، بالبناء المجهول.

عسالجتهسا أمرد ، حتسى إذا شبت ، ولم تعرف أباجادها سميت من يعرفها جاهسا في بعسد إيرادها ما يؤيد أن أبا مسلم هذا قد نظر في التصريف أيضا ، ولكنه لم يستطع أن يتقنه ، فأعرض عنه . وهذا هو معنى قول الزبيدي « فلها أحدث الناس التصريف لم يجسنه ، وأنكره ، فهجا أصحاب النحو » . ولو كان أبو مسلم من كبار أصحاب النحو لما هجاهم .

ثم مَن هذا المدعوّ أبا مسلم؟ لقد عرَّف به الزبيديّ بقوله (١٠): «هو أبو مسلم، مؤدّبُ عبد الملك بن مروان». وذكره في الطبقة الأولى من النحويّين الكوفيّين. أما الزّجاجيُّ فقد ذهب إلى أن أبا مسلم هذا هو الخراسانيُّ، صاحب الدعوة للعباسيّين (١٠). فإذا صحَّ ما ذهب إليه الزّجاجيّ كان جهل أبي مسلم بالتصريف أمراً متوقّعاً، لأنه - على أدبه وبيانه - لم يكن من أرباب صناعة النحو.

بل إن بعض المؤرّخين ذهب إلى أبعد من هذا، فجعل صاحب هذه القصة مع معاذ أعرابياً مجهولاً كان يجلس إلى الكسائيّ، قال ياقوت الحمويّ<sup>(٣)</sup>: حدَّث السلاميُّ قال: حضر مجلسَ الكسائيّ أعرابيّ، وهم يتحاورون في النحو، فأعجبه ذلك. ثم تناظروا في التصريف، فلم يهتد إلى ما يقولون. ففارقهم وأنشأ يقول:

ما زالَ أَخذُهُمُ في النحو يُعجبني حتى تعاطَوا كلامَ الزَّنج ، والرَّوم بِمَنْعَلِ ، فَعِلِ ، لا طابَ من كَلِم . كأنَه زَجَلُ الغِربانِ والبُوم وفي هذا - كما ترى - ما قد يدفع عن معاذ الهرَّاء أنه كان بطل هذه القصة ، وبطل إبداع علم التصريف .

<sup>(</sup>١) طبقات النحويين ص ١٢٦.

<sup>(</sup>۲) عالس العلياء ص ١٩٠ ~ ١٩١٠.

<sup>(</sup>٣) معجم الأدباء ١٣: ١٩٣. وانظر الامتاع والمؤانسة ٣: ١٩٣.

ثم إذا كان أبو مسلم هذا مؤدّباً لعبد الملك بن مروان (٢٦ - ٨٦هـ) فهذا يعني أنّ مسائل التمرين كانت موضع دراسة وبحث منذ منتصف القرن الهجريّ الأول، أي: في عهد أبي الأسود الدؤليّ، وهو أمر ليس من اليسير قبوله.

وأخيراً فإنَّ الهرَّاء لم يكن - كما قال إسحاق بن الجصّاص - من أعلام النحويينُ (١) ، ولكنه كان صالح العلم بالعربية. ولو كان حقّاً مبدع علم التصريف لكان علماً من أعلام النحو المذكورين.

وخير تفسير لقول الزبيدي هو أن العلماء كانوا في عهد أبي مسلم والهرّاء قد أحدثوا مسائل التمرين، وتوسَّعوا فيا يصدر عنها من تكلّف وتحُّل وتقص . فكان أن أنكر أبو مسلم عليهم ذلك، وجعله من رطانة الأعاجم وزجَّل الطيور: أ

قد كان أَخذُهُم في النحو يُعجبني حتّى تعاطَوا كلامَ الزَّنجِ ، والرُّومِ لِللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ واللُّومِ لللهِ كلامَ الغِربانِ ، واللُّومِ لللهِ كلامًا الغِربانِ ، واللهُ يَعمِمُني من التَّقحُم في تلسكَ الجرائسيمِ

وهكذا يتبين لنا أنّ ما ذهب إليه كلّ من ابن فارس، وابن مالك، والسيوطيّ، لم يستطع أن يحدّد لنا نشوء علم التصريف وبذوره الأولى. فإنّ ما بنته العرب في جاهليتها من أساء، وصفات، وأفعال، لم يكن وليد علم بأصول مستنبطة محدّدة، وإنما هو بديهة وارتجال. وما كان يثيره الهرّاء ومعاصروه، من مسائل التمرين، ليس إلاّ ثمرة لعلم ناضج مكتمل الأسس والبنيان.

ولكننا إذا راجعنا ما ظهر من اللحن اللغوي الصرفي، منذ صدر

 <sup>(</sup>۱) إنباء الرواة ٣: ٣٩٠. وخالف ابن النجار فقال عنه «كان من أعبان النحاة ». مفتاح السعادة 1:
 ١٣٦.

الإسلام، تبيّن لنا أن نشأة علم التصريف يجب أن تكون في ذلك المصر. فلا غرو أن يُنسب إلى الإمام عليّ وأبي الأسود الدوّليّ الشروع في رسم أصول العربيّة، في النحو والتصريف. فقد ذكر الحسن بن مسعود اليوسيّ - فيا نقل عنه الشيخ عليّ الصالحيّ () - أنّ الإمام عليّ بن أبي طالب هو الذي وضع مبادىء علم التصريف. وذلك أنه فطن إلى شيوع أخطاء في أبنية الكلمات وهيآتها، فوضع في علم البناء باباً أو بابين، فكان ذلك أساس علم التصريف.

لا غرو في هذا، لأن ثمة إجماعاً إلى المتقدّمين على أنَّ واضع علم العربية هو أبو الأسود الدؤليّ، وأنه أخذه عن الإمام عليّ. وقد أوضح ذلك المبرّد حيث قال ("): سئل أبو الأسود الدؤليّ عمّن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده، فقال: تلقيتُه من عليّ بن أبي طالب رحمه الله. وفي حديث آخر قال: ألتى أليّ أصولاً احتذيت عليها، وقد فصّل ذلك أبو الأسود في رواية له مشهورة قال فيها():

دخلتُ على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، عليه السلام، فرأيته مطرقاً مفكراً فقلت: فيمّ تفكّر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعتُ ببلدكم هذا لحناً، فأردت أن أضم كتاباً في أصول العربية. فقلت: إن فعلتَ

 <sup>(</sup>١) رسالة في تحقيق مبادى، العلوم الأحد عشر المستعملة في الأزهر. وانظر أمالي علي عبد الرزاق ص
 ١٠ وشذا العرف ص ١٩ وأبنية الصرف ص ٢٨.

<sup>(</sup>۲) طبقات فحول الشعراء ص ۱۲ وسراتب التحوين ص ۳ – ۱۲ وطبقات التحوين ص ۱۳ – ۱۵ وأمالي الزجاجي ص ۲۸ – ۲۷ و ۱۸ والفيرست ص ۲۹ – ۲۱ والم والفيرست ص ۲۹ – ۲۱ والم والفيرست ص ۲۹ – ۲۱ والمحمائين ۲۰ – ۱۵ و ۳۰ – ۳۰ و ۱۳۰ والمحون ص ۱۱۸ والمانين والمحاوى، ۲: ۱۵۱ وإنياه الرواة ۱: ۷ – ۹ ومحجم الأدياء ۱۲: ۳۶ ومقدمة ابن خلدون من ۱۰۵۷ واللمح ص ۷۷ والمحمال معاد والمحمال ۱۳۰ وبنيا والمحمال ۱۳۰ وبنيا والمحمال ۱۳۰ وبنيا المنابعات والمحمال المربحة.

<sup>(</sup>٣) طبقات النحويين ص ١٣.

 <sup>(3)</sup> أمالي الزجاجي ٣٦٨ - ٣٣٩ ومعجم الأدباء ١٤: ٨٤ - ٥٠ والايضاح ص ٤٧ - ٤٣ وإنهاه
 الرواة ١: ٤ - ٥ ونزهة الألباء ص ٤ - ١ والأشباء والنظائر ١: ٧ - ٨.

هذا ، يا أمير المؤمنين ، أحييتنا ، وبقيت فينا هذه اللفة . ثم أتيته بعد أيام ، فألقى إلي صحيفة فيها : «بسم الله الرحن الرحيم . الكلام كله اسم وفعل وحرف . والاسم : ما أنبأ عن المسمّى . والفعل : ما أنبأ عن حركة المسمّى . والحرف : ما أنبأ عن معنى ، ليس باسم ولا فعل » . ثم قال لي : تَتَبَعْه ، وزدْ فيه ما وقع لك . واعلم ، يا أبا الأسود ، أنّ الأسهاء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر .

قال: فجمعتُ منه أشياء، وعرضتُها عليه، وكان من ذلك حروف النصب، فكان منها: إنَّ، وأنَّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ. ولم أذكر لكنَّ. فقال لي: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها. فقال: بل هي منها فزدها فيها.

قال: وكنت كلم وضمت باباً من أبواب النحو عرضته عليه، رضي الله تعالى عنه، إلى أن حصَّلت ما فيه الكفاية. فقال: ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت!

وذكر القفطي (١) أنه رأى في مصر «بأيدي الورّاقين جزءاً، فيه أبواب من النحو، يُجمعون على أنها مقدّمة عليّ بن أبي طالب، التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤليّ ». وكان قد وقف ابن النديم (١) قبله بقرون على نسخة خطيّة عتيقة، في أربع أوراق، عنوانها ما يلي: «هذه فيها كلام في الفاعل والمفمول، عن أبي الأسود رحمة الله عليه. بخطّ يجيى بن يعمر ». وتحت هذا المنوان بخطّ عتيق: «هذا خطّ علّان النحويّ ». وتحت الخطّ العتيق: «هذا خطّ النضر بن شميل ».

وفي ختام كتاب نزهة الألباء ترجم ابن الأنباريّ لشيخه ابن

<sup>(</sup>١) إنباء الرواة ١: ٤.

<sup>(</sup>٢) الفهرست ص ٤١.

الشجريّ، وبين الإسناد الذي أخذ عنه العربيّة به، فقال (۱): وعنه أخذت علم العربيّة، وأخذه ابن طباطبا عن عليٌ بن عيسى الربعيّ، أخذت علم العربيّة، وأخذه ابن طباطبا عن عليٌ بن عيسى الربعيّ، وأخذه الربعيّ عن أبي عليّ الفارسيّ، وأخذه أبن السرّاج عن أبي العبّاس عن أبي المبّرد، وأخذه المبرّد عن أبي عثان المازيّ وأبي عمر الجرعيّ، وأخذه عن أبي الحسن الأخفش، وأخذه الأخفش عن سيبويه وغيره، وأخذه سيبويه عن الخليل بن أحمد، وأخذه الخليل عن عيسى بن عمر، وأخذه عيسى بن عمر، وأخذه عيسى بن عمر عن ابن أبي إسحاق، وأخذه ابن أبي إسحاق عن ميمون الأقرن، وأخذه ميمون الأقرن، وأخذه عنبسة الفيل، وأخذه عنبسة الفيل عن أمير المؤمنين عليّ، عليه اللام.

ومن هذا كلّه يتبيّن لنا أنّ خاتم الخلفاء الراشدين، وأبا الأسود، ها اللذان وضما أصول علم العربيّة.

فإذا رجعنا نحن إلى الروايات التي تبسط دوافع وضع هذا العلم رأيناها تسوق أخباراً كثيرة نحتلفة. ولكن هذه الأخبار - على كثرتها واختلافها - تُجمع على أنَّ الأسباب الداعية إلى وضع علم العربيَّة إنما هي شيوع اللحن في اللغة والإعراب والصرف. فعن ابن أبي سعد الورّاق قال(٢): حدَّثنا عليِّ بن محمد الهاشمي قال: سمعت أبي قال: كان بدء ما وضع أبو الأسود الدؤلي النحو أنه مرَّ به سعد - وكان رجلاً فارسياً قدم البصرة مع أهله، وكان يقود فرسه - فقال: مالك يا سعد، ألا تركب! فقال: فرسي ضالعٌ، فضحك به من حضره، قال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام، ودخلوا فيه، وصاروا لنا إخوة.

<sup>(</sup>١) نزهة الألباء ص ٢-٤.

<sup>(</sup>٢) طبقات النحوبين ص ١٥. وانظر الفهرست ص ١٠ وإنباه الرواة ١: ٣.

فلو علَّمناهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول».

ولا شك أنَّ إبدال سعد من الظاء ضاداً، في قوله «ضالع» بدل «ظالع»، هو من مسائل الصرف – لأنه نما يخصُّ بنية الكلمة – وليس نما يعرض له علم الإعراب كها نفهمه نحن اليوم.

ثم ليست هذه الرواية هي الوحيدة التي تجعل اللحن الصرفي سبب وضع علم العربية. فقد قال أبو الطيِّب اللغويُ (١٠): أخبرنا محمد بن يجيى قال: أخبرنا محمد بن يزيد عن الجرمي (١٠) [عن أبي الحسن الأخفش عن سيبويه] عن الخليل قال: لم يزل أبو الأسود ضنيناً بما أخذه عن علي ، عليه السلام، حتى قال زياد: قد فسدت ألسنة الناس. وذلك أنها سمعا رجلاً يقول «سقطت عصاقي» فدافعه أبو الأسود.

فإذا علمنا أنَّ قولهم «عصاتي » بدل «عصاي » هو أوّل لحن سمع بالعراق (٦) ، وفيه الإمام عليّ وأبو الأسود، وأنَّ اللحن اللغويّ الصرفيّ ظهر بين أبناء الأمراء والشعراء، حق سمع عليّ نفسه عبد الله بن زياد يقول «هروريّ » بدل «حروريّ »، وقال زياد الأعجم «الشلتان » وهو يريد «السلطان »... إذا علمنا هذا كلّه رجح لدينا أنَّ أصول علم الصرف كانت ممّا وضعه أبو الأسود عن الإمام عليّ.

وإلاَّ فإ علاقة «عصاتي وضالع» وأمثالها بأبواب العطف، والنعت، والتعجّب، والاستفهام، والرفع، والنصب، والجرّ، والخاعل، والمفعول، والمضاف، وحروف الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم... وهي الأبواب التي ذكر المتقدّمون أنَّ أبا الأسود قد وضعها! إنَّ اللحن الذي تشير

<sup>(</sup>١) مراثب التحويين ص ٨،

<sup>(</sup>٣) زيادة تقتضيها صحة الاسناد. انظر إنباه الرواة ١: ٦ ونزهة الألباء ص ٤٠٦٠.

 <sup>(</sup>٣) الصحاح واللبان والناج (عصا) وتاريخ آداب العرب ١: ٥٤٥، وخالف ألجا على فقال: ووقالوا:
 وأول لحن سمع بالبادية: هذه عصاتي، وأول لحن سمع بالعراق: حيّ على القلاح -، البيان والتبيين ٣:

إليه هاتان الكلمتان ليس مما يقوّمه أمثال هذه الأبواب، ولا بدّ له من أبواب أخرى، تضبط بنية الكلمة، وتحدّد السبل في تمييز الصواب من الخطأ. فهل يصحُّ أن يسمع أبو الأسود «عصاتي»، ثم يضع من الأصول مالا يحيط بها وبأمثالها؟

إنّ ما يرجّحه المنطق في موضوعنا هذا أنّ الإمام علياً وضع في صحيفته، أو أبا الأسود وضع في الكتاب(١) «الختصر» المنسوب إليه، أبواباً تعالج بعض المسائل الصرفية. ولعلَّ بمّا يؤنسنا فيا ذهبنا إليه أنّ الفخر الرازيّ قال في كتابه الحرّر في النحو(٣): «رسم عليّ، رضي الله عنه، لأبي الأسود باب إنّ، وباب الإضافة، وباب الإمالة. ثم صنَّف أبو الأسود باب العطف، وباب النعت. ثم صنَّف باب التعجّب، وباب الاستفهام...».

وقد بسط صاحب مفتاح السعادة هذه الرواية بقوله (٢): «يروى أنه دخلت بنت خويلد الأسدي على معاوية فقالت: إن أبوي مات وترك لي مالاً. بإمالة (مال). فاستقبح معاوية ذلك وبلغ الخبر علياً كرَّم الله وجهه، فرسم لأبي الأسود الدوُليّ باب إنَّ، وباب الإضافة، وباب الإمالة. ثم سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ ﴿إنّ الله بريّة من المشركين ورسوله بخفض رسوله. فصنف باب العطف، وباب النمت. ثم إنّ ابنته قالت له يوماً: يا أبت ما أحسنُ السله! على طريقة الاستفهام. فقال: أيْ بنيّة، نجومُها! فقالت: إنما أتمجّب من حسنها. فقال: قولي: ما أحسنَ السله! وابت ما أشدُ الحرّ! أحسنَ المالة! وافتحي فمك. وقالت يوماً آخر به: يا أبت ما أشدُ الحرّ! على لفظ الاستفهام. فقال أمان أبيّة، غرّةُ القيظ ومعمانُ الصيف.

<sup>(</sup>١) نزهة الألباء ص ١١.

<sup>(</sup>٢) الاقتراح ص ٨٤.

<sup>(</sup>٣) مفتاح السمادة ١: ١٢٥.

فقالت له: إنما أتعجّب منه، فقال لها: قولي: ما أشدَّ الحرَّ! بالنصب، ثم صنّف باب التعجّب والاستفهام، فمُلم من هذه الروايات أنَّ أول من وضع النحو أبو الأسود، أخذه عن عليّ بن أبي طالب، كرّم الله وجهه »، وأنت ترى أن ذكر باب الإمالة ههنا يعني أن بعض مسائل التصريف هي نما تضمَّنته جهود رائديْ علوم العربيَّة.

وأوضح من هذا كله دلالة، على ما نحن فيه، أن الإمام (١) علياً كان يشيع جنازة، فقال له قائل: من المتوفّي؟ بلفظ اسم الفاعل، وهو يسأل عن الميت. فقال: الله تعالى. منبها له بذلك على أنه كان يجب أن يقول: من المتوفّى؟ وقد كان هذا أحد الأسباب التي دعته إلى استخراج علم النحو. فأمر أبا الأسود بذلك، وكان فيا وضع اسا الفاعل والمعول.

أما أنَّ أكثر القدماء من العلماء لم ينصُّوا على مثل هذا فلأنهم كانوا لا يفرقون بين المسائل الإعرابية والمسائل الصرفية، فاكتفوا بذكر بعض الأبواب التي تجزىء عا سواها. ولهذا أجل بعضهم فقال: إنَّ أبا الأسود وضع (٢) «باب التمجب، وباب الفاعل، والمفعول به، وغيرَها من الأبواب».

واندراج التصريف في الإعراب أمر مجمع عليه، لم يختلف فيه اثنان (٢). فقد نشأ العلمان معاً ضمن الدراسات اللغوية منذ أواخر المهد الراشدي، وكان يطلق على مجموع هذه العلوم آنذاك اسم: العربية أو النحو أو اللغة أو العلم. وعندما اتسمت حركة البحث والتصنيف والتدوين ظهرت بوادر التخصص والتفريم، فكان أن اختصت بعض العلوم بأساء محددة.

<sup>(</sup>١) الأشباء والنظائر ٣: ٢٥٧ - ٢٥٧،

<sup>(</sup>٣) طبقات النحويين ص ١٤،

 <sup>(</sup>٣) انظر مقتاح السعادة ١: ١١٣ وكثف الطنون ١: ٢٨٨ ومدرسة الكوفة ص ١٧ وأبنية السرف ص
 ٢٧ ودروس التصريف ص ٧٠.

هذا ما تبدَّى لنا من تاريخ نشأة التصريف، عرضناه وأيّدناه بالنصوص والاحتجاج، ولكنه مع هذا كلّه لم يستطع أن يكون بناء متاسكاً كلَّ التاسك، وما تزال فيه ثفرة تقتضى الوضوح والمعالجة.

فنحن إنَّا نفينا أن يكون الهرَّاء واضعَ هذا العلم، لأسباب تاريخيَّة، منها أنَّ ما أورده أصحاب هذا الادّعاء إنما ينطبق على مسائل التمرين، ولا يشمل أصول التصريف. فليس لهم أن ينسبوا إليه تأسيس هذا العلم.

أضف إلى هذا أنَّ معاذاً الهرّاء توفي سنة ١٨٧ أو ١٩٠، فهو معاصر لسيبويه، وربا كان من طبقته. يؤنسنا في هذا أنَّ بعض المؤرّخين جعلوا ولادة معاذ في خلافة يزيد بن عبد الملك(١)، أي: في إحدى سنوات ما بين ١٠٠ و ١٠٥، وهذا يعني أنه لم يبلغ مبلغ العلماء المبدعين قبل نهاية الربع الأول من القرن الثاني. وقد رأينا فيا تقدَّم أن بعض مسائل التصريف قد بُسطت قبل هذا التاريخ: فالإمام عليّ وضع باب الإمالة، وأبو الأُسود الدؤليُّ عالج إبدال الحروف ومخارجها، وابن أبي إسحاق (١١٧٦) أملى كتاباً في الهمز، وأبو عمرو بن العلاء تابع مسألة الهمز وغيرها من التصريف، أفليس لنا بعد هذا أن نقول: إنَّ مسألة المصريف كانت قبل معاذ الهرّاء(١)؟

قد كان هذا لنا، فقلناه وبسطناه، وقد كدنا ندّعي أنه حقيقة علميّة يُطأِن إليها، لولا اختلاف القدماء في تاريخ حياة الهرّاء، فها اعتمدناه نحن ليس هو القول الوحيد في هذا الموضوع، بل إنه يحمل عند أصحابه صورة من التناقض، فالذين جعلوا ولادة الهرّاء في عهد

<sup>(</sup>١) الفهرست ص ٦٥ وتاريخ أبي الفداء ٢: ١٧ وإنباء الرواة ٣: ٢٨٩ ونزهة الألباء ص ٦٤ ووفيات الأعيان ٤: ٣٠٧.

<sup>(</sup>٢) مدرسة الكوفة ص ٩٨.

يزيد بن عبد الملك ذكر أكثرهم أنه كان مولى لحمد بن كعب القرظيّ، وصديقاً للكميت. وفي قولهم هذا ما ينقض تأريخهم ولادة الهرّاء.

أما محمد بن كعب القرظيّ فقد توفي سنة ١٠٨. وهذا التاريخ قريب جدّاً من خلافة يزيد، فهل يكون الهرّاء مولى لحمد هذا، وهو لم يتجاوز بضع سنين؟

وأما صداقة الكميت فهي أبعد في الدلالة على التناقض. ولعلك إذا قرأت ما رووه في هذه الصداقة لمست جوانب ذلك التناقض. فقد رووا عن محمد بن سهل، راوية الكميت، أنه قال(١): سار الطرِمّاحُ إلى خالد ابن عبد الله القسريّ، أمير العراقين، وهو بواسط، فامتدحه، فأمر له بثلاثين ألف درهم، وخلع عليه حلّتي وشي لا قيمة لها! فبلغ ذلك الكميت، فعزم على قصده، فقال له معاذ الهرّاء: لا تفعل، فلست كالطرمّاح، فإنه ابن عمّه وبينكما بَوْنٌ: أنت مضريّ وخالد يمنيّ معصب على مضر، وأنت شيعيٌّ وهو أمويّ، وأنت عراقيّ وهو شاميّ. فلم يقبل إشارته وأبى إلا قصد خالد، فقصده، فقالت اليانية لخالد: قد جاء الكميت وقد هجانا بقصيدة نونيّة، قد فخر فيها علينا، فحبسه خالد وقال: في حبسه صلاح، لأنه يهجو الناس ويتأكّلهم، فبلغ ذلك معاذاً

نَصحتُك، والنصيحةُ إن تَعدَّتُ هَوَى المنصوح عزَّ لهـ اللّهَبولُ فخالفتَ الذي لك فيه رُشدٌ فغالَبتْ دونَ ما أَمَّلتَ غُولُ فعادَ خلافُ ما تَهوَى خِلافاً لـ عَرْضٌ، من البَلوَى، وطُولُ فعادَ خلافُ ما تَهوَى خِلافاً لـ فعادَ خلافٌ من البَلوَى، وطُولُ فعله الكميتَ قوله فكتب إليه:

أراكَ كُمُهْدِي الماء للبحر، حاملاً إلى الرَّمل من يَبرينَ، مُتَّجراً رَملا

<sup>(1)</sup> وفيات الأعيان ٤: ٣٠٦ - ٣٠٧ وإنباه الرواة ٣: ٣٩٣ - ٢٩٤ والفيرست ص ٦٥.

ثم كتب تحته: قد جرى علي القضاء، فها الحيلة الآن؟ فأشار عليه أن يحتال في الهرب، وقال له: إن خالداً قاتلُك، لا محالة. فاحتال بامرأته، وكانت تأتيه بالطعام وترجع، فلبس ثيابها وخرج كأنه هي. فلحق بمسلمة بن عبد الملك، فاستجار به، وقال:

خرجتُ خروجَ القدْح ،قدح ابن مُعْبلِ إليكَ ، على تلك الهزاهز ، والأَزْلِ عليِّ ثيابُ الغانياتِ، وتحتها عزيةُ رأيٍ ، أشبهتْ سَلَّةَ النَّصلِ فكان ذلك سبب نجاته من خالد.

وأنت ترى أنّ الشخصيّات التي اشتركت في هذه القصّة، وهم: الطرمّاح (ت١٣٦)، وخالد بن عبدالله القسريّ (ت١٣٦)، والكميت (ت١٢٦)، ومسلمة بن عبد الملك (ت١٢٠)، قد تُوفّوا كلّهم قبل نهاية المقد الثالث من القرن الثاني، وكانوا من الرجال المعدودين في ذلك المهد، فهل يكون لمن لم يبلغ الكبال أن يشاركهم في مثل هذه القصة، عبئل هذا الموقف؟

أضف إلى هذا أنّ إمارة خالد القسريّ كانت بين ١٠٥ و ١٠٠، ووفاة مسلمة كانت في حدود سنة ووفاة مسلمة كانت في حدود سنة ١٠٥ أن يقدّر الأمور السياسيّة، ويحلّل الدوافع المصبيّة، ويقدّم النصائح الحكيمة للكميت، وينظم الأشعار... وهو لم يبلغ الخامسة عشرة؟

ثم كيف يصادق الكميت في أوائل القرن الثاني، وهو رجل مشهور بلغ الخمسين من عمره، طفلاً لم يبلغ مبلغ الرجال، ويستشيره في مثل هذه المضلات السياسيّة؟

كلُّ هذا يحملنا على الشكّ في ان يكون معاذ قد ولد في عهد يزيد ابن عبد الملك فإذا استجبنا نحن لهذه النتيجة، ورجعنا نبحث عن التاريخ الحقيقي لمولد معاذ الهرّاء، طالعتنا آراء مختلفة متباينة. فالنعن

ترجموا له – فيا بين أيدينا من المصادر – أجموا على أنّ وفاته كانت في سنة ۱۸۷ أو ۱۹۰ ولكنهم اختلفوا كثيراً في تاريخ ولادته. فمنهم من قال: إنه ولد في عهد عبد الملك بن مروان<sup>(۱)</sup> (٦٥ – ٨٦ )، ومنهم من قال: إنه عاش ١٥٠ سنة، ومنهم جعل عمره ١٠٠ سنة فحسب، ومنهم من قال: إنه عاصر أبا الأسود الدوّليّ وأخذ عنه.

ولكي نبحث هذه المسألة نذكر ههنا أن كثيراً من ترجوا لمعاذ جعلوه من المعمَّرين، حتى إنَّ أحد الشعراء هجاه بقوله (٢):

إِنَّ معاذَ بن مسلم رجالٌ ليس لميقات عُمره أَمال له معاذَ بن مسلم رجالٌ ليس لميقات عُمره أَمال لَهُ مَدَا أَسُ الرَّمان واكتهلَ الله حَمر وأثوابُ عُمره جُرال المُهُ قسل لمعاذه إذا مررت بعد قد ضَع بن طول عمرك الأمدُ يسا بِكرَ حَوَّاء ، كم تَفيشُ، وكم تَسَحبُ ذيلَ الحياة ، يا لُبدُ؟ قسد أصبحت دارُ آدَم خَرِباً وأنت فيها كانسك الوّبهُ تَسَالُ غِربانها إذا نَعبَت على بكون الصّداء ، والرَّمدُ؟ مُصحَّا كالظلم ، تَرفلُ في بُردَيْك ، مشلَ السَّمير ، تَتَّقدُ صاحبت نوحاً ، ورُضت بغلة ذي العرز خرج مناك الثَّراء ، والمَسدة ما قصر الجد، يا معاذ ، ولا زَحزحَ مناك الثَّراء ، والمَسدة فارحل ، ودَعنا ، لأن غايتك العصوة ، وإن شَدَّ رُكنَاك الجَلَاد وذكروا في ترجته أنه أدرك حُنداء ، وجالاً ، ومات أولاده ، وأولاد وذكروا في ترجته أنه أدرك حُنداء ، وجالاً ، ومات أولاده ، وأولاد أولاده كلّه الله عاش أكثر من ماثة أولاده كلّه الله عاش أكثر من ماثة

 <sup>(</sup>١) وزعم صاحب منتاح السعادة ١: ١٣٥ أن معاذاً أدب عبد الملك بن مروان وولد في أيامه. وانظر مدرسة الكوفة ص ٩٦.

 <sup>(</sup>٣) وفيات الأعيان ٤ ٣٠٥ - ٣٠٥ وثار القلوب ص ٣٧٧. وانظر الحيوان ٣٣ ٢٣٤ و ٢٠ ٣٧٥ و ٧٠ و٧٠ وعدد من وعدد الله الأصد وعدد الله الأصد الفريد ٢٠ ٣٣٥ وإنباه الرواة ٣٠ ٢٠٠ وبغية الوعاة ص ٣٩٣ وبغية الوعاة ص ٣٩٣ ودكر ابن مكتوم أن هذا الشمر قبل في معاذ بن مسلم صاحب معاذ بن عبد الله الأسدي!

<sup>(</sup>٣) إنباه الرواة ٣: ٢٩٢ ووفيات الأعيان ٤: ٣٠٦ وبغية الوعاة ص ٣٩٣ ومفتاح السعادة ١: ١٢٦.

سنة ، ولعله عاش ١٥٠ سنة كما نص السيوطيّ وغيره. وما يؤنسنا في هذا أنَّ المعمَّر هو الذي<sup>(١)</sup> يتجاوز المائة والعشرين من العمر غالباً ، وأنَّ معاذاً كان مولى لقعقاع بن شور<sup>(١)</sup> التابعيّ الماصر لماوية ، وتلميذاً لأبي الأسود الدوّليُ<sup>(٣)</sup> تخرّج به ، وأنَّ أبا مسلم الذي استمع إلى معاذ وهجا النحويّن كان مؤدّباً<sup>(١)</sup> لعبد الملك بن مروان (٢٦ – ٨٦ ).

فَإِذَا صِحَّ هِذَا كُلُّه كَانَ مِعادَ الْهَرَّاءَ قَدَ وَلِدَ قَبَلَ مِنتَصِفَ القرنَ الْهَجِرِيِّ الْمُورِةِ المِربِيَّة، ثم كانَ المُجرِيِّ الْمُورِةِ فَيَا بِعِد، فَصِنَفَ كَتَباً فِي النَّحُو فِي عَهِدَ بَنِي أُمَيَّةً (١٠)، وإنَ لَمُ يَعرفُ لَه كَتَاب يؤثر عنه. لَمْ يعرف له كَتَاب يؤثر عنه.

فكأنه أخذ أصول العربية عن الدؤليّ، ثم شرع يصنّف فيها. وكأنه أيضا أكثر من متابعة المسائل الصرفيّة، فوهم بعض العلماء ونسبوا إليه وضع علم التصريف. ثم زعموا أنَّ الكوفيّين كانوا أكثر عناية بالتصريف من النصريّن(1).

فإذا انتهينا إلى هذا، وقرّرنا أنَّ نشأة الصرف كانت في القرن الأحر. الأول الهجريّ، اعترضنا إشكال يثيره مجلس اليزيديّ مع عليّ الأحر. قال أبو محمد اليزيديُّ(٢): «كنت جالساً مع الفضل، فقال في الفضل: من كان أعلم بالنحو، الكسائيُّ أو أبو عمرو بن العلاء؟ قلت له: أصلحك الله، لم يكن أحد بالنحو أعلم من أبي عمرو، فقال الأحر: لم يكن يعرف التصريف! فقلت له: ليس التصريف من النحو في شيء، إنما هو شيء

 <sup>(</sup>۱) انظر صفحة ك من مقدمة ناشر كتاب «الممرون».

 <sup>(</sup>٣) الحيوان ٢: ٣٢٧ وغار التلوب ص ٣٧٧ وبغية الوعاة ص ٣٩٦. وانظر غار التلوب ص ١٠٠ وشرح نبح البلاغة ٤: ٥١١ ولسان الميوان ٤: ٧٤٤ والتاج (قستم).

<sup>(</sup>٣) الاقتراح ص ٨٥ ومفتاح السعادة ١: ١٣٥.

<sup>(</sup>٤) طبقات النحويين ص ١٣٦ وإنباه الرواة ٣: ٢٩٢ وبغية الوعاة ص ٣٩٣.

 <sup>(</sup>۵) إنباء الرواة ٣: ٣٩.
 (٦) المنصف ٣: ٢٨٤.

<sup>(</sup>٧) مجالس العلياء ص ١٧١ - ١٧٧.

ولّدناه نحن واصطلحنا عليه وكان أبو عمرو أنبل من أن ينظر فيا ولّد الناس ». وإذا أُخذ بظاهر هذه الرواية كانت نشأة التصريف في النصف الأول من القرن الثاني ، لأنَّ أبا محمد اليزيديَّ توفي سنة ٢٠٢، بعد أن بلغ من السنّ ما دون المائة بأعوام يسيرة (١٠). وهو في طبقة النضر بن شميل، وسيبويه ، والأخفش الأوسط (١٠). وهذه النتيجة ينقضها ما سنذكره في مرحلة التفريع . حيث نبسط جانباً من جهود أبي عمرو في علم الصرف ولا سيا موضوع الممز . وحسبنا ههنا الاشارة إلى أن عبد الله بن أبي إسحاق المتوفى سنة ١١٧، كان قد أمل كتاباً في الهمز ، وناظر أبا عمرو بن العلاء في هذا الموضوع قبل أن يبلغ اليزيديُّ وطبقته الحلا.

ولهذا يجب ألا استنبط من ذلك الجلس تحديداً لنشأة بذور التصريف، فاليزيدي إنما يريد تلك التفريعات التي جدّت في حياة طبقته من تلاميذ أبي عمرو، وتلاميذ معاصريه ولذلك هوَّن أمرها، وربأ بأستاذه أبي عمرو أن ينظر فيها، بعد أن (٢) «جاور البدو أربعين سنة » وأخذ عنهم علمه. وإلا فليس من الحق أن يُنعى على إنسان جهله بعلم لم يوجد بعد.

وإن أردت الدقة في التحديد فإن ما قصده اليزيديُّ هو مسائل التمرين. ولذلك تراه ينفي عنه أن يكون ذا قيمة في النحو، ويجعله ما ولده الناس وترفّع عنه أبو عمرو، وقد رأيت فيا مضى أن بعض العلماء، ومنهم السيراقي والرضيّ، يزعمون أنّ التصريف هو مسائل التمرين. وفي هذا كله تحقيق ما ادّعيناه قبلُ. وهو أنّ هذه المسائل أحدثت في أواسط القرن الثاني.

<sup>(</sup>١) وفيات الأعيان ٥: ٢٣٦.

<sup>(</sup>r) طبقات النحويين ص ٦٠ - ٦٥

<sup>(</sup>e) عبالس الملياء ص ١٧١ ·

# مرحلة التفريع

غلص من هذا كلّه إلى أنّ أبا الأسود الدوّليّ وضع بعض أصول التصريف عن الامام عليّ، فقد احتذى الأصول التي وضعها له الإمام في «تمليقته »(۱) أو «صحيفته ». فكان كلما وضع باباً جديداً عرضه عليه(۲)، حتى حصل في كتابه «الختصر» ما فيه الكفاية. وبذلك استحقّ أن يكون – كما قال اين سلام –(۲) أول من استنَّ العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها. ثم اختلف إليه الناس يتعلّمون، فقرَّع لهم ما كان أصّله(۱). ثم كان بعده تلامذته، فتعمّقوا في تلك الدراسات وطوّلوا الأبواب(۱۰).

فقد زاد يجيى بن يعمر في كتاب أبي الأسود أبواباً. ثم نظر فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه، فأقصر عنه (٢٠).

ثم رأس الناسَ ميمون الأقرن، فزاد في الشرح، ثم توفي وليس في أصحابه أحد مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، وكان يقال: عبدالله أعل أهل البصرة وأعقلهم، ففرّع النحو وقاسه، وتكلّم في الهمز

<sup>(</sup>١) الأشباء والنظائر ١: ٨.

<sup>(</sup>٢) نزمة الألباء ص ٥ - ٦.

<sup>(</sup>٣) طبقات فحول الشعراء ص ١٢.

<sup>(</sup>٤) مراتب النحويين ص ١١.

<sup>(</sup>٥) مِراتب النحويين ص ٨.

<sup>(</sup>٦) أخبار التحويين البصريين ص ١٧ وطبقات التحويين ص ١٥.

حق عُمل فيه كتاب ممّا أملاه. وكان رئيس الناس وواحدهم(١)

وخلف من بعده عيسى بن عمر، فصنَّف (٢) سبعين كتاباً ونيّفاً، منها الإكبال والجامع. وكان جَمَعَ في كتبه الأكثر من كلام العرب، فبوّبه وهذّبه، وسمّى ما شدّ عن الأكثر لغات، فقد سأله أحد العلماء قائلاً: أخبرني عن هذا الذي وضعته في كتابك، يدخل فيه كلام العرب كلّه؟ قال: لا. قال: فمن تكلّم خلافك، واحتذى ما كانت العرب تتكلّم به، تراه عظئاً؟ قال: لا.(٣)

وقد ساهم أبو عمرو في تطوير علم التصريف حين ناظر ابن أبي إسحاق في الهمز، وآضطر أن يتابع تملّمه حتى أتقنه (١٠): وكان له جهود في ميادين التصريف الأخرى، روى بعضها تلامذته عنه. ومن ذلك أنَّ أبا عبيدة قال (١٠): سألت أبا عمرو بن الملاء عن حروف الإلحاق في الأسماء فقال: لا تكون حروف الإلحاق في الاسم إلا بالحروف الأصليّة التي هي: فاء الفعل وعينه ولامه. فعمّا تكرّرت فاؤه قولهم «حَدْردَح» للناقة المُسنّة، ألحقوه بـ «جميْنِ». وتمّا تكرّرت عينه قولهم «حَدْردَح» الم رجل، ألحقوه بـ «سَلْهَب». وتمّا تكرّرت لامه قولهم «قَرْدَدّ» ألحقوه بـ «عَنْق الأساء؟ قال: لا تكون المروف الزوائد في الأساء؟ قال: لا تكون الحروف الزوائد في الأساء؟ قال: لا تكون

وإذا أدركنا طبقة أبي عمرو هذا تبدّت معالم واضعة بن الموضوعات الصرفية، والمصطلحات التي تستخدم فيها، فقد ذكر(١)

<sup>(</sup>١) مراتب النحويين ص ١٢.

<sup>(</sup>٧) إنباء الرواة ٢: ٢٧٥.

<sup>(</sup>٣) وانظر طبقات النحويين واللفويين ص ٣٤٠

<sup>(</sup>٤) مجالس العلياء ص ٢٤٣.

<sup>(</sup>a) أثبت هذا النص أبو حيان النحوي في حاشية نسخة فيض الله من كتاب المتع ورقة ٢٨.

<sup>(</sup>٣) الأغاني ٧: ١٦٣.

يونس بن حبيب كلاً من عنبسة الفيل، وميمون الأقرن، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، ونسب إليهم أنهم استقروا اللغة العربية، فوضعوا أبنية الأسهاء والأفعال، فلم تشذّ عنهم زنة كلمة، وألحقوا السليم بالسليم، والمضاعف بالمضاعف، والمعتلّ بالمعتلّ، والأجوف بالأجوف، وبنات الياء بالياء، وبنات الواو بالواو، فلم تخفّ عليهم كلمة عربية.

وقد استقصى أبو عمرو كثيراً من المسائل، ونسَّق أبوابها حتَّى رعم أبو المِنهال في أماليه أنَّ أبا عمرو هو أوّل من وضع أبواب النحو(١).

وكذلك كان شأن الخليل بن أحد. فقد تعرَّض لمسائل من التصريف، نثرها سيبويه في كتابه، وأسند كثيراً منها إليه، ولمل من أظهر صور جهود الخليل في التصريف، أنه صنف كتاباً تحت عنوان (١٠ «لم استعمل اللغويُّون مثال: فعل »، وقد استنبط من المسائل ما لم يُسبق إليه في تصحيح القياس والتصريف (٢٠).

ثم كان سيبويه، فأستقى من الخليل ومن كتاب «الجامع» كثيراً، حتى زعم بعض الرواة أنَّ كتاب سيبويه هو الجامع، زاد فيه وحشاه، رسأل مشايخه عن مسائل منه أشكلت عليه، فذكرت له فأضافها، وقالوا(ا): إنَّ سيبويه لمَّا أحضر كتابه إلى الخليل بن أحمد ليقرأه عليه عرفه الخليل، وأنشد:

بَطَــلَ النحوُ جيمـاً كلُــه غيرَ ما أحدَثَ عيسى بن عُمَرْ ذاك إكالٌ، وهــذا جــامــعٌ فهًا للنَّــــاس شمسٌ، وقَمرُ

<sup>(</sup>١) الاقتراح ص ٨٥٠

<sup>(</sup>٧) تاريخ الأدب العربي لبروكليان ٧: ١٣٢.

<sup>(</sup>٣) المسون ص ١١٩.

<sup>(</sup>٤) إنياه الرواة ٢: ٢٧٥.

فأشار إلى « الجامع » بما يشار به إلى الحاضر، وهو لفظة «هذا ».

والذي يرجع إلى كتاب سيبويه يرى أنَّ مسائل التصريف فيه مبوّبة منسَّقة مفرّعة، قد حفلت بالأدلة العقليَّة والنقليَّة، ونثرت فيها الشواهد والمذاهب.

هذا شأن التصريف في البصرة. أما التصريف في الكوفة فقد نبغ (١) فيه معاذ الهرّاء، وأكثر من مسائل التمرين، واتّسع فيها، حتّى نَسب إليه بعض العلماء وضع علم التصريف. ثم كان للروّاسي محمد بن الحسن (١)، وهو ابن أخي الهرّاء، جهوده في علم التصريف، فصنّف كتباً منها: التصغير، الوقف والابتداء الكبير، الوقف والابتداء الصغير.

وبذلك توطّدت أصول التصريف في المشرق، واتسعت فروعه ومسائله، فأصبح ميداناً يتبارى فيه فحول العلاء، ويُعِدُّونه لأن يكون علماً قائماً برأسه، في مصنفات متميّزة، وإن لم يستطع أن يستقلُّ استقلالاً كاملاً.

وأما علماء الأندلس فقد شرعوا يدرسون علم الصرف في أوائل القرن الرابع، وكانوا قبل ذلك لا يعيرونه أهتاماً. قال (٣) الزُّبيديُّ في تاريخ النحو في الأندلس: «ولم يكن عند مؤدّي العربية ولا عند غيرهم من عُني بالنحو كبير علم، حتى ورد محمد بن يحيى عليهم. وذلك أن المؤدّبين إنما كانوا يمانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتقريب الماني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها. ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون في شيء منها، حتى نهج لهم

<sup>(</sup>۱) دروس التصريف ص ۹.

<sup>(</sup>٢) بفية الوعاة ص 11.

<sup>(</sup>٣) طبقات النحويين ص ٣٣٦ - ٣٣٧.

سبيلَ النظر وأعلمهم بما عليه أهل هذا الثأن في الشرق، من استقصاء الفن بوجوهه واستيفائه على حدوده، وأنهم بذلك استحقوا اسم الرياسة ». وقد كانت وفاة محمد بن يجيى الرَّباحيّ سنة ٣٥٨. وكانت في عهده جهود ابن القوطية والزبيديّ وابن سيده...

٤

## مرحلة الاستقلال

استطاع علم التصريف، بعد هذه النشأة البسيطة، أن يجد له أنصاراً من العلماء، يحرصون على رعايته، والعناية به، ومتابعة معائله، وتحديد دائرته التي يحتص بها. وإذ ذاك بدأ هذا العلم ينحو منحى جديداً، تلمع فيه بوادر الاستقلال والتمينز، بحيث يحتص بكتب تكون مقصورة عليه.

وإذا أردنا أن نعرف تاريخ هذه المرحلة، واسم صاحبها، قال لنا صاحب مغتاج السعادة (١٠): «اعلم أنَّ أوّل من دَوَّنَ علم الصرف أبو عثان بكر بن [محد بن] حبيب المازني، وكان قبل ذلك مندرجاً في علم النحو (٢٠). ونحن نعلم أنَّ المازنيّ توفي في منتصف القرن الثالث، فهل يكون هو وعصره تاريخاً لهذه المرحلة من حياة التصريف؟

نرجع إلى المصادر، في هذا الموضوع، فنراها تذكر كتباً في التصريف لعلماء، تقدَّموا المازفيَّ، وكان أحدهم من شيوخه. فالخليل بن أحمد الفراهيديّ نُسب إليه كتاب صرفيّ شرحه بعض العلماء (٣). وأبو الحسن الأخفش - وهو من شيوخ المازفيّ - صنَّف كتاباً في

<sup>(</sup>١) مفتاح السمادة ١: ٦١٣. وكشف الطنون ١: ٢٨٨، وفيه أن هذا القول هو لأبي الخير.

<sup>(</sup>٢) انظر أبنية الصرف ص ٣١.

<sup>(</sup>٣) الدارس التحوية ص ٣٤.

«التصريف» (١٠). وأبو الحسن الأحر عليّ بن المبارك له كتاب (٢) اسمه «التصريف». ولأبي زكرياء الفرّاء كتاب في «التصريف» نقل عنه أبو عليّ الفارسيّ (٢٠). أما الخليل فإننا نغفل ذكر تقدّمه هنا لأنّ المصادر القديمة لم تذكر كتابه ذلك. وما دام الأخفش أقدم من الأحر والفرّاء. تلميذي الكسائيّ فإننا نقول: إن صحّت نسبة هذا الكتاب إليه كان أوّل من عمل شُغل بأمر استقلال التصريف، وصنَّف فيه كتاباً كاملاً وإلاّ الأحر (٢٠٤١) هو رائد هذه الحركة وسيّدها المذكور.

على أنَّ ما ذهبنا إليه قد يمترض سبيله مسألة خلافية، ما تزال في حاجة إلى الدراسة والتحقيق. فقد (٤) نسب بعض المتأخّرين إلى الإمام أي حين أنَّ يحنيفة (ت١٥٠) كتاباً اسمه «المقصود في الصرف»، في حين أنَّ طائفة من العلماء أنكروا هذه النسبة، وآخرين ذكروا أنَّ اسم مصنفه غير معروف. قال صاحب مفتاح السمادة: «وما اشتهر في ديارنا مختصر مستى بالمقصود، لم نقف على مصنفه. إلا أنه كتاب مبارك، مشهور بأيدي الناس اليوم، وعليه شروح مفيدة مشهورة عند أبناء الزمان (٥) ». وقال حاجي خليفة (١): «المقصود في التصريف: وقد اختكف في مؤلفه فقيل للإمام الأعظم. وقيل: لثيره، وجزم المولى محمد

<sup>(1)</sup> إنباء الرواة ٢: ٢٢.

 <sup>(</sup>٧) معجم الأدباء ١٦: ١٦ وبفية الوعاة ص ٣٣٤. وانظر الفهرست ص ١٠٤ والمفني في تصريف الأفعال ص ٩ وأبنية المرف ص ٣٦

<sup>(</sup>٧) اغزانة ٧: ٩٥٧.

<sup>(</sup>٤) تاريخ الأدب العربي لعروكليان ٣: ٣٤٤، قلت: وفي يغض كتب المطامرين: «كتاب التصريف لأبي المسريف لأبي المسريف بناء المسريف بناء المسريف بناء المسريف المساوف المسكنية على المسلمية المسلمية المسلمية المسلمية المسلمية المسلمية المسلمية المسلمية بناء ١٣٥ هـ انظر المسلمية بناء ١٣٥، والمعروف أن ابن كيسان هو من تلاسية المرد وشطب وكانت وفاته سنة ٣٠٠ لا سنة ١٣٠، وإذا كان ذلك كذلك طبيس يعيداً أن يكون في دكر الكتيمي وظنف مثل هذا الوهم!

<sup>(</sup>٥) مفتاح السعادة ١: ١١٩.

<sup>(</sup>٦) كشف الطنون ٢: ٥٠٨ – ٥٠٩.

ابن بير على المعروف ببير كلي، في شرحه المسمّى بإممان النظر، بالأوّل». وممن جزم بذلك أيضاً الإمام الأرزنجائي عمر بن عبد المحسن(١١، فذكر في شرح البزدويّ أن الإمام أبا حنيفة، رضي الله عنه، صنّف كتاب العالم والمتعلّم، وكتاب الفقه الأكبر، وكتاب المقصود في الصرف، وأنَّ المعترلة تتعصَّب عليه فتنكر ذلك.

ونحن إذا تتبعنا حياة هذا الكتاب رأينا أنَّ الشروح التي صنعت عليه ينحصر تاريخها بين القرنين الثامن والحادي عشر (٢٠). فلو كان حقّاً من مصنفات أبي حنيفة لتناوله المتقدّمون بالشرح، فأخرجوه للناس ميسَّراً، ولم يترك ستة قرون حتّى يقوم بعبئه المتأخّرون.

ثم إذا نظرت أنت في هذا الكتاب رأيت في منهجه وأسلوبه ما لا يكن أن ينسب إلى علماء القرن الثالث. بله أن يكون لمن توفي سنة . ١٥٠

فها دامت نسبة هذا الكتاب إلى أبي حنيفة لم تثبت بعد فإننا ما نزال نعتبر كتاب الأخفش الأوسط أوّل مصنّف مقصور على التصريف. أما الذين جعلوا المازئيّ رائد هذه المرحلة فكأنّهم لم يقفوا على ذكر كتب التصريف للأخفش والأحمر والفرّاء، الذين عاصروا سيبويه. وكأنهم أيضاً لم يسمعوا بالكتب التي صنّفها أسلاف المازئيّ ومعاصروه في الموضوعات اللغوية الصرفية من مثل:

لم استعمل اللغويون مثال فعل<sup>(١٦)</sup>، للخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٠).

<sup>(</sup>١) مفتاح السادة ١: ١١٩.

<sup>(</sup>٣) انظر كثف الطنون ٢: ٥٠٩.

<sup>(</sup>٣) تاريخ الأدب المربي لبروكلإن ٢: ١٣٣.

الوقف والابتداء، التصغير، الجمع والإفراد، لأبي<sup>(١)</sup> جعفر الرؤاسيّ (ت ١٩٠٠).

المصادر(٢) للكسائيّ (ت ١٨٩).

المصادر للنضر بن شميل(٢) (٣٠٣).

الاشتقاق، الهمز، فعل وأفعل(٤)، لقطرب (٢٠٦٠).

المصادر في القرآن، الوقف والابتداء، الجمع والتثنية في القرآن، فعل وأفعل، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، الواو<sup>(٥)</sup>، الادغام، للفراء (ت ٢٠٧).

المصادر، فعل وأفعل (١٦)، لأبي عبيدة (٣١٠٠).

الصفات (٧)، لأبي زيد الأنصاري (٣١٥).

الهمز، المقصور والمدود، الصفات، فعل وأفعل، القلب والإبدال، الاشتقاق، المصادر، المذكر والمؤنث<sup>(٨)</sup>، للأصمعيّ (٣١٦٦).

الاشتقاق (١) للأخفش الأوسط (٣٢١).

المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، فعل وأفعل ١٠٠١، لأبي عبيد (ت ٢٢٤).

<sup>(</sup>١) طبقات التحويين ص ١٣٥ ومعجم الأدباء ١٨ - ١٧٥.

 <sup>(</sup>۲) انظر المجم العرق ۱: ۱۵۱،

<sup>(</sup>٣) إنباء الرواة ٣: ٣٥٢.

<sup>(</sup>ع) إنباء الرواة ٣: ٢٧٠.

<sup>(</sup>٥) معجم الأدباء ٢٠: ١٤ وإنباة الرواة ٢: ٣٠.

<sup>(</sup>٦) إنباه الرواة ٣: ٢٨٦ وكشف الظنون ٣: ٢٥٧.

<sup>(</sup>٧) إنباد الرواة ٢: ٣٥.

<sup>(</sup>A) إنباء الرواة ٢: ٢٠٢ - ٢٠٣٠

<sup>(</sup>٩) إنباه الرواة ٢:٢٤٠ . .

<sup>(</sup>١٠) إباد الرواة ٢٢ (٢٠)

الأبنية<sup>(١)</sup> للجرمي (ت ٢٢٥).

فعلت وأفعلت<sup>(۲)</sup> للتّوزيّ (ت ۲۳۰).

اشتقاق الأسماء (٣) للباهليّ (ت ٢٣١).

القلب والإبدال، فعل وأفعل(٤)، لابن السكيّت (٣٤٣).

الإدغام، المذكر والمؤنث، المقصور والمدود(ه)، للسجستانيّ (ت ٢٤٨).

بل إن كتاب سيبويه، على ما قيل في تنسيقه وتبويبه، ترى أبواب علم التصريف<sup>(1)</sup> فيه مجتمعة في الجزء الثاني منه، متميزة من أبواب علم النحو، إذا اعتبرنا التصريف والنحو شطرين لعلم واحد، وليس الأول جزءاً من الثاني، كما هو الحال لدى كثير من القدماء والمحدثين.

وهذا كلّه يؤكّد لنا أنّ التصريف كان - على اتصاله بالنحو - له ظاهر من التميَّز، ومصنَّفات خاصّة به، قبل أن يصدر المازيّ كتابه المشهور. فإذا اطأننا إلى هذا استطعنا أن ننسب إلى الأخفش الفصل الظاهر بين العلمين، حين صنَّف كتابه «التصريف». فكأنّه تأثّر بصنيع سيبويه، في تميز أبواب كلّ من العلمين، وجع كلّ منها في قسم متميّز في كتابه، فكان أن خطا الخطوة النهائيَّة في وضع كتاب خاصّ بالتّصريف، يحدّد فيه معالم هذا العلم، وميادينه، وموضوعاته، ومسائله.

ثم كان كتابا التصريف للأحر والفرّاء، وتلاهما كتاب المازنيّ. ثم توالت كتب التّصريف للمبرّد، والزّجّاج، وابن السرّاج، والفارسيّ، وابن

<sup>(</sup>١) إنباه الرواة ٢: ٨٠.

<sup>(</sup>٧) إنباه الرواة ٧: ١٧٦.

<sup>(</sup>٣) الفهرست ص ٥٦.

<sup>(</sup>٤) معجم الأدباء ٢٠: ٥٥.

<sup>(</sup>٥) إنباه الرواة ٢: ٦٣.

<sup>(</sup>٦) انظر الكتاب ١٤ ٣٠ - ٣٠٠.

جنّي، والرمانيّ، والجرجانيّ، وابن القطّاع، وابن الأنباريّ، والميدانيّ، وابن مالك.. وابن عصفور، وابن مالك.. فامتدت فروع هذا العلم، واتّع ميدانها، وأصبح لها أهمّيتها في علوم المربيّة.

بيد أنّ الكتب التي أرّخت لهذه العلوم ولكبار أعلامها لم تبد تمييزاً واضحاً بين النحو والتصريف كما يجب. وقد لبث اندراج التصريف في النحو قائماً من أيامه الأولى إلى القرون المتأخرة في بعض تلك الكتب. ذلك أن المتقدّمين كانوا يعرِّفون النحو بأنه (۱) «علم يبحث عن أحوال الكلم العربي إفرادا وتركيباً »، فيجعلون التصريف جزءاً من أجزاء النحو، لا علم قائماً برأسه. ولهذا لم نقف في أقوالهم على ذكر للتصريف مع النحو. فأبو عبيدة يُؤرِّخ للعلمين معاً، فيقول (۱): «أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤليّ، ثم ميمون الأقرن، ثم عنبسة الفيل، ثم عبد الله بن أبي إسحاق، ثم عيسى بن عمر »، فيجتزىء بذكر النحو عن ذكر التصريف، مع أنّ هؤلاء الأعلام كان لهم مساهمة في كلا العلمين.

وكذلك يفعل أخلاف أبي عبيدة، حين يترجمون لعلماء النحو والصرف:

فعبد الرحمن بن هرمز من أوّل من وضع العربيّة، وكان من أعلم الناس بالنحو<sup>(٣)</sup>.

ويحيى بن يعمر هو أوّل (٤) من وضع النحو بعد أبي الأسود، وهو فصيح عالم بالغريب، أخذ النحو عن أبي الأسود(٥).

<sup>(</sup>١) دروس التصريف ص ٨٠

<sup>(</sup>۱) دروس السريد عن ۱۰ (۱) نزمة الألباء ص ۱۹.

<sup>(</sup>٣) طبقات النحويين ص ٢٠.

<sup>(</sup>٤) مراثب النحويان ص ١٣٠

<sup>(</sup>٥) طبقات النحويين ص ٢٣ - ٣٣٠

ونصر بن عاصم الليثيّ قرأ القرآن على أبي الأسود، فكان أستاذه في القراءة والنحو(١).

وعبد (٣) الله بن أبي إسحاق الحضرميّ هو أوّل من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل. وكان ماثلاً إلى القياس في النحو.

فأنت ترى جلياً أنَّ ما أثبتوه في تراجم هؤلاء وأمثالهم ليس فيه إشارة إلى التصريف، مع أن المسائل التي عرض لها هؤلاء العلماء فيها كثير من أبوابه. ولعل أظهر مثال في هذا هو ابن أبي إسحاق، فقد تكلم في الهمز كثيراً حتى صنَّفَ تلاميذه كتاباً فيه، ما أملاه عليهم (٢٠). يشهد لهذا أنَّ بلال بن أبي بردة قد جمع بين أبن أبي إسحاق وأبي عمرو ابن العلاء، فكان بينها مناظرات وجدل، حتى قال أبو عمرو: فغلبني ابن أبي إسحاق بالهمز، فنظرت فيه بعد ذلك وبالغتُ فيه (١٠).

ومما يؤيّد اهتام ابن أبي إسحاق بغير الهمز، من مسائل التصريف، أنّ يونس بن حبيب سأله: هل يقول أحد «الصَّوِيق» يعني: السَّويق؟ فقال: نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس(ه).

ولكننا، مع هذا كله، لا نقف في ترجته على ذكر للفظ التصريف، بل إننا لنراه في قوله «عليك بباب من النحو» مجمل إبدال الصاد من السين باباً من أبواب النحو.

وكذلك كانت الحال بعد ابن أبي إسحاق. فكتاب سيبويه اشتهر بين

<sup>(</sup>١) نزعة الألباء من ١٨.

٢) طبقات فعول الشعراء ص ١٤ ومراتب النحويين ص ١٢ وطبقات النحويين ص ٢٥ والمزهر ٢:

<sup>(</sup>٣) مراتب النحوين ص ١٢ والزهر ٢: ٣٩٨.

<sup>(</sup>٤) طبقات فعول الشعراء ص ١٤ وطبقات التحويين ص ٢٥ والزهر ٢: ٤٠٠.

٥) طبقات فحول الشعراء ص ١٥ وطبقات النعوون ص ٢٦.

الناس على أنه كتاب في النحو حق سمّي «قرآن النحو»، مع أن نصف مسائله تقريباً هي من مسائل التصريف.

وإذا تتبّعت تراجم من خلف بعد الحضرميّ كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، والكسائيّ، والفرّاء، وأبي زيد الأنصاريّ، والجرميّ، والمازنيّ، والمبرّد... لم تكد تقف على ذكر لعلم التصريف.

بل إنك لترى في أحداث تلك الأيام روايات، يُجمل فيها التصريف من مسائل النحو:

فقد كان (١) للمهديّ خصيّ يعجبه، فضمّ إليه معلماً نحوياً، يعلّمه القرآن. وكان الخصيّ عجميّاً لا يفصح، فقال في «هل أتى »: يوماً عبوساً كمتريراً، وقال في «الجنّ »: نكعد منها مكاعد للسمع، فقال النحويّ:

وقال الفرّاء(٢): إِمَا تملّم الكسائيُّ النحو على الكبر. وكان سبب تعلّمه أنه جاء يوماً، وقد مشى حق أعيا، فجلس إلى الهبّاريّن - وكان يجالسهم كثيراً - فقال: قد عَبِيتُ. فقالوا له: تُجالسنا وأنت تلحن! فقال: كيف لحنت؟ قالوا له: إن كنت أردت من التعب فقل: أعْيَيْتُ. وإن كنت تريد من انقطاع الحيلة فقل: عَبِيْتُ. فأنت من هذه الكلمة لحنت. ثم قام من فوره ذلك يسأل عمن يعلّم النحو، فأرشدوه إلى معاذ الهرّاء، فلزمه حق أنفد ما عنده.

<sup>(</sup>١) الحاسن والمباويء ٢: ١٦٢.

 <sup>(</sup>٣) إنباه الرواة ٢: ٧٥٧ – ٣٥٨.

وسمع الأصمعيّ أبا عمر الجرميّ يقول: أنا أعلم الناس بالنحو. فقال له: يا أبا عمر كيف تنشد قبل الشاعر:

قد كنَّ يَخبانَ الوجوه تَستُّراً فالآنَ حينَ بَدأْنَ النُظَارِ بَدأْنَ ، أو بَدَيْنَ؟ فقال أبو عمر: بدأن. فقال الأصمعيّ: يا أبا عمر، أنت أعلم الناس بالنحو - يازحه - إنا هو بَدَوْنَ، أي: ظهرن. ثم تَغفّل أبو عمر الأصمعيّ، فجاءه يوماً وهو في مجلسه، فقال له: كيف تُحمِّرُ مُخارِبًا وَ فَا الأصمعيّ: مُخَيِّرِ فقال أبو عمر: أخطأت، إنا هو مُخَيِّرٌ، أو امُخيِّيرٌ . تحذف التاء لأنها زائدة (١).

وسئل(٢) أبو حاتم السجستاني في بغداد، عن قوله تعالى ﴿قُوا أَنْفُكِ﴾: ما يقال منه للواحد؟

فقال: ق

فقال: فالاثنين؟

فقال: قيا.

قال: فالجمع؟

قال: قُواً.

قال: فاجمع لي الثلاثة.

قال: قِ، قِيا، قُوا.

قال: وفي ناحية المسجد رجل جالس معه قُهاش، فقال لواحد: احتفظ بثيابي حتّى أجيء. ومضى إلى صاحب الشرطة وقال: إني ظفرت بقوم زنادقة، يقرؤون القرآن على صياح الديك! فما شعرنا حتّى هجم علينا الأعوان والشرطة، فأخذونا وأحضرونا مجلس الشرطة.

 <sup>(</sup>١) الخصائص ٣: ٣٠٠. وانظر مجالس العلم، ص ١٤٤ و ٣٠٥ والتصحيف التحريف ص ٣٦ ونزهة الألباء ص ٣٠٠ والمزهر ٣: ٣٦٤ و ٣٧٨ والأشباء والنظائر ٣: ٣٥ ودرة الفواص ص ١٠٠١.
 (٣) بغية الوعاة ص ٣٧٥.

فسألنا فتقدمتُ إليه وأعلمته بالخبر، وقد اجتمع خلق من خلق الله ينظرون ما يكون. فعنفني وعذلني، وقال: مثلك يطلق لسانه عند العامّة بمثل هذا! وعمد إلى أصحابي فضربهم عشرة عشرة، وقال: لا تعودوا إلى مثل هذا.

فعاد أبو حاتم إلى البصرة سريعاً، ولم يُقم ببغداد، ولم يأخذ عنه أهلها، وترك النحو بعد اعتنائه به حتى كأنه نسيه.

فأنت ترى هذه الروايات الأربع تطلق على المسائل اللغوية، التي هي أقرب إلى التصريف، اسم النحو. وفي هذا دليل على أنّ علم التصريف أن يتميّز ويتّضح، حتّى القرن الثالث.

وكذلك اطرد اندراج التصريف في النحو، في القرون التالية، على الرغم من انفصال كل منها عن الآخر، في التصنيف والبحث، ولهذا نرى المازني وابن جنّي وأمنالها، بمن غلب عليهم علم التصريف، يوصفون في كتب اللغة والتاريخ والتراجم بأنهم من النحاة.

لقد طغت شخصية النحو، فلم نكد نرى حتّى يومنا هذا، في تراجم علماء التصريف المتقدّمين. من نُسب إلى الصرف فقيل فيه: عالم صرفيّ. وإنما كان كلّ منهم يعرف بأنه عالم نحويّ.

هذا إذا اعتمدنا التقسيم المشهور، الذي يجعل للعربية شطرين ها: النحو والصرف. بيد أنّ ثمة وجهة أخرى في المسألة، لعلها تكون أوضح في المسدلالة والتفسير. تلسك أنّ جهور العلماء يوسّعون مدلول النحو، فيجعلونه شاملاً لشطري العربية: الإعراب والتصريف. فابن جني يعرّف فيجعلونه شاملاً لشطري العربية: الإعراب والتصريف. فابن جني اعراب النحو بقوله(١): «هو انتجاء سعت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتنفية، والجمع، والتصغير، والتكسير، والإضافة، والنسب،

<sup>(</sup>١) الخصائص ١: ٣٤، وانظر الاقتراح ص ٦.

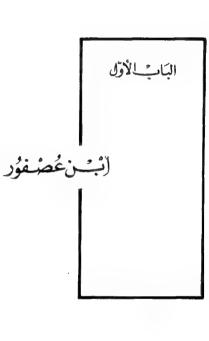
والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، افينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شد عنها رد به إليها ». وبذلك يكون في النحو علمان: الإعراب والتصريف. وقد أوضح أبو حيّان هذه النقطة إيضاحاً تاماً عندما قال (١٠): «علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة. والأحكام على قسمين: قسم يلحقها حالة التركيب، وقسم يلحقها حالة الافراد. فالأول قسمان: قسم إعرائي، وقسم غير إعرائي، وسيّي هذان القسمان علم الإعراب تغليباً لأحد القسمين، والثاني أيضاً قسمان: قتم تتفيّر فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو: ضرب، وضارب، وتضارب، واضطرب، وكالتصغير، والتكسير، وبناء الآلات، وأساء المصادر، وغير ذلك. وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف، وإن كان منه، وقسم تنفير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني، كانتقس والإبدال، وانقلب، والنقل، وغير ذلك ».

ولا غرو، فقد أجم العلماء على أنّ التصريف جزء من النحو. وها هو ذا الرضيّ يقول في القرن السابع الهجريّ<sup>[7]</sup>: واعلم أنّ التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصنعة.

فإذا اعتمدنا هذا الفهم لكلّ من النحو والإعراب والصرف اتّضح لنا سر طفيان اصطلاح النحو على اصطلاح الصرف، في كثير من كتب القدماء والتأخرين وأقوالهم.

<sup>(</sup>١) هم الهوامع ٢: ٣١٧ وشرح التسهيل لأبي حيان الورقة ١٤٧ من الجزء الثامن.

 <sup>(</sup>۲) شرح الثانية ۱: ۷ – ۸.



# الفصل الأول ترجمة ابن عصفور وآثارُهُ\*

۱ حیاته

ابن عصفور هو أبو الحسن علي بن أبي الحسين مؤمن (١) بن محمد بن علي بن أحد بن عُمر بن عبد الله بن منظور الحضرمي الإشبيليّ. ولد في إشبيلية عام ٥٩٧ وهو عام السّيل الكبير، ونشأ في ربوع الأندلس يأخذ العربيّة والأدب من أشهر العلماء الأعلام. ولما استوى عوده وقد كن من علوم العربية والأدب علا قدره لدى رجال العلم والسلطان، وأقرأ ببلده مدة، فقرّبه إليه الأمير المنتاتي أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (١). ثم ضاقت مدينة إشبيلية بطموح أبي الحسن، فطفق يضرب في ديار الأندلس، ناشراً ما لديه من العلم والعرفان، فتصدر للإقراء في شَرِيش، ومالقة، ولُورَقة ومُرْسِية (١). وقد أقام بكل بلدة منها للإقراء في شَرِيش، ومالقة، ولُورَقة ومُرْسِية (١). وقد أقام بكل بلدة منها

<sup>(</sup>١) هذا هو الصواب ويقال «موسى» وهو تصحيف. وفي الذيل والتكملة: أبي الحسين بن مؤمن!

 <sup>(</sup>٢) الوافي بالوفيات. وانظر اختصار القدح المل ص ٣٣ - ٣٧.

<sup>(</sup>٣) الوافي بالوفيات.

أشهراً، فأقبل الطلبة عليه، وأملى تقاييده على الجمل، وإيضاح الفارسيّ، والجُزُولية، وكتاب سيبويه. وكان ذاكراً لها يمليها من حفظه(۱). ثم جاز إلى المغرب مودّعاً الأندلس، فدخل مراكش، وسكن في ثغر أَنفا، وثغر أَزُمُّورة (۱۲). وأخيراً انتقل إلى تونس، حيث عرف قدره أمير المؤمنين المستنصر بالله أبو عبد الله محمد بن أبي زكرياً، فجمله من خواصة وجلسائه(۱۲). وعندما انتقل الأمير أبو عبد الله إلى بجاية كان ابن عصفور مرافقاً له، فأقام بها معه مدّة ثم عاد إلى إفريقية. ثم غادرها إلى لورقة، ورجع إلى غربي الأندلس، ثم عبر إلى مدينة سلا، وأقام بها يسراً. ثم عاد إلى إفريقية باستدعاء صاحبها السلطان(١٤). ولبث في يقس، قون حتى لقى حتفه.

۲

#### وفاته

اختلف المُورَّخون في ميتته وتاريخها. فالراجح أنه توفي<sup>(ه)</sup> سنة ٦٦٩. وقيل<sup>(٦)</sup>: ٦٥٩ أو<sup>(٧)</sup> ٦٦٣ أو<sup>(٨)</sup> ٦٦٧. أما سبب وفاته ففيه قهلان:

<sup>(</sup>١) صلة الصلة.

<sup>(</sup>٢) الذيل والتكملة.

<sup>(</sup>٣) تاريخ الدولتين ص ٣٠ وصلة الصلة.

<sup>(2)</sup> صلة الصلة.

 <sup>(</sup>a) فوات الوفيات وبغية الوعاة وتاريخ الدولتين وشترات الذهب ومفتاح السادة وكشف الظنون ص
 ١٠٣ و ١٠٤١ و ١٦١٢ و ١٨٠١ و إيضاح المكنون ١: ٥٣٧.

<sup>(</sup>٦) الذيل والتكملة ٥: ٤١٤.

<sup>(</sup>v) كشف الظنون ص ١٨٠٥ وبنية الوعاة ومفتاح السعادة.

<sup>(</sup>A) وقيات ابن قنفذ.

أُحدها يُنسبُ<sup>(١)</sup> إلى ابن تيميّة الذي زعم أنّ أبا الحسن جلس في مجلس شراب، فلم يزل يُرجم بالنارَنج إلى أن مات.

والقول الثاني رواه الزركشيّ قال(۱): «وكان سبب موته، فيا نُقل عن الشيخ أحد القلجانيّ، وغيره، أنه دخل على السلطان يوماً، وهو جالس برياض أبي فهر، في القبّة التي على الجابية (۱) الكبيرة، فقال السلطان، على جهة الفخر بدولته: قد أصبح ملكنا النداة عظياً! فأجابه ابن عصفور بأن قال: بنا وبأمثالنا، فوجدها السلطان في نفسه، فلمّا قام الأستاذ ليخرج أمر السلطان بعض رجاله أن يلقيه بثيابه بالجابية المذكورة، وكان ذلك اليوم شديد البرد، ثم قال لمن حضره: لا تتركوه يصعد، مظهراً للمب معه، وبعد صعوده أصابه برد وحمّة، فبقي ثلاثة أيام، وقضى نحبه، فدفن بقبرة ابن مهنا، قرب جبانة الشيخ ابن نفيس، شرقيّ باب ينتجمي أحد أبواب القصبة».

وقد كان من اليسير أن نجمع بين هاتين الروايتين، ليزول الخلاف، فيكون أبو الحسن قد أصابته الحسّى، بداعبة السلطان له، فضعفت قواه ونحل جسمه، ثم كان مجلس الشراب بعد ثلاثة أيام، فلم يحتمل النارنج الذي رجم به، فقضى نحبه بين الشراب والنارنج، إذ قد عرف ابن عصفور بأنه لم يكن عنده ورع<sup>(1)</sup>، يحول بينه وبين هذه الجالس، وهو الذي يقول في عهد شيبه (1):

<sup>(</sup>١) فوات الوفيات وبنية الوعاة وشذرات الذهب ومفتاح السعادة.

<sup>(</sup>٢) تاريخ الدولتين الموحدية والمغصية ص ٢٩ - ٣٠، وانظر وفيات ابن قنفذ.

 <sup>(</sup>٣) الجابية: الحوض الضخم.
 (٤) نوات الوفيات ويثية الوعاة وشدرات الذهب ومقتاح السادة.

<sup>(</sup>a) فوَّات المُوفَيَّات وَشُذَرَات النهب ويفية الوعاة ومفتاح السمادة. واللمس: سواد مستحسن في اللثة والشفة.

لما تَدنَّستُ بالتفريطِ في كِبَري وصِرتُ مُغزى بشرب الرَّاحِ ، اللَّمَسِ أَقْدِلُ الْجَالِ اللَّانَسِ أَعْدِلُ الْجَلْسَ قَلْيلُ الْحَمْلِ اللَّانَسَ أَعْدِلُ الْحَمْلِ اللَّانَسَ

لقد كان هذا الجمع بين الروايتين يسيراً، لولا ما يعترض سبيله من صعاب. فقد ذكر أبو عبد الله المراكشي أن ابن عصفور() «توفي بدار سكناه، من قصبة تونس، بعد ظهر يوم السبت... ودفن عقب العصر من يوم وفاته ». ومجالس الشراب أكثر ما تكون في الليل، ولا سيّا في أيام الشتاء الباردة. فهذه الرواية تتمّ ما رواه الزركشيّ، فيكون ابن عصفور قد لزم بيته بعد الحكي ثلاثة أيام حتّى توفي فيه.

أضف إلى هذا أنّ المصاب بالحمّى لا يستطيع أن يستسلم للشراب والمداعبات العنيفة. ثم من المحتمل أن يكون السلطان قد أذاع بين الناس قصة مجلس الشراب والنارنج، ليخفي وراءها مصرع ابن عصفور بمداعبته الوحشية! فلعل السلطان وأعوانه اختلقوا هذه القصة، وهم يعرفون ولوع ابن عصفور بالشراب، وأشاعوها بين الناس حق وصلت إلى ابن تيمية وغيره.

فإن صح ما قدّمناه كان ابن عصفور قد مات لالقائه باء الجابية الكبيرة. ولهذا قال ابن قنفذ: «توفي أبو الحسن ابن عصفور النحويّ غريقاً بتونس ».

۳ مذا

# شيوخه

تلقّى عليّ بن مؤمن علوم العربيّة والأدب من أشهر علماء الأندلس في عصره. ومن أظهر الأساتذة الذين تخرّج عليهم:

<sup>(</sup>١) الذيل والتكملة ٥: ٤١٤.

## ١ - أبو على الشَّلُوبين(١):

رئيس النحاة في الأندلس، عمر بن محمد بن عمر الأزديّ الاشبيليّ. لازمه أبو الحسن عشر سنين، واختصّ به كثيراً، ثم كانت بينها منافرة ومقاطعة (۱۳). سع الشلوبين من أبي بكر بن الجدّ، وأبي عبد الله بن زرقون، وأبي محمد بن بونة. وأخذ العربية عن أبي إسحاق بن ملكون، وأبي الحسن نجبة بن يجيى. ولازم ابن صاف. كان عالماً بالعربية ونقد الشعر غير مدافع. تصدر لإقراء العربية نحواً من ستين سنة. له تآليف مفيدة وشعر، ومن مصنفاته: القوانين، والتوطئة في النحو: ثلاث نسخ، مفيدة وشعر، ومن مصنفاته: القوانين، والتوطئة في النحو: ثلاث نسخ، والتعليق على كتاب سيبويه، وشرحان على الجُزولية: كبير وصفير. وقد أخذ عنه علماء لا يحصون. وكانت به حدَّة وغفلة، وهو آخر أثمة العربية بالمشرق والمغرب. ولد سنة ١٦٥٠ وتوفي سنة ١٤٥٠ بإشبيلية.

# ٢ - أبو الحسن الدَّباج<sup>(٦)</sup>:

وهو شيخ الأندلس، عليّ بن جابر بن عليّ بن أحمد اللخميّ الإشبيليّ. عالم باللغة والأدب، لطيف المشر، متين الدين، خالص اليقين. أخذ القراءات عن ابن صاف، وأبي الحسن نجبة بن يحيى. وأخذ العربية عن أبي ذرّ الحشنيّ، وابن خروف. وتصدّر للإقراء والعربية نحو خسين سنة. وجعله أهل إشبيلية إماماً لجامع العديس. وله تصانيف كثيرة وأشعار. ولد سنة ٥٦٦ وتوفي سنة ٦٤٦ في إشبيلية.

<sup>(</sup>١) ويقال له الشاوييني. اختصار القدح الملي ص ١٥٢ - ١٥٤ وصلة الصلة ص ١٤٢ وتكملة المصلة ص ١٥٨ ووفيات الأعيان ٣: ١٢٣ - ١٢٤ وشذرات الذهب ٥: ٣٣٣ - ٣٣٣ والمغرب ٣: ١٣٠ - ١٣٠ والديباج المذهب ص ١٨٥ - ١٨٦ والنجوم الزاهرة ١٠٥ ٢٥٨.

<sup>(</sup>۲) انظر نفح الطيب ۲: ۲۰۹ - ۲۱۰.

 <sup>(</sup>٣) ويقال له الدبيح. اختصار القدح المعلى ص ١٥٥ – ١٥٦ ورايات المبرزين ص ١٦ وتكملة الصلة
 ص ١٨٣ وشفرات الذهب ٥: ٣٢٥ والنجوم الزاهرة ١: ٣٦١ وبغية الوعاة ص ٣٣١ ونفح الطبيب
 ٣: ١٧٨ – ٤٧٩.

#### تلاميذه

كان لطواف ابن عصفور في الأندلس والمغرب أن أقبل عليه الطلبة (١)، وتلمذ له كثير من رجال ذلك العصر، وعمن ذكر المؤرّخون من تلاميذه:

## ١ - أبو حيان الأندلسي<sup>(۱)</sup>:

محمد بن يوسف بن علي الغرناطي النفزي. نحوي لغوي مفسر مقرىء عدث... أخذ عن مثات العلماء في المفرب والمشرق، وله مصنفات كثيرة. مات سنة ٧٤٥.

## ٢ - أبو الفضل الصفّار(٣):

قاسم بن علي بن محمد بن سليان الأنصاري البطليوسي. صحب الشّلوبين، وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، يقال: إنه أحسن شروحه. مات بعد الثلاثين وستأثة.

# ٣ - ابن حكم الطّبيريّ(٤):

أبو عثمان، سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد بن حكم القرشيّ. كان خويّاً، أديباً، حسن التصرّف في النظم والنثر، مشاركاً في الفقه والحديث، ذا حظّ صالح من الطّب. أخذ عن الدَّبَاج والشلوبين وابن عصفور. وقد استولى على منرقة، فأحسن سياستها فهابه النصارى

<sup>(</sup>١) بغية الوعاة ص ٣٥٧ وصلة الصلة ص ١٤٢.

 <sup>(</sup>٧) بفية الوعاة ص ١٣١ والمقرب ١: ٨ و ٦١ وفرائد العقود لعلي بن إبراهيم الحلبي. الورقة ٧٧.

<sup>(</sup>٣) بغية الوعاة ص ٣٧٨ وكثف الطنون ص ١٤٣٨.

<sup>(1)</sup> بغية الوعاة ص ٢٥٥.

واستقام أمر المسلمين. ولد سنة ٢٠١٠ وتوفى سنة ٦٨٠.

#### ٤ - ابن سعيد المُدلجيّ (١):

أبو الحسن، علي بن موسى بن عبد الملك، من ذرية عمّار بن ياسر الصّحابيّ ولد بغرناطة سنة ، ٦١٠ ، وجال في المغرب، فقرأ النحو والأدب على الشلوبين، والدّبّاج، والأعلم البطليوسيّ، وابن عصفور. ثم جال في المشرق، وخالط الأعيان، وتمتّع بالخزائن العلميّة، ودوّن الفوائد المشرقيّة والمغربيّة. وأشهر كتبه: المرقصات والمطربات، والمُغرب في حُلى المُشرق، والأدب الفضّ، وريحانة الأدب. وتوفي بتونس في حدود خس وثمانين وستائة.

#### ٥ – ابن عُذرة الأنصاريّ<sup>(۲)</sup>:

أبو الحكم، الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحم بن عمر الأوسي المخضراوي. كان إماماً في النحو، نبيلاً، حاذقاً، ثابت الذهن، وقاد الفكر، أخذ عن أبي العلاء إدريس القرطبي، وابن عصفور، وغيرها. وله تصانيف منها: المفيد في أوزان الرَّجز والقصيد، والإغراب في أمرار الحركات في الإعراب. ولد سنة ٦٣٢.

#### ٦ - الرماني التونسي(٢):

علي بن عبد الله بن محمد بن علي بن رمان. أخذ عن ابن عصفور، وكان نحوياً لفوياً وأحد مقرئى تونس.

#### ٧ - الشُّلُوبِينِ الصُّغِيرِ (٤):

أبو عبد الله ، محمد بن عليّ بن محمد بن إبراهيم الأنصاريّ المالقيّ. من

<sup>(</sup>١) نفع الطيب ٢: ٢٧٠ – ٢٧٤.

<sup>(</sup>٢) بغية الوعاة ص ٢٣٣.

۳٤ - سية الوعاة ص ٣٤٠.

<sup>(</sup>٤) بفية الوعاة ص ٧٩ - ٨٠ وكثف الظنون ص ١٨٠١٠

النبهاء الفضلاء، أخد العربية والقراءة عن عبد الله بن أبي صالح، ولازم ابن عصفور مدة إقامته في مالقة، وأقرأ ببلده القرآن، وشرح أبيات سيبويه شرحاً مفيداً، وكمّل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية. توفى سنة ١٧٠.

## ٨ - - الفاري التونسي<sup>(١)</sup>:

يحيى بن أبي بكر بن عبد الله النحوي. قرأ العربية بتونس على ابن عصفور، وبدمشق على ابن مالك. ومات سنة ٧٢٤.

ومن تلامدة أبن عصفور أيضاً (٢): أبو محمد مولى سعيد بن حكم، وأبو عبد الله بن أبيّ، وغيرها.

٥

#### مصنَّفاته

ألف عليّ بن مؤمن مصنَّفات كثيرة في النحو، والصرف، والأدب، وصفت بأنها من أحسن التصانيف في بابها. وهذه بعض تلك المصنّفات:

١ - الأزهار: ذكره ابن شاكر الكتبي (٣).

٢ - إنارة الدياجي: ذكره ابن شاكر الكتي (١٤).

٣ - إيضاح المشكل: نسبه إليه بروكلان (٥).

 $^{(1)}$  وهو شرح للمقدّمة الجُزوليّة في النحو $^{(1)}$ . والجُزوليّة

<sup>(</sup>١) بفية الوعاة ص ٤١٠ والدرر الكامنة ٥: ٢٠٦.

<sup>(</sup>٣) الذيل والتكملة ٥: ١٤٠٤.

<sup>(</sup>٣) فوات الوفيات.

<sup>(</sup>٤) فوات الوفيات. ولعله أحد شروح جل الزجاجي.

<sup>(</sup>a) انظر بروكلان 546 (S. 1: 546)

<sup>(</sup>٦) فوات الوفيات.

<sup>(</sup>٧) كثف الطنون ص ١٨٠٠ - ١٨٠١.

هي المساة بالقانون، صنّفها أبو موسى عيسى بن عبد المزيز الجزوليّ البربريّ النحويّ، المتوفى سنة ٢٠٧، وكانت في الأصل حواشي (١) على جل الزجّاجيّ، ثم أفردها في كتاب. وقد أغرب فيها وأتى بالمجائب. وهي في غاية الإيجاز، مع الاشتال على شيء كثير من النحو، لم يسبق إلى مثلها. وبقيت بعد أن شرحها الملماء عسيرة المنال، لا يفهم حقيقتها إلاّ أفاضل الملماء البلغاء. وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلفها منها. وقال بعض الأمتران؛ أنا ما أعرف هذه المقدّمة، وما يلزم من كوني ما أعرفها ألاّ أعرف النحو. وقال بعض العلماء: ليس في الجزوليّة نحو، إنما هي منطق، لدقة معانيها وغرابة تعاريفها.

٥ - السالف والعدار: ذكره ابن شاكر الكتي (٩).

٦ - سرقات الشعراء: ذكره ابن شاكر الكتبي (١).

السلك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقيان<sup>(a)</sup>.

٨ - شرح الأشعار السَّتَة (١٠): ولم يكعله ابن عصفور (٧)، وهو شرح (٨)
 لدواوين الشعراء الستّة: امرىء القيس، والتابغة، وزهير،
 وعلقمة، وطرفة، وعنترة.

٩ - شرح الإيضاح: والإيضاح كتاب في النحو لأبي عليّ الفارسيّ.

<sup>(</sup>١) بغية الوعاة ص ٣٦٩.

<sup>(</sup>٢) وفيات الأعيان ٣: ١٥٧.

<sup>(</sup>٣) فوات الوفيات.

<sup>(</sup>٤) فوات الوفيات.

 <sup>(</sup>a) نسبه إليه بروكليان في 547 : 8. .
 (٦) فوات الوضات وبثبة الوعاة وشدرات الذهب ومفتاح السعادة.

<sup>(</sup>٧) فوات الوفيات.

<sup>(</sup>٨) كشف الظنون ص ١٠٤١.

شرحه ابن عصفور، ونقل البغداديُ<sup>(۱)</sup> في الخزانة من هذا الشرح<sup>(۱)</sup>.

 ١٠ - شروح الجمل<sup>(٣)</sup>: وكتاب الجمل للزجّاجي<sup>(١)</sup>، وهو كتاب في النحو مشهور، شرحه ابن عصفور ثلاث مرات:

أ - الشرح الكبير: ويسمّى أيضاً «أحكام ابن عصفور »(٥)، وهو شرح مسهب مفصل، أختصره أبو حيّان النحويّ مقدّماً له بقوله (١٠): « لمّا اختصرتُ المقرّب، للأستاذ أبي الحسن ابن عصفور، وسمّيته بالتقريب، وأردفته بشرح فطيف وسمته بالتدريب، واختصرتُ الممتع في التّصريف في كتاب سمّيته المبدع، رأيت أن اختصر كتابه المسمّى عند النّاس بالشرح الكبير. وكان قد حوى من الفنّ الغزير قواعد عرّرة، وفوائد عبرة، يستفيد منها البادي ويتذكر الشادي. فاختصرته في غير تنبيه على ما فيه من النّعود، ولا خروج في اختصاره عن المقصود. ولم أبالغ في إيجازه فأخِلُ، ولا أسهبت فيه فيُملَّ. بل أبرزته بين عبارة ملخصة، وإشارة مخلصة، وتقسيم قسيم، وترسيم وسيم، ولا كان كتابه المقرّب من أحسن الموضوعات ترتيباً، ولا كان كتابه المقرّب من أحسن الموضوعات ترتيباً، وأكملها تقسياً وتبويباً، ربَّبتُ هذا المختصر ترتيبه، وهذبته تهذيبه، وما كان في الشرح من أبواب عَرِي عنها وهذبته تهذيبه، وما كان في الشرح من أبواب عَرِي عنها

<sup>(</sup>١) انظر إقليد الخزانة ص ٢٣. وقد يسمى «شرح أبيات الإيضاح» الجنبي الداني ص ٢٤٤.

<sup>(</sup>٢) ولعل هذا الكتاب هو إنارة الدياجي المذكور قبل.

 <sup>(</sup>٣) الذيل والتكيلة وفوات الوفيات وبغية الوعاة وشدرات الذهب ومفتاح السمادة.

 <sup>(</sup>٤) زعم حاجي خليفة أن كتاب الجمل الذي شرحه ابن عصفور هو للجرجاني. وقد تعقبه بعض الفضلاء في حاشة كشف الظنون ص ٢٠٣ – ٢٠٠٣.

<sup>(</sup>٥) كُشف الطنون ص ١٩٦٠، وانظر نفح الطيب ٣: ١٨٤.

<sup>(</sup>٦) الموفور من شرح ابن عصفور ص ٠٣. وانظر ص ١٠٨ من كتاب أبي حيان النحوي.

المقرَّب وضعتُها في المكان الذي يليق بها ويقرَّب. ولمَّا تكمَّل هذا المختصر في سهاء العلوم بدراً، وشرف ما بين الموضعات قدراً... سمّيته بالموفور من شرح ابن عصفور...». ومن كتاب الموفور نسخة بخط أبي حيّان غرومة الآخر، وهي بدار الكتب المصرية تحت الرقم ٢٤ غوش.

اب - الشرح الأوسط.

ج - الشرح الصغير،

وفي مكتبات العالم عدَّة نسخ من بعض هذه الشروح. واحدة منها كتبت في القرن الثامن، وقوبلت بنسخة المصنف، وهي في مكتبة يني جامع بإستانبول تحت الرقم ١٠٧٣. وفي ليدن نسخة أخرى تحت الرقم ٤٣، وفي انبروزيانا نسخة ثالثة تحت الرقم ١٥٥٤(١).

١١ - شرح الحاسة: ولم يتمّه ابن عصفور (٢). وهو شرح لديوان الحاسة الذي اختاره أبو تمّام.

۱۲ - شرح ديوان المتنبي ٦٠٠٠.

۱۳ - شرح كتاب سيبويه(١٠): وكان ابن عصفور قد لازم الشّلوبين عشر سنين(٥)، إلى أن ختم عليه كتابه سيبويه، ثم تصدّر لتدريسه، وعلّق عليه تعليقات، نقل منها البغداديّ في الخزانة(١٠).

<sup>(</sup>١) انظر ص ٣٣ من كتاب الجمل وبروكليان ٣: ١٧٤٠

 <sup>(</sup>۲) فوات الوفيات.
 (۳) فوات الوفيات وإيضاح المكنون ۱: ۵۲۷٠.

 <sup>(</sup>٣) فوات الوفيات و
 (٤) الذيل والتكملة.

<sup>(</sup>۵) فوات الوفيات.

 <sup>(</sup>٦) انظر إقليد الخزانة ص ١٩٠.

- ١٤ النشرائر: وهو كتاب في ضرائر الشعر، ذكره في كتابه الممتع،
   ونقل عنه البغدادي في الخزانق فرح شواهد الشافية (٢٠).
  - ١٥ مختصر الفُرّة: ذكره ابن شاكر الكتبيّ (٣).
- ١٦ مختصر المُحتَسَب<sup>(١)</sup>: والمحتسب كتاب في النحو لاين بابشاذ، طاهر ابن أحمد النحوي، المتوفى سنة ٤٦٩. بناه على عشرة أشياء: الاسم والفعل، والحرف، والرفع، والنصب، والجرّ، والجزم، والعامل، والتابع، والحطّ. شرحه ابن بابشاذ نفسه، واختصره ابن عصفور.
- ۱۷ الْمَقرَّب في النحو<sup>(۵)</sup>: وهو أشهر كتب ابن عصفور، انتشر ذكره في المشرق والمغرب، حتى إنَّ ابن سعيد المدلجي أتى بنسخة منه من أفريقية، فتلقاها علماء الأندلس بالترحاب والاغتباط<sup>(۱)</sup>. وقيل في هذا الكتاب: إنَّ حدوده كلَّها مأخوذة من المقدّمة الجُزولية(۱). ومنه نسختان في المكتبة الخديوية بالقاهرة<sup>(۱)</sup>، ونسخ أخرى في طهبقبوسراي ۲۱۹۹ و ۲۲۲۱، وعاطف أفندي ونسخ أخرى في طهبقبوسراي ۲۱۹۹ و ۲۲۲۱، وعاطف أفندي

<sup>(</sup>١) انظر إقليد الجزانة ص ٨٣.

<sup>(</sup>٢) انظر شرح شواهد الثانية مي ٦٨.

<sup>(7)</sup> فوات الوفات والارتشاف الورقة ٢٧٦.

 <sup>(</sup>٤) فوات الوفيات وكثف الظنون ص ١٦١٢ وجلة كلية الدراسات الاسلامية ٣: ٣٢٩ - ٣٨٦.

<sup>(</sup>a) فوات الوفيات والذيل والتكملة وبغية الوعاة وشدرات الذهب ومنتاح السادة وكشف الطنون ص ١٨٠٥، وقد كان قبل ابن عصفور كتابان باسم «المقرب في النحو». أحدها للمبرد وله عليه شرح-والآخر لابن هنام عمد بن أحمد اللخمي النحوي المتوفى سنة ٥٠٠، وعليه شرح لم يكمل لأحمد بن عبد المنور المالتي المتوفى سنة ٥٠٠، انظر كثف الطنون ص ١٨٠٥ وإيضاح المكتون ١٠٠٥، وبغية الوعاة ص ١٤٢ - ١٤٤.

<sup>(</sup>٦) نفح الطيب ٣: ١٨٤.

<sup>(</sup>٧) فوات الوفيات.

<sup>(</sup>A) انظر فهرسة الكتبة الخديوية 1: ١١٣.

وأصفيّة ٢ :١٦٥٨ (١). وقد نشر في بغداد عام ١٩٧١.

وقد شرح كتاب المقرّب إملاءً بهاء الدين محمد بن إبراهيم النحّاس<sup>(۲)</sup> (ت٦٩٨). وشرحه تاج الدين أحمد بن عثمان التركيانيُ<sup>(۱)</sup> الحنفيّ المولود سنة ٦٨٠.

واختصر آبو حيّان كتاب المقرّب، وساه تقريب المقرّب، مقدماً له بها يلي (1): «جمت أي هذه الأوراق من كتاب المقرّب نفائسه، وجلوت عرائسه، وحرّرته في رسالة مختصرة اللفظ، ميسرة للحفظ، قريبة المنال، عارية عن التعليل والمثال، يغني البادي ويذكّر الشادي، من غير إصلاح لما وهن من حدوده، ولا تحرّز عها تعرّض إليه من منقوده، ولا استدراك لما من الأجام الضهرورية أهمل، ولا لما من الأبواب الشهيرة أغفل من، وربيّا قدّمت بعضه على بعض لاشتراك في حكم، أو ملائمة ترصيف ونظم، ولما قرّبت فيه النازح إلى أهله، وقرنت الشكل بشكله، وجاء في ربع أصله، سمّيته: «تقريب المقرّب»، ومن هذا المختصر نسخة وباريس ١٨١٥، وأخرى في مكتبة بشير آغا أيوب ١٨١٧٣، كتبت في باريس ووبات بنسخة عليها خطّ أي حيّان.

وعندما لمس أبو حيّان غموض مختصره هذا على بعض المبتدئين شرحه في كتاب «التدريب في تثيل التقريب» وقال في خطبته: «لما اختصرت كتاب المقرّب في التقريب عرض فيه بايجازي للمبتدىء بعض إغاض، ربّا جرّ إلى الترك والإعراض، فشفعت التقريب بكتاب جلوت فيه عرائسه في منصة التوضيح، وأبدلت مقايسه من التلويح

<sup>(</sup>٢) بغية الوعاة ص ٦ وكشف الظنون ص ١٨٠٥.

<sup>(</sup>٣) بغية الوعاة ص ١٤٥.

<sup>(</sup>٤) تقريب المقرب ص ١ - ٣، وانظر كتاب أبي حيان النحوي ص ١٠٢ - ١٠٣.

للتصريح، وأبرزت معانيه في صور التمثيل، وربّا ألحت بنقد أو دليل. وقد انجرّ مع ذلك شيء من تفسير، وتبيين عطف وعود ضمير، وإسعاف تنبيه في بعض المسائل على الخلاف، فجاء شرحاً مختصراً للمقرّب والتقريب، عمدة للفاضل، وعدّة للأريب... وسمّيته: التّدريب في تمثيل التّقريب». ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة، عليها خطّ أبي حيّان، وهي في مكتبة بشير آغا أيوب ١/١٧٢ بإستانبول(١٠).

وقد كان ابن عصفور بدأ بشرح كتابه المقرَّب، لكنَّه لم ينجز ذلك الشرح. وصنف كتاباً آخر خص به «مثل المقرَّب». ومنه نسخة غطوطة، في دار الكتب المصرية تحت الرقم ١٩٩١ نحو، وعلَّى على شرح المقرَّب تاج الدين أحمد بن عثان التركبانيّ الحنفيّ المتوفى سنة ٧٦٨ تعليقة لطيفة (٦٠). وعلى المقرَّب علَّى نقوداً كلّ مِن ابن هشام، وابن مؤنس القابسيّ، وأبي العبّاس أحمد بن محمد الإشبيليّ المعروف بابن الحاج (٣) التعابيّ و ١٦٥٦)، وابن الضّائع عليّ بن محمد (١) (ت ١٨٠)، وإبراهيم بن أحمد الأنصاريّ الحزرجيّ الجزريّ في كتابه (٥) «المنهج المعرَّب في الرد على المقرَّب»، وأبي الحسن حازم القرطاجنّيّ الحزرجيّ في كتابه «شدّ الزّيار (٦) على جحفلة الحيار »(٧)، وابن النحاس (٨) بهاء الدين محمد بن إبراهيم الحليّ (٢ ١٩٨٨)، والمالقيّ أحمد بن عبد النور (١) صاحب «رصف المبانى» (ت ٢٠٠٧).

<sup>(</sup>١) ولمل نسختي عاشر أفندي ١٠٧١ والقروبين ١١٨٧ هما من شرح أبي حيان.

<sup>(</sup>٧) كشف الظنون من ١٨٠٥. ولمل هذه التعليقة كانت على المقرب لا على شرحه.

<sup>(</sup>٣) بفية الوعاة ص ١٥٦.

<sup>(</sup>٤) بغية الوعاة ص ٣٥٥.

 <sup>(</sup>a) بغية الوعاة ص ١٧٧٠.
 (٦) الزيار: ما يشد به البيطار جعفلة الدابة.

 <sup>(</sup>۱) الروار، ۵ يعد به البيمار عصف العاب.
 (۷) نفح الطيب ٤: ١٤٨٠ وانظر ص ١٠٢ من كتاب أبي حيان النحوي.

<sup>(</sup>A) بفية الوعاة ص ٦ ونفح الطيب ٤: ١٤٨ وكثف الظنون ص ١٨٠٥.

<sup>(</sup>٩) البلغة في تاريخ أعَّة اللغة ص ٢٥٠

- ١٨ المُمْتُعُ في التَّصريف: سنخصه بدراسة مفصّلة في الباب التالي.
   وقد نشرته في حلب منذ سنة واحدة.
- ١٩ المُقْنعُ: ومنه نسخة (١) خطّية في خزانة القروبين بفاس، تحتاالرقم
   ١٩٩٠.
  - ٢٠ منظومة في النحو<sup>(١)</sup>: شرحها صدقة بن ناصر بن راشد الحنبلي.
    - ۲۱ الملال: ذكره ابن شاكر الكتي (۱).

هذه هي الكتب التي ذكرت في ترجمة ابن عصفور لدى المُورِّخين، وهي بعض ما صنف. ولم ينشر منها إلاّ المتع والمقرَّب.

#### ٦ منزلته العلمية

لازم أبو الحسن شيوخه العلماء، فأخذ عنهم علوم العربية والأدب، م انصرف إلى التدريس والبحث، فكان أصبر الناس على المطالعة (عالم). وبذلك استطاع أن يكون علماً في العربية، ريَّان في الأدب (٥٠). يشهد لهذا ما قدَّمه من مصنفات: ففي النحو نرى كتباً كثيرة كالمقرّب، والبديع، وشروح الجمل، وشرح الإيضاح، وشرح كتاب سيبويه، قال أبو عبد الله المرّاكثي (٦): ومقرَّبه في النحو شاهدٌ بذكره للعربية، وإشرافه على مشهورها وشادّها. وفي الصرّف خاصة صنّف كتابه الممتم، وفي الأدب

<sup>(</sup>١) بروكليان.

<sup>(</sup>٢) نسبها بروكلهان إليه وذكر أن في مشهد نسخة خطية منها.

<sup>(</sup>٣) فوات الوفيات.

<sup>(</sup>٤) فوات الوفيات وبنية الوعاة وشدرات الذهب ومفتاح السعادة.

<sup>(</sup>٥) الذيل والتكملة ٥: ١١٤

<sup>(</sup>٦) الذيل والتكملة ٥: ١١٤.

آلف الضّرائر، وسرقات الشعراء، وشرح الأشعار الستّة، وشرح الحياسة، وشرح ديوان المتنبيّ.

ولمّا كان أبرعَ التلاميذ(١) الذين تحرَّجوا بأبي عليّ الشّلوبين، وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان، اتّسعت رقعة شهرته وشملت ديار الأندلس، فتصدّر(٢) للتدريس في إشبيلية، وشريش، ومالّقة، ولُورَقة، ومُرسِية، حتى جُمل في الطبقة الأولى من أعلام إشبيلية(٢)، وقُرن ذكره بأمثال أبي عليّ الشّلوبين وأبي الحسن الدّبّاج، وقيل فيه: إنّه حامل لواء العربيّة في زمانه بالأندلس(1).

وقد كان لسرعة تفوَّق ابن عصفور وشهرته، واستقلاله عن شيوخه، وتصدره للتدريس، أن نَفْس عليه ذلك أستاذه الشَّلوبين، وأصبح يَفُضُّ من شأنه. رُويِ<sup>(ه)</sup> أن أبا جعفر اللبلِيِّ قُرىء عليه قول امرىء القيس:

حَيِّ الْحُمُولَ، بجـانـــبِ العَزْلِ إذ لا يُسلامُ شَكلُهـا شَكــلي

فقال لطلبته: ما المامل في هذا الظرف؟ يعني «إذ ». فتنازعوا القول. فقال: حسبكم، قرىء هذا البيت على أستاذنا أبي علي الشّلوبين، فسألنا هذا السوّال، وكان أبو الحسن ابن عصفور قد برع واستقلّ، وجلس للتدريس، وكان الشَّلوبين يفضُّ منه، فقال لنا: إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل! يعني: ابن عصفور. فلمّا خرجنا سرنا إليه مجمعنا، ودخلنا المسجد، فرأيناه قد دارت به حلقة كبيرة، وهو يتكلَّم بغرائب النحو، المسجد، فرأيناه قد دارت به حلقة كبيرة، وهو يتكلَّم بغرائب النحو،

<sup>(</sup>١) الذيل والتكملة والديباج المذهب ص ١٨٦.

<sup>(</sup>٢) فوات الوفيات.

<sup>(</sup>٣) نفح الطيب ١: ٢٧١.

<sup>(1)</sup> قوات الوفيات وبنية الوعاة وشنرات الذهب ومفتاح السعادة.

<sup>(</sup>۵) نفح الطيب ۲: ۲۰۹ – ۲۱۰

فلم نجسر على سؤاله لهيبته، وانصرفنا. ثم جئنا بعد، على عادتنا، إلى أبي علي، فنسى، حتى قُرىء عليه قول النابغة:

فَمَدُّ عَمَّا تَرَى، إذ لا ارتجاعَ له وانم القُتُودَ على عَيرانةٍ أُجُدِ فتذكّر، وقال: ما فعلم في سؤال ابن عصفور؟ فصدقنا له الحديث. فأقسم ألاّ يخبرنا ما العامل فيه.

بل إنَّ شهرته العلمية عمّت العالم الإسلاميّ شرقاً وغرباً، فأصبح لعلمه ذكر لدى الجميع، ولمستفاته اهتام مذكور وتقدير. قال صاحب القسدح المعلّى(١): «وأبو الحسن الآن إمام بهذا الشأن في المفارب والمشارق. وهو حيث حلّ فعلمه نازل بالحلِّ الرفيع، ومقابل بالبرِّ المائق»، وقد جعله القاضي ناصر الدين بين المنير خاتم علماء النحو حين رثاه قائلاً ١):

أسند النَّحو إلينا الدُولي عن أمير المُؤمنين البَطَالِ بسداً النَّحو عملي، وكاذا قُلْ بحدقٌ: خَتَمَ النَّحو عملي،

وها هو ذا ابن سعيد المُدلجيُّ يذكر شيخه ابن عصفور، فيقول (٣): وإليه انتهت علوم النَّحو، وعليه الإحالة الآن من الشرق والمغرب. وقد أتيت له من أفريقية بكتاب المقرَّب في النحو، فتُلقي باليمين من كلِّ جهة، وطار مجناح الاغتباط.

على أن منزلة ابن عصفور العلمية هذه انتقصها بعض الأندلسيّين الذين عاصروه، أو جاؤوا بعده. فابن الزّبير<sup>(١)</sup> ينفي عنه أن يكون ذا معرفة

<sup>(</sup>۱) اختصار القدح المعلى ص ٩٦.

<sup>(</sup>۲) بفية الوعاة ص ٣٥٧ ونفح الطيب ٢: ٧٠١.

<sup>(</sup>٣) نفح الطيب ٣: ١٨٤.

 <sup>(2)</sup> صلة الصلة وقوات الوقيات ويفية الوعاة ومفتاح السمادة وشذرات الذهب.

بغير علوم العربيّة، فيقول فيه: مقرىء العربية، لم يكن عنده ما يؤخذ عنه سوى ما ذُكر، ولا تأهل لفير ذلك.

بل إنَّ هذا الميدان نفسه لم يسلِّم له به علماء آخرون.

فابن مالك، صاحب الألفية، يطعن في علبه وينسب إليه الجهل حيناً، وقصورَ الضبط والإتقانِ حيناً آخر. فغي تعليقة له على بناء «فَعِلان »(۱) من «ردّ » في كتاب الممتع يذكر أنّ ابن عصفور في هذه المسألة، من أولها إلى آخرها، لا يفهم منها شيئاً. وفي خاتة نقده لذلك الكتاب يشير إلى كثرة الخطأ فيه، ويذكر أنّ بعض ذلك الخطأ - ولا سيّا ما يشكل ضبطه من اللغة - هو من ابن عصفور نفسه، لأنه «ليس بالمتقن ولا الضابط الحصّل »(۱).

وابن الحاج، أبو العبّاس، أحمد بن محمد الإشبيليّ، وهو معاصر لأبي الحسن، يتهمه بأنّه يسيء فهم كتاب سيبويه وتفسيرَه، على الرغم من أنه لازم الشّلوبين عشر سنين لقراءته، ثم تصدّر لاقرائه. وأبو العباس هذا يدّعي أنه هو الحارس لكتاب سيبويه من سقطات أبي الحسن، ولذلك كان يقول الله إذا متُّ فَعَلَ أبو الحسن ابن عصغور في كتاب سيبويه ما أراد، فإنه لا يجد من يردُّ عليه.

وأبو حيّان النحويُّ، وهو تلميذ لاين عصفور وقد عُني بالمتع والمقرَّب والشرح الكبير، لا يألو جهداً في تعقَّب أستاذه، ونقده، والنيل من علمه، ومن ذلك أنّ ابن عصفور يعتمد في الإدغام مذهب سيبويه والبصريّين، ويحتكم إليه في توجيه ما رُوي عن القرّاء. نإذا وجد ما

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٧٠.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة 19.

<sup>(</sup>٣) اختصار القدح الملي ص ٩٦ وبفية الوعاة ص ١٥٦.

يخرج عليه ضمّفه، أو وجّهه توجيهاً صناعياً، أو حمله على إخفاء الحركة أو الرّوم. فقراءة أبي عمرو بن العلاء الآيات ﴿الرعب بّيا﴾، و﴿ومريم بّهتانا﴾، و﴿والحرث ذَلك﴾، و﴿وذي المعارج تّعرج﴾، و﴿وفين زُحزح ضّعف)»، و﴿وهل تنقضوا الأيان بعد تُوكيدها﴾، و﴿من بعد ضّعف)»، و﴿شهر رّمضان﴾، يحملها على إخفاء الحركة، ويحكي عن اللموريّين أنّ أبا عمرو كان يحتلس الحركة في ذلك، فيرى من يسمعه من لا يضبط سمعه – أنّه أسكن الحرف الأوّل، وإن كان لم يسكن. أبا عمرو كان يقرأ به، متحرّكة كانت الراء أو ساكنة. فإذا سكن ما يبل الراء فإنه كان يدغمها في اللام، في موضع الرفع والخفض، ولا يدغم إذا كانت الراء مفتوحة نحو ﴿من مصر لامرأته ﴾. ثم يقول(١)؛ يدغم إذا كانت الراء المفتوحة وغيرها، إذا سكن ما قبلها، دليل على أنَّ يدف ليس بإدغام، وإنّا هو رَوم لا إدغام، والرَّوم لا يُتصوّر (٢) في المفتوح ». ولكنة لا يعدم أن يجد لمثل هذا الإدغام وُجَيهاً من القياس عاده التخفيف.

وقد تناول أبو حيان مذهب ابن عصفور في الإدغام عندما عرض للآية الكرية ﴿فيغفر لمن يشاء﴾، فقال أن «وقد اعتمد بعض أصحابنا على أن ما روي عن القرّاء من الإدغام، الذي منعه البصريّون، يكون ذلك إخفاء لا إدغاماً. ولذلك لا يجوز أن يعتقد في القرّاء، أنهم غلطوا وما ضبطوا، ولا فرّقوا بين الإخفاء والإدغام. وعقد هذا الرجل باباً قال: هذا باب يذكر فيه ما أدغمت القرّاء ما ذكر أنه لا يجوز إدغامه. وهذا لا ينبغي فان السان العرب ليس محصوراً فها نقله البصريّون فقط،

<sup>(</sup>١) المثم الورقة ٦٧

 <sup>(</sup>۲) وهذا مدّهب النراء، انظر شرح الثافية ۲: ۲۷۵٠

<sup>(</sup>٣) البعر الحيط ٢: ٣٦٧ - ٣٦٣

والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه. بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة، وقد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم أبو عمرو بن الملاء، ويعقوب الحضرميّ، وكسبراء أهسل الكوفة: الرُّواميّ، والكسائيّ، والفراء. وأجازوه، ورووه عن العرب، فوجب قبوله، والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم، إذ مَن علم حُجَّةٌ على من لم يعلم».

وابن عصفور، وإن روى عن البصريّين وهم بعض القرّاء، لم يصرّح بنسبة الغلط أو الجهل إلى القرّاء. وإغا كان مجمل ما رووه على أنه إخفاء للحركة، أو يضعفه، أو مجتال لإمجاد وجه له من القياس. وهو حين حل رواياتهم على الإخفاء لم يتهمهم بالجهل والتخليط، وإغا فسّر هذا الالتباس بأنّ الإخفاء يسمّى أحياناً إدغاماً (۱). ولذلك عبّروا عنه في مثل هذه الآيات بالإدغام. وهذا التفسير شائع متداول في كتب العلماء. قال الرضيّ (۱): «وحدّاق أهل الأداء على أنّ المراد بالإدغام في مثله الاخفاء، وتعبيرهم عنه بلفظ الإدغام تجوّز لأنّ الإخفاء قريب من الإدغام... وأبو عمرو يأتي بالم المتحرّكة المتحرّكِ ما قبلها خفيّة، إذا الإدغام... وأبو عمرو يأتي بالم المتحرّكة المتحرّكِ ما قبلها خفيّة، إذا بعزاً، وهو إخفاء ». وذكر ابن يعيش (۱) هذه الآية وأتبمها بقوله: وأصحاب أبي عمرو لا يأتون بباء مشددة، ولو كان فيه إدغام لصار وأصحاب أبي عمرو لا يأتون بباء مشددة، ولو كان فيه إدغام لصار في اللفظ باء مشددة، لأن الحرف إذا أدغم في مقاربة قلب إلى لفظه ثم ذغام. قال ابن مجاهد: يترجون عنه بإدغام وليس بإدغام، إغا هو إخفاء اختلاس الحركة وتضميف الصوت ». أما الذي خطأ أدغم. قال ابن عاهد: يترجون عنه بإدغام وليس بإدغام، إغا

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٦٧ ب.

<sup>(</sup>٢) شرح الثانية ٣: ٢٧٤،

<sup>(</sup>٣) شرح المنصل ١٥: ١٤٧.

القراء فهو الزخشري حين قال (١٠): «ومدغم الراء في اللام لاحن مخطىء خطأ فاحشاً. وراويه عن أبي عمرو مخطىء مرتين، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالمربية ما يؤذن بجهل عظيم. والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو».

وقد يعنف أبو حيّان في نقده، فينعى على ابن عصفور تقليده للمتقدّمين جهلاً، وجسارته في إصدار الأحكام، مع عدم حفظه لكتاب الله وأشعار العرب. ففي مسألة «أم» المنقطمة يذكر أبو حيان (المتخل على أساء الاستفهام، ثم يقول: «وهو كثير فصيح خلافاً لما في شرح الصّفّار الذي كتبه عن ابن عصفور، فإنه ادّعى أنه لا يحفظ منه إلا قوله: أم هل كبير بكى، وأن ما أنت أم ما ذكرها ربّعييّة، وقوله: أم هل لامني فيك لاثم، وأنه من الجمع بين أداتي معنى، وهو قليل جدّاً ». ويمقّب أبو حيان على هذا بالي: «وفي كتاب الله تعالى: أم ماذا كنتم تعملون، أم من هذا الذي هو جند لك، أم من هذا الذي يرزقكم. وفي الفرّة: يدخلون أم على جميع آلة الاستفهام، إلا على يرزقكم. وفي الفرّة: يدخلون أم على جميع آلة الاستفهام، إلا على الهمزة.. وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدلّ على الجسارة، وعدم حفظ كتاب الله تعالى».

وفي تقديم التمييز على الفعل اختلف النحويّون، فمنهم من منع ذلك، ومنهم من أجازه واستشهد له بقول الشاعر:

أَيْهِجُرُ ليسلى للفِراقِ حَبيبَهِ اللهِ وما كانَ نفساً بالفِراقِ تَطيبُ وقد تابع عليّ بن مؤمن مذهب المانمين، وزعم أنّه لم يجيء ذلك إلاّ

<sup>(</sup>١) الكثاف ١: ١٧١، وانظر البحر الحيط ٢: ٣٦٧ - ٣٦٤.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف الورقة ٢٧٥ -- ٢٧٦.

وقد رأينا من قبلُ كثرة العلماء الذين تعقبوا ابن عصفور، ونسبوا إليه الأوهام والسقطات، كابن الضّائع، وابن هشام، وابن الحاج، وابن مؤمن، وابن النحّاس. ثم قام أبو عبدالله محمد بن الأزرق الوادي آشيّ يحطّ من قدر أبي الحسن، ويزعم أنّ ابن الضّائع قد كسف شمسه وأخمد ذكه (٢٠):

بَضَائُمُكَ ، ابنَ الضَّائِمِ النَّدْبَ ، قد أَتتْ بَحظٌ ، من التَّحقيقِ والعلم ، مَوفورِ فَطِرِتَ عُقاباً ، كاسراً ، أَوَ ما تَرَى مَطارَكَ قد أَعيا جناحَ ابنِ عُصفورِ غير أَنَّ جيع ما قيل في عليّ بن مؤمن ، وما سنفصل ذكره في عرض أوهامه وأخطائه ، لا يستطيع – على ما فيه من حتى أو باطل – أن ينال من منزلته ، أو ينقص من قدره ، في تاريخ النحو العربيّ. وقد عرض المقريّ المنحض تلك الأقوال ، فوصفها بأنّ فيها كثيراً من عرض المقريّ الله عليه المناهد من المقريّ من عرض المقريّ الله الأقوال ، فوصفها بأنّ فيها كثيراً من

وفي تَعَبِ مَن يَحسُدُ الشَّمسَ نُوْرَها ويسأملُ أَنْ يسأتي لهما بضَريب

التخليط والتعسف، ثم أنشد(٤):

<sup>(</sup>١) منهج السالك ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

<sup>(</sup>۲) نفح الطيب ۲: ۲،۱.

<sup>(</sup>٣) نفح الطيب ٤: ١٤٨.

<sup>(</sup>٤) للمتنبي، ديوانه ١: ٥٦.

# الفصل الثاني

## ابن عصفور وعلماء التصريف

اعتمد أبو الحسن في تصنيف كتابه المعتم على ما تقدَّمه من مؤلَّفات في علم التصريف، فكان أن نسّق فيه جهود أسلافه، بعد ان اختار منها ما يرضيه، ويحقق الغاية التي صبا إليها في تصنيف كتابه. ولذلك كان موقفه من علماء التصريف موقف الختار الميّز، الذي لا يرتبط بآثارهم إلاّ في حدود ما يلام منهجه ومذهبه. فلا غرو ألاّ يكون موقفه واحداً إزاء جميع العلماء والمذاهب، وسنحاول فيا يلي أن نتعرَّف مدى صلته بمن سبقه من علماء التصريف.

١

## ابن عصفور ومدرسة البصرة

كثيراً ما يستأنس علي بن مؤمن بندهب البصريّين، ويحتج به، في استدلاله وأحكامه. فقد اختلفت الرواية عن أبي عمرو بن العلاء في قراءة الآية الكرية ﴿واشتَعَلَ الرأسُ شَيباً﴾، فمنهم من روى أنه أدغم السين في الشين. ومنهم من روى أنه منع. وقد أورد ابن عصفور هذا الخلاف في كتابه، ثم عقَّب عليه بقوله(١): «والذي عليه البصريّون أنَّ إدغام السين في الشين لا يجوز، وأيضاً فإنّ الإدغام يؤدّي إلى الجمع بين ساكنين، وليس الأوّل حرف مدّ ولين ». فكأنه يرجّح الرواية الثانية

<sup>(</sup>١) المبتع الورقة ٦٨.

التي جاءت بالنم، محتجاً بأصلين من أصول الإدغام لدى البصريين.

وإذا كان قد استمان ههنا بالبصريّن، ليرجّع رواية لهم على أخرى ترجيحاً غير صريح، فإنه يجزم في مواطن أخرى معتمداً على ما يراه على الماية البصرة. ومن ذلك أنه قد رُوي عن بعض القرّاء أنهم أدغموا في بعض الآيات الكريمة على غير قياس، كقوله تمالى ﴿الرعب بّا﴾ و﴿إِذَ يَقُونه ﴾. وهذا كما يقول أبو الحسن لا يجوز عند البصريّين في حال (١٠). ولذلك نراه قد سرد كثيراً من أمثال هذه القراءات، وحملها على الإخفاء تبماً للبصريّين.

وذهب الكوفيّون إلى أن «جَذَبَ وجَبَدَ» من القلب المكافي (٢)، وهو خلاف مذهب البصريّين الذين يرون أنّ جذب وجبد لفتان. وقد اختار ابن عصفور مذهب البصريّين عتجاً له بقوله (٢): « فأما إذا كان للكلمة نظان قد تصرف كلّ واحد منها على حدّ تصرّف الآخر، ولم يكن أحدها بحرّدا من الزوائد والآخر مقترناً بها، ولم يكن في أحد النظمين ما يشهد له بأنه مقلوب من الآخر، فإنّ كلّ واحد منها أصل بنفسه. وذلك: جَذَبَ وجَبَد، لأنه يقال: يَجْذِبُ ويَجْذِدُ، وجاذبٌ وجاذبٌ ،

بيد أنّ المسنّف - على ما لسنا لديه من تقدير المدرسة البصرية - يوجّه إليها وإلى أعلامها نقداً صريحاً، ويأخذ من الكوفييّن عدداً من توجيهات مسائل كتابه الممتم.

فلمًا رأى جهور البصريين(١) - عدا أبا زيد والأخفش - ثبوت

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٦٧.

<sup>(</sup>٢) انظر شرح التبريزي للبيت ٤٢ من معلقة زهير.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٥٨.

<sup>(</sup>٤) شرح الكافية ١: ١٣٨ وشرح الثافية ٣: ٣٢٥.

الهاء مضمومة وصلاً في « هَناهُ » ظنُّوا أنها لام الكلمة التي هي الواو في «هنوات ». وقال بعضهم: هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو كإبدالها في «كساء »، ولم يُسمع «هناء ». أما الكوفيّون فمذهبهم أنّ هذه الهاء ريدت للسّكت، كما زيدت في «زيداه»، وحرّكت بالضمّ وصلاً على السَّعة كما هو الحال في قول الراجز:

يا مَرحَبساهُ بِحارِ ناحِيسة إذا أَتَسى قَرَّبتُ لللّانِيسه وقد عرض علي بن مؤمن هنين المذهبين، ثم قال(١): «والوجه عندي أنها زائدة للوقف، لأن ذلك قد شُع له نظير في الشعر، وأيضاً فإن ابن كيسان - رحمه الله - قد حكى في الختار له أنّ العرب تقول: يا هناه، بفتح الهاء الواقعة بعد إلألف وكسرها وضها. فمن كسرها فلأنها هاء السكت، فهي في الأصل ساكنة، فالتقت مع الألف فحرّكت بالكسر على أصل التقاء الساكنين. ومن حركها بالفتح فإنه أتبع حركتها حركة ما قبلها. ومن ضمَّ فإنه أجراها مجرى حرف من الأصل فضمًا كما يضم آخر المنادى، ولو كانت الهاء بدلاً من الواو لم يكن للكسر والفتح وجه، ولوجب الضمّ كسائر المناديات ».

ومن هذا القبيل أن بعض البصريّن يستدرك في الأبنية «إصبع» بكسر الهمزة وضمّ الباء، فيدفع ابن عصفور ذلك بقوله(٢): «لكنّ أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء. قال الفراء: لا يُلتفت إلى ما رواه البصريّون من قولهم: إصبع، فإنّا بحثنا عنها فلم نجدها».

فإذا كان في هذين النموذجين من النقد ما يمُّ بعض البصريّين، دون تحديد أو تعيين، فإنّ في كتاب الممتم نيلاً كثيراً من أعلام البصرة.

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٣٨.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٨، وانظر الخصائص ١: ٦٨٠

فالخليل - وهو من فحول البصريّين - يردّ أبو ألحسن بعض أقواله. ومثال ذلك أنّ في «استحّى» قولين: أحدها للخليل الذي يرى أنه لمّا أعلّت المين سكنت، وسكنت اللام أيضاً كذاك بعدها بالإعلال، فالتقى ساكنان، فحدفت الألف لالتقاء الساكنين. والآخر للمازفيّ الذي يرى أنَّ الألف حدفت تخفيفاً، كما حدفت من «عُلبِط»، ويردّ مذهب الخليل بقول العرب في التثنية «استَحياً». فلو كأن الحذف لالتقاء الساكنين لقالوا «استحايا» في التثنية، لأنّ اللام قد تحرّكت لأجل ألف التثنية.

وقد عرض المصنَّف هذين المذهبين، ورجَّح الثاني منها على الأول بقوله(۱): ومذهب المازنيِّ أقوى.

وربا جع المؤلف بين الخليل ويونس في نقده، لاجتاعها في قصور الدليل. فالخليل يرى أنّ الزائد في المضعّف إنّا هو الحرف الأول، فاللام الأولى في «سُلّم » والزاي الأولى من «بلِزٌ » ها الزائدتان، لأنها وقعتا موقعاً تكثر فيه أمّات الزوائد، وهي أحرف العلّة. فهذه الأحرف تكثر زيادتها ساكنة ثانية وثالثة نحو: حَوْمل، وكاهِل، وكِتاب، وقضييب. ويرى يونس أنّ الحرف الثاني هو الزائد، لأنه يقع موقعاً تكثر فيه أمّهات الزوائد فهي تقع متحركة زائدة ثالثة ورابعة نحو: جَهْور، وعِثْير وعِثْرية. وكذلك الحرف الثاني المضعّف من: سلّم، وبلزّ. ومع أنّ سيبويه (٢) قد صحَّح هذين المذهبين قائلاً: «وكلا الوجهين صواب ومذهب » فإنّ ابن عصفور رأى في حجة كلّ منها قصوراً فقال (٢): «وهذا القدر الذي احتج به الخليل ويونس لا حجة لما فيه، فقال (٢): «وهذا القدر الذي احتج به الخليل ويونس لا حجة لما فيه،

<sup>(</sup>١) المبتم الورقة ٥٥. وريا كان في التعريض بكتاب المين بعض النيل من الخليل لأن بعض ذلك الكتاب قد صنعه الخليل. انظر الورقة ١١ و١٥ أ و١٥ ب و ٢٠. وانظر مسألة دتاه، في الورقة ٨٥.

<sup>(</sup>۲) الكتاب ۲: ۳۵٤.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٢٩.

لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنظير، وليس فيه دليل قاطم».

وأنت ترى أن المؤلف ههنا يخالف سيبويه أيضاً. وقد كان يحسن بنا أن نبسط موقفه منه هنا، إلا أنّ اتساع ذلك، وخلافه لموقفه من سائر البصريين، يحتّان علينا بسطه تحت عنوان متميّز. ولهذا فإنّنا سنرجع إلى موقف ابن عصفور من سيبويه بعد أن ننفض يدينا من سائر البصريين.

أما أبو الحسن الأخفش فقد كان أكثر رجال البصرة تعرُّضاً لنقد المصنَّف. فنحن نعلم أنّ الأخفش قد خرج، في توجيه بعض المسائل، على مذهب البصرة وأعلامها، واستدرك على سيبويه بعض الفوائت، فكان أن تصدّى ابن عصفور لكثير مما أثاره الأخفش.

ومن ذلك أنه استدرك (١١) على سيبويه بناء «فاعِلُول » معتمداً على «الماطِرون »، إذ زعم أنّ نونه أصليّة، واستدلّ على ذلك بجرّ النون في قول الشاعر:

طسالَ هَتَى وبِستُ كسالَحرُونِ واعترتني الْهُمومُ بسالمساطِرُونِ إِذَا لَوْ كَانَتْ زَائدة لَكَانَتْ (٣) الكَلْمة جماً، والجمع إذا سمّى به خضع الإحدى طريقتين: إمّا أن يُجرى مُجرى جمع المذكر السالم في الرفع والنصب والخفض، وإمّا أن تقلب الواو ياء على كلّ حال ويجعل الإعراب في النون.

مُذا هُو مذهب الأخفش ومستنده، وقد بسطه المؤلّف ثم أتبعه بقوله: «وهذا لا دليل له فيه، لأنّ أبا سعيد، وغيره من النحويين، حكوا في التسمية وجهن غير هذين: أحدها جعل الإعراب في النون،

<sup>(</sup>۱) المتمالس ۳: ۲۱۹.

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ١٤.

وإبقاء الواو على كلّ حال. فيقولون: هذا يا سَمُونٌ، ورأيت يا سَمُونًا، ورأيت يا سَمُونًا، ومررت بياسمُون. فيكون الماطرون جماً سمّي به على هذا الوجه. والوجه الآخر أنّ تكون النون مفتوحة في كلّ حال، وقبلها الواو. وقد جاء ذلك في الماطرون، وعليه قوله:

ولها بالماطِرُوْنَ، إذا أكل النّملُ الذي جَمَعا وهذا ما يدلّ على أنّ أبا سعيد السّراقي قال: أظنّها فارسيّة. فإذا كانت كذلك فلا حجّة فيها (١١)».

وكذلك كان موقف ابن عصفور من أثمّة البصريّين الذين خلفوا الأخفش. فالجرميّ يقصُر على السمّاع همز الواو المكسورة أوّلاً ولا يجيز همزها بقياس، فيدفع المؤلّف ذلك بقوله(٣): «وهذا الذي ذهب إليه فاسد قياساً وساعاً ». ثم يورد أدلّة السّاع والقياس في صحّة همز تلك الواو.

وأبو عبيد، القاسم بن سلام، يذهب إلى أن «مندوحة » مشتقة من «انداح»، فيتعقبه ابن عصفور قائلاً "): «وذلك فاسد، لأن انداح؛ النفكل، ونونه أصلية، إذ لو كانت زائدة لكانت: مَنْفُعلة، وهو بناء لم يثبت في كلامهم، فهو على هذا مشتق من الندح، وهو جانب الجبل وطرفة وهو إلى السّعة ».

والمازئيُّ يرى أنَّ الألف من «حاحَيْتُ » منقلبة عن واو<sup>(1)</sup>. وحجّته في ذلك أنَّ الألف هذه لم يُنطق له بأصل، فحملُها على ما نطق له بأصل، وهو «قوْقَيْتُ »، أولى. هذا، في حين أنَّ الخليل كان يقول: إنَّ الأنها لو كانت من الواو لجاءت على أصلها كها

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ١٥.

<sup>(</sup>٧) المتم الورقة ٣٢.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٢.

<sup>(</sup>٤) النصف ۲: ۱۲۹ – ۱۷۱.

جاء: قوقيت. وعليُّ بن مؤمن يرجَّح مذهب الخليل ويصفه(١) بأنه أقيس وأحسن، لأنَّ فيه محسِّناً لقلب الياء ألفاً، وليس في مذهب المازئيِّ ما يحسِّن القلب.

والمبرّد، الذي تعقّب سيبويه واستدرك عليه، كان له من نقد المسنّف نصيب وافر. ومن ذلك أنّ سيبويه يقول(٢): «حروف العربيّة تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة والألف والهاء...». وعلى ذلك جهور العلماء، إلاّ أبا العباس المبرّد فإنه زعم أنها ثانية وعشرون حرفاً، إذ أخرج الهمزة من حروف المعجم، بحجة أنها لا تثبت في الرّسم على صورة واحدة. فهي إذاً من قبيل الضّبط، ولو كانت حرفاً من حروف المعجم لكان لها شكل واحد كسائر الحروف(٢).

وقد أنكر المصنف ما ذهب إليه المبرّد فقال (1): «وهذا الذي ذهب إليه أبو المباّس فاسد، لأنّ الحمزة لو لم تكن حرفاً لكان (أخَذَ) و(أكَل) وأمثالها على حرفين خاصة، لأن الحمزة ليست عنده حرفاً. وذلك باطل لأنه أقلّ أصول الكلمة ثلاثة أحرف: فاء وعين ولام. فأما عدم استقرار صورتها على حال واحدة فسبب ذلك أنها كتبت على حسب تسهيلها. ولولا ذلك لكانت على صورة واحدة، وهي الألف. وما يدلّ على ذلك أنَّ الموضع الذي لا تُسهل فيه تكتب فيه ألفاً، بأيِّ حركة تحركت. وذلك إذا كانت أولاً نحو: أحد، وأبلم، وإثمد. وما يبيّن أيضاً أنها حرف أنه حرف أن واضع أسهاء حروف المجم وضعها على أن يكون في أول الاسم لفظ الحرف المسمّى بذلك الاسم، نحو: جع، ودال، وياء، وأمثال ذلك. فالألف اسم للهمزة، لوجود الحمزة في أوله. فأما الألف

<sup>(</sup>١) المبتع الورقة ٥٦. وانظر الورقة ٢٣ و٢٤ و٣٨ و٣٩ و١٥ و١٦٠.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٣: ٤٠٤.

<sup>(</sup>٣) سر صناعة الاعراب ١: ٤٦ والمقتضب ١: ١٩٢

<sup>(</sup>٤) الممتم الورقة ٦٣. وانظر الورقة ١٨ و١٩ و٤٦ و٥١٠-

التي هي مدَّة فلم يتمكن ذلك في اسمها، لأنها ساكنة ولا يبتدأ بساكن، فسميّت ألفاً، باسم أقرب الحروف إليها في الخرج، وهو الهمزة. ومما يبيّن أيضاً أنها حرف، وليست من قبيل الضبط، أنَّ الضبط لا يُتصوَّر النطق بها وحدها كسائر الحروف. فدلً ذلك على أنها حرف».

وزعم الزِّجّاج أنّ «ضَهْياً » يجوز أن تكون همزته أصلة وياؤه زائدة، فيكون مشتقاً من «ضاهأت» أي: شابيت، لأنه يقال: ضاهَنتُ وضاهأتُ. وهو أولى به لأنّ أصالة الهمزة غيرَ أوّل أكثر من زيادتها. وبذلك يكون «ضَهِباء » من ضاهبت، و «ضَهِباً » من ضاهات. وقد تعقّب أبو الحسن مذهب الزجّاج قائلاً(١): «وهذا الذي ذهب إليه حسن من طريق الاشتقاق، إلا أنه يبقى في ذلك إثبات بناء لم يستقر في كلامهم. وذلك أنّ الهمزة إذا جعلت أصلية والياء زائدة كان وزن الكلمة: فَعْيَلًا وذلك بناء غير موجود في كلامهم، إلاَّ أن يكون مكسور الفاء نحو: طِرْيَم وجِدْيَم. فإن قلت: وكذلك أيضاً جعل الهمزة زائدة يؤدّى إلى بناء غير موجود، وهو: فَعْلاً؛ ألا ترى أنه لم يجيء منه إلاّ ضَهيأ المختلفُ فيه، والمختلف فيه لا يُجعل حجَّة، فإذا كان جعلها زائدة أو أصلاً يؤدّى إلى بناء غير موجود فالأصالة أولى لأنها أكثر! فالجواب أنّ: فَعْلاً ، وفَعْيلاً ، وإن كانا بناءين معدومين ، ينبغي أن يحمل منها على: فَمْلاً ، لأنَّ فَعْيلاً يظهر منهم اجتنابه؛ ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم كسروا أوَّله نحو: حِذْيم وطرْيم، ولم يظهر منهم ذلك في: فَعْلاً، لأنهم لم يجتنبوا: فَعْلاً ، كما فعلوا ذلك بفغيل. وأيضاً فإنَّ الاستدلال على زيادة همزة: ضهياً، بضهياء الممدودة، أولى من الاستدلال بشيء آخر خلافها، وهو ضاهأت. ولذلك كان هذا المذهب باطلاً ».

المتع الورقة ٢١. وان عصفور يدفع مذهب الزجاج لأنه يخالف مذهب سيبويه وأصحابه القائل بأن ضهراً وزنيا فعلاً. انظر الكتاب ٢: ٣١٧ وتهذيب الألفاظ ص ٣٦٨.

وذهب أبو سعيد السّيرافيّ إلى أنّ وزن «مُهْوَأَنّ» هو «مُهْمَللٌ»، فتعقَّبه المؤلّف بقوله(۱): «وهذا باطل، لأنه ليس نجار على فِعْلِ، إذ لا يحفظ: أهْوَأَنّ. لكنه إن ثبت كان على وزن: مُهْوَعَلّ».

ورجّح أبو عليّ الفارسيَّ مذهب يونس في أنّ الحرف الثاني من المضعّف هو الزائد، واستدلّ على ذلك بوجود مثل «اسْحَنْكُكَ» في كلام العرب. وذلك أنّ النون في «افعَنْلاً » من الرباعيّ لم توجد قطلً إلا بين أصلين، نحو «احرنجم »، فينبغي أن يكون فيا ألحق به من اللاتيّ بين أصلين، لئلاً يخالف الملحق ما ألحق به. وإذا ثبت في هذا الموضع أنّ الزائد من المثلين هو الثاني حملت سائر المواضع عليه. ولكن ابن عصفور انكر استدلال الفإرسيّ فقال (٢٠): «وهذا الذي استدل به لا حجة فيه، لأنه لا يلزم أن يوافق الملحق ما ألحق به، في أكثر من موافقته له في الحركات، والسكنات، وعدد الحروف؛ ألا ترى أن النون في افتنى به من الثلاثيّ إلا حرفان، أحدها أصليّ، والآخر زائد. فكا خالف به من الثلاثيّ إلا حرفان، أحدها أصليّ، والآخر زائد. فكا خالف الملحق به واقعة بين أصلين، وفي الملحق واقعة بين أصل وزائد ».

واحته ابن جني (٢) للخليل في إعدلال «غَرْويَة »(١) وتصحيح «اقُووَلَ »، بأنه قد يُستثقل في الاسم ما يصح في الفعل. واستدلاً على ذلك بأن الواو صحّت في «يَغزُو »، وليس في الأساء اسم آخره واو قبلها ضمّة. إلا أن ابن عصفور أنكر على ابن جنّي ما ادعاه، ووصفه

<sup>(</sup>١) المبتم الورقة ١٢، وانظر الورقة ٨ و١٣ و٢٥٠

<sup>(</sup>٢) المبتم الورقة ٣٠. وانظر الورقة ١٧ و٢٣ و٥٣

<sup>(</sup>۳) النصف ۲۹۰:۳ – ۲۹۹.

<sup>(1)</sup> وذلك على مثال عرقوة من الفزو.

بأنه (١) «في نهاية الفساد، لأنّ الفعل أثقل من الاسم بلا خلاف، وأكثر إعلالاً، فكيف يصحّ فيه ما يعتلّ في الاسم الذي هو أخفّ. وأما صحة: يَعزُو، وإعلال: أدْل، فلأمر عرض، قد بُيّن في موضعه».

۲

#### ابن عصفور وسيبويه

أما سيبويه فإن لابن عصفور منه - خلافاً لسائر البصريين - موقف الإجلال والتقدير. ولذلك نراه ينافح عنه، ويحشد كافة السبل والمجج. فإذا أعجزته الحيلة، وأخفق في إيجاد المسوّغات، أقرّ بقصور سيبويه أو خطئه.

فغي أبنية الأساء يتعقّب علي بن مؤمن ما استدركه الملاء على سيبويه، عاولاً أن يدفع هذا الاستدراك، ويثبت خطله. وهو في تعقّبه هذا يصرّح حيناً بأنه ينافح عن سيبويه، ويغفل التصريح في أكثر الأحيان. وأقرب الأمثلة إلينا في هذا الموضوع أنّ سيبويه لم يذكر وأقمل » في أبنية الأساء واستدركه عليه الزبيديّ، فكان تعقّب ابن عصفور كما يلي ("): «وحكى الزبيديّ: أصبُع وأَنْمُلَة. فإن ثبت النقل بها لم يكن في ذلك استدراك على سيبويه، لأنه قد حُكي فيه: أصبُع وأَنْلَة، بضمّ الهمزة، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً، كما قالوا في برُقع: بُرُقم، بالتخفيف ».

وكذلك الحال في حروف البدل. فسيبويه يذكر منها أحد عشر حرفاً، يوردها ابن عصفور في كتابه المتع، ثم يذيّلها بقوله (٢): « وزاد

<sup>(</sup>١) المنتم الورقة ٢٠. وانظر الورقة ٣ و١ و١٣ و٢٥ و٢٦ و٢٦.

<sup>·</sup> المتم الورقة ٨، وانظر أيضاً الخصائص ٣: ١٩٥ - ٢١٨ وما يقابله في المتم،

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٣٨، وانظر الكتاب ٢: ٣١٥ - ٣١٥.

بعض النحويّن في حروف البدل: السين، والصاد، والزاي، والمين، والكاف، واللغاء، والشين». وبعد أن يفصل وجوه الإبدال في هذه المحروف المزيدة، يعتدر (۱) لسيبويه بقوله: «والسبب في أن لم يذكر سيبويه - رحمه الله - هذه الحروف السبعة، في حروف البدل، أنها تنقسم قسمين: قسم الإبدال فيه مراد به تقريب الحرف من غيره، فبابه أن يذكر في البدل الذي يكون بسبب الإدغام، الأنه يشبهه، وهو إبدال الصاد من السين إذا كان بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف، وقد العرب، فلم يعتبره، وهو ما الإبدال فيه قليل جدّاً، أو في لغة بعض العرب، فلم يعتبره، وهو ما بقي من سبعة الأحرف: فأما الكاف والسين والشين والفاء فإبدالها قليل جدّاً، وأما المين فإبدالها من الهمزة قليل، ولا يفعل ذلك إلا بنو تميم؛ وكذلك إبدال الزاي من الصاد، إنما تفعله كلب».

وقد يجمع في المسألة الواحدة بين الإقرار بسهو سيبويه، وإنكار تمقيّه، كأن يقول<sup>(٦)</sup> في بناء فِعل: «ولم يجىء منه إلاّ: إبلّ، خاصّة، فيا زعم سيبويه، وحكى غيره: أتّانَّ إبدّ، للوحشيّة. فأما: إطِلٌ، فلا حجّة فيه، لأن المشهور فيه: إطْلٌ، بسكون الطاء. فإطِلٌ يمكن أن يكون مما أتبعت الطاء فيه الهمزة للضرورة، لأنه لا يحفظ إلا في الشعر، نحو قوله:

له إطِلا ظَني، وساقنا نعامنة البيت

في رواية من وراه كذلك. وكذلك: حِيرَةٌ، الأفصحُ والمشهور فيها إنا هو: حِبْرة، وحِيرَةٌ ضعيف. وكذلك: بِلِزٌ، لا حجّة فيه، لأنّ الأشهر فيه بلزّ، بالتشديد، فيمكن أن يكون بِلزّ مخفّفاً منه ». فهو يقرُّ بأنّ

 <sup>(1)</sup> المتع الورقة ٣٩.

<sup>(</sup>٧) المتم الورقة ٧. وانظر الورقة ٢٠

« إبد » من فوائت سيبويه، ويدفع أن تكون: اطل وحبر وبلز، من الفوائت.

ومما أقرّ فيه المؤلّف، بأنه مما فات سيبويه، إدغام الطاء والدال والتاء والذال والتاء والذال والتاء في الجيم، حيث يقول (): «وتدغم هذه الستّة في الضاد، والجيم، والشين، والصاد، والزاي، والسين. ولم يحفظ سيبويه إدغامها في الجيم».

فإذا كان في المسألة تولان، أحدها لسيبويه، فغالباً ما يرجّع ابن عصفور قول سيبويه على ما عداه، فهو قد ظاهره على الخليل في اسم الفاعل من «جاء ه(٢). وانتصر له أيضاً على الأخفش في عدّة مواطن، منها أنّ سيبويه بجعل ترتيب أقصى الحروف مخرجاً من الحلق كا يلي: الهمزة فالألف فالهاء. ويتمقّبه الأخفش زاعياً أنّ الصواب كون الهاء والألف بعد الهمزة مماً، وليست إحداها أسبق من الأخرى، ويتصدّى المصنف للأخفش، فيفند زعمه قائلاً(٢) «والدليل على فساد مذهبه، وصحة ما ذهب إليه سيبويه، أنه منى احتيج إلى تحريك الألف اعتمد كانت الهاء معها من مخرج واحد لقلبت همزة، نحو: رسالة ورسائل، فلو كانت الهاء معها من مخرج واحد لقلبت هاء، لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة ».

ومذهب سيبويه في «أشياء» أنّ وزنها «لَفْعاءُ» مقلوبة من «فَعلاء» ، والأصل «شَيئاءُ» من لفظ شيء. ومذهب الكسائيّ أنها «فَعالٌ» جع شيء. أما المؤلّف فإنه يستحسن مذهب سيبويه ويقول(1):

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٦٦،

<sup>(</sup>٧) المتم الورقة ١٤٨.

<sup>(</sup>٣) المعتم الورقة ٦٢.

<sup>(1)</sup> المتع الورقة 24.

« فالذي يُردّ به على الكسائيّ أنه لو كان أفعالاً لكان مصروفاً، كأبيات وأجال وأعباء، إذ لا موجب لمنم الصرف...».

والسين في «أسطاع » هي عند سيبويه عوض من ذهاب حركة العين في «أطاع ». ولذلك كانت الهمزة في أوّله همزة قطع. وذهب الفرّاء إلى أنّ أصل «أسطَعْتُ » هو «استطعتُ »، فلمّا حذفت التاء شبّهه العرب بـ «أفعلت » ففتحت همزته وقطعت. ولكن ابن عصفور يستصوب(۱) ما ذهب إليه سيبويه، ويتعقّب الفرّاء بقوله: «وهذا الذي ذهب إليه غير مرضيًّ، لأنه لو كان بقاؤه على وزن افعلت، بعد حذف التاء، يوجب قطع همزته لما قالوا: اسطاع، بكسر الهمزة وجعلها للوصل، واطّراد ذلك عندهم وكثرته يدلً على ضاد مذهبه ».

و «عَنْسَلٌ » هو عند سيبويه (٢) على وزن « فَنْعَل » فالنون زائدة. وزعم ابن حبيب أن اللام هي الزائدة لأنه في معنى: عنس. وقد فصل ابن عصفور في هذه المسألة (١) بقوله: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، من أن لامه أصلية، وأنه مشتق من العسكلان، وهو عدو الذئب، والنون زائدة، لأن زيادة النون أسهل من زيادة اللام، واشتقاقه واضح لا تكلّف فيه ».

وقد تعقب المبرد سيبويه في مسألة «أسطاع» بقوله: إنما يُعوَّض من الشيء إذا فُقد وذهب، فأما إذا كان موجوداً في اللفظ فلا، وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء. غير أنَّ عليّ بن مؤمن يصحَّح مذهب سيبويه، ويدفع تعقّب المبرد هذا، بقوله (٤): «والذي

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٣١.

<sup>(</sup>۲) الكتاب ۲: ۲۲۹.

<sup>(</sup>٣) الممتع الورقة ١٩.

<sup>(</sup>٤) المتم الورقة ٧٠. وانظر الورقة ٦٥ و ٧١٠...

ذهب إليه سيبويه صحيح. وذلك أنّ المين لما سكنت تومّنت لسكوتها، وتهيئات للحذف عند سكون اللام. وذلك نحو: لم يُطعْ، وأطعْ، وأطهْت، ففي هذا كلّه قد حذفت المين المائقة الساكنين، ولو كانت المين متحرّكة لم تحذف، بل كنت تقول: لم يُطوع، وأطوعْ، وأطوعْ، وأطوعت فزيدت المين التكون عوضاً من المين مق حذفت. وأمّا قبل حذف المين فليست بعوض، بل هي زائدة، فلذلك ينبغي أن يجعل: أسطاع، من قبيل ما زيدت فيه السين بالنظر إليه قبل الحذف. ومن جعل: أسطاع، من قبيل ما السين فيه عوض فبالنظر إلى الحذف.

والتنوين في «جوارٍ » هو، في مذهب سيبويه (١) عوض من الياء المحذوفة. ولكنّ أبا إسحاق الزجّاج يرى أن الحذوف أوّلاً هو الحركة، ولاً حدفت الحركة عوّض منها التنوين، فالتقى ساكنان - الياء والتنوين - فحذفت الياء. ويفصل ابن عصفور (١) في هذه السألة بقوله: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لأنّ تعويض الحرف من الحرف أكثر في كلامهم من تعويض الحرف من الحرف، وأيضاً فإنه كان يجب أن يعوض التنوين من الحركة التي قد حذفت في الفعل نحو: يقضي، ويرمى ».

ويقول سيبويه في مثل «افْمَوْعَلَ» من القول: افْوَوَّلَ<sup>77</sup>). أما أبو بكر ابن السَّراج فإنه يقول فيه: افْوَيَّلَ. وحجَّته أنهم إذا كانوا يستثقلون الواوين والضمَّة في مثل «مَصُوْعْ» فالأحرى أن يكون ذلك فيا اجتمع فيه ثلاث واوات<sup>(1)</sup>. وقد اعترض المُؤَلَفُ<sup>(0)</sup> على أبي بكر

<sup>(</sup>١) الكتاب ٢: ٥٦ – ٥٧.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٥٣.

<sup>(</sup>٣) وهو مذهب الخليل أيضاً. المتصف ٢: ٣٩٠ – ٢٩١.

<sup>(1)</sup> المنصف ٢: ٣٤٣ - ١٤٤٢، ويذهب الأخفش هذا اللذهب أيضاً. انظر النصف ٢: ٢٩٠.

<sup>(</sup>٥) المتم الورقة ٧٠.

قاثلاً: «وهذا الذي احتج به لا يلزم، لأنّ مَصُوعًا وأمثاله إغا استثقل فيه الواوان والضمة، لجريانه على الفعل المعتلّ. وإلا فإنهم يتمون في مثل: قُوولَ، في فصيح الكلام، لأنه غير جار على معتلّ ».

ويذكر سيبويه أن «افْمَنْلَى» فعل لازم. ثم يجيىء ابن جني(١)، فيزعم أنه قد يكون متعدّياً، ويستشهد على ذلك بقول الراجز:

قد جَمَالَ النَّماسُ يَعْرَنْدِينِي أَدْفَعُسهُ عَنِّي، ويَسْرَنْسدِيني بيد أنَّ أبا الحسن الإجراع مذهب سيبويه بقوله: والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، إذ لم يسمع متمدياً إلاَّ في هذا الرجز، وغالب الظنَّ فيه أنه مصنوع، قال أبو بكر الزبيديَّ: أحسب البيتين مصنوعين ».

ومن مظاهر اعتاد ابن عصفور على إمام النحاة سيبويه، وتأثره بكتابه، أن يستقي الشواهد من كتاب سيبويه، ويسندها إليه. فهو يقول في إبدال الألف من الهمزة (٢٠): ومن أبيات الكتاب:

رَاحَتْ بِمَسْلَمةَ البِمالُ عَشِيَّةً فَارْعَيْ، فَزارةُ، لا هَناكِ المَرْتَعُ يريد: لا هَنَاكِ المُوتَعُ يريد: لا هَنَاكِ. فأبدل الهمزة ألفاً. ومن أبيات الكتاب أيضاً:

سالت هُذيلٌ رسولَ اللهِ فاحشة ضَلَتْ هُذيلٌ بما قالتْ، ولم تُصِبِ بريد: سألتْ. فأبدل».

<sup>(</sup>١) النصف ١: ٨٦.

<sup>(</sup>٧) المتم الورقة ١٧٠

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٣٧.

على ذلك بأن (١) «سيبويه لا يجيز إسكان هذه التاء، لأنها إذا سكنت احتيج لها ألف وصل، وألف الوصل لا تلحق الفعل المضارع».

ومن هذا القبيل أيضاً أنه يوجّه المسائل تبعاً لما يستنبط من أقوال سيبويه. فهو يسذكر أن الألف في «قطوطسي» غيير مزيدة، وأن «قطوطسي» تحتمل أن تكون من باب «عَنَوْفَسل» أو من باب «مَمَحْمَح»، ثم يقول(٢): «وحملها على أن تكون من باب: صمحمح، أولى، الأنه أوسع من باب: عَنُوثل، وهو الظاهر من كلام سيبويه، أعني أنها تحتمل ضربين من الوزن، وباب: صمحمح، أولى بها ».

فإذا وهم أحد العلماء في اعتاده على سيبويه دفع المستّف ذلك الوهم، وأبدى وجهة الصواب. فأبو الحسن الأخفش يعلَّل شذوذ «شأى الوهم، وأبدى وجهة الصواب، فأبو الحسن الأخفش يعلَّل شذوذ «شأى على: يَفعَلُ، نحو: يَشأَى، و «يَفعَلُ» إغا هو مضارع «فَعِل» المكسور العين، عاملوه معاملة مضارع «فَعِل» من ذوات الواو نحو: رَضِي المعين، على قالوا: يَرضَين خلها أي المنتف ينكر عليه هذا التعليل، ويبيّن خطله، ثم يقول (٣): «وكان أبا الحسن أخذ هذا التعليل من سيبويه، حيث علّل كسر أوّل (تِثْبَى) - وإن كان الماضي على: فَعل، وإغا يكسر أوّل المضارع من: فَعِل - بكون المضارع جاء على: فَعل، المكسور المين، على: أيشَدُلُ. فلمّا جاء مضارعه كمضارع: فَعِلَ، المكسور المين، كسر أوّل المضارع من: فَعِلَ، وليس ما ذهب كسر أوّل المضارع من: فَعِلَ، وليس ما ذهب حلى حلق، فكان قياس مضارعه أن يجيء على: يَفْعِلُ، بكسر العين، وفي حلق، فكان قياس مضارعه أن يجيء على: يَفْعِلُ، بكسر العين، حرف حلق، فكان قياس مضارعه أن يجيء على: يَفْعِلُ، بكسر العين، حرف حلق، فكان قياس مضارعه أن يجيء على: يَفْعِلُ، بكسر العين، حرف حلق، فكان قياس مضارعه أن يجيء على: يَفْعِلُ، بكسر العين، حرف حلق، فكان قياس مضارعه أن يجيء على: يَفْعِلُ، بكسر العين، المين، المين، المين، المين، عثل ما ذكر سيبويه، الأنّ أبي، يهيهاً، بكسر العين، عثل ما ذكر سيبويه، الأنّ أبي، يهيء على: يَفْعِلُ، بكسر العين، حرف حلق، فكان قياس مضارعه أن يجيء على: يَفْعِلُ، بكسر العين.

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٦٨.

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ٧٧.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٥١.

فجاء مضارعه مفتوح العين كمضارع: فَعِلَ. فتوهُّمُ ماضي: يأبَى، على: فَعِلَ، توهُّمٌ صحيحٌ».

ومن قبيل هذا أن يذهب السيرافي إلى أنّ النون، إذا كانت في آخر الاسم بعد ألف زائدة، فهي أصليّة إذا أدّت إلى بناء موجود، ويحتج لذلك بأنّ سيبويه قد جعل النون في «دِهْقان» و«شَيطان» أصليّة. فيتمقّب عليّ بن مؤمن أبا سعيد السيرافي قائلاً (۱۱): «ولم يفعل ذلك سيبويه لما ذكر، من أنّ جَعْلَ النون فيها أصليّة يؤدّي إلى بناء موجود، بل لقولم: تَدَهْقَنَ، وتَشَيْطَنَ، لأنه ليس في كلامهم: تَفَعْلَنَ. فدلّ خلل على أصالة النون».

ولا غرو أن يكون لابن عصفور هذا الاهتام البالغ بسيبويه وكتابه، وأن يلتزم في معظم مسائله، أقوال سيبويه ومذاهبه. فقد كان ابن عصفور في عصره إماماً في كتاب (٢) سيبويه، يستجيب له في فهمه من في المغارب والمشارق. بيد أن هذا الاهتام، وذلك الالتزام، على طفيانها في الممتع، لم يجولا دون خروج المؤلّف على إرادة سيبويه، إذا رأى من الساع أو القياس أو الحجج ما يدفعه إلى ذلك.

فسيبويه يذهب إلى أنَّ الأصل في «اطَأَنّ » هو «طَأَمَنَ » ثم قدّمت المي على الهمزة، وضعّفت النون. والجرميُّ يرى أن «اطَأَنّ » هو الأصل، و «طأمن » مقلوب منه قبل التضميف. وصاحب المتع يعرض كلتا الوجهتين، ثم يرجّح مذهب الجرميّ بقوله فيه (٣): «وهو الصحيح عندي، لأنَّ أكثر تصريف الكلمة أتى عليه، فقالوا: اطأنَّ، ويَطمئن، ومُطمئن، كما قالوا: طأمَن، يُطأمِن، فهو مُطأمنٌ. وقالوا: طُأنِينة، ولم يقولوا: طُوَّمنينة ».

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٢٥.

<sup>(</sup>٢) انظر اختصار القدح المعلى ص ٩٦.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٥٨.

وشذوذ العرب في همز «مَصائب» يعلّله سيبويه بأنهم شبّهوا الياء في «مُصيبة» بالياء الزائدة في «صَحيفة»، فجمعوها على «مَصائب». ومذهب الزجّاج في ذلك أنّ الأصل «مَصاوبٌ» شَبّهوا الواو المكسورة حشوا بها في أول الكلمة، فأبدلوا منها همزة، فقالوا: «مصائب». وقد بسط أبو الحسن هنين المذهبين، ورجّح قول الزجّاج على قول سيبويه، لأنّ ما ذهب إليه الزجّاج له نظير، وهو قولهم: أقائيمُ، في جع: أقوام(۱).

فإذا كان في النموذجين المتقدِّمين قد نص على عالفته سيبويه، ودفع مذهبه، فإنه كثيراً ما يخرج على ما رسم سيبويه دون أن ينص على ذلك. فالتنبال مثلاً أصله عند سيبويه رباعي ٢٠٠. وخالفه ثملب فذهب إلى أن أصله ثلاثي من النبّل، فالتاء زائدة، وقد أخذ ابن عصفور بالمذهب الثاني في قوله ١٠٠ «التاء في: تِنبال، زائدة لأنَّ التّنبال هو القصير، والنبّل هم القصار، فيكون التّنبال منه، وقد ذهب إلى بعض أهل اللغة ».

ورجّح سيبويه (1) في « فَعُلان » من « حَيِيتُ » أن يكون « حَيَان » ، وأجاز أن يكون « حَيَان » ، وأجاز أن يكون « حَيَيان » . ولكنّ المازيّ خالفه فقال: فَعُلان من حَييت: حَيُوان . وكذلك قال ابن جنّي (1) . أما أبو عليّ الفارسيّ فقال: فَعُلان من حَييت: حَيُيان ، وقيل: حَيُوان . وقد أخذ عليّ بن مؤمن بخدهب المازيّ وابن جنّي وأحد قولي الفارسيّ ، معرضاً عن مذهب سيبويه ، فقال (1): « وتقول في فَعُلان من حَييتُ : حَيُوان . والأصل:

<sup>(</sup>١) المشع الورقة ٣٣ و ١٠٤٨٠٠

<sup>(</sup>۲) التاج: نبل.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٢٦.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٢: ٣٩٤.

<sup>(</sup>٥) النصف ٢: ٣٨٣.

<sup>(</sup>٦) المتع الورقة ٧٠.

حَيْيان، فتقلب الياء التي هي لام واواً، لانضام ما قبلها ».

بل إنّ صاحب المتع ليدفع أحياناً بعض أقوال سيبويه، وهو لا يعلم أنها له. فقد قال (١) سيبويه: «وإذا قلت: احواويت فالمصدر: اخوياً على ». وكأنّ ابن عصفور غفل عن قول سيبويه هذا، لأنك تراه يقول في هذه المسألة (١): «ومصدر احواوى: احويواء، من غير إدغام، لأنّ الياء مدَّة منقلبة عن ألف احواوى. هكذا حكى أهل اللفة عن العرب ». ثم يذكر أنّ المبرّد هو الذي قال «احويّا » ويدفع ذلك العرب ». ثم يذكر أنّ المبرّد هو الذي قال «احويّا » ويدفع ذلك وهو مذهب سيبويه - بقوله: «والساع يبطل ما قال ».

وذهب سيبويه (۱۳ إلى أن «تاه يتيه» و «طاح يَطيخ » ها على «فَيلَ يَفيلُ » في لغة من قال: تَوَّهت ، وطَوّحت ، وأنت أطوح منه ، وأتوه منه . ومثلها «آن يَكِينُ » من الأوان . أما ابن عصفور فإنه ينهب إلى أنها على «فَعَلَ يَفْيلُ »، وينكر أن يكونا على «فَيلَ يَفْيلُ »، وينكر أن يكونا على «فَيلَ يَفْيلُ » - يَنْهِلُ » لأنه شاذ في الصحيح والمعتل ، في حين أن «فَعَلَ يَفْيلُ » - وإن كان شاذا فيا عينه واو - قياسي في الصحيح . فحملها على المقيس أولى .

ومذهب سيبويه أنّ النون من «فَعُلانَ» في مثل سكران، هي بدل<sup>(٥)</sup> من همزة «فَعُلاءَ» في مثل صحراء، والذي حمله ذلك ما بين هنين البناءين من شدّة الالتباس والتوافق، فوزنها الظاهري واحد، وفي آخر كلّ منها زيادتان، والجمع فيها يأتي على «فَعالَى»، والتأنيث في كلّ منها لا يكون بزيادة التاء، غير أنّ أبا الحسن، صاحب المتع،

<sup>(</sup>١) الكتاب ٢: ٣٩١.

<sup>(</sup>r) المتم الورقة ٥٦ ·

<sup>(</sup>٣) اللسان والثاج (طوح). ونسبه سيبويه في الكتاب ٢: ٣٦١ إلى الخليل.

<sup>(1)</sup> المتم الورقة 11·

<sup>(</sup>٥) الكتاب ١٠:٢ و ٣١٤ وشرح التصريف الملوكي ص ١٢٥-

يعرض هذا المذهب بقوله(۱): «وزعم بعض النحويين أنّ النون في: فَعَلانَ، الذي مؤتشه: فَعْلَى، بدل من الهمزة ». ثم يتعقّبه بأن يقول: «والصحيح أنها ليست ببدل، إذ لم يدع إلى الخروج عن الظاهر داع، لأنه لا يلزم من توافقها في الوزن، ومخالفة المذكر للمؤنث، أن يشتبها في أن يكون كلّ منها مؤتثاً بالهمزة. وأما جمهم: فَعْلان، على: فَعَالَى، فللشبه الذي بينه وبين: فَعْلاء، فيا ذُكر، لا أنه في الأصل: فَعْلاء، وأيضاً فإنّ النون لا تبدل من الهمزة إلاّ شذوذاً ».

٣

## ابن عصفور ومدرسة الكوفة

إنَّ موقف ابن عصفور من المذهب الكوفي هو غير موقفه من المذهب البصري". فقد لمسنا فيا مضى كثيراً من النقاط التي تابع فيها ابن عصفور مدرسة البصرة. هذا في حين أنَّ ما يكنّه أو يبديه، للمذهب الكوفي"، يغلب عليه الانتقاص والنقد، والدليل على هذا ما نراه ماثلاً في مسألة الميزان الصرفي".

فأهل البصرة يجعلون في الميزان مقابل ما زاد من أصول الكلمة الموزونة لامات، بحسب ما زاد من الأصول. أما أهل الكوفة فزعموا أنّ نهاية الأصول ثلاثة، فجعلوا الراء من «جعْفر» زائدة، والجيم واللام من «سَفَرجَل» زائدتين. ولكنهم ذهبوا في الميزان مذهب البصريين فجعلوا زنة «جعفر»: «فَعْلَلاً».

هذا هو قول جمهور أهل الكوفة، وقد خرج عليه بعض الكوفيين. فمنهم من جعل وزن «سفرجل»: «فَعَلْجَلاً».. ومنهم من لم يزن ما فوق

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٣٧.

الثلاثيّ، فإن قيل له: ما وزن جَعْفر وفَرزدق؟ قال: لا أدري أما الكسائيّ فجمل الزيادة فيا فوق الثلاثيّ واقمة ما قبل الآخر.

وقد فند ابن عصفور مذاهب الكوفيين هذه، وعقب عليها بقوله(١): «وكل ذلك باطل، لما ذكرناه من أنه لا ينبغي أن يقضى على حرف بزيادة إلا بدليل. فالصحيح في النظر، والجاري في تمثيل الكلمة بالفعل، ما ذهب إليه أهل البصرة».

ويمزّز هذا الموقف لابن عصفور، من المدرسة الكوفيّة، أنه يقول في باب حذف الألف"!: «وأما الألف فإن اجتمعت مع ساكن حذفت نحو: حُبْلَى القوم. إلا أن يكون الساكن ألف التثنية، فإنها تقلب ياء ولا تحذف. فتقول في تثنية حُبْلَى: حُبْلَياتُ. ولا يجوز أن تقول: حُبْلانِ، لئلاّ يُتوهّم أنه تثنينة حُبْل، خلافاً لأهل الكوفة، فإنهم يجيزون حذفها فيا زاد على أربعة أحرف، نحو: جُادَى، فيقولون في تثنيته: جُادان. والصحيح عندنا أنه لا يجوز إلاّ جُادَيانِ، وبه ورد السّاع، قال:

شَهْرَيْ رَبيعٍ ، وجُهادَيَيْنَهُ ».

وأبنية الرباعي الجرَّد هي عند البصريّن ستَّة. وقد زاد فيها الكوفيّون(٢)، تبعاً للأخفش، بناء سابعاً هو «فُعلَلٌ». ولكنّ مصنّف المبتع يقرّ الأبنية الستّة فقط، ويدفع البناء السابع بقوله(٤): «أما جُخدَبٌ، وبُرْقَع، وجُوُذَر، فلا حجّة فيها، لأنه يقال: جُخدُبٌ، وبُرْقُع، وجُوُذَر، فلا حجّة فيها، لأنه يقال: جُخدُبٌ، وبُرْقُع، وجُوُذَر، بلضمّ. فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً. فإنما يكون ثبت فُعلَل

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٣٠.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٥٧.

<sup>(</sup>٣) شرح الشافية ١: ٤٧ - ٤٨ والزهر ٢: ٣٨٠

<sup>(</sup>٤) المتع الورقة ٧٠

بأن يوجد لا يجوز معه فُعْلل بالضمّ. فأن لم يوجد الفتح إلاّ مع ألضمّ دليلٌ على أنه ليس ببناء أصليّ ».

أضف إلى هذا أنّ عليّ بن مؤمن يتناول رؤوس الكوفيّين بالنقد والتجريح، ويدفع كثيراً ما ذهبوا إليه. وقد لمسنا في الميزان الصرفيّ ما أصاب الكسائيّ من ابن عصفور. وهذا ما نجده في مواطن كثيرة من كتاب الممتع، كأن يعرض المؤلّف للوقف على المقصور المنوَّن، ويبسط مذهب الكسائيّ في ألفه ناقداً، فيقول!!! «ومنهم من ذهب إلى أن الألف هي الأصل، والمبدلة من التنوين محذوفة في جميع الأحوال، وهو الكسائيّ. وحجّته أنّ حذف الألف الزائدة أولى من حذف الأصلية. وذلك باطل، لأنّ الزيادة لمعنى، فإبقاؤها أولى من إبقاء الأصل وما يدلّ على ذلك أنهم إذا وصلوا قالوا: هذه عصاً مُعوّجةً. فحذفوا الألف الأصلية، وأبقوا التنوين، فكذلك يجب في الوقف أن يكون المحذوف الألف الأصلية، ويكون الثابت ما هو عوض من التنوين».

والفرّاء يناله من نقد أبي الحسن أكثر عا ينال الكسائيّ، حتى إنّ القصة التي وقعت بين الجرميّ وأحد الكوفيين يجعل ابن عصفور - تبعاً لابن جنّي - الفرّاء هو الكوفيّ المعنيّ فيها. فيروبها كما يلي(٢): «يحكى أنّ أبا عمر الجرميّ، رحمه الله، دخل بغداذ، وكان بعض كبار الكوفيّين يغشاه، ويكثر عليه المسائل - ويقال: هو الفراء - وهو يجيبه. فقال له بعض أصحابه: إنّ هذا الرجل قد ألحَّ عليك بكثرة المسائل، فلم لا تسأله؟ فلما جاءه قال له: يا أبا فلان، ما الأصل في: قُمْ؟ فقال له: أقومُ، فقال له: في الذي عملوا به؟ فقال: استثقلوا الضمة

المتع الورقة ٣٠. وانظر الورقة ٣٤ و٨٤ و٥٥. وما نسبه إلى الكمائي في هذا النص هو مذهب سيدويه. انظر الكتاب ٢: ٢٩٠ - ٢٩١ وشرح الشافية ٢: ١٦٨ وشرح المفصل ١: ٧٦.

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ٤٢.

على الواو فأسكنوها. فقال له: أخطأت، لأنّ القاف قبلها ساكنة! فلم يعد إليه الرجل بعدها ».

ومن نقده للفرّاء ما نراه في مسألة حذف الواو من مثل «يَعِدُ». فعليّ بن مؤمن يذهب إلى أنّ الحذف كان لوقوع الواو بين ياء وكسرة، وها ثقيلتان. فلم انضاف ذلك إلى ثقل الواو بينها وجب الحذف. ثم يعرض لمذهب الفرّاء بقوله (۱): وزعم الفرّاء أنّ موجب الحذف إنما هو التعدّي نحو: يَعِدُ، ويَزِنُ، وموجب الإثبات إنما هو عدم التعدّي نحو: يَوْخَلُ، وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه خارج عن القياس؛ ألا ترى أنّ الحذف إنما القياس فيه أن يكون لأجل الثقل. وأيضاً فإنهم قالوا: وألى زيدٌ بما كان يحذره يَوْلُ، ووَبَلَ المطرُ يَبِلُ، ووَقَدَتِ النّارُ تَقِدُ، ووَجَرَ صدرُه يَحِرُ، ووَقَدَ يَعِرُ، فحذفوا الواو في جميع ذلك، وإن كان غير متعدّ، لما وقست بين ياء وكسرة».

وقد يتناول مذهب الفراء بالنقد من عدّة وجوه، ليظهر فساده من جميع جوانبه. وهذا ما نلمسه في مسألة «كَيْنُونَة وقَيْدُودَة» حيث يقول ابن عصفور(آ): «وزعم الفرّاء أنها في الأصل: كُونُونَة، وقُودُودَة، بضم الفاء، وكذلك صُيْرُورة، وطار طُيْرُورة، ثم قلبت الضمة فتحة في: صُيرورة وطُيرورة، لتصحّ الياء، ثم حلت ذوات الواو على ذوات الياء، ففتحوا الفاء، وقلبوا الواو ياء، لأنّ مجيء المصدر على: فعلولة، أكثر ما يكون في ذوات الياء نحو: صيرورة، وسيرورة، وطيرورة، وطيرورة، وطيرورة،

منها أنّ ادعاء قلب الضمة فتحة لتصحّ الياء مخالف لكلام العرب. بل الذي اطّرد في كلامهم أنه إذا جاءت الياء ساكنة بعد ضمة قلبت

<sup>(</sup>١) الممتع الورقة ٤٠. وانظر الورقة ٢٤ و٤٧ و٤٨ و٥٣ و٥٣.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٤٧.

واواً ، نحو: مُوقن وعُوْطَط ، وها من: اليقين ، والتعيُّط .

ومنها أنّ الضمة إذا قلبت لتصحّ الياء فإنما تقلب كسرة كما فعلوا في: بِيْض، لا فتحة.

ومنها أنَّ حمله ذوات الواو على ذوات الياء ليس بقياس مطرد. أعني أنه إذا كثر أمر ما في ذوات الياء، ثم جاء منه في ذوات الواو شيء، ثم يوجب حمل ذوات الواو على الياء، وإن فُعل ذلك فشذوذاً؛ ألا ترى أن كثرة: فِعالة، في المصادر في ذوات الياء نحو: السّقاية، والرّماية، والنّكاية، وقلّتها من ذوات الواو لم تُخرج: جِباوة، عن الشدوذ.

ومنها أنّ ما ادّعاه من أنّ: فعلولة، في ذوات الواو قد كثر، غيرً مسلَّم. بل هذا الوزن في المصادر قليل في ذوات الياء والواو. وما جاء منه في ذوات الواو كالمعادل لما جاء منه في ذوات الياء ».

واللحياني هو عند أبي الحسن أحياناً واه غير موثوق. ولهذا نراه في أبنية الأسهاء يكاد يثبت بناء «مَفْعِيلُ » بينها ، إلا أنه عندما يرى أنّ أمثلة هذا البناء انفرد اللحياني بروايتها يضعنها ، ويعرّض بالكتاب الذي رويت فيه قال (۱): «وأما منْديل ومسكين ، بفتح الم ، فَمَفْيلً ، إلا أنه إنما رواها اللحياني في نوادره . قال أبو الفتح : وكان إذا ذكرته لأبي علي قال : كتاسة . وكان أبو بكر بن دريد يزعم أنّ كتاب اللحياني لا تصله به روأية ».

وأبو العبّاس ثعلب يعرض له صاحب المتع في مواطن من كتابه. فهو في معرض تتبّع سقطات بعض العلباً في التصريف(٢) يقول: «ونحو من ذلك ما يحكى عن أبي العبّاس ثعلب، من أنه جعل: أُسْكُفّة البّاب

<sup>(</sup>١) المبتع الورقة ١٠.

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ٢.

من: استكف أي اجتمع، وذلك فاسد لأن استكف استفعل وسينه زائدة، وأسكف اثدة لكان وزنه: وأسكة و كانت زائدة لكان وزنه: أَسْفُعلَة، وذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم، وكذلك أيضاً حكي عنه أنه قال في تَنُّور: إنَّ وزنه: تَفعُول، من النار، وذلك باطل، إذ لو كان كذلك لكان تَنُوراً. والصواب أنه: فَمُّول، من تركيب تاء ونون وراء، نحو: تنر، وإن لم ينطق به ».

وفي باب النون يقول المُؤلّف (١): «وأما خِنْزيرٌ فنونه أصلية، وليس في قوله:

لَا تَفْخَرُنَّ، فــــإنَّ اللهَ أَنزَلَـــــــم يا خُزْرَ تَغلبَ، دارَ اللَّالِّ، والْهُونِ

دليل على أن النون زائدة لم لأن خُزْراً ليس مجمع خِنزير ، بل هو جمع أَخْرَر ، لأن كل خنزير عندهم أخزر ، خلافاً لأحمد بن يحيى ، فإنه جعل خُزراً جمع خنزير . وذلك فاسد ، لأنه ليس قياس خِنزير أن مجمع على خُزْر . فمها أمكن أن مجمل على المطرد كان أولى ».

ومن هذه الناذج التي أثبتنا يتضح لنا موقف ابن عصفور من مدرسة الكوفة ورجالها. إنه موقف الناقد الخالف الذي يناقش المذاهب والأقوال، ويدفعها، ليرجّع عليها أقول المنافسين من أعلام البصرة في كثير من الأحيان. هذا، في حين أن نقده للمدرسة البصرية ورجالها كان أخف حدّة من نقده للكوفيين. ولولا مسألتا «هناه» و «إصبع »، الملتان رجّع فيها أقوال أهل الكوفة على أقوال أهل البصرة، لكان نقده للبصريين خالياً من مقارنته بمذاهب الكوفيين، ومبنياً على أصول المجاج ومنطق صناعة العربية، أو على مقارنة أقوال البصريين بعضها بعض.

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٢٦، وانظر الورقة ٥٣٠

أضف إلى هذا أن ابن عصفور كان يكنّ ويبدي لامام البصريين سيبويه قدراً هائلاً من الاحترام والالتزام، وهو مالم يحظ به، أو مجزء منه، واحد من الكوفيين.

ولكن هذا كله لا يعنى أن مصنف الممتع غالف أبدا آثار الكوفيين. فقد جاء في كتابه عدَّة غاذج، اعتمد فيها أقوال أعلام الكوفة، وبنى عليها المسائل. فهو مثلاً يذكر إبدال الميم من الباء في «راتم»، بقوله(۱): «وأبدلت أيضاً من الباء، فيا حكاه أبو عمرو الشيبافي من قولهم: ما زال راقاً على كذا وراتباً، أي مقياً، من الرتبة».

وفي إبدال الألف همزة يستعين بما روي عن الفرّاء فيقول(٢): «ومنه ما أنشده الفرّاء من قول الآخر:

يا دارَ مَيِّ، بـدكاديكِ البُرَقُ صَبْراً، فقد هَيَّجتِ شوقَ المُشْتَتَقُ وحكى أيضاً من كلامهم: رجلٌ مَثلٌ، من المال... والأصل في ذلك... المشتاق، ورجلٌ مالٌ ».

ويستدل على إبدال الياء من الصاد قائلاً (۱۳): «وأبدلت من الصاد على غير اللزوم في: قَصَّيتُ أَظفاري، بعنى: قَصَّتت فأبدلوا من الصاد الأخيرة ياء، هروباً من اجتاع الأمثال. حكى ذلك اللحيائي "، فهو ههنا يعتمد قول اللحيائي في هذه المسألة. ولكن اللحيائي لم ينفرد به دون العلاء، وإنما زواه هو عن القنائي، وكذلك رواه عن القنائي أيضاً كل من الفرّاء وأبي عُبيداً.

فإذا كان المصنِّف قد اعتمد في هذه المالة قولاً للحيانيِّ، شاركه

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٣٧.

<sup>(</sup>٢) المنع الورقة ٣٢، وانظر الورقة ٥٨.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٣٥.

<sup>(</sup>٤) انظر التاج واللسان (قصي).

فيه علماء آخرون، فإنه قد أخد عنه أحياناً ما أنفرد به دون العلماء. ففي المقصور والممدود للقالي (۱): «قال اللحياتي : يقال: قَمَد فلان الأربعاء والأربعاوى، أي: متربعاً. ولم يأت به أحد غيره». ومع هذا ترى ابن عصفور يعتسد ما انفرد به اللحياتي ، فيجعل أربعاء كثّر فصاء (۱)، ويذكر في الأبنية (۱): «أفعلاوك نحو أربعاوك».

وفي حذف الألف على غير قياس يستشهد على حذف الألف من «لهفا » ببيت رواه ابن الأعرابي، وهو<sup>(1)</sup>:

فلستُ بُسدْرِكِ ما فاتَ مِنِّي بِلَهْمَ، ولا بِلَيتَ، ولا لَوَ انِّي

وعن ابن السّكيّت يستقي كثيراً من المسائل في القلب والإبدال. ومن ذلك أنه يقول في إبدال المي<sup>(ه)</sup>: «وأبدلت من النون فيا حكاه يمقوب عن الأحمر، من قولهم: طائلًه الله على الخير، وطامّة، أي: جَبلّه. وهو يَطينه. ولا يقال: يَطيعه ».

" يُويْنكر المؤلّف أن العوّاء يحتمل ضربين من الوزن، ثم يقول(١): «أحدها أن يكون: فَعْلاء، والأصل: عَوْياء، فقلبت الياء واواً وأحضت الواو في المؤاو. ويكون قلبهم الياء واواً فيه شدوداً، كما قالوا: عَوَى الكلبُ عوَّة، والأصل عَوْية، فقلبت الياء واواً. حكى ذلك ابن مقسم عن ثعلب ».

<sup>(</sup>١) المزهر ١: ١٣٤ والتاج (ربم).

 <sup>(</sup>۲) المرهر ۱: ۱۳۱ والتاج اربم).
 (۲) الممتم الورقة ۱۳ أ.

<sup>(</sup>٣) المعتم الورقة ١٣ ب.

<sup>(1)</sup> المتم الورقة ٥٨.

 <sup>(</sup>٥) المنتم الورقة ٣٧. وانظر الورقة ٣٥. ويذكر ابن عصفور كتاب القلب والابدال لابن السكيت في المنتم. انظر الورقة ٥٨.

<sup>(</sup>٦) المتع الورقة ٥٤.

#### ابن عصفور ومدرسة بغداد

اتخذ البغداديون في علوم العربية موقفاً متميّزاً، إذ اعتمدوا على الاختيار من أقوال البصرين والكوفيين، وبذلك خلطوا مذهب البصرة بذهب الكوفة، فكان مذهبهم مزيجاً من ذينك المذهبين، وإن تغلّبت مكانة البصريين على مكانة الكوفيين في ذلك المزيج(١).

ولما كان ابن عصفور أميل إلى البصرة، وأكثر تقبّلاً لمذاهب أصحابها، كان له تأييد ظاهر لمذهب البغدادين، فهو يقول في حذف الفاء (٢): «وحذفت من: سوف، فقالوا: سو أفعل. روى ذلك أحمد بن يجيى عن البغداذين ».

وهو يحتج لتضعيف بعض الألفاظ بقول ابن كيسان. فقد ذكر ابن جني (٦) أن العامّة تقول: «تَمَخْرَقَ»، وأن بعض البصرين حكوا: «مُخْرَقَ»، وقد تناول المصنّف هذين اللفظين بقوله (١٠): «وقد حُكي مَخرقَ وتَمخرقَ، وضعَّفها ابن كيسان، والصحيح أنها لم يثبتا من كلام العرب».

بل إنه ليدفع بمذهب ابن كيسان البغداديّ ما ذهب إليه ابن جنّي. فكلمة «زَيتون» هي عند ابن جنّي(٥) على وزن «فَعُلُون»، وهي مما

<sup>(</sup>١) أبو حيان النعوي ص ٣٠٤ - ٣٠٦ والدارس النعوية ص ٢٤٥٠

<sup>(</sup>٢) الممتع الورقة ٥٨.

۱۳۰ : ۱۳۰ التصف ۱۳۰ ، ۱۳۰ .

 <sup>(</sup>٤) المبتع الورقة ٣٢، وانظر الورقة ٣٨.

<sup>(</sup>ه) الخصائص ٣: ٣٠٣.

فات سيبويه، ولكنّ ابن كيسان كان يقول بأصالة النون فيها، وزيادة الياء، وقذ أخذ عليّ بن مؤمن بهذا المذهب فقال(١٠): «وأما زَيتونٌ فَفَيْعُولٌ، كَقَيْصُوم، وليست النون زائدة، بدليل قولمم: الزَّيت؛ لأنهم قد قالوا: أرضٌ زَتِنَةٌ، أي: فيها زيتون، فنون زيتون على هذا أصلية. وأيضاً فإنه لو جعلت النون زائدة لكان وزن الكلمة: فَعْلُوناً، وذلك بناء لم يستقرّ في كلامهم».

وعن أبي عليّ القاليّ البغداديّ(٢) يُنشِد ما يَستشهد به على عدم الإدغام في الاسم الثلاثيّ المزيد فيه ألف ونون، فتراه يقول (٢): «وقالوا: الدَّججانُ، من الدَّجيج، فلم يدغموا، أنشد القاليُّ:

تَدْعُو بِذَاكَ الدَّجَجَانَ الدَّارِجا ».

على أن هذه الموافقة للبغداديين لم تمنع ابن عصفور أن يخالفهم في بعض الأحيان، ويردَّ من أقوالهم ما لا يرضاه، فهو يذهب في: سَيَّد، وميَّت، وهيِّن، إلى أنها على وزن « فَيْعِل »، ويدفع سائر المذاهب التي تخالفه، ومن ذلك أنه يقول ما يلي(أ): « وزعم البغداذيون أنّ سَيَّداً ومَيِّتاً وأمثالها في الأصل على وزن: فَيْعَل، بفتح العين، والأصل: سَيَّد، وميَّت. ثم غُير على غير قياس، كما قالوا في النسب إلى بصرة: بصريّ، فكسروا الباء، والذي حملهم على ذلك أنه لم يوجد: فَيْعلٌ، في الصحيح مكسور المين، بل يكون مفتوحها نحو: صَيْرَف، وصَيْقَل. وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد، لأنه لا ينبغي أن يُحمل على الشذوذ ما أمكن، ذهبوا إليه فاسد، لأنه لا ينبغي أن يُحمل على الشذوذ ما أمكن. وأيضاً فإنه لو كان كتغيير: بصريّ، لم يطرّد, فاطّراده في مثل: سَيّد،

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ١٣.

 <sup>(</sup>٣) كذلك نسب المتقدمون أبا على القالي، وهو ما يرجح كونه من البعدادين وإن كان يجنح إلى المذهب
البصري وينافح عنه. أما ذكر الزبيدي له في عداد البصريين فلأن كتابه وطبقات النحويو
واللغوين، وليس فيه ذكر خاص للبغدادين.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٦٠.

<sup>(</sup>٤) المتع الورقة ٤٧-

ومَيّت، ولَبّن، وهَيّنُ، وبيّن، دليل على بطلان ما ذهبوا إليه. فأما مجيئه على: فَيعِل، مع أن الصحيح لم يجىء على ذلك، فليس بجوجب لادّعاء أنه في الأصل مفتوح العين، لأن المعتلَّ قد ينفرد في كلامهم ببناء لا يوجد في الصحيح».

ومن خلافه للبغداديين، ونقده إياهم، أنه يقول في الإدغام (١٠): «وزعم أبو الحسن ابن كيسان أنّ ما كان على وزن: فَعِلِ، أو فَعُلِ، لا يدغم. واستدل على ذلك، بأنك لو أدغمت لأدّى ذلك إلى الإلباس، لأنه لا يُعلم: هل هو في الأصل متحرّك المين أو ساكنه. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه إذا أدّى القياس إلى ضرب من الإعلال استُعمل ولم يُلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى؛ ألا ترى أن العرب قد قالت: مُختارٌ، في اسم الفاعل واسم المفعول، ولم يُلتفت إلى اللبس. وأيضاً فإنه قد قام الدليل على أنّ صَبّاً وطَبّاً: فَعِلْ، في الأصل، وقد أدغم، فدل ذلك على فساد مذهبه ».

ومذهب أبي علي التالي هو أن «المَوَّى» وزنها(٢) « فَعَلَّ »، في حين أن ابن عصفور يرى أن وزنها هو « فَعَلَى » وأصلها « عَوْيا »، قلبت الياء واواً، كما قلبت في المعتل اللام نحو « شَرْوَى »، وأدغمت الواو في الواو. ويتناول مذهب القالي بالنقد فيقول(٢): « فإن قيل: فهلا كانت المَوَّى: فَعَلاً، من عَوَيْتُ، فلا يكون على ذلك عا قلبت فهي الياء واواً! فالجواب أن الذي منع من ذلك أنه ليس من أبنية كلامهم فَعَلَّ. فأما شَلَّم، وبَدَّر، وبَقَّم، فأعجميًات ».

<sup>(</sup>١) المبتع الورقة ٦٠.

 <sup>(</sup>٢) جاء ذلك في حاشية المبدع الورقة ٢٥. ولعله منقول من كتاب المقصور والمعدود للقالي.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٤٥.

#### الفصل الثالث

### مذهب ابن عصفور في التصريف

لم يحاول ابن عصفور أن يحدّد لنا مذهبه الذي يصدر عنه في كتابه المتع. ولم نقف، فيا رجعنا إليه من المصادر، على نصّ يمكن أن ينير لنا السبيل في تحديد مذهبه. ثم إن ما رأيناه في موقف ابن عصفور من مذاهب البصرة والكوفة وبغداد أثبت لدينا أنه لم يمكن نصيراً لواحد منها، يلتزمه دون غيره، وينافح عنه. فقد أخذ عن البصريين وخالفهم، وكذلك كان موقفه من الكوفيين والبغداديين، وإن كانت عالفته للكوفيين أعنف وأوسم.

أفكان ابن عصفور من أنصار مدرسة الأندلس؟ إن ما نعرفه عن هذه المدرسة أنها نشأت بوصول القالي إلى الأندلس، أو قبل ذلك بقليل. فقد نقل أبو علي القالي البغدادي معه الاهتام بعلوم اللغة(١)، ونشر في ربوع الأندلس مذهب المدرسة البغدادية.

وكان قد مهد لهذه الحركة محمد بن يجيى المهليّ الرَّباحيُّ الجيّانيّ المتوفى سنة ٣٥٣. فقد رحل إلى المشرق، وأخذ في مصر عن النحّاس المصريّ الممثّل للمذهب البغداديّ، ورجع إلى الأندلس ينشر ما حمل فكان أن ظهرت حركات في دراسة العربية تشبه ما لمسناه في بغداد، إذ نلمس اتجاهاً في الدراسات اللغوية، يخلط المذهب البصري بالمذهب الكوفي، ويختار منها ما عمثل مذهباً شبيهاً بالمذهب البغداديّ، الذي يعطى أحياناً مدرسة البصرة شيئاً من التفضيل والتقدير.

 <sup>(</sup>۱) تاريخ الأدب العربي لبروكلهان ۲: ۲۷۷. وانظر ظهر الاسلام ۲: ۹۱ وتاريخ الفكر الاندلسي ص
 ۱۸۵ والمدارس التحوية ص ۳۹۰ – ۲۹۱

وابن عصفور تلمذ في الأندلس(١) لكلّ من أبي الحسن الدَّبّاج، وأبي على الشَّلُوبين، وأقرأ بإشبيلية وشريش، ومالَقة، ولورقة، ومرسية، فكان من أعلام الأنداس. ولكننا مع هذا قلَّا نقف في كتابه المتع على ذكر للأندلسين. وكلّ ما وقفنا عليه، من هذا القبيل، ذكر أبي بكر الزبيديّ. ففي أبنية الأماء يقول أبو الحسن(٢): «وحكى الزبيديّ: أَصبُع، وأَثْلَة "». وفي أبنية الأفعال يذكر اعتاد ابن جنّى على قول ألراجز:

قد جَعَلَ النُّعاسُ يَهْرَ نُدِيني أَدفَعُكُ عنى، ويَسْرَنُكِيني في تعدية «افْعَنْلَي »، وينكر أن يكون ما زعمه ابن جنّى صحيحاً، ثم يقول<sup>(٣)</sup>: «قال أبو بكر الزبيديّ: أحسب البيتين مصنوعين »،

وإذا كان في هذين النموذجين قد اعتمد قول الزبيديّ فإنه قد أنكر عليه في موطن آخر(؛) إثبات «إصبُع»، واحتج لإنكاره ذلك بقول للفرّاء . ومثل ذلك ما نرى في مسألة «صِنَّبر » فقد استدرك أبو بكر الزبيديّ هذه الكلمة - ووزنها فعّلل - على سيبويه في مزيد الرباعيّ. ولكنّ مصنّف المتع ذكر هذه الكلمة في أبنية الخاسيّ قَائُلاً (٥): «وزاد بعض النحويين في أبنية الخاسيّ: فِعَّلُل، نحو: صِنَّبر. والصحيح أنه لم يجيء في أبنية كلامهم إلاً في الشعر، نحو قوله:

بجفان، تَعتَرِي ناديَنا من سَديفٍ، حينَ هاجَ الصُّنَّبِرْ

<sup>(</sup>١) قوات الوقيات ٢: ١٨٤ وصلة الصلة ص ١٤٢٠.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٧.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ١٧.

<sup>(1)</sup> المتم الورقة ٨٠

<sup>(</sup>٥) المثم الورقة ٧.

وهذا مجوز أن يكون لمّا سكَّن الراء للوقف كسر، لالتقاء الساكنين، نحو قولهم: ضَرَبَيْهُ، وقتلَتِهْ ».

هذا كلّ ما يكن أن يمتّ بصلة إلى ما نعرف من أقوال الأندلسيين النين سبقوا ابن عصفور. والزبيديّ، كما نعلم، هو من علماء القرن الرابع، وبينه وبين صاحب الممتع قرون ثلاثة، فلم لا نجد لهذه القرون الثلاثة أثراً واضحاً من الأندلس في كتاب الممتع؟

ربا كانت العلّة في هذا أن المصنّف قد اتخذ لنفسه قاعدة ألا يتخطّى، في تأثره، فحول المتقدّمين من العلاء. فقد رأينا في موقفه من المصرة، والكوفة، وبغداد، أنه لا يتخطّى القرن الرابع، إذ يقف من البصريين عند ابن جنّي، ومن الكوفيين عند ثعلب، ومن البغداديين عند القاليّ. أما من خلف بعد هؤلاء، من علاء تلك المدارس الثلاث، فإن ابن عصفور ينصرف عنهم، فلا ترى له في كتابه الممتع أخذاً عنهم، وموافقة لهم، أو خالفة. فليس غريباً – والحالة هذه – أن يخلو كتابه من ذكر الأندلسيين، سوى الزبيديّ، ما دام نشاط العربية قد دبً في الأندلس قبيل وصول القاليّ من الشرق، ووصوله كان في القرن الرابع الذي عاش فيه الزبيديّ.

ونحن، ما دمنا لم نر للمؤلف اهتاماً بذهب الأندلسيين وأقوالهم، لا نستطيع أن نجزم أنه من أنصارهم. ولكننا إذا عرفنا أنه يزج في كتابه بين المدرستين: البصرية والكوفية، مقدّماً في أكثر الأحيان أقوال الأولى على الثانية، وعرفنا أن هذه السمّة من أبرز سمات المدرسة الأندلسية، رجح لدينا أنه ينطلق من مبدأ تلك المدرسة، وعِثّلها في غضون ما عرض من مسائل كتابه الممتم. وها نحن أولاء نحاول، معتمدين على كتابه، أن نرسم الأصول التي تكوّن مذهب ابن عصفور.

## المنطق الجدلي

إن الأساس الذي اعتمده ابن عصفور، في تصحيح ما يرجحه، وإفساد ما يدفعه، هو المنطق الجدليّ. فهو يهد لموضوع كتابه بذكر الأصول العامة التي يستدلّ بها في الموضوعات الصرفية. ويبسط هذه الأصول، موضّحاً لها بالأمثلة، ثم ينطلق بعد أن أرسى الأصول العامة، ليبحث - بالاستناد إليها - المسائل الفرعية، مختاراً مالا يخالف أصوله، من أقوال العلماء ومذاهبهم.

فهو مثلاً يقدّم للمجرّد والمزيد بباب<sup>(۱)</sup>، يمقد له العنوان التالي: «باب تبيين الحروف الزوائد والأدلَّة التي يُتوصَّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها ». ويقول في مستهل هذا الباب: «أمّا الأدلّة التي يُعرف بها الزائد من الأصلي فهي: الاشتقاق، والتصريف، والكثرة، واللزوم، ولزوم حرف الزيادة البناء، وكون الزيادة لمني، والنظير، والخروج عن النظير، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير». ثم يتناول كلَّ دليل منها بالتفسير، وفي خلال ذلك يعرض للقواعد التي تُعيَّز بها الفروع من الأصول، في الاشتقاق، بقوله (۱): «فإن قيل: إذا كانت بها الفروع من الأصول، في الاشتقاق، بقوله (۱): «فإن قيل: إذا كانت البنيتان متحدتين في الأصول والمني فبأي شيء يُعلم الأصل من الفرع؟ وبأنه ليس هنالك ما هو به أولى. والوجوه التي يكون بسببها أولى تسعة:

أولها: أن يطرد معنيان، أحدها أمكن من الآخر.

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٣ - ٧.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٤.

والثاني: أن يكون أحد المطردين أشرف. والثالث: كون أحد المطردين أبين وأظهر. والرابع: كون أحدها أخصّ.

والخامس: أن يكون أحدها أحسن تصرّفاً. والسادس: كون أحدها أقرب.

والسابع: أن يكون أحدها أليق وأشد ملاءمة. والثامن: أن يكون أحدها مطلقاً والآخر مضمّناً. والتاسع: أن يكون أحدها جوهراً والآخر عرضاً.

وينبغي أن تعلم أن قولنا: هذا اللفظ أولى بأن يكون أصلاً من هذا الآخر، في جميع ما تقدَّم، إغا نعني بذلك إذا استويا في كلّ شيء، إلا في تلك الرتبة التي فُضًل بها ذفامًا إذا عرضت عوارض توجب تغليب غيره فالحكم للأغلب ».

فإذا اطبأنَّ إلى أنه قد أَثَمُ إيضاح الأسس التي يعتمد عليها في الترجيح، والاختيار، والتغضيل، غادر هذا الباب، ليعرض أبنية الأساء، والأفعال، وحروف الزيادة، فيتناول ما يعترضه من خلاف في تحديد المزيد والأصليّ في الكلبات، مستعيناً بتلك الأسس التي قدّمها، لترجيح الأقوال واستحسانها.

وكذلك الحال في القلب على غير قياس، إذ تراه يضع أيضاً قواعد عامة، لمعرفة الأصليّ من المقلوب، فيقول(١٠): «فإن قال قائل: إذا جاءت الكلمة في موضع على نظم ما، ثم جاءت في موضع آخر على نظم آخر، فيم يُعلم أنّ أحد النظمين أصل، والآخر مقلوب منه، بل لقائل أن يقول: لعلها أصلان، وليس أحد النظمين مقلوباً من صاحبه! فالجواب أنّ الذي يُعلم به ذلك أربعة أشياء:

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٥٨.

أحدها: أن يكون أحد النظمين أكثر استعالاً.

والثاني: أن يكون أكثر التصريف على النظم الواحد.

والثالث: أن يكون أحد النظمين لا يوجد إلا مع حروف زوائد تكون في الكلمة، والآخر يوجد للكلمة مجرّداً من الزوائد.

والرابع: أن يكون في أحد النظمين ما يشهد له أنه مقلوب ».

وهو بالإضافة إلى هذه الأصول النظرية التي يبسطها، ليستمين بها الاستدلال، تراه يعتمد حججاً منطقية أخرى، كأن يستدل في رفض بعض الأقوال، بمنطق العربية في ألفاظها، فإذا ظهر أنَّ العرب قد اجتنبوا اللفظ، ببناء معين، وجب أن يكون ذلك دليلاً يُركن إليه في توجيه المسائل. ومثالنا في ذلك هو «ضَهْياً» فالهمزة فيها هي الزائدة عند ابن عصفور، لأنّ جعلها أصلية يقتضي زيادة الياء، فتكون الكلمة على وزن «فَيْيل»، وهو بناء غير موجود، «فإن قلت الا): وكذلك أيضاً جمل الهمزة زائدة يؤدّي إلى بناء غير موجود، وهو: فَعْلاً؛ ألا ترى أنه لم يجيء منه إلا ضَهْياً، المختلف فيه، والمختلف فيه لا يجمل حجة! فالجواب أنّ فَعْلاً، وإن كانا بناءين معدومين، ينبغي أن يحمل منها على: فَعلاً، لأنّ: فَعْيلاً؛ يظهر منهم اجتنابه؛ ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم كسروا أوله نحو: حِذْيَم، وطِرْيَم، ولم يظهر منهم ذلك في: فَعلاً، لأنهم لم يجتنبوا: فَعَلاً، كإ فعلوا ذلك بفعيل».

وقد يستدل على صحة مذهبه بالاعتاد على صناعة الأشياء، أو معاني المفردات التي يناقش مسائلها، وذلك كأن يقول<sup>(٣)</sup>: «وزعم ابن جني أن النون في: نبراس، زائدة، ووزنه: نفعال وجعله مشتقاً من البرس، وهو القطن. وذلك اشتقاق ضعيف جداً. بل لقائل أن يقول: الغالب في

<sup>(1)</sup> المتع الورقة ٢١.

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ٤.

الفتيل ألا يكون من القطن، وكذلك قولم، نفرِجة القلب، وزنه عنده: نفرِكة ، لأنّ النفرجة: الجبان الذي ليست له جلادة ولا حزم، واستدلّ على ذلك بقول العرب: رَجُلٌ أَفْرَجُ وفَرِجٌ، إذا كان لا يكتم سراً، فجمل نفرجة القلب مشتقاً منه، لأنّ إفشاء السرّ من قلّة الحزم، وهذا الاشتقاق أيضاً ضعيف، لأنّ إفشاء السرّ ليس بقلّة حزم، بل هو بعض صفات القليل الحزم، وأيضاً فإنّ الأفرجَ والفرج لا يواد بها الجبان كما يراد بنفرجة القلب، فدلّ على ضعف هذا الاشتقاق».

وربا يستدل على صحة مذهبه با ذهب إليه الحققون من التحويين، ليدفع مذهب الآخرين. فالإشام عند صاحب المتع ظاهرة لغوية بصرية، تراها عين الإنسان، وليس لها في السمع نصيب. وهذا خلاف ما يذهب إليه بعض النحويين، وقد عرض لهذه المسألة ابن عصفور في بناء «باع» للمفعول (۱)، قائلاً: «ومن العرب من إذا نقل الكسرة من المين إلى الفاء أشمَّ الفاء الضمة، دليلاً على أن الفاء مضمومة في الأصل. وذلك بأن تضمّ شفتيك، ثم تنطق بالفعل، ولا تلفظ بشيء من الضمة. ولا له بأماماً. قال الزجّاجيّ: وذلك لا يُصبط إلا بالمشافية. إشارة إلى أنه لا يُسمع، بل يُرى، وأما وذلك لا يُصبط إلا بالمشافية. إشارة إلى أنه لا يُسمع، بل يُرى، وأما بعض النحويين وكافة القُرّاء فانهم يجعلون الكسرة بين الضمة والكسرة، بعض النحويين وكافة القُرّاء فانهم يجعلون الكسرة بين الضمة والكسرة، والذي عليه المحققون من النحويين ما ذكرت لك. ولذلك سمّوه إشاماً».

ولعل أروع مظاهر منطقه الجدليّ أن تراه يعتمد، في نقد مخالفه، على دليل يستنبطه من مذهب الخالف نفسه. فالأخفش مثلاً لا يجيز إبدال الواو أو الياء همزة بعد ألف منتهى الجموع، إلاّ إذا اكتنف الألف واوان. ولذلك يعتبر «عَيائلَ» التي رواها الأصمعيّ شاذّة، لا يتاس عليها. ولكنّ عليّ بن مؤمن يرى الفساد في مذهب أبي الحسن

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٤٢.

الأخفش، فيدفعه بما رواه الأصععيُّ، ثم يحتج بأصل كان الأخفش نفسه قد اعتمده في مسائل أخرى، فيقول (١٠): « فإن قال قائل: فلعل قولهم في جع عيَّل: عَبائلُ: شادٌ ، لذلك لم يُسع من ذلك إلا هذه اللفظة ، فلا ينبغي أن يُقاس عليه! فالجواب أنه، وإن لم يُسع منه إلا هذه اللفظة ، فلا ينبغي أن يُعتقد فيه الشذوذ . بل جميع ما أتى من هذا النوع هذا اللفظ و جميع ما أتى من هذا الباب مهموزاً ، إذ اللفظ هو جميع ما أتى من هذا الباب مهموزاً ، إذ هذا ألطظ هو جميع ما أتى من هذا الباب فمولاً ، إذ هذا ألط يُقاس عليه . وذلك أنه قال في النسب إلى فَعُولة: فَعَلِيُّ (١٠) خود ركبيً ، في النسب إلى ركوبة ، قياساً على قولهم في النسب إلى تولم شَنئيٌ شادٌ ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ، إذ لم يجيء غيره! فالجواب قولهم شَنئيٌ شادٌ ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ، إذ لم يجيء غيره! فالجواب أنه جميع ما أتى من هذا النوع . فجعله ، أنا لم يأت غيره مخالفاً له ولا موافقاً ، أصلاً يقاس عليه » .

وأنت ترى في هذه الناذج اعتاد المؤلف على الجدل والاحتجاج. والحق أنه مغرم جداً بالحجاج، يستطرد فيه، فيفرع المسألة الواحدة، ويولد ما يتوقع من الاعتراض، ليكون قد استوفى جميع جوانب الموضوع. ولعل أوضح مثال في هذا مسألة «أشياء » التي يقول فيها(ع): «فمذهب سيبويه والخليل أنها: لَفْعاله، مقلوبة من: فَعُلاء، والأصل: شَيْئاله، من لفظ شيء، وهو اسم كقصباء، وطَرْفاء، ومذهب الكسائي، أنها: أَفْعاله، عنها أنها: أَفْعاله، عنها الكسائي،

<sup>(</sup>a) المتع الورقة ٣٣.

 <sup>(</sup>٧) كذاً، وانظر اللبان والتاج (أيم) و(أيل).

 <sup>(</sup>π) كذا، وهذا مذهب سيبوية لا الأخنش انظر الكتاب ۲: ۷۰ وشرح الثافية ۲: ۳۳ وشرح المنصل
 113 وحاشية الصبان ٤: ١٣٤ والمتصائص ١: ١١٦ و ١٣٦٠.

<sup>(</sup>٤) المتم الورقة ٤٨.

والأصل: أشْيِئاء، فعدفت الهمزة التي هي لام، وانفتحت الياء لأجل الألف. ويخالف الفرّاء أبا الحسن في: شيء، الذي هو مفرد أشياء. فمذهب أبي الحسن أنه: فَعْلٌ، كبيت، ومذهب الفرّاء أنه مخفّف من: فَيْعِل، والأصل: شَيِّىء. فخفف كما خفّف: ميّت، وهيّن، فقالوا: مَيْت، وهيّن، فقالوا: مَيْت، وهيّن.

فالذي يُردُّ به على الكسائيِّ أنه لو كان: أَفْمالاً. لكان مصروفاً، كأبيات، وأجال، وأعباء. إذ لا موجب لمنع الصرف. فإن احتج بأنهم لا جمعوه بالألف والتاء فقالوا: أشياوات، أشبة: فَعلاء، فمُنع الصرف! فالجواب أنّ: أفعالاً، لا يجمع بالألف والتاء. فإذ قد جمعوا: أشياء، بالألف والتاء، فذلك دليل على ما ادَّعى الخليل من أنها: فَعَلامُ. وبتقدير أنها: أفعال، جمعت بالألف والتاء، فإن هذا القدر لا يوجب منع الصرف، لأن ذلك لم يستقر في العلل المانعة للصرف.

وأمّا الفرَّاء والأخفش فالذي يدلَّ على فساد مذهبيها أنَّ حذف اللام لم يجيء منه إلاَّ: سُوَّتُهُ سَوايَةً، والأصل: سَوائية كرَفاهية. وحكى الفرَّاء: بُراءُ، منوع الصرف، والأصل: بُرَآءُ، فحذفت الهمزة التي هي الام. وذلك من القلّة بحيث لا يقاس عليه. والقلب أوسم منه.

وأيضاً فإنه لو كان الأصل: أفعلاء ، لكان من أبنية جموع الكثرة ، وجموع الكثرة الله تُصفَّر على لفظها ، بل ترد إلى جموع القلة ، إن كان للاسم جمع قلّة . وإلا ترد إلى المفرد ، ثم يصغر المفرد ، ويجمع بالواو والنون ، إن كان مذكراً ، وبالألف والناء ، إن كان مؤنثاً . فتقول في تصغير فُلُوس: أُفَيلسٌ ، وفي تصغير رجال: رُجَيلُون ، وفي تصغير دراهم: دُريهات . وهم قد قالوا في تصغير أشياء : أُشيّاء ، فصغروها على لفظها ، فدل ذلك على فساد مذهبيها .

ولا يُردُّ بالتصغير على الكسائيَّ، لأنَّ: أفعالاً، من أبنية جموع القلَّة،

وجوع القلَّة تصفَّر على ألفاظها. وكذلك لا يردُّ على الخليل بذلك، لأنَّ أساء الجموع تصفّر على لفظها.

وأيضاً فإنَّ: أفعلاء ، لا يكون جماً لفَعْلى ، ولا لفَيْطِل. فأمَّا قولهم : هَيِّنٌ وأهونا عُ ، فشادٌ لا يقاس عليه . ولا حجة للأخفض فيا ذكر من أنَّ أفطلاء أختُ فُعَلاء . يعني أنها يشتركان في كونها جمعن لفَيْل ، فكها جمعوا سَمْحاً وهو: فَعْل ، على سُمَحاء ، فكذلك جمعوا شيئاً وهو: فَعْل ، على أفعلاء . وذلك أن جمع سمْح على سُمحاء شاذٌ لا يقاس عليه مثله ، فكف نظيره ؟

فإن قيل: فإنّ الفرّاء قد ذهب إلى أنّ: فَيْعِلاّ، في الأصل: فَعِيلٌ، فقلب، فإذا كان كذلك فبابه أن يجمع على أفعلاء! فالجواب أنه قد تقدَّم الدليل على فساد مذهبه في ذلك.

ومما يدل أيضاً على فساد مذهب الفرّاء أنه ادّعى أنّ الأصل في شيء: شَيّىءً. وذلك لم ينطق به في موضع من المواضع. ولو كان شيء كمَيْتٍ، وهَيْنٍ، لجاء على أصله في موضع من المواضع.

فثبت إذاً أن الأحسن مذهب الخليل، إذ ليس فيه أكثر من القلب، والقلب كثير في كلامهم ».

وربا اندفع ابن عصفور وراء نزعته الجدلية، فعرض للمسألة الواحدة مذهبين، واحتج لكل منها، ثم رجَّع أحدها على الآخر، بججاجه المنطقي اللغوي. وهذا ما نراه في صياغة اسم المفعول من الأجوف الثلاثي، إذ يعرض له بقوله(١٠): «أمّا اسم المفعول فإنه يأتي على وزن: مَفْهُول، على قياس الصحيح، نحو: مَبيَّوْع، ومَقُوول، فيعل حلا على فعله، فتنقل حركة المين إلى الساكن قبل، فيصير: مَقُوّل،

 <sup>(</sup>۱) المتع الورقة ٤٢ – ٤٣.

ومُبُيْوْع، فيجتمع ساكنان: واو مفعول، والمين، فتحذف واو المفعول، فيقال: مُقُولٌ، في ذوات الواو، وأما مبيوع فإنه إذا حذفت واو مفعول قلبت الضمة التي قبل العين كسرة، لتصحّ الياء، فتقول: مَبِيّعٌ. هذا مذهب الخليل وسيبويه.

وأما أبو الحسن فإنه ينقل الحركة من العين إلى الفاء، في ذوات الواو، فيلتقي ساكنان، فيحذف العين، فيقول: مَقُولٌ. وفي ذؤات الياء، نحو: مَبْيُوع، ينقل الضمة من الياء إلى ما قبلها، ثم يقلب الضمة كسرة، لتصح الياء، فيلتقي ساكنان: الياء، وواو مفعول، فتحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتنقلب الواو ياء، فيقول: مَبِيعٌ.

فما يُعتبِّ به للخليل أن الساكنين إذا اجتمعا في كلمة حُرِّك الثاني منها، منها دون الأول. فكما يوصل إلى إزالة التقائها بتحريك الثاني منها، كذلك يوصل إلى إزالة التقائها بحذف الثاني منها، وأيضاً فإنّ حذف الزائد أسهل من حذف الأصل، فلذلك كان حذف واو: مفعول، أسهل من حذف العين، وأيضاً فإنهم قد قالوا: مَشِيْبٌ، في مَشُوْب، وغارً مَنيْلٌ، في مَنُول، وأرضٌ مَمِيْتٌ عليها، في مَمُوت، ومَريحٌ، في مَروح، فقلبوا الواو ياء شذوذاً. فدل ذلك على أن الواو المبقاة هي المين، وأن المخذوفة واو: مَنعول، لأنهم قد قلبوا الواو التي هي عينٌ ياءً، فقالوا: حيرٌ، في حُوْر. أنشد أبو زيد:

#### \* عَيِناءُ، حَوراءُ، من العِيْنِ الحِيْرُ \*

ولا يحفظ قلب واو: مفعول، ياء، إلاّ أن يدغم نحو: مَرْمِيّ. وأيضاً فإنّ واو: مفعول، أقرب إلى الطرف، فحذفها أسهل.

وأمّا أبو الحسن فيستدلّ على أنّ المحذوف هو العين بأنها لغير معنى، وواو مفعول حرف معنى، يدلّ على المفعولية. فحذف ما لا معنى له

أسهل، كما أنه لمّا اجتمعت التاءان في: تَذَكَّرُونَ، ونحوه، حذفت الثانية ولم تحذف الأولى.

وللخليل أن يفرق بينها، فيقول: إنّ التاء الأولى في: تَذَكّرُون، وأمثاله، حرف منفرد، فلو حذفت لم يبق ما يدلّ على المعنى الذي كانت التاء تعطيه، وأنت إذا حذفت واو مفعول أبقيت الم تدلّ على معنى المفعولية.

فإن قال: إن الزيادة التي لمنى، إذا كان معها زيادة أخرى، فإنها يجريان مجرى الزيادة الواحدة؛ ألا ترى أنّ المعنى يقع مجموعها، فإذا وقع مجموعها لم يجز أن تحذف واحدة منها، كما لم يجز أن تحذف الزيادة الواحدة؛ ألا ترى أنَّ الزيادتين إذا لحقتا لمعنى، فحذفت إحداها، حذفت الأخرى، نحو زيادتي: سكران، إذا رخّمته اسم رجل، وكذلك الزيادتان في مفعول، لو حذفت واحدة منها للزمك حذف الأخرى! فللخليل أن يقول: لا تجري الزيادتان مجرى الزيادة الواحدة، بل مجوز حذف إحداها، وإبقاء الأخرى، لتدلّ على الأخرى الحذوفة؛ ألا ترى أنهم قالوا: اسطاع يسطيع، فحذفوا إحدى الزيادتين، وهي التاء، وأبقوا السين، وها جيماً زيدا لمعنى، كما أنّ الم والواو في: مفعول، كذلك. فأمّا سكران وبابه فإنما حذفتا فيه لوقوعها طرفاً غير الأصول في الترخيم والتكسير، فالزيادتان في: مفعول، أشبه بالزيادتين في: اسطاع، من زيادتي: سكران، لكونها حشواً(١) في: مفعول، كذلك.

قإن قيل: فقد وجدناهم حذفوا الاصل، وابقوا الزيادة، لما كانت لمنى، فقالوا: تَقَى في: اتَّقى، فحذفوا الأصلية، وأبقوا تاء: افتمل! فالجواب أنَّ الذي حمل على ذلك كون الزيادة منفردة.

<sup>(</sup>١) كذا، وانظر النصف ١: ٢٨٩ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٠٦٠

ومما يدل على صحة مذهب سيبويه والخليل، وضاد مذهب الأخفش، أنك إذا نقلت الضبة من العين إلى الفاء، في: مفعول، من دوات الياء، اجتمع لك ساكنان: واو مفعول والياء، فتحذف واو مفعول، فتجيء الياء ساكنة بعد ضمة قريبة من الطرف، فتقلب الضمة كسرة، على مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضبة إذا كانت تلى الطرف. فإنه تُقلب الضمة كسرة، مفرداً كان الاسم أو جماً، نحو: بيض، جمع أبيض، أصله: بُيش، نحو: حُمر، ثم قلبت الضمة كسرة. وكذلك لو بنيت من البياض اسماً على: فُعل، لقلت: بيض، فالأصل في: مَبيع على أصله: مَبيّوع، ثم مَبيّوع، ثم مَبيع على أصله: مَبيّوع، ثم مَبيّع، ثم مَبيع.

وأما أبو الحسن الأخفش فيلزمه على مذهبه أن يقول: مَبُوعٌ. وذلك أنّ الأصل: مَبُيُوع. فإذا بنقلت الضمة اجتمع له ساكنان. فيحذف الله، نفيلزمه أن يقول: مَبُوعٌ. فإن قال: لا أحذف إلاّ بعد قلب الضمة كسرة! فالجواب أن يقال له: لم تقلب الضمة كسرة، وأنت تزعم أنَّ الياء إذا جاءت ساكنة بعد ضمة في مفرد فإنّ الياء هي التي تقلب واوا، بشرط القرب من الطرف. فأمّا مع البعد فلا يجوز قلب الضمة كسرة، في مذهب أحد من النحويين.

فإن قلتَ: فإغا قلبتُ الضمة كسرة، لتصحّ الياء، لأني لو لم أفعل ذلك، فقلت: مَبُوعٌ، لالتبست ذوات الياء بذوات الواو! فالجواب أنّ هذا القدر لو كان لازماً لوجب أن تقول: مِيْقِنٌ، في مُوقِن، لئلا يلتبس بذوات الواو. فكما أنَّ العرب لم تفعل ذلك في: موقن، فكذلك لا تفعله في: مَعِن، وَمُثاله ».

ومن هذه النهاذج التي عرضناها يتضح لدينا مدى الحجاج المنطقي، الذي يستخدمه ابن عصفور في مناقشته السائل الخلافية. وهو أسلوب عهاده العقل والنقل، منثوراً في طياتها فيض من ألوان السهاع والقياس.

ولًا كان الساع والقياس، بالإضافة إلى الإجاع، قاعدة أساسية في بناء المنطق الجدليّ اللغويّ، الذي يعتمده ابن عصفور في اختيار المذاهب والأقوال، كان من الضروريّ أن نبسط موقفه من كلّ على حدة.

#### ۱ السماع

يقصد بالسّاع، في اصطلاح اللفوين (١٠)، ما تَبَتَ في كلام من يوثق بغصاحته. ولذلك يشترط في الساع أن يكون نقلاً موثوقاً صحيحاً، للكلام العربي الفصيح. فإذا تهياً ذلك للكلام كان حجّة لا تُدفع، ودليلاً قاطعاً في المسائل الخلافية. ولهذا فإن مصنف المبتع يعتمد من الساع ما توفرت فيه ثقة النقل وفصاحة الأصل، ويدفع أحياناً ما رواه بعض العلماء، إذا جانب الفصاحة، أو لم تدعمه رواية موثوقة. ومن ذلك أن يقول في الأبنية (١٠): «وزعم الزبيدي أنّ أبا بكر بن الأنباري حكى إصبُما ، بكسر الهمزة وضم الباء، على وزن: إفْمل لكن أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء. قال الفرّاء: لا يُلتفت إلى ما رواه المسريون من قولهم إصبع. فإنّا بحثنا عنها فلم نجدها ».

فإذا صحَّت الرواية جعلها أبو الحسن سنداً له في ترجيح الأقوال. فالسيرافي يرى أنّ النون إذا كانت في الاسم بعد ألف زائدة، وكان جعلها أصلية يؤدّي إلى بناء موجود، فهي أصلية. وأبو الحسن يعرض هذا المذهب، ويصفه بأنه باطل<sup>(۱۲)</sup>، «لأنه جعل دليله كون سيبويه قد

<sup>(</sup>١) لم الأدلة ص ٨١ والاقتراح ص ١٤.

<sup>(</sup>٢) المبتع الورقة ٨. وانظر النصائص ٣: ٣١٢.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٢٥.

جعل النون أصلية في دِهقان وشَيطان، ولم يفعل ذلك سيبويه لما ذكر، من أن جعل النون فيها أصلية يؤدّي إلى بناء موجود، بل لقولهم: تَدَهْقَنَ، وتَشَيطَنَ، لأنه ليس في كلامهم: تَقَعْلَنَ، فدلٌ ذلك على أصالة النون. فأما: تَدَهَّقَ، وتَشَيطَنَ، لأنّ أبا على قوّة: تَدَهْقَنَ، وتَشَيطَنَ، لأنّ أبا علي قد دفعها من طريق الرواية ». فهو ههنا، كما ترى، يرجّح كون النون أصلية لأنّ «تدهّق» و «تَشيط» ليس لهما سند من رواية موثوقة.

ثم إن كان المسموع الصحيح الموثوق مفرداً ، لم يُسمع ما يوافقه أو يخالفه ، فإنه مقبول في الاحتجاج(١) . ولهذا نرى ابن عصفور يحتج في همز الواو ، بعد ألف منتهى الجموع التي لم يكتنفها واوان ، يحتج في ذلك بأنّ المازفيَّ روى عن الأصمعيّ أنه سمع العرب تقول في جمع عيّل: عَيالُ (١) . فهو يستدلّ بهذا السماع ، على الرغم من أنّ المنقول لفظة مفردة ، لا نظير لها .

فإن كان ذلك المسموع لغة قبيلة ، غير فصيحة ، فإنه يكون لدى ابن عصفور مرذولاً ، لا يؤخذ به في القرآن ، ولا في الشعر . وهذا ما نلمسه واضحاً في حروف المعجم لديه . فهي تسعة وعشرون حرفاً أصلياً ، تبلغ خسة وثلاثين حرفاً بفروع حسنة ، يُؤخذ بها في القرآن ، وفصيح الكلام . وقد تبلغ ثلاثة وأربعين حرفاً ، بفروع غير مستحسنة ، ولا مأخوذ بها في القرآن ، ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة . وهي : الكاف التي كالجيم ، وقد أخبر أبو بكر بن دريد أنها لغة في اليمن ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين ، والطاء التي كالتاء ، والضاد الضعيفة ، والمصاد التي كالسين ، والباء التي كالفاء ، والمطاء التي والضاد الضعيفة ، والمصاد التي كالسين ، والباء التي كالفاء ، والمطاء التي

<sup>(</sup>١) الاقتراح ص ٢٣ - ٢٤.

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ٣٣.

كالثاء. ويعلّق ابن عصفور على هذه الحروف بقوله(١): «وكأنّ الذين تكلُّموا بهذه الحروف المسترذَّلة خالطوا العجم فأخذوا لغتهم ».

وأخيراً فإن الاستدلال بالنصوص الجهولة القائل اختلف فيه. فقد أنكر(٢) ذلك ابن الأنباريّ؛ بحجّة أنّ الجهول النسبة ربا كان لمولّد، أو مَن لا يوثق بفصاحته، في حين أنّ ابن هشام أجاز ذلك حين يُروَى عن ثقة، وردَّ على من أنكره بأنه لو صحّ ما ذهب إليه لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه. فإنّ فيه ألف بيت قد عرف قائلوها، وخسين مجهولة القائلين(٢). وقد أخذ ابن عصفور مجواز الاحتجاج بالجهول القائل، ولذلك نرى في كتابه أحياناً شواهد لا يعرف قائلوها، وهو يعتمدها، ويستدلُّ بها في توجيه المسائل وترجيح المذاهب.

ولكنّ هذا لم ينمه من الطعن في بعض الشواهد الجهولة القائل، ورفض الاحتجاج بها. ومن ذلك أنّ ابن جنّي(٤) زعم أن «افعَنْلَي » يتعدى، واستدل بقول الراجز:

قىد جَعَلَ النُّعاسُ يَغْرَنديني أَدْفَعُهُ عني، ويَسْرَنديني فأنكر ابن عصفور (٥) الاحتجاج بهذا الرجز، وقال: «وغالبُ الظنّ أنه مصنوع. قال أبو بكر الزبيديّ: أحسب البيتين مصنوعين ».

ومن هذا القبيل أنّ صاحب الممتع نفى أن تبنى الأفعال من الواويّ الفاء اليائيّ العين نحو «ويل » و «ويح » و «ويس »، محتجاً بأن

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٦٢.

<sup>(</sup>٢) الاقتراح ص ٢٧.

<sup>(</sup>٣) الاقتراح ص ٢٨، وانظر ص ٢١ من الاقتراح أيضاً والخزانة ١: ٨.

<sup>(</sup>٤) النصف ١: ٥٦ والتصائص ٢: ٣٥٨.

<sup>(</sup>٥) المتم الورقة ١٧.

ذلك يؤدّي إلى ما يُستثقل، من توالي الإعلال. ثم قال(١): «فأما ما أنشدوه من قوله:

فيا والَ، ولا واحَ فيصنوع، صنعه النحويون».

# القياس

القياس هو حمل فرع على أصل، لعلَّةِ جامعة بينها(٢). وهو أساس ركين في علوم العربية ، يُلجأ إليه إذا تعذَّر السَّاع. وربما استعين به مع وجود السماع، كالذي نراه في مسألة زيادة النون في الاسم آخراً بعد ألف زائدة. فقد اشترط ابن جنى (٣) ألا يكون ما قبل الألف مضاعفاً، للحكم بزيادة الألف والنون، إذ ربما كان أحد المضعَّفين في «رمَّان» و «مُرَّان » زائداً والنون أصلية. ولكنّ ابن عصفور خالف ابن جنّى قائلًا(1): «والصحيح أنه ينبغي أن تجعل الألف والنون زائدتين بدليل من الساع والقياس(a).

أما القياس فإنّ النون اختصّ زيادتها في هذا الموضع، أو ثالثة ساكنة، على ما يبيّن بعد. وأحد المضعّفين زائد حيث كان. وما اختصّ زيادته بموضم كان أولى بأن يجعل زائداً بما لم يحتصّ؛ ألا ترى أنَّ الهمزة في: أفعى، قضينا عليها بالزيادة، وعلى الألف بالأصالة، لأنَّ

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ١٥٠.

<sup>(</sup>٢) انظر لم الأدلة ص ٩٢ والاقتراح ص ٣٨.

۱۳٤ :۱ النصف ۱: ۱۳۶.

<sup>(</sup>٤) المشم الورقة ٢٤ – ٢٥. (٥) وانظر الاقتراح ص ٧٢.

الألف كثرت زيادتها في أماكن كثيرة، والهمزة لم تكثر زيادتها إلاّ أوّلاً خاصّة. فكان الحتصُّ يُشرك غير المختصّ بكثرة زيادته في ذلك الموضع، ويزيد عليه بقوّة الاختصاص.

وأما السّاع فقوله، عليه السّلام، للقوم النين قالوا له: نحن بنو غَيّانَ، فقال لهم، عليه السّلام: بل أنتم بنو رَشْدانَ. ألا تراه، عليه السلام، كيف تكرّه لهم هذا الاسم، لأنه جعله من الغيّ، ولم يأخذه من الغين، وهو السحاب. فدلّ ذلك على أنه إذا جاء مضاعف في آخره ألف ونون، مثل رمّان، أنه ينبغي أن يقضى عليه بزيادة الألف أوالنون».

ولمّا كان السّاع مقدًّماً على القياس(١)، في الاحتجاج، فإنّ مصنّف المتع إذا اختلف لديه في مسألة مذهبان، أحدها قياسيّ والآخر ساعيّ، قدَّم الثاني منها مع استحسانه للأول. فاسم الفاعل من «جاء» فيه مذهبان: أحدها لسيبويه، ويقوم على إبدال الهمزة الثانية من «جائىء» ياء لانكسار الهمزة قبلها. والثاني للخليل، ويقوم على القلب المكانيّ بجمل اللام من «جايىء» في موضع المين، فيكون «جاء» ولا تلتني همزتان. وقد احتج أبو الحسن لمذهب الخليل، ثم رجَّح عليه مذهب سيبويه بالساع، كما يليل الذي حمله المخليل مذهب سيبويه بالساع، كما يليل الذي حمله على ذلك كثرة العمل الذي على ادّعب سيبويه ألا ترى أنّ جائياً في مذهب سيبويه أصله: جايىء، فقلب فصار: عائيّ، ثم جاء، وفي مذهب الخليل أصله: جاييء، ثم جاءً، وفي مذهب الخليل أصله: جاييء، ثم جاءً،

<sup>(</sup>١) انظر الافتراح ص a و ٧٨ و ٨٦.

<sup>(</sup>٧) المتم الورقة ٤٤، وانظر أيضاً مسألة همز مصائب في المتع الورقة ٣٢٠

ورجّع الفارسيّ مذهب الخليل على المذهب الأوّل، بأنه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة، وها قلب المين همزة، وقلب الممزة التي هي لام ياء. وهذا الترجيح حسن، إلا أنّ الساع يشهد للمذهب الأوّل. وذلك أنّ من العرب من يقول: شاك، ولاتُ، فيحذف المين من: شائك، ولائت. ومنهم من يقول: شاك، ولاث، فيقلب. والذي من لفته القلب ليس من لفته الحذف. وكلّهم يقول: شائك ولائث. فلمّا وجدنا العرب كلّها تقول: جاء، ولا تحذف، علمنا أنه في لفة الحاذفين على أصله، إذ ليس من لفتهم القلب، ومن علمنا أنه في لفة الحاذفين على أصله، إذ ليس من لفتهم القلب، ومن أن يكون مقلوباً، ويحتمل أن يكون باقياً على أصله. فقد حصل إذاً ما ذهب إليه الخليل ليس له من الساع ما يقطع به، فهو محتمل».

أما المسألة التي لم يرد فيها ساع فإنّ القياس هو الحكم المعتمد فيها. مثال ذلك أن الواو الواقعة بعد ألف زائدة، في اسم مغرد يوافق منتهى الجموع، إذا تقدّم الألف ياء أو واو، فإن في الواو الثانية خلافاً: فعذهب سيبويه إجراء ذلك بجرى الجمع، لقربه منه، فتبدل الواو هيزة. ومسذهب الزجّساج أنسه لا مجوز إبدالها، لأنّ الاسم مغرد، وإنحا ثبت إبدالها في الجمع، فتقول في «قواعيل» من القوّة، على مذهب سيبويه: «قواء»، وعلى مذهب الزجّاج: «قواء»، وعلى مذهب الزجّاج: «قواء»، وهذا وقد احتكم ابن عصفور في هذه المسألة إلى القياس، فقال (١٠): «وهذا النوع لم يرد به ساع، لكنّ القياس يقتضي ما ذهب إليه سيبويه، أعني ألف إذا قوي الشبه بين شيئين حكم لكل واحد منها بحكم الآخر».

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٣٢.

وإذا اختلف لديه في المسألة الواحدة قياسان، غلّب ما كان منها نظير المسموع على ما لم يدعمه الساع(١٠). فهو يعرض لقول العرب: «استَخَذَ فلانٌ أرضاً »، فيرى أنّ في توجيهه مذهبين: أحدها أن يكون الأصل «اتَّخَذَ »، ثم أبدلوا السين من التاء الأولى، كها أبدلوا التاء من السين في: «سِتّ ». والآخر أن يكون أصله «استَتْخَذَ »، فحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل، استثقالاً للمثلين، كها حذفوا التاء الأولى من «اتَّقى » كراهية لاجتاع المثلين أيضاً، فقالوا: «تَقَى يَتْقي »، ويعقب مؤلف المتع على هذين المذهبين بقوله(٢): «والصحيح من هذين ويعقب مؤلف المتع على هذين المذهبين بقوله(٢): «والصحيح من هذين القولين عندي الثاني، لأنه قد ثبت حذف إحدى التاءين، لاجتاع المثلين في: تقى، وباطراد إذا كانت الحذوفة زائدة في مثل: تَذَكَّرُ وتَفكَّرُ، تريد: تتذكّر وتتفكّر، ولم يثبت إبدال السين من تاء، بل ثبت عكسه. والبدل في هذا ليس بقياس، فيقال به حيث لم يسمع. فلذلك كان الوجه الثاني أحس الوجهين عندي، لأن فيه الحمل على ما سمع مثله ».

فإذا كان في المسألة مذهبان: أحدها مقيس على الأكثر، وفيه حمل على شذوذ واحد، والآخر مقيس على الأقلّ، وفيه حمل على شذوذن أو أكثر، فإنّ الأوّل هو الراجح، لأنه أقلّ شذوذاً، وأكثر نظائر. والمثال في هذا خلاف العلماء في الأصل الذي انقلبت عنه الألف من «واو» فمنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن الواو، لأنّ ما عرف أصله من المعتلّ المين أكثر ما تكون الألف فيه منقلبة عن الواو. ومنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن ياء، لأنه لا ينبغي أن تكون حروف الكلمة كلّها من موضع واحد. وقد بسط ابن عصفور هذين المذهبين ثم عقب عليها بقوله (١٤): «والصحيح عندي الأول. وذلك أنه إذا جعلت فيه عليها بقوله (١٤): «والصحيح عندي الأول. وذلك أنه إذا جعلت فيه

<sup>(</sup>١) انظر الاقتراح ص ٧٨.

۲۰ المتع الورقة ۲۰.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٥٣٠

الألف منقلبة عن ياء اجتمع فيه حمل الألف على الأقلَّ فيها - من كونها منقلبة عن ياء - مع حمل الكلمة على باب: وَعَوْتُ، أعني: مما لامه وفاؤه واو، وذلك معدوم في كلامهم، ومع حمل الكلمة على باب: حَيَوْتُ، أعني: أن يكون عينها ياء ولامها واواً، وذلك أيضاً لم يجيء في كلامهم. وإذا جعلت الألف منقلبة عن الواو كان حملاً على الأكثر فيها، ويكون في ذلك دخول في باب واحد معدوم، وهو كون أصول الكلمة كلها واوات ».

وإذا تعارض في المسألة مذهبان قياسيّان، أحدها يعتمد الكثرة، والآخر يعتمد اللزوم، كان الترجيح لدى ابن عصفور للثاني، لأنه أقوى. فابن جنيّ() يرى أنّ «خَرَنْزَن» تحتمل نونه الأولى الأصالة والزيادة، لأنك إذا جملت النون أصلية كان من باب «صَحمح » أكثر وإن كانت زائدة كان من باب «عَقَنْقُلٍ ». وباب «صَمحمح » أكثر وأوسع. فبإزاء كون النون ساكنة ثالثة كون باب «صمحمح » أوسع من باب «عقنقل ». ولكنّ ابن عصفور ينفي جواز كونها أصلية فيقول()؛ «وهذا الذي ذهب إليه عندي فاسد. بل ينبغي أن يقضى عليها بالزيادة، لأنّ زيادة النون ثالثة ساكنة لازمة فيها عرف له اشتقاق. فلا ينبغي أن يجمل بإزائه كون باب: صَمحمح ، أوسع من باب: عَقَنقل، لأن دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة ».

والمعروف المعتمد لدى البصريين، وأكثر البغداديين والأندلسيين، أنّ القياس يجب أن يستند إلى ما اطّرد وكثر وشاع، والشواذّ تحفظ كها سمعت، ولا تجعل أصلاً يقاس عليه. فالكلمة إذا حكاها(٢) أعرابيًّ

<sup>(</sup>١) النصف ١: ١٣٧،

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٢٥.

<sup>(</sup>٣) الزهر ١: ٢٥٥ - ٢٥٥٠٠

واحد، شاذة عالفة للجميع، لم يجز أن تُجمل أصلاً أو حجة، لأنها يجوز أن تكون كذباً، ويجوز أن تكون غلطاً. ولهذا ترى مصنف المتع، مع إقراره بأنّ «الفِخيراء» مدود من «الفِخيرَى»، يجعله شاذاً، لا يقاس عليه في الضرائر ولا في غيرها(١).

ولهذا السبب نفسه، تراه يدفع مذهب الفرّاء والأخفش في «أشياء » محتجاً بأنّ ما قاسا عليه قليل، لا يقاس عليه. فقد ذهبا إلى أنّ أصلها «أَشْبِئاءٌ »، حذفت الهمزة التي هي لام منها، كيا حذفت من «سَوائِيّة » و «برّاء ولكنّ صاحب الممتع يدفع مذهبها هذا، لأنّ المقيس عليه فيه هو من القلّة بحيث لا يقاس عليه. (١).

ومن ثُمّ تراه بجمع ما شدًّ أو انفرد، ويعقد له باباً خاصاً هو(1):
«باب القلب والحذف في غير حروف العلّة، أو في حروف العلّة، عا
يحفظ ولا يقاس عليه ». ولكنه لا يستطيع أن يحيط بكافّة تلك
الشواذ، فيعتدر لذلك قائلاً(١): «ولا يكننا استيعاب ما جاء من ذلك
هنا لسعته. فإن قيل: إذا كان من السَّعة والكثرة بحيث يتعذّر ضبطه،
فينبغي أن يكون مقيساً! فالجواب أنه – مع كثرته – من أبواب
عتلفة، لم يجيء منه في بأب ما شيء يصلح أن يقاس عليه، بل لفظ أو
لفظان أو نحه ذلك ».

فإذا كثرت النظائر، وشاعت، حملت ابن عصفور على إدخالها في حدود القياس، وإن كان فيمن تقدّمه علىاء أنكروها، أو حملوها على الشدوذ. ومن ذلك أنّ إبدال الهمزة من الألف، إذا كان بعدها ساكن،

<sup>(</sup>١) المنتع الورقة ١٢، وانظر المألة ١٠٩ من كتاب الانصاف.

 <sup>(</sup>۲) المتع الورقة ۱۵۰

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٥٧.

<sup>(1)</sup> المتع الورقة ٥٧ – ٥٨.

اتسع عند العرب وكثر كثرة ظاهرة، نحو ما جُكي عن أيوب السختيانيّ، من أنه قرأ ﴿ولا الضَّأَلِينَ﴾ فهمز آلألف وحركها بالفتح، لأن الفتح أخف الحركات، ونحو ما حكى أبو زيد من قولهم: شَّابة، ودأبّة، ونحو قولهم: زَأَمَّها، وجَأَنُّ، واشْمَّالَّ، وابْياضَّ، وادْهأَمَّ، وقد سَّال البَرِّد المازيِّ: أتقيس هذا النحو؟ فأجابه: لا ولا أقبله اومع هذا فإنّ ابن عصفور يعقب على جواب المازيّ قائلاً: (۱) «بل ينقاس ذلك عندي في ضرورة الشعر، ومن هذا القبيل جعل ابن جنّي قول الراجز:

مِن أَيِّ يَوميَّ، مِن الموتِ أَفِرْ أَيومَ لَم يُقَدَرَ أَم يومَ قُدرِه م هذا في حين أنه ينع القياس على ما جاء منه نظائر قليلة جداً، كإبدال الهمزة من الألف، ليس بعدها ساكن، في مثل: العالم، والحائم، وتأبَلتُ القدرَ، فإنَّ هذا الإبدال، كما يقول(٢)، قليل جداً لا يقاس عليه في الكلام، ولا في الضرورة، لقلّته.

وإذا حاول بعض العلماء أن يوجّهوا شواذ الألفاظ، ليدخلوها في حدود الاطّراد والقياس، فإنّ أبا الحسن يقف من هذه البادرة موقف الحذر، فلا يخرج بها عن أنها تخريج للشذوذ، ليس غير. فقد قيل في جمع ثور: «ثِيرَةٌ»، فاعتلّت عينه شذوذاً، وكان حقّها أن تصحّ كما صحّت في المفرد. فذهب ابن السّرّاج إلى أن الأصل «ثوارة» فقلبت الواو ياء، لأجل الألف التي بعدها، كما قلبت في «سياط» جمع سوط، فلما قصر بحذف الألف بقيت الياء تنبيها على أنه مقصور من ثيارة، كما صحّ «عَورَ» حلا على «اعور ». وذهب الميرد إلى أنهم قالوا في جمع ثور للحيوان: «ثِيرة»، وفي جمع ثور للأقط: «ثِورة»، للتفريق بينهها، كما قالوا «نَشْيانُ للخبر» وأصله: نشوان، فرقاً بينه وبين «نشوان» بعنى قالوا «نَشْيانُ للخبر» وأصله: نشوان، فرقاً بينه وبين «نشوان» بعنى

 <sup>(</sup>۱) المتع الورقة ۲۰. – ۳۱.

<sup>(</sup>٧) المتع الورقة 21.

سكران. وذهب أيضاً إلى أنّ الأصل «ثِوْرَة » بالإسكان، فقلبت الواو ياء، ثم حرّك بالفتح. ومنهم من علّل ذلك بأنهم لمّا قالوا: ثِيْرَة وثِيران، أحبّوا أن يخرجوا جمع كلّه على الياء فقالوا: ثِيْرَة. كما حملوا: أُعِدُ، وتَعد، ونَعد، على «يَعد». وقد بسط أبو الحسن هذه المذاهب في كتابه، ثم عقّب عليها بقوله(١): «وكلّ ذلك توجيهُ شذوذ».

أمّا إذا كان القياس صحيحاً، مستوفياً لشروطه، فإنه إذ ذاك يبلغ مرتبة، من القوّة، بحيث يصبح حجّة في ترجيح الآراء. ولهذا نجد عليّ بن مؤمن يغلّب مذهب سيبويه في مسألة «قَمُلان» من القوّة على مذهب المبرّد. فسيبويه يرى أن يكون ذلك «قَوُوان». ولكن المبرّد يتعقّب سيبويه ويرى أن الصواب هو «قَوِيان»، لللاّ يجتمع في الكلمة واوان إحداها مضمومة والأخرى متحرّكة. ويدعم ذلك بقوله: هذا مذهب أبي عمر وجميع أهل العلم. إلاّ أنّ ابن عصفور يرجّح مذهب سيبويه، محتجاً بالقياس، فيقول(٢): «والصحيح ما ذهب إليه أبو العبلس فباطل، لأنه قد وُجد في كلامهم نظيره؛ أمّا ما ذهب إليه أبو العبلس فباطل، لأنه قد وُجد في كلامهم نظيره؛ خلاف في ذلك، مع أنه اجتمع لك واوان، الثانية متحرّكة، وقبل الأولى ضمة. والحركة بعد الحرف في التقدير، فكأنها في الواو. فكذلك: عَوُوان. فهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح لأنّ مثل قوُوان لم يحريء في كلامهم مصحّحاً ولا ممللاً، فإذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به. وأشبه الأشياء به صُوويّ».

وقد يتسلسل القياس لدى ابن عصفور، فيقيس فرع الفرع على مثله. فتاء القسم في «تالله» ليست أصلاً، وإنا هي مبدلة، فإمّا أن

<sup>(</sup>t) المتع الورقة £1.

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ٧١.

تقول إنها بدل من الباء، وإمّا أن تقول إنها بدل من الواو التي هي بدل من الباء. وهي في التوجيه الأوّل فرع، وفي التوجيه الثاني فرع فرع و التوجيه الثاني فرع فرع و اللاستدلال على صحّة المذهب الثاني يلجأ ابن عصفور، في القياس، إلى خصائص العربية. فقد تبيّن أن العرب مجملون اللفظ مختصاً بشيء بعينه، إذا كان فيه بدل من بدل، فقوله (١٠): أَسْنَتَ الرجل، لمّا كانت التاء فيه بدلاً من الياء المبدلة من الواو، جعلوه مختصاً بالدخول في السنة الجدبة. وقد كان «أُسْنَى» قبل ذلك عاماً، فيقال: أُسْنَى الرجل، إذا دخل في السنة بجدبة أو غير بجدبة. وكذلك فيقال: أُسْنَى الرجل، إذا دخل في السنة بجدبة أو غير بجدبة. وكذلك «ألّ »، فإنه لا يضاف إلى الشريف، نحو: آل الله، وآل السلطان. بخلاف «ألل» وأنه يضاف إلى الشريف وغيره. وذلك لأنّ الألف في «آل» بدل من الهمزة المبدلة من الهاء. وكذلك الحال في تاء القسم (١٠) « بنان العرب لما لم تجرّ بها إلا اسم الله، تعالى، دلّ ذلك على أنها بدل من بدل، لأنّ العرب تخصّ البدل من البدل بشيء بعينه ».

## £ الإجماع

والمراد به أن يُجمع على شيء جمهور علماء مدرستي الكوفة والبصرة. وهو حجَّة ما لم يخالف المنصوص، أو المقيس على المنصوص (٣). وقد أعطى صاحب المتع الإجاع قيمة ظاهرة في استدلاله واحتجاجه.

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٣٣.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة 20.

<sup>(</sup>٣) الخصائص ١: ١٨٩ والاقتراح ص ٣٥ - ٣٦.

فالجمع على وزن «فُثل » ما عينه ياء تقلب الضمة فيه كسرة، لتصحّ الياء ، نحو: بينض. والحجة في ذلك أنّ الياء لما كانت (١) «تلي الطرف عومات معاملة الطرف. فكما أنّ الياء إذا كانت طرفاً، وقبلها ضمة، تقلب الضمة كسرة نحو: أَظْب، في جمع ظبي، أصله: أَظْبيُّ، نحو: أَقْلُس، فكذلك إذا كانت تلي الطرف. لا خلاف بين النحويين في ذلك ».

وبالإجاع يستشهد على إبدال الألف همزة، إذا كان بعدها ساكن، فيقول(٢): «وأنشدت الكافّة:

يا عَجِبًا، لقد رأيت عَجِبًا حِارَ قَبَسانٍ، يَسوقُ أَرْنَبِسا

أراد: زامّها، فأبدل».

وبالإجاع أيضاً يحتجُّ، ليدفع بعض التوجيهات والاستدلالات، كأن يقول (٣): «وأما ما ذهب إليه ابن جنّي، من أنه لقائل أن يفرق بين: غَزوية ، واقووّل ، بأن يقول: قد يُستثقل في الاسم، فيعل ، ما يصح في الفعل ، واستدلاله بصحَّة: يَغْزُو، وأمثاله، واعتلال: أدل، وأمثاله، ففي نهاية الفساد، لأن الفعل أنقل من الاسم بلا خلاف، وأكثر إعلالاً. فكيف يصح فيه ما يعتل في الاسم الذي هو أخف ».

فإذا بدا من أحد العلماء خروج على الإجماع دفع ابن عصفور مذهبه، ورجّح الإجماع عليه، بما يسعفه من أدلّة. فالياء التي تقع بعد ألف منتهى الجموع تبدل همزة، إذا كان قبل الألف واو أو ياء، طلباً

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٣٤.

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ٣٠.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٧٠.

للتخفيف. هذا مذهب جهور النحويين، إلا أبا الحسن الأخفش، فإنه لا يهمز من ذلك سوى ما كانت الألف فيه بين واوين، ويجعل ذلك نظيراً للواوين إذا اجتمعتا في أوَّل الكلمة. وقد انتصر مؤلف المتع لمذهب الجمهور، وردّ على الأخفش مذهبه قائلاً<sup>(۱)</sup>: «وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بدليل ما حكاه المازني عن الأصمعي، من قولهم في جمع عَيلي: عَيائلُ، بالهمز، ولم تكتنف ألف الجمع واوان. فدل ذلك على أنَّ العرب استثقلت في هذا وأمثاله اكتناف ألف الجمع حرفا علّه ».

ومن هذا المرتكز - أعني التزام رأي الجمهور - ينطلق صاحب الممتع في اختيار كثير من الأقوال والمذاهب، ونقد ما انفزد به بعض العلماء. وإذا كان قد ذكر في النموذجين المتقدّمين اسم من شذّ عن الجمهور فإنه كثيراً ما يُغفل أشاء هؤلاء الخالفين، كأن يقول: «وزعم(٢) بعض النحويين أنَّ العرب قد تثبت الألف في الجزم ضرورة، فتُحذف الحركة المقدّرة، وتجربها في الإثبات مُجرى الياء والواو، وإن لم يكن تحريكها كتحريكها. واستدل على ذلك بما أنشده أبو زيد من قوله: إذا المجوزُ عَضِبَستْ فَطلًّ قي ولا تَرضَّساها، ولا تَملًّ قي وبقراءة حمزة ﴿لا تَخفُ دَركا ولا تَخشى﴾. ولا حجة عندى في شيء وبقراءة حمزة ﴿لا تَخشى المتثالاً لنهينا لك. وكذلك: ولا ترضاها، من ذلك: أما قوله تعلى ﴿ولا تخشى، المتثالاً لنهينا لك. وكذلك: ولا ترضاها، كأنه قال: فطلق وأنت لا تحشى، المتثالاً لنهينا لك. وكذلك: ولا ترضاها، لا ترضاها. ويكون: ولا تملّق، نهياً، معطوفاً على جلة الأمر التي هي: فطلق، ».

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٣٣.

 <sup>(</sup>٦) المتع الورقة ٥١ وانظر الورقة ٣٦ و٣٧ و ٣٣. وفي حاشية فيض الله أن ابن بابشاذ هو صاحب هذا الزعم.

ومن قبيل ذلك أنّ أبنية الخاسيّ الجرّد هي أربعة لدى جهور النحويين. وقد عرضها مصنّف المتع ثم قال: «وزاد بعض<sup>(۱)</sup> النحويين في أبنية الخاسي: فِسَّلِ، نحو: صِنَّبِر. والصحيح أنه لم يجيء في أبنية كلامهم، إلاّ في الشعر نحو قوله:

يِجفُ ان ، تَعْ تري آ ادينا مِن سَديِ في ، حينَ هاجَ الصُّنَيْرِ وهذا بجوز أن يكون لمَّا سكّن الراء للوقف كسر لالتقاء الساكنين ، نحو قولم: ضَربَتِهُ ، وقتلَتِهُ . وزاد بعضهم (٢) أيضاً : فُعلَللاً ، نحو: هُنْدَلعَ ».

وربا كنى عن أمثال هؤلاء بعبارات عامة، كأن يقول(٢): «ومن الناس من اشترط ألا يكون ما قبل الألف فيه الناس من اشترط ألا يكون ما قبل الألف فيه ثلاثة أحرف، نحو: مُرّان، ورُمّان، لاحتال أن تكون النون زائدة، وأن تكون أصلية، وأحد المضمّفين زائد. والصحيح أنه ينبغي أن تجعل الألف والنون زائدتين ».

ومن هذا القبيل قوله(٤): «وأما من زعم أنّ: قَطَوْطَى ، وذَلُوْلَى ، لا يكون وزبها إلا : فَمَوْعَلا ، واستدل على ذلك بأنّ: اقطُوطَى ، واذَلُوْلَى ، وزبها: افْعَوْعَلَ ، فلا يلتفت إليه. إذ ليس قطوطى باسم جار على: اقطُوطَى ، فيلزمَ أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللام كما هي في: اقطوطى ».

بل إنه ليفرق أحياناً في إخفاء أساء من خرج على الجمهور، فيصوغ مذاهبهم وتوجيهاتهم في شكل اعتراضات، أو تساؤلات، ويبسطها بعد أن يقدّم لها بقوله: فإن قال قائل، فإن قيل، فإن قلت. ثم يتناولها

 <sup>(</sup>١) الممتم الورقة ٧. وفي حاشية فيض الله أن الزبيدي هو الذي زاد هذا البناء قلت: إنا استدركه الزبيدي في مزيد الرباعي لا في الخياسي.

<sup>(</sup>v) ابن السراج هو الذي زاد هذا البناء، انظر شرح الشافية ١: ٤٩.

<sup>(</sup>٣) المنع الورقة ٣٤، وانظر الورقة ٣٥.

<sup>(</sup>٤) المتع الورقة ٧٧.

بالنقد والتجريح. وقد كثرت هذه الصورة في كتابه، حتى استغرقت قساً كبيراً من حجاجه واستدلاله.

ذلك هو موقف ابن عصفور من الإجاع. إنه موقف الحريص على التزام الأحكام التي أجمع عليها جهور على المدرستين، ودفع الأقوال التي شدّت عنها. أما إذا كانت الأقوال قد أقرها أكثر العلىء ولم تحظ بإجماع الجمهور فإنّ لابن عصفور منها موقفاً مغايراً، إذ لا يلزم نفسه باتباعها، وإنما يقبل منها ما يريد، ويدفع ما دون ذلك.

فقد جرت عادة أكثر النحوبين أن يسقطوا من التصريف ما كان تفييرُ الصيغة فيه تابعاً لتفيير المعنى - كالتصغير والتكسير والنسب وصياغة المشتقّات - ويلحقوه بالإعراب. فلم ير صاحب الممتع في ذلك الصنيع ما يقتضي الخلاف، ولذا أسقطه هو ولم يضمّنه كتابه(١٠.

هذا، في حين أنه خالف أكثر النحويين في تعريف الاشتقاق الأصغر . فقد ذهب هؤلاء إلى أنّ الاشتقاق الأصغر هو: إنشاء فرع من أصل يدلّ عليه ، كاشتقاق الأحر من الحُمْرة ، ولكنّ مصنف المبتع رأى أنّ هذا التعريف مأنع غير جامع (١) ، إذ ربا جُمل لفظ مشتقاً من آخر ، دون أن يكون أحدها مُنشأ من الآخر ، فقد أجاز الزجّاج (١) والفارسيُّ أن يكون «الأولق » مشتقاً من قولهم: ولَق ، إذا أسرع ، وليس يعني هذا أنّ الأولق منشأ من ولق ، بل أنّ الحروف الأصول في كلّ من الكلمتين هي واحدة ، وهي الواو واللام والقاف . أما سبب اتفاقها في اللفظ فهو تقاربها في المعنى لأنّ الأولق هو الجنون ، وهو مما يوصف بالسرعة . وقد وقع هذا الاتفاق عرضاً ، كاتفاق الأسود والأبيض في لفظ

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٣.

<sup>(</sup>٢) المتمّع الورقة ٤.

<sup>(</sup>r) المتماثص ١: ٨ - ٩.

الجَوْن على هذا يكون للاشتقاق معنى مجازي ، يضم كل ما اتّحد في اللفظ ، وتقارب في المعنى ، وإن لم يكن بعضه مُنشأ من بعض . ولهذا يخرج ابن عصفور على مذهب هؤلاء في تعريف الاشتقاق الأصغر ، فيقول (۱): «والحد الجامع لهذا الضرب من الاشتقاق هو: عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد ، أو معنيين متقاربين . وذلك نحو ردّك ضارباً ، وضرّاباً ، وضروباً ، ومضراباً ، وأمثال ذلك ، إلى معنى واحد وهو الضرب . إلا أن أكثر الاشتقاق ومعظمه داخل تحت ما حدّ النحويون به ، من أنه: إنشاء فرع من أصل يدل عليه » .

٥

## مذهب المحققين

رأينا أن المؤرِّ عن لم يذكروا المذهب الذي انطلق منه ابن عصفور، وكان هو نفسه قد أغفل النص على ذلك، أو الإشارة إليه. وعندما بسطنا موقفه من علماء التصريف لمسنا لديه نزعة بصرية واضحة، إذ كان يعتمد المذهب البصريّ في كثير من المسائل، مفضّلاً إياه على ما سواه. ويحتجّ بكثير من أقوال رجال البصرة، ويبدي شبه التزام لمذاهب سيبويه، وفائق احترام لهذا الإمام البصريّ ولكتابه. بيد أنه لم ير مانماً من الخروج على المذهب البصريّ، ومخالفة أقوال رجاله أفراداً أو جميماً، إذا لم يسعفهم الدليل القاطع، وشبيه بذلك كان موقفه من المدرسة البغدادية، لأنها في الواقع إنما هي تابعة للبصرة في أكثر ما ذهبت إليه. أما المدرسة الكوفية فقد كان موقفه منها يخالف ذلك. فقد عرض بها غير مرّة، ونعى عليها بعض ما ذهبت إليه، ونال من رجالها

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٤.

بالنقد والتسفيه نيلاً ظاهراً. إلا أنه في الوقت نفسه أخد عنهم بعض ما انفردوا به، أو خالفوا فيه البصريين. وأما مدرسة الأندلس فلم يكن في كتاب ابن عصفور موقف منها واضح القسات. فهو لم يذكرها، ولم يشر إليها مؤيداً أو ناقداً، وإن كان قد وافق بعض رجالها، أو خالفهم، في بعض ما ذهبوا إليه. ولمل غموض موقف ابن عصفور من هذه المدرسة راجع إلى أنها لم تكن(۱) قد اتّخذت حدوداً واضحة، تميّزها مما سواها، فلم يكن من الضروري أن يتبيّن موقف العالم من اتجاه، ليس له سهاته فلم يكن من الواضحة كلَّ الوضوح.

وهذا يعني أننا لم نستطع أن نقف على مذهب ابن عصفور، لأنه لم يُبده واضحاً صريحاً في كتابه. ولكننا إذا تفحّصنا الأسلوب الذي اعتمده المؤلف في اختيار التوجيهات والأقوال، وترجيح بعضها على الآخر، استطعنا أن نستنبط حدوداً واضحة لمذهبه في علم التصريف. فقد رأينا أنه يعتمد في ترجيح المذاهب على المنطق الجدليّ الذي يحتبر الأقوال والأدلة، ليصل بأسلوب نقليّ عقليّ إلى دفع الأدلة الواهية، وإثبات الأدلّة القاطمة، أو المرجّعة. وقد كان عاده في هذا المنطق الجدليّ ثلاثة أسس، يكون لها القدرة على الترجيح، وهي: السّاع، والقياس، والإجاع. وفي السماع يعتمد ثقة النقل، وفصاحة الأصل، وردّ الروايات الضعيفة، واللغات الرديئة المرذولة. وفي القياس يعتمد على الكثرة والأطراء، ويجمل النادر أو القليل شاذاً لا يقاس عليه، كا يستخدم الاستنباط، والتأويل، والأحكام المامة، في التشابه والاعتلال، ليصل إلى الحجة الراجعة، والدليل المكين، بغية التحقّق من صحة ليصل بغير دليل قوي.

<sup>(</sup>١) انظر ص ٣١٣ - ٣١٤ من كتاب «أبو حيان النحوي».

والذي يُستنبط من هذا كلّه أنّ صاحب المتع لم يلتزم مذهب البصرة أو الكوفة أو بغداد، وإغا اتّبع منهج المحقّةين من العلماء. وهو المنهج (۱) الذي يقوم على اتخاذ سبيل تسلك بين طريقي البصرة والكوفة، معتمدة على الاختيار المدعوم بالدليل. وليس عجيباً بعد هذا أن يلتقي كثيراً في كتابه بما ذهب إليه البصريون، لأنهم كانوا أبعد من الكوفيين تأويلًا(۱) واستنباطاً، وأصع قياساً، لا يلتفتون إلى كلّ مسموع، ولا يقيسون على الشاذ والضعيف، في حين أنّ أهل الكوفة كانوا أوسع رواية، وأضعف قياساً. فلو سمعوا بيتاً واحداً، فيه جواز شيء خالف للأصول، جعلوه أصلاً وبوبوا عليه.

فيا أبداه ابن عصفور من نزعة بصرية لم يكن وليد اتباع مقصود للمدرسة البصرية، وإغا نشأ عن التقاء مبدئه في الاختيار بندهبها في توجيه المسائل والاحتجاج، ولهذا كنا نرى ابن عصفور إذا وجد لدى المصريين ما لا يقوم على الدليل الراجح أعرض عنه، واختار من المداهب ما يلائم منهجه ومنطقه، وهذا هو مذهب المتأخرين من علماء الأندلس، وقد بدا ذلك جلياً في سلوك ابن مالك مذهب المحققين(٣)، ثم كان متميزاً صريحاً لدى أبي حيّان، حين قال(١٠)؛ ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين، بل نتبع الدليل.

وأبو حيان هذا يكاد يصرّح بنسبة ابن عصفور إلى مذهب الحقّقين. وذلك حين يشير إليه بقوله (٥) «بعض أصحابنا »، والمعروف أنّ مثل

<sup>(</sup>١) الاقتراح ص ٨٦.

<sup>(</sup>٢) الاقتراح ص ٨٤ وفي أصول النحو ص ١٨٨ - ٢٠٠٠.

<sup>(</sup>٣) الاقتراح ص ٨٦.

<sup>(</sup>٤) الاقترام ص ٨٤،

<sup>(</sup>٥) البحر ٢: ٣٦٣.

هذه العبارة تفيد الاتفاق في المذهب النحويّ، وأبو حيان عثّل كبير لمذهب الحقّين.

بل لقد صرّح ابن عصفور بأخذه عن الحققين من النحاة. وذلك في مسألة الخلاف في الرّوم والإشام، حين أكّد أنّ الإشام ظاهرة بصرية غير سمعية، فإذا قُرن به صوت حركة الحرف الشَمّ كان رَوماً لا إشاماً، ثم قال(١٠): «أما بعض النحويين وكافّة القُرّاء فإنهم يجعلون الكسرة بين الضمة والكسرة. والذي عليه الحققون من النحويين ما ذكرت لك، لذلك سمّّه إشهاماً ».

ولسنا ندعي أنّ مذهب الحققين لم يعرفه إلاّ المتآخرون من النحويين. فقد كان له بذور عند بعض البغدادين. بل إنّ من البصريين من كان يعتمد هذا الذهب في تناوله مسائل العربية. وهذا ابن جنّي يصرح بذلك منذ منتصف القرن الرابع. فهو عندما عرض المرّية (حتى نَرَى الله جَهْرة على على قراءة من فتح الهاء من «جهرة» بقوله (۲): «مذهب أصحابنا – يريد البصريين – في كلّ شيء من هذا النجو، مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح، أنه لا يُحرّك إلا على أنه لغة فيه. ومذهب الكوفيين أنه يحرّك الثاني لكونه عرفاً حلقياً، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه، كالبحر والبحر، والصّخر والصّخر والمَحر، أنه الله في المنتح وإن لم يسمعوه، كالبحر والبحر، أيديم، وذلك أنني سمعت عامّة عُقيل تقول ذاك، ولا تقف فيه، سائناً أيير مستكره». ثم تراه يعرض لقوله تمالى ﴿إنْ يَمسَسُم قَرْحٌ فقد مَسُ القومَ قَرْحٌ ومُله ، فيعلق (آن يَمسَسُم قَرْحٌ فقد مَسُ القومَ قَرْحٌ ومُله ، فيعلق المقولة تمالى ﴿إنْ يَمسَسُم قَرْحٌ فقد مَسُ القومَ قَرْحٌ ومُله ، فيعلق القولة تمالى ﴿إنْ يَمسَسُم قَرْحٌ فقد مَسُ القومَ قَرْحٌ ومُله ، فيعلق على قراءة من فتح راء «قرح» بأن

<sup>(</sup>١) सिन्छ सिल्डिंड १३.

<sup>(</sup>٢) المتسب ١: ٨٤.

۲) الحتسب ۱: ۱۹۳.

السكون والفتح لفتان، كالحُلْب والحُلَب، والطرد والطرد، أو أنّ الأصل هو السكون، وفتحت عين الكلمة قياساً، لأنها قبل حرف حلقيّ، حلاً على الصخر والصخر، والنمل والنمل، إذ جاز فتح الحرف الحلقيّ قياساً، ولو لم يسمع، ثم يقول: «ولعمري إنَّ هنا عنسد أصحابنا – أي البصريين – ليس أمراً راجعاً إلى حرف الحلق، لكنها لفات. وأنا أرى في هذا رأيّ البغداديين في أنَّ حرف الحلق يؤثر هنا من الفتح أثراً معتمداً، فلقد رأيتُ كثيراً من عُقيل، لا أحصيهم، يُحرِّك من ذلك ما لا يتحرَّك أبداً لولا حرف الحلق. وهذا ما لا توقَّف في أنه أمر راجع إلى حرف الحلق، لأن الكلمة بُنيت عليه البتَّة. ولا قرابته بيني وبين البصريين، ولكنها بيني وبين الحقّ. والحمد لله م. فهو يصرّ بمخالفته للبصريين، مع أنه قد نسب نفسه إليهم من قبل، وبيّن أنّ ما حمله على هذه الخالفة هو الدليل والبرهان.

وقد كان لمذهب الحققين أتباع كثر من متأخّري البغداديين، ومن نحاة مصر والشام، وممن كان في عهد ابن عصفور أو تقدّمه أو جاء بعده من الأندلسيين.

بل لقد تقدَّم على ابن جنّي من أبدى جانباً من التحقيق والاختيار بعد التمحيص، ونحن نرى ذلك لدى المازنيّ حين يقلّد الأخفش مرّة(١)، ويدفع مذهبه مرّة أخرى(١)، وكان يقول(١): «إذا قال العالم قولاً متقدّماً فللمتعلم الاقتداء به، والاحتجاج لقوله، والاختيار لخلافه، إن وجد لذلك قياساً ». وكذلك المبرّد الذي يردّ على سيبويه، معتمداً على أقوال الأخفش وغيره، ثم يعتذر عن صنيعه(١) فينتصر لمذاهب سيبويه،

<sup>(</sup>١) النصف ٢: ٦٠،

<sup>(</sup>۲) النصف ۱: ۲۹۷ - ۲۹۸ و۲: ۹۶ - ۱۰۱ و۲۲۶ و ۲۱۱ و۱۲۱ و ۳۱۸ و ۳۱۸

<sup>(</sup>٣) التصف ٢: ٣١٨ والتصائص ١: ١٩١٠

<sup>(£)</sup> الخصائص ٣: ٣٨٧ .

وتراه حيناً يرجّح (١٠ قول الكسائيّ على قول يونس بن حبيب. ثم كان ابن كيسان، والزجّاجيّ، والفارسيّ، وأمثالهم، بمن وسّعوا باب التحقيق والاختيار من المذهبين بعد التمحيص والتدقيق.

وهذا يعني أنّ مذهب الحققين كانت له جذور منذ مطلع القرن الثالث. فبعد أن ثبتت أصول المدرستين: البصرية والكوفية، على أيدي الخليل وسيبويه والأخفش، والكسائي والفراء، ولم يبق لمن خلفوهم ما يضيفونه إلى تلك الأصول، لمعت بوارق التحقيق، فإذا النحوي – على انتسابه إلى البصرة أو الكوفة – يستعرض بعض الأقوال والمذاهب، ليختار منها ما يراه أقعد في القياس ومنطق العربية. وبذلك استشرت رح التحقيق بين رجال المدرستين، ثم انتقلت واضحة متميزة إلى علماء بغداد. وانتشرت في أصقاع ألمالم الإسلامي.

ولسنا نُبعد – والحالة هذه – إذا قلنا: إنَّ مذاهب النحو ثلاثة في تاريخ العربية: المذهب البصريّ، والمذهب الكوفيّ، اللذان واكبا تطوَّر الدراسات النحوية، واستفحلت حِدِّتها في القرن الثاني، وسادا حق مطلع القرن الثالث، إذ انبثقت بوادر مذهب الحققين، هذا المذهب الذي ولّده نزوع البصريين وأنصارهم إلى التمحيص والتدقيق، وامتدّت ظلاله إلى الكوفة وبغداد، ثم إلى بلاد الشام ومصر، والمشرق والمغرب، فاكتسح، مع السنين، جذور العصبية لواحد من المذهبين، ووطد أركان التحقيق والبحث في الدراسات النحوية.

<sup>(</sup>١) الكامل ص ٣٢٣.

الباسب الثاني

## الفصل الأول

## التصريف والممتع

يرى ابن عصفور أنَّ التصريف أشرفُ علوم العربية منزلة، لاحتياج النحويين واللغويين إليه، وأشدُّها غموضاً لكثرة ما روي عن العلماء، من السَّقطات فيه. ويرى أيضاً أنه قد كان من الواجب أن يُقدَّم في التصنيف على الإعراب، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. ومعرفة الشيء في نفسه، قبل أن يتركّب، ينبغي أن تكون مقدَّمة على معرفة أحواله بُعد التركيب. ولكنَّ العلماء أخَّروه لدقَّته ولطفه، وقدّموا عليه، في التصنيف والتدريس، ذكر العوامل، توطئة له، حق لا يصل الطالب إليه، إلاَّ وهو قد تدرّب وارتاض.

ثم إنّ التصريف قسان: أحدها جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني، كالتصغير، والنسب، والتثنية، والجمع، وصياغة المشتقات. والقسم الآخر هو تغيير في بنية الكلمة، من غير أن يكون ذلك دالاً على معنى طارىء، كالإعلال، والإبدال، والإدغام(١).

وقد عرض أبو الحسن لهذين القسمين في بعض مصنَّفاته، كشروح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، والضرائر، والمقرَّب، والممتع، ففي الشرح الكبير على الجمل مثلاً بسط مسائل (٢): صِيغ المبالغة، والصفة المشبّهة، والتذكير والتأنيث، والأفعال المهموزة، والوقف، والتثنية، والجمع

<sup>(</sup>١) انظر المتع الورقة ٢ - ٣.

<sup>(</sup>٢) انظر ص ١٠٩ من كتاب أبي حيان التحوي.

السالم، والنسب، والتصغير، والتكسير، وأبنية المصادر، واسم المصدر، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، والمقصور والممدود، واسم الفاعل، واسم المفعول، والإمالة.

وفي المقرَّب تعرَّض (١) لمسائل: المقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، والأفعال المهموزة، وأساء الفاعلين والمفعولين، والجمع المكسَّر، والتثنية وجمع السلامة، وأبنية المصادر، واشتقاق أسهاء المصادر والمكان والزمان والآلة، وأبنية الأفعال، والتصريف، والقلب، والحذف، والإدغام، والتقاء الساكنين، والحمز، والمنسب، والتصغير، والمجرد والمزيد...

ولمّا كان النحويون قد اعتادوا أن يقدّموا القسم الأول من التصريف، ويلحقوه بالإعراب، لصلته به، فإنّ ابن عصفور لزم مذهبهم هذا، فنثر مسائل ذلك القسم في كتبه النحوية، ثم جمع مسائل القسم الثاني كلّها، مع بعض مسائل القسم الأول، في كتاب خاصّ بالتصريف، أمهاه «الممتع» سوى المسائل العالمة:

الحروف الزوائد أبنية الأسهاء أبنية الأفعال الإبدال القلب والحذف والنقل الإدغام مسائل التعرين

وكتاب «المتع» هذا صنَّفه أبو الحسن، وقدَّمه إلى الأمير أبي بكر

<sup>(</sup>١) انظر كتاب المقرب ٢: ٣٥١ - ٢٥٢ وص ١٠٣ من كتاب أبي حيان النحوي.

عبدالله بن أبي الأصبغ، عبد العزيز بن صاحب الردّ. فقد رفعه إلى هذا الأمير، مادحاً علمه، وساحته، وعده، بقوله(۱): «إنْ ذُكرتِ المقاوم فهو مالك عنانها، وفارس ميدانها، أو ذكرتِ السَّاحةُ فهو تاريخها وعنوانها، وحدقتها وإنسانها، أو عُدّ الجد الموروث والمكتسب فناهيك به شرفاً سابقاً، وبأوائله فخراً في فلك الجد سامقاً. الذي بذل جدّه في نصرة هذه الدعوة النبويّة، ولم يأل جهده في عضد هذه الدولة المتوكليّة – أدام الله للمسلمين بركتها – فريد دهره، ووحيد عصره، أبو بكر بن الشيخ الأكرم العالم العلم، أبي الأصبغ بن صاحب الردّ. أدام الله علاءهم، وأنار بنجوم السعد ساءهم».

والمعروف أنّ هذا الأمير كان(٢) شاعراً أديباً، ذوّاقاً لأطراف العلوم، ولاّه ابن هود على رندة، ثم سار إلى إشبيلية، وطرد منها والي ابن هود - وهو سالم بن هود - واستبدّ بها، مقدّماً ابن عمه أبا مروان الباجيّ. وأخيراً اتفق وابن الأحمر على ابن هود، فغدر به ابن الأحمر، وقتله سنة ٣٦١.

وابن هود إنما تلقّب بالمتوكّل على الله سنة ٦٢٥(٢)، وانفصل(٤) عنه أبو بكر في سنة ٦٢٩، حين ثار عليه في إشبيلية وطرد واليه. وهذا يعني أنّ ابن عصفور صنّف كتابه «الممتم» في السنوات الواقعة بين ٦٢٥ و ٣٢٩، لأنّ ما ذكره في مديح أبي بكر يشير إلى أنه كان خادماً للدولة المتوكلية، مخلصاً في عضدها.

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٢.

<sup>(</sup>٧) اختصار القدم الملي من ١١٧ - ١١٣.

<sup>(7)</sup> انظر الأعلام ٨: ٣٢. وذكر ابن خلدون في تاريخه ٤: ١٦٩ أن الجليفة العباسي لقب ابن هود بالتوكل سنة ١٣٦. فلمل ذلك كان من الحليفة إقراراً بعد أن لقب ابن هود نفسه.

<sup>(</sup>٤) تاريخ ابن خلدون ٤: ١٦٩.

وقد بسط ابن عصفور مسائل التصريف في هذا الكتاب بسطاً مسهباً، مدعوماً بالتعليل والحجاج والأدلّة، فكان من أشهر كتبه بعد المقرّب، ومن أمثل كتب الصرف المطوّلة(۱۱)، حتى قلَّ أن يخلو من مسائله كتاب بعده من كتب النحو. وكان أبو حيّان النحويّ شديد الإعجاب به، يقدّمه وبحمله معه دائماً(۱۲)، لأنه كما يقول «أحسنُ ما وُضع في هذا الفنّ ترتيباً، وألخصه تهذيباً، وأجمه تقسياً، وأقربه تفهياً ه(۱۲)، وهذا عني به أبو حيّان عناية خاصة، فعلّق عليه عدَّة تعليقات، ثم لصم في كتاب ساه «المبدع ه(۱۱). ومن هذا الختصر نسخة بخطّ أبي حيّان، محفوظة بدار الكتب المصرية تحت الرقم ٢٢ ش نحو. ولأبي جعفر اللبلي أحمد بن يوسف كتاب في التصريف ضاهى به كتاب المهمره.

وكان ابن مالك صاحب الألفيَّة قد علَّق على الممتع نقوداً كثيرة. وقد استوفينا أكثر تعليقات أبي حيّان وابن مالك، فأثبتناها في حواشي كتاب «الممتع».

<sup>(</sup>١) مفتاح السعادة ١: ١١٨ وكشف الظنون ص ١٨٣٣.

<sup>(</sup>٧) بغية الوعاة وشدرات الذهب ومفتاح السعادة وكشف الطنون.

 <sup>(</sup>٣) المبدع الورقة ١ وتفسير البحر الهيط ١: ٦.

<sup>(1)</sup> كشف الطنون ص ١٨٣٢.

<sup>(</sup>ه) بفية الوعاة ص ١٧٦ والتاج (لبل).

# الفصل الثاني

## مصادر المتع

حينها شرع أبو الحسن في تصنيف كتابه «المعتم» كان في المكتبات العربية قدر هائل من الكتب التي يستمين بها المصنفون في هذا العلم. فبالإضافة إلى ما سردناه من أسهاء المصنفات اللغوية الصرفية القدية يكننا أن نذكر ههنا ضربين من الكتب التي يرجع إليها علماء التصريف في القرن السابم: ٠

الضرب الأول هو الكتب الصرفية التي تضمُّ بعض مسائل اللغة، من مثل:

الاشتقاق للمفضّل بن سلمة(١).

التصغير، الشواذ، الوقف والابتداء، لثعلب(١).

الاشتقاق، المقصور والمدود، المذكر والمؤنث، التصريف، للمبرّد (٦٠). المقصور والمدود، مصادر القرآن، لليزيدي (١٠).

المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، للأنباري (٥٠).

فعلت وأفعلت، الاشتقاق، للزجَّاج(٦).

<sup>(</sup>۱) الزهر ۱: ۳۵۱،

<sup>(</sup>٢) إنباء الرواة ١: ١٥١

<sup>(</sup>٣) إنباء الرواة ٣: ٢٥١ - ٢٥٢ وفهرسة ابن خير ص ٣١٢.

<sup>(</sup>٤) إنباء الرواة ١: ١٩١.

<sup>(</sup>٥) إنباء الرواة ٣: ٣٨.

<sup>(</sup>٦) إنباء الرواة ١: ١٦٥ والمزهر ١: ٣٥١.

المقصور والمدود، الوقف والابتداء، المذكر والمؤنث، لابن الأنباري ١٠٠٠. التصاريف، المقصور والمدود، الذكر والمؤنث، الوقف والابتداء، لابن کسان(۲).

اشتقاق الأسياء لحمد بن عزيز (٢).

القصور والمدود، الذكر والمؤنث، الوقف والابتداء، لابن مقسم(٤).

المادر لأبي زيد البلخي (٥).

المصادر، الردّ على من يزعم أنّ العرب يُشتق كلامها بعضه من بعض، لنفطو به (٦).

اشتقاق أسهاء الله تعالى للزجّاجي"(٧).

فعلت وأفعلت لاين دريد<sup>(A)</sup>.

الاشتقاق، المقصور والمدود، الذكر والمؤنث، لابن خالويه(١).

الاشتقاق لابن السرّاج(١٠)

الإبدال لأبي الطيب اللغويّ.

الاشتقاق، الوقف والابتداء، اشتقاق أسهاء الله، للنحّاس(١١). فعلت وأفعلت، الوقف والابتداء، المقصور والمهدود، للقالي (١٢).

<sup>(</sup>١) إنباه الرواة ٣: ٨٠٨. (٢) إنباء الرواة ٣: ٨٥ - ٥٩.

<sup>(</sup>٣) تاريخ الأدب المربي لبروكليان ٢: ٢١٦.

<sup>(</sup>٤) الفهرست ص ٣٨.

<sup>(</sup>a) انظر المجم المربي 1: ١٥٦.

<sup>(</sup>٦) الفهرست ص ٨٦ وإنباه الرواة ١: ١٨٠ ومعجم الأدباء ١: ٢٧٢.

 <sup>(</sup>٧) تاريخ الأدب المرقى ليروكليان ٢: ١٧٩.

<sup>(</sup>٨) الفهرست ص ٦١.

<sup>(</sup>٩) وفيات الأعيان ١: ٢٣٤.

<sup>(</sup>١٠) إنباه الرواة ٣: ١٤٩.

<sup>(</sup>١٦) إنباء الرواة ١: ١٠١ - ١٠٣ وفهرست ابن خبر ص ٤٥.

<sup>(</sup>۱۲) فهرسة ابن خير ص ۲۵۲ - ۲۵۳.

الأبنية، أو أبنية كتاب سيويه، للزييدي (١)

المقصور والمدود، الأفعال، لابن القوطيّة (٢) .

المقصور والممدود، الردّ على من قال بالزوائد، لابن درستويه(٣).

ألفات الوصل والقطع للسيرافي (٤). التصريف، الاشتقاق الكبير، الاشتقاق المستخرج، للرمّانيّ(٥).

التكملة في التصريف، المقصور والمدود، للفارسي (٦).

المنصف، المذكر والمؤنث، تعاقب العربية، المقصور والمدود، الهمز،

المقتضب، الوقف والابتداء، التصريف الملوكي، لابن جني(١).

الاشتقاق ليوسف الزجّاجيّ الجرجانيّ (٨).

الاشتقاق لأبي عبيد البكريّ(١).

أبنية الأسهاء، الأفعال، أشية الأسهاء والأفعال والمصادر، لابن القطّاء(١٠).

شرح أبنية سيبويه لابن الدهّان.

العمدة في التصريف لعبد القاهر الجرجاني (١١١).

فعلت وأفعلت، الوجيز في علم التصريف، لأبي البركات الأنباري (١٢)

<sup>(</sup>١) إنباء الرواة ٣: ١٠٨.

<sup>(</sup>٢) وفيات الأعيان ١: ١٣٥٠

<sup>(</sup>٣) إنباء الرواة ٢: ١١٤٠

<sup>(</sup>٤) إنباه الرواة ١: ٣١٤. (٥) إنباه الرواة ٢: ٢٩٥.

<sup>(</sup>٦) إنباء الرواة ١: ٢٧٤.

 <sup>(</sup>v) انظر ص ٦٠ – ٦٨ من مقدمة ناشر الخصائص.

<sup>(</sup>A) الزهر 1: 10°.

<sup>(</sup>٩) الزهر ١: ٣٥١.

<sup>(</sup> ر ) معجم الأدباء ١٦: ٢٨١ وكثف الطنون ١: ٣٦.

<sup>(</sup>١١) بفية الوعاة ص ٢١١٠.

<sup>(</sup>١٧) بفية الوعاة ص ٢٠١ - ٣٠٢.

المصادر، نزهة الطرف في علم الصرف، للميدانيّ<sup>(١)</sup>. شرح التصريف اللوكيّ لابن الشجريّ<sup>(١)</sup>. تاج المصادر للبيهتيّ أحد بن على<sup>(١)</sup>

> شرح التصريف الملوكي للواسطي (1). شرح التصريف الملوكي لابن يعيش (٥).

نقعة الصديان في جاء على وزن فعلان للصغاني<sup>(1)</sup>.

الشافية لابن الحاجب.

تصريف العزيّ للزنجانيّ (١).

المختصر في الإبدال، إيجاز التعريف، لابن مالك(٨).

أساس التصريف لإسماعيل بن محمد الحضرميّ الشافعيّ اليمنيّ (٩).

أما الضرب الثاني فهو الكتب الأدبية، أو النحوية، أو اللغوية، التي تضمُّ بعض الموضوعات أو المسائل الصرفية، من مثل:

الفيصل لأبي جعفر الرؤاسيّ(١٠)

الأوسط في النحو، المقايس في النحو، للأخفش الأوسط(١١). العلل في النحو، المثلث، لقطرب(١٢).

<sup>(</sup>١) إنياه الرواة ١: ١٣٤ ومفتاح السمادة ١: ١٣٠٠

<sup>(</sup>٢) كشف الطنون ١: ٢٨٩.

 <sup>(</sup>۲) بغية الوعاة ص ١٥١.

<sup>(</sup>ع) كشف الظنون ١: ٢٨٩.

<sup>(£)</sup> كشف الظنون ١: ٣٨٩.

<sup>(</sup>a) كشف الظنون 1: ۲۸۹. (a) بغية الوعاة ص ۲۲۷.

<sup>(</sup>۱۲) بعب الوعاد ص ۱۹۲۷. (۱۰) نظام السادة ۱۰ مدد

<sup>(</sup>٧) مفتاح السمادة ١: ١١٩.

<sup>(</sup>٨) كشف الظنون ١: ٣٨٧.

<sup>(</sup>a) كشف الطنون ١: A٩.

<sup>(</sup>۱۰)معجم الأدباء ۱۸: ۱۲۵. (۱۱)إنياه الرواة ۲: ۲۲.

<sup>(</sup>۱۲)إنباه الرواة T: TT.

النوادر، مسائية، النحو الكبير، لأبي زيد الأنصاري١١. مختصر النحو، النوادر، الحدود في النحو، للكسائي٢١.

الحدود في النحو للفرّاء (٣).

الفرخ في النحو للجرمي (١).

النوادر للتوزّيّ<sup>(ه)</sup>.

الغريب المصنّف لأبي عبيد.

إصلاح المنطق لابن السكيّت.

أدب الكاتب، النحو، لابن قتيبة<sup>(١)</sup>.

شرح الكتاب للأخفش الأصغر.

الكامل، المقتضب، المقرّب، ضرورة الشعر، للمبرّد(٧).

المجالس، الشواذّ، لثعلب<sup>(٨)</sup>.

الجمل، الأمالي، شرح كتاب الألف واللام، للزجَّاجيِّ (١),

الاشتقاق، الجمهرة، لابن دريد.

شرح كتاب سيبويه لابن السّرّاج، والسيرافيّ، والرمّانيّ، وغيرهم (١٠٠. ديوان الأدب للفارانيّ.

الأمالي للقاليّ.

الواضح في النحو للزبيديّ.

 <sup>(</sup>١) إنباه الرواة ٢: ٣٥.
 (٢) إنباه الرواة ٣: ٢٧١.

<sup>(</sup>٣) يفية الوعاة ص ٤١١.

<sup>(</sup>٤) إنباء الرواة ٢: ٨٣.

<sup>(</sup>٥) إنباء الرواة ٢: ١٣٦.

<sup>(</sup>٦) إنباه الرواة ٢: ١٤٦.

<sup>(</sup>v) إناه الرواة T: 107 - 707.

<sup>(</sup>A) إنباء الرواة 1: ١٥١.

<sup>(</sup>٩) بفية الوعاة ص ٣٩٧.

<sup>(</sup>١٠) انظر ص ٣٥ ~ ٤٢ من مقدمة كتاب سيبويه (مطبوعة دار القلم).

شرح الألف واللام للرمَّانيُّ<sup>(١)</sup>.

المسائل الحلبيّات، المسائل البغداديّات، المسائل الشيرازيّات، المسائل المسكريّة، المسائل البصريّة، للفارسيّ".

القدّ، سرّ الصناعة، الخصائص، المحتسّب، الألفاظ المهموزة، لابن جنّي. المفصّل للزغشريّ.

الأمالي لابن الشَّجريّ.

شرح المفصل لابن يعيش.

شمس العلوم لنشوان الحميريّ. وعا لا شكّ فيه أنّ عليّ بن مؤمن قد استقى معظم مادّة كتابه

«المتع» من بعض هذه الكتب التي ذكرناها، فهو في خطبة كتابه لا يدّعي أنه أبدع، في علوم التصريف، شيئاً جديداً. وإنما يقر أنه أخضع جهود أسلافه، في هذا العلم، لضرب من التهذيب والتبويب، ليقربها إلى الفهم والإدراك. وينعى على أنداده أنهم جمعوا في كتبهم موضوعات التصريف، متداخلة مضطربة. وهذا ما نلمسه في قوله(٢): «فإني لما رأيتُ النحوين قد هابوا، لغموضه، عِلْمَ التصريف، فتركوا التأليف فيه والتصنيف، إلا القليل منهم فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يَرد غليلاً، ولا كتاباً، رفعت فيه من علم التصريف شرائعه، وملكته عاصيه وطائعه، كتاباً، رفعت فيه من علم التصريف شرائعه، وملكته عاصيه وطائعه، ودالله والتقريب، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع ».

فهو يعترف بأنَّ قصور أسلافه ومعاصريه أنهم لم يحسنوا التبويب والتشذيب، فقام هو بهذه المهمة. وهذا يعني أنَّ مادّة كتابه ليس فيها،

<sup>(</sup>١) إنباء الرواة ٢: ٢٩٥٠

<sup>(</sup>٢) إنباء الرواة: ١: ٢٧٤.

<sup>(</sup>٣) المبتم الورقة ٧.

من الأصالة، ما يستحق أن ينص عليه في الخطبة. ولذلك اكتفى بالإلحاح على ذكر جهده في تذليل الموضوعات الصرفية، وتهذيب ألفاظها وتقريبها. وكأنه أقر في ذلك بأنه قد جع مادة كتابه بما تقدّمه من الكتب، وعاصره.

ونحن حين نمارض كتابه بما نعرفه اليوم من المصنفات الصرفية، نرى كثيراً من مسائله يعتمد هذه المصنفات، ويستمد منها سرا وعلانية. فابن عصفور يصرِّح أحياناً بأساء الذين أخذ عنهم، ويعزو إليهم النصوص التي ينقلها، كأن ينقل عن سيبويه في باب الإدغام فيقول: «قال سيبويه: وسمعنا من يُوثق بعربيته قال:

ٹار فَضَجَّت ضَّجَّةً ركائبُه \*

فأدغم التاء في الضاد ١٠١٠.

أو يأخذ عن الكسائي وأبي زيد، فيقول<sup>(۱)</sup>: «حكى الكسائي»: رجل تِلْقامة وتِلْعابة وتِقْوالة، وحكى أبو زيد: رجل تِبْذارة وتِرْعاية، وذلك قلبل ».

وفي معرض حديثه عن همزة «أرْطى » ينقل عن الجرميّ كما يلي(٣): «وأما أرطى فالدليل على أصالة الهمزة قولهم: أديمٌ مأروطٌ، أي: مدبوغ بالأرطى. فإثبات الهمزة في مأروط، وحذف الألف، دليل على أصالة الهمزة، وزيادة الألسف، وحكى أبو عمر الجرميّ: أديمٌ مَرْطيٌّ. فالهمزة - على هذا - زائدة والألف أصل ».

وعن ابن السَّكيَّت ينقل في الإبدال فيقول(٤): «قال يعقوب: وبعض

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٣٤.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ١١ -

<sup>(</sup>٣) المبتع الورقة ٢٢.

<sup>(</sup>٤) المتم الورقة ٣٤.

العرب إذا شدّد الياء صيَّرها جيماً وأنشد ابن الأعرابيّ: كــــانٌ في أذنــــابِهِنَّ الثُّوَّلِ مِن عَبَسِ الصَّيفِ، قُرُونَ الأُجَّلِ يريد: الأَيْل ».

وعندما يعرض لمسألة «فَمُلان» من القوّة يذكر مذهب المبرّد، فيقول(١): «فَمُلان منها: قَوُوان. وإنْ شئت أسكنت الواو الأولى تخفيفاً، وأدغمت، فقلت: قَوَّان. هذا مذهب سيبويه. وقال أبو العبّاس: ينبغي لمن لم يدغم أن يقول: قَوِيَان. فيقلب الواو الثانية ياء، والضِمّة التي قبلها كسرة، لئلا تجتمع واوان في إحداها ضمة، والأخرى متحركة. قال: وهذا قول أبي عمر وجمع أهل العلم».

وفي حديثه عن الحروف المستقبحة، المتفرّعة من الحروف الأصلية، يقول ما يلي<sup>(۱۲)</sup>: «الكاف التي كالجيم، وقد أخبر أبو بكر بن دريد أنها لغة في اليمن، يقولون في كمل: جَمَل، وهي كثيرة في عوام أهل بغداد ».

ولما تمرّض للإشام، في الفعل الماضي الأجوف المبني للمفعول، استمان بقول للزجّاجْيُ كما يلي: « ومن العرب من إذا نقل الكسرة من العين إلى الفاء أشمّ الفاء الضمة، دليلاً على أنَّ الفاء مضمومة في الأصل. وذلك بأن تضمّ شفتيك، ثم تنطق بالفعل ولا تلفظ بشيء من الضمة. ولو لفظت بشيء من الضمة لكان روماً لا إشهاماً. قال الزجّاجي: وذلك لا يُضبط إلا بالمشافهة. إشارة إلى أنه لا يُسمع، بل

<sup>(</sup>١) الممتع الورقة ٧٠. وانظر الورقة ٦٥.

<sup>(</sup>٧) المتم الورقة ٦٢.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٤٧، وانظر ص ٨١ من الجمل حيث بتر قول الزجاجي سهواً،

وهو يستمين بقول للزبيدي، يدفع به ما زعمه ابن جني، من أن «انْمَنْلَى» قد يكون متمدياً. قال (۱): «وأما انمنلَيتُ فزعم أبو الفتح أنه يكون متمدياً وغير متمد فنير المتمدي نحو: احربننى الديك. والمرتدى نحو: اغربنك واسرندى. قال الراجز:

قد جَمَلَ النَّعاسُ يَعَرَنْدِيني أَدفَهُ عَنِي، ويَسرَنْدِيني ورَعَم سيبويه أنه لا يتعدى. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، إذ لم يُسمع متمدياً إلا في هذا الرجز، وغالب الظنّ فيه أنه مصنوع، قال أبو بكر الزبيديّ: أحسب البيتين مصنوعين ».

ويختتم(٢) الخلاف بين سيبويه والأخفش في مسألة «مفعول» من الأجوف، بقوله: «وثمرة الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن تظهر في تخفيف: مَسُوء، وأمثاله. قال أبو الفتح في «القد» له: سألني أبو علي عن تخفيف مَسُوء، فقلت: أما على قول أبي الحسن فأقول: رأيتُ مَسُواً، لأنها عنده واو مفعول. وأما على مذهب سيبويه فأقول: رأيت مَسُواً، بتحريك الواو لأنها عنده العين، فقال لي أبو عليّ: كذلك هو».

وهو يستمين أيضاً بأقوال لغير هؤلاء من العلباء، كابن الإخشيد. وابن السرّاج، وأبي علي الفارسي، وأسلافهم، ولكنه إذا كان قد صرّح في النصوص المتقدّمة، وغيرها، أنه نقل عن أصحابها، فإنه لم يلتزم هذا التصريح في كثير بما نقل، فكان يضمّن أبواب كتابه نصوصاً كثيرة، من كتب أسلافه ومعاصريه، دون أن يشير إلى استفادته منها، وتعويله عليها. إنه غالباً ما يسرد مذاهب غيره، وحججهم، وأدلتهم، وشواهدهم، ولا يحمّل نفسه عناء نسبتها إليهم، وحسبنا ههنا أن نثبت بعض النهاذج، لنؤكد هذه الحقيقة.

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ١١٧،

<sup>(</sup>٧) المتم الورقة ٤٣.

فغي معرض حديثه عن الإعلال يذكر أنَّ ثَمَة أَلفاظاً شاذَّة، وهي: داران، وهامان، وحادان. ثم يوجّه شنوذ هذه الألفاظ بقوله(۱): «وذلك أنهم شبَّهوا في هذه الأسهاء الألف والنون بتاء التأنيث. فكا أنّ تاء التأنيث لا تمنع الإعلال في مثل: دارة، ولابة، وقارة، فكذلك الألف والنون. ووجه الشبه بينها أنك تحذفها في الترخيم، كما تحذف التاء. وكذلك أيضاً تحقّر الاسم، ولا تمتد بالألف والنون، كما تفعل بالاسم الذي فيه تاء التأنيث ». وهو ههنا يعتمد مذهب المبرّد(۲) دون أن يشير إلى ذلك.

وفي أبنية الأفعال يبين المتعدّي منها وغير المتعدّي، فيقول عن افعَوعَلَ مَانَ: «يكون متعدّياً وغير متعدّ، فالمتعدّي نحو: احلَولَيتُ الشيء، قال الشاع:

فلمًّا أَتِي عامانٍ، بعدَ انفصالِهِ عن الضَّرْعِ ،واحلَولَى دِماثًا ، يَرُودُها وروى ابن مِقسَمِ عن ثعلب:

لو كنت تُعطي حين تُسأل سامَعت لك النَّفسُ، واحلَولاكَ كلُّ خليلِ وكنك: اعرورَيتُ الفرس، وغير المتعدّي نحو: اغدَودَنَ النَّبْتُ. ومعناه - على كلَّ حال - المبالغةُ نحو: خَشْنَ واخشَوشَنَ، وأعشَبَ واعشَوشَبَ ». وأنت إذا قابلت هذا آلنص با ذكره ابن جنّي (ا) رأيته منقولاً عنه، بعباراته وألفاظه، لولا بعض التصرّف اليسير الذي أجراه أبو الحسن فيا نقل.

وكذلك الشأن في حديثه عن المطاوعة في «انفعلَ » فهو يقول(٥):

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٤٦.

<sup>(</sup>٢) انظر ٣: ١٠٦ من شرح الثافية،

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ١٨.(١) المنصف ١: ٨١ – ٨١.

<sup>(</sup>a) المتم الورقة ١٧.

والمطاوعة فيها تكون بوجهين: إما بأن تريد من الشيء أمراً، فتبلغه بأن يفعل ما تريده، إن كان بما يصحّ منه الفعل. وإما بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصحّ منه الفعل، وإن كان لا يصحّ الفعل منه. فأما ما يطاوع بأن يفعل فعلاً تريده منه فنحو قولك: أطلقتُه فانطلق، وصرفتُه فانصرَف. ألا ترى أنه هو الذي فعل الانطلاق والانصراف بنفسه، عند إرادتك إياها منه، وبعثك إياه عليها. وأما ما تبلغ منه مرادك بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصحّ منه الفعل فنحوقولك: قطّتُ الحبل فانقطعَ، وكَسَرْتُ الحبّ فانكسر. ألا ترى أنّ الحبل والحبّ لا يصحّ منها الفعل، لأنه لا قدرة لها. فإنما أردت ذلك منها، فبلغته بما أحدثته أنت فيها، لا أنها توليا الفعل، لأنّ الفعل لا يصحّ منها. ومن ذلك قوله:

لا خَطُوقي تَتَماطَى غير مَوضِعِها ولا يَدِي في حَيِيتِ السَّمْنِ تَندَخِلُ هو مطاوع: أدخلته. وهو من باب: انقطع الحبلُ، لأنَّ اليد لا تكون فاعلة، إنا هي آلة يُفمل بها. واعلم أنَّ: انفَمَل، إنا أصله من الثلاثيّ، ثم تلحقه الزيادتان من أوله، نحو قطَعتُه فانقطَع، وسَرَحتُه فانسرَح. ولا يكاد يكون فَعَلَ منه إلاّ متعدياً، حتى تمكن المطاوعة والانفعال. ألا ترى أنَّ: قطَعتُهُ، وكَسرتُه، متعدياًن. قال أبو عليّ: وقد جاء: فَعَل، منه غير متعدّ، قال الشاعر:

وكم مَنزِلِ، لولايَ، طِحتَ كما هَوَى بأجرامِهِ، من قُلَّةِ النَّيقِ، مُنهَوِي وَإِغَا هو مطاوع: هَوَى، إذا سقط، وهو غير متعد، كما ترى. وجاء في القصيدة: مُنْغَوِي، قال أبو عليّ: إنما بنى من: غَوَى، وهَوَى، منفعِلاً لضرورة الشعر». وهذا النصّ منقول برمّته من كتاب(١)، لابن جنّي.

<sup>(</sup>١) النصف ١: ٨١ - ٨٠.

وربا عمد أبو الحسن إلى ضرب من التجاهل في نقوله، فأثبت النصّ مقدّماً له بصيغة المبني للمجهول، مع أنّ مصدره معروف مشهور، فابن جنّي يعرض لقول العرب «شَحْمٌ أَمْهُجٌ» ذاهباً إلى أنه مقصور من: أُمهُوج، ثم يقول(١): «وجدتُ بخط أبي عليّ عن الفرّاء: لبنّ أمهوجٌ. فيكون أمهج هذا مقصوراً منه، لضرورة الشعر، وأنشد أبو زيد:

عُلِمِمُهَا اللَّحْمَ وشَحاً أُمهُجا \*

ولم نسمعه في النثر أمهجا ». أما عليّ بن مؤمن فإنه يقول في معرض حديثه عن هذه المسألة (٢): «وُجِدَ بخطّ أبي عليّ عن الفرّاء: لبنّ أمهوجٌ. فيكون أمهجٌ مقصوراً منه للضرورة، إذ لم يُسمع إلاّ في الشعر؛ أنشد أبو زيد:

# \* يُطيبُهَا اللَّحمَ وشَحاً أَمهُجا \*

بنقله أساء العلاء الذين يُنسب إليهم ما فيه من مذاهب وأقوال. فابن بنقله أساء العلاء الذين يُنسب إليهم ما فيه من مذاهب وأقوال. فابن جني مثلاً يقول<sup>(7)</sup>: «فأما دُكَانٌ فله اشتقاقان: قالوا: دكنتُ الشيء أَدكُنه دكناً، إذا نَضَدتَ بعضه فوق بعض. ودكّنتُه تدكيناً، حكى ذلك أبن دريد<sup>(1)</sup>، قال: ومنه اشتقاق الدّكان. قال: وهو عربي صحيح. قال: وسمعت أبا عثان الأسنانداني يقول: قال الأخفش: الدّكان مشتق من قولم: أكمة دكّاء، إذا كانت منبسطة. وناقة دكّاء، إذا افترش سنامها في ظهرها ». أما ابن عصفور فتراه يثبت في كتابه ما يلي<sup>(10)</sup>: «دكّان يحتمل أن يكون مشتقاً من: دكتاتُه أَدكُنهُ دكناً، إذا نَضَدتَ بعضه فوق

<sup>(</sup>۱) الخصائص T: ۱۹٤:

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ٧.

<sup>(</sup>٣) المتصف: ١: ١٣٥٠. (ع) انظر الجمهرة ٢: ٢٩٧.

<sup>(2)</sup> انظر الجمهرة ١٠ ١٧. (a) المتم الورقة ٢٥.

بعض، فتكون نونه أصلية. ويجتمل أن يكون مشتقاً من قولهم: أكمةً دكاًه، إذا كانت منبسطة، وناقةً دكاء إذا كان سنامها مفترشاً في ظهرها، فتكون نونه زائدة». وهكذا يففل ذكر ابن جنّي الذي نقل النصّ عنه، ويسقط أساء كلّ من ابن دريد، والأشنانداني، والأخفش.

على أنَّ ما ادَّعيناه، من تجاهل وتضليل، في نقول ابن عصفور، قد يكون مصدره أن المؤلِّف لم ينقل في كتابه هذا عن المصادر الأولى مباشرة، وإنما نقل عن مراجع ثانوية، فاتّبع ما جاء فيها، دون أن يعارضه بالمَصَادر الأولى. وقد حملنا على هذا الافتراض أنَّ المصنَّف قد تابع أحياناً المؤلفين في أوهامهم، فنسب أقوالاً إلى غير أصحابها. ومن ذلك أنه يقصر الإقام في اسم المفعول الثلاثي الأجوف الواوي على السماع، ثم يقول<sup>(١)</sup>: «وخالفٍ المبرَّدُ كَايَّةَ النحويين، فأجاز الإتمام في ذوات الواو، قياساً على ما ورد منه، وقال: ليس بأثقل من: سُرْتُ سُوُوراً، وغارتْ عينُه غُوُوراً، لأنَّ في: سُوُور وغُوُور، واوين وضمتين، وليس في: مَعْوُودً، مع الواوين إلا ضمة واحدة ». والحقّ أن مذهب الخلاف هذا ليس للمبرّد، وإنا هو للكسائي(١). ولكنّ أبا الحسن نقل قوله هذا عن ابن جني (٣)، دون أن يتحقّق صحّته. ولهذا استدرك هو نفسه فأثبت بخطه تصويب وهمه هذا، فنقله عنه أبو حيّان، وأثبته في حاشية نسخة فيض الله، وهو ما يلي(٤): «وهذا الذي ذكرتُه عن المبرّد هو الذي حكاه أبو الفتح عنه، وأما الذي ذكره أبو العبّاس في تصريفه فخلاف هذا، وذلك أنه إنما أجاز ردّ: مَبيع، إلى أصله في الضرورة، ولم يجعله قياسيّاً. وحكى عن البصريين أجمعين أنهم لا يجيزون إتمام

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٤٣.

<sup>(</sup>٢) انظر شرح الثافية ١٣ ١٤٩ – ١٥٠ وشرح المفصل ١٠٠ -٨٠.

<sup>(</sup>٣) النصف 1: ٣٨٥ والمتنضب ص ٣٠

<sup>(</sup>٤) نسخة فيض الله الورقة ٤٣.

[المعول] من ذوات الواو، إلا في الضرورة، وأجاز ذلك هو عند الضرورة، واحتج بأنه قد جاء في الكلام مثله غير معتل لاعتلال الفرورة، واحتج بأنه قد جاء في الكلام ليس على فعل فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذاك. فما جاء منه: النُّوُور، وقولهم: سُرْتُ سُوُوراً، ثم قال: وهذا أثقل من منعول من ذوات الواو، فإن فيه واوين وضمَّتين، وإغا ثمّ واوان بينها ضمة».

ولعل من هذا القبيل أنَّ عليٌّ بن مؤمن يذهب في كتابه المتم إلى القياس في همز الواو من مثل «وعاء »، ثم يتبع ذلك بقوله(١): «وزعم المازنيُّ أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يُتبِّم في ذلك السَّاع ». ولكنه مع هذا يذكر في كتاب له آخر أنَّ المازنيَّ كان مع جهور النحاة في قياس همز هذه الواو، وأنَّ الذي منع ذلك إنما هو الجرميّ. ففي حاشية نسخة فيض الله بخطّ أبي حيّان (٢٠): «ذكر ابن عصفور في الشرح الصغير الذي له على الجمل ما نصّه: إبدال الواو المكسورة همزة، إذا كانت أوّل الكلمة، هو مذهب المازني وجمهور النحويين. واستدلُّوا على ذلك بقول العرب: وشاح وإشاح، ووسادة وإسادة، ووعاء وإعاء، ووفادة وإفادة. وسبب ذلك أنّ الكسرة في الواو بمنزلة الَّياء، فكما يُستثقل اجتماع الياء والواو، فكذلك يستثقل اجتماع الواو والكسرة. وزعم الجرميّ أنه لا يجوز همز الواو المكسورة، إذا . كانت أولاً، بقياس، بل يُتبع في ذلك السّاع. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور، لأنه قد حُكى من همز الواو المكسورة أُوَّلاً جلةٌ صالحة للقياس عليها. انتهى، وما حكى هنا عن المازنيّ خالف لما حكاه عنه في المتن ». فليس بعيداً إذا أن يكون ابن عصفور قد نقل في المتع عن

<sup>(</sup>١)) المتع الورقة ٣٢.

 <sup>(</sup>٧) نسخة فيض الله الورقة ٢٢٠.

مرجع متأخّر ما نسبه إلى المازنيّ، دون أن يكلّف نفسه عناء التحقيق والبحث.

ومن هذا كله نرى أبا الحسن قد استقى أكثر مادّة كتابه بما صنّفه أسلافه، وإن كنا نستطيع أن نسجّل ههنا أنّ معظم ما نقله يكن أن تكون مصادره الأولى هي الكتب التالية:

> الكتاب لسبويه للأصمعيّ القلب والإبدال للجرمي الأنسة لابن السكس القلب والإبدال ي للمبرّد التصريف لاين كيسان التصاريف لابن السّراج الاشتقاق شرح كتاب سيبويه للسيرافي أننية كتاب سيويه للزييديّ

القدّ، المنصف، سرّ الصناعة، التصريف الملوكيّ، الخصائص، المقتضب، المحتسب، لابن جنّي،

أما كتاب سيبويه، والقلب والإبدال لابن السكيت، وكتب ابن جني، فقد ثبتت لدينا حقيقة نقل ابن عصفور منها كثيراً، وأشرنا إلى ذلك في تعليقنا على كتاب «المعتم». وأما سائر الكتب الأخرى فإننا نرجّح أنه استقى منها، أو بمن نقل منها، وإن كنا لا نجزم.

وأنت إذا رجمت إلى أساء هذه المصادر التي أوردناها، رأيت أنّ مؤلّفيها من فحول علماء التصريف المتقدّمين، ولم تر فيها كتاباً يلي تاريخه القرن الرابع. فكأن مصنف الممتع كان يكنّ التقدير والإجلال لجهود المتقدّمين من العلاء، ويعرض على خلف بعدهم من المصنّفات في علم التصريف. ولهذا ترى آثار كتب المتأخّرين، أو المعاصرين لابن عصفور، قليلة أو مفقودة في مادّة كتابه الممتع.

#### الفصل الثالث

# منهج ابن عصفور في تصنيف الممتع

وضع أبو الحسن في مقدّمة كتابه مخطّطاً عاماً، يستنير به في بناء أجزاء الكتاب. وإنك لترى هذا في قوله: «والتصريف(١) ينقسم قسمين: أحدها جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعانى، نحو: ضَرَبَ، وضرَّبَ، وتَضرَّبَ، وتَضارَبَ، واضطَرَبَ. فالكلمة التي هي مركبة من: ضاد وراء وباء ، نحو: ضَرَبَ ، قد بُنيت منها هذه الأبنية الختلفة لمعان مختلفة. ومن هذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعانى التي تعتوره،من التصغير والتكسير نحو: زُيبُد، وزُيُود. وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف، فلذلك لم نضمُّنه هذا الكتاب. إلا أن أكثره مبنى على معرفة الزائد من الأصلى، فينبغي أن تبيّن حروف الزيادة، والأشياء التي يتوصّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها. والآخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارىء على الكلمة، نحو تغييرهم: قَوَلَ، إلى: قال. ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك، ليجعلوه دليلاً على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه: قَوَلَ، الذي هو الأصل، لو استعمل. وهذا التغيير منحصر في: النقص كعدة ونحوه، والقلب كقال وباع ونحوها، والإبدال كاتَّمَدَ واتَّزَنَ ونحوها، والنَّقل كنقل عين شاك ولات آلى عل اللام، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو: قلت وبعث ».

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٣.

وتبعاً لهذا التقسيم للصرف يجعل علي بن مؤمن كتابه قسمين اثنين: أحدها خاص بأبنية الجرد والمزيد وحروف الزيادة، والثاني مقصور على الإبدال والقلب والنقل والحذف والإدغام. ثم يختم الكتاب بعرض مسائل للتمرين على ما قدَّمه في قسمى الكتاب.

وإذا سألته عن سبب تقديم موضوعات القسم الأول من الكتاب، على موضوعات القسم الثاني، أجابك بقوله(١): «وإغا بدأنا بهذا القسم، لأنه يُبنى عليه معرفة التصغير والتكسير – اللذين جرت عادة التحوين بذكرها قبل الخوض في علم التصريف – ومعرفة كثير من الأساء التي لا تنصرف أيضاً، نحو الأساء التي امتنع صرفها لكونها على وزن الفعل الغالب أو الختص، أو لزيادة الألف والنون في آخرها، إذ لا يوصل إلى معرفة الزيادة والوزن إلا من علم التصريف».

تلك هي الخطوط الكبرى التي بنى عليها تقسيم كتابه وترتيبه. وفي حدود هذه الخطوط فرع ابن عصفور كل قسم تبعاً لموضوعاته، وربط هذه الفروع برباط منطقي محكم. فهو يقدّم للقسم الأول بذكر الأدلّة التي يُتوصَّلُ بها إلى معرفة زيادة الحروف من أصالتها، فإذا هذه الأدلّة هي: الاشتقاق، والتصريف، والكثرة، واللزوم، ولزوم حرف الزيادة البناء، وكون الزيادة لمنى، والنظير، والحروج عن النظير، والدخول في أوسع البابين عند الحروج عن النظير، وعندما ينتهي من بسط تلك الأدلّة يقول (٢): « فهذه جلة الأدلّة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصليّ. ولما كان النظير والحروج عنه لا يملان إلا بعد معرفة أبنية الأساء والأفعال، وضعت من أجل ذلك بابين: حصرت في أحدها أبنية الأساء، وفي الآخر أبنية الأفعال».

<sup>(</sup>١) المُتُع الورقة ٣.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٦.

وبذلك بخلص إلى بسط أبنية الأساء والأفعال وحروف الزيادة، ثم ختم ذلك بقوله (۱): «وإذ قد فرغنا من تبيين الحروف الزوائد، والأدلة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصليّ، فينبغي أن أضع عقب ذلك باباً، أبيّن فيه كيفية أوزان الأساء والأفعال، والخلاف الذي بين النحويين في ذلك ». وهكذا يختم القسم الأول من الكتاب بباب التمثيل، ليضع التطبيقات العمليّة لما كان قد قدَّمه من بحوث نظريَّة.

وقريب من هذا ما نلمسه في تفريع القسم الثاني من الكتاب، الأمر الذي يؤكّد وضوح منهج الوّلف في تصنيفه، وتناسق أجزائه وارتباطها بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً مطرداً.

بيد أنّ هذا التخطيط للفروع الجزئية في الكتاب لم يبلغ هذه الدرجة من الوضوح والدقة، إلا بعد أن رجع المؤلف إلى مصنفه بالتنقيح غير مرّة، حتى استقام له عوده، واستسلم إليه منآده. وقد أظهر لنا هذه الحقيقة ما وقفنا عليه في نسخ الكتاب، من خلاف، لا يمثل إلا بتنقيح المصنف وتصويه.

والدليل على كون ابن عصنور هو مصدر هذا الخلاف أنّ بعض المبارات تختلف فيها النسخ اختلافاً لا يمكن أن يردّ إلى تصحيف، أو تمريف، أو تصرّف من النسّاخ. مثال ذلك العبارة التالية (٢): « فأما الم والواو... فلم تدغا في الفاء لأنّ المي فيها غُنّة والواو فيها لبن، والغُنّة واللّين فضلٌ صوت في الحرف، فلو أدغمتها فيها لقلبتها فاء، فتذهب الغنّة واللبن، فيكون ذلك إخلالاً بها ». هذه العبارة يقابلها في النسخة التي قرأها أبو حيّان ما يلي: « والفنّة واللّين فضل صوت في الحرف، فكرهوا إذهابها بالإدغام في الفاء ».

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٣٠.

 <sup>(</sup>۲) المتع الورقة ٦٦.

وأظهر من هذا أنّ قول أبي الحسن (١) «وقياس المصدر (٢) في اللغات الثلاث: قتالاً، بفتح التاء وكسر القاف، والأصل: اقتتال. فمن فتح القاف (٦) نقل كسرة التاء إليها، ومن كسرها سكّن التاء الأولى وكسر القاف لالتقاء الساكنين. ومن كسر التاء اتّباعاً للقاف فقال: قتّل، ينبغي له أن يقول في المصدر: قتّيلاً، فيكسر التاء اتّباعاً للقاف، فتنقلب الألف لانكسار ما قبلها عد هذا النص يقابله في نسخة ابن فتنقلب الألف لانكسار ما قبلها عد هذا النص يقابله في نسخة ابن التاء والقاف، في لفة من قال: قتّل، بفتحها، و: قتالاً، بفتح التاء وكسر القاف، في لفة من قال: قتّل، بكسر القاف وفتح التاء، و: قبلاً، بكسر القاف والتاء، فننقلب الألف ياء لاظهار الكسرة التي قبلها، في لغة من قال: قتل، بكسر القاف والتاء. فأما قولم: تَقَى يَتْقي، بحذف الفاء وإبقاء تاء: افتعل يفتعل، فشاذ لا يقاس عليه ».

ولمل في هذا دليلاً كافياً على أن كثيراً من الخلاف بين النسخ إنا مصدره المؤلف نفسه. ولم يقف هذا عند الخلاف في بعض العبارات أو النصوص، وإنما تعدّاه إلى صور من التعديل أخر، يكننا أن نجمها تحت الضروب التالية: الزيادات، التنقيح، التصويب.

١

### الزيادات

أما الضرب الأول فهو كثير كثرة ظاهرة، وله عدّة مناح. فقد يلحق

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٦٠.

<sup>(</sup>٧) يريد: المصدر من قتل، بتشديد التاء، الذي أصله اقتتل.

<sup>(</sup>٣) يريد: القاف من قتل، بتشديد التاء.

ابن عصفور بكتابه موضوعاً كانلاً، يعقد له عنواناً، كالذي نراه في (١) «مسائل من المعتل الفاء بالياء، والمين بالواو». وقد يلحق بالباب الواحد مسألة، كان قد أغفلها، كما نرى في إبدال الدال من التاء، إذ يلحق قوله (١): «وكذلك أيضاً تبدل منها إذا كانت الفاء [من افتعل] دالاً. إلاّ أنّ ذلك من قبيل البدل الذي يكون للإدغام، فتقول في افتكل من الدين نا الدين ادانة».

بل ربا ألحق بالسألة الواحدة فرعاً، كان قد سها عنه. مثال ذلك أنه يقول: « فأما فُمّالٌ نحو: صُوّام، فلا تقلب الواو فيه ياء لبعدها من الطرف: وقد جاء حرف واحد شاذً، وهو قولهم: فلان في صُيّابة قومه، يريدون: صُوّابة، أي: صميمهم وخالصهم، وهو من: صابَ يَصُوبُ، إذا نزل، كأنّ عرقه فيهم قد شاع وتمكّن ") » ومثل هذا ما قال اين جنّي، ثم وقف على شاذ جني، ثم وقف على شاذ آخر، فاستدركه وجعل النصّ السابق كما يلي: « فأما فُمّال ... وقد جاء حرفان شاذان وها: قولهم فلان في صُيّابة قومه ... وقولهم: نُيّامٌ، بمنى حرفان شاذّان وها: قولهم فلان في صُيّابة قومه ... وقولهم: نُيّامٌ، بمنى ثُوّام جم نائم. أنشد ابن الأعرابيّ:

ألا طَرقَتْنَا مَيَّةُ بنتُ مُنذرِ فِهِ أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلاَّ سَلامُها ».

وأظهر من هذا أنه يسرد الشواذ التي همزتها أصليَّة أولاً، فإذا هي: أولق، وإمّعة، وأيصر، وأرطى، ثم يقول(٥): «فإن قيل: في الدليل على

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٧١.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٣٤.

 <sup>(</sup>٣) الممتع الورقة ٤٧، وانظر الورقة ٦ حيث ألحق ما يتعلق بقرام: منزل زيم.

<sup>(</sup>٤) انظر التصف ٢: ٤ – ٥٠

<sup>(</sup>٥) المتع الورقة ٢١٠.

أصالة الهمزة في هذه الألفاظ الأربعة؟ فالجواب...» مفصلاً الاستدلال على زيادة الهمزة في كلّ من هذه الكلبات. ولكنه يستدرك، فيلحق بها، فيا بعد كلمة خامسة هي «أيطل»، ويصوّب عبارته كا يلي: «فإن قيل: فإ الدليل على أصالة الهمزة في هذه الألفاظ الخيسة؟ فالجواب...». ثم يلحق في خاتة ذلك الباب قوله(١): «وأما أيطلّ فالجواب...». ثم يلحق في خاتة ذلك الباب قوله(١): «وأما أيطلّ فالذي يدلّ على أصالة همزته، وزيادة يائه، قولهم في معناه: إطلّ، فيحذفون الباء، ويثبتون الهمزة. ولو كانت الهمزة هي الزائدة لقيل: يطل، بالياء، ولا يكن أن يدّعى أنّ الهمزة بدل من الياء، لما ذكرناه من أنّ الياء لا تبدل همزة أوّلاً ».

وربا ألحق أمثلة، كان قد غفل عنها، وهو يمثل للمسألة التي يعرضها. ومن ذلك أنه ينفي وجود صفة على وزن «فِعَل» عدا كلمتين، ويؤكد ذلك بأن ما جاء على هذه الصيغة وصفاً، سواها، هو اسم في الأصل، استعمل استمال الصفات، نحو قبل الله تعالى ﴿ مكاناً سِوّى ﴾ و ﴿ دِيناً قِيباً ﴾. ثم لا يلبث أن يستدرك بعد، فيلحق أمثلة أخرى قائلاً أانا؛ وكذلك قولم، سبري طيبة، وماء روّى، وماه وصررى، لا حجة في شيء من ذلك على إثبات: فِعَل، في الصفات، لأن جميع ذلك لا يطابق موصوفه: أما طيبة فإنه مؤنث اللفظ وهو تابع لمذكر، وأما روى وصرى فيوصف بها الجميع والمفرد، على صورة واحدة، فيقال: مياه صرى، ومياه روى، وقد تقدّم أنّ الصغة إذا كانت كذلك كانت محكوماً له بحكم الأساء ».

وهو أحياناً يستدرك، فيلحق بالمالة رأياً لأحد العلياء. وهذا ما نراه في إبدال الهمزة من الواو مثلاً، إذ يضع لإبدالها من الواو

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٢٢.

<sup>(</sup>٧) المبتع الورقة ٦. وانظر الورقة ٦٤ أ و ٦٤ ب...

المضمومة غير أوّل شرطين: أن تكون الضمة لازمة، وألا يكن تخفيفها بالإسكان. وبعد أن يضرب على ذلك الأمثلة، ويمَّ المألة، يلحق بها قوله (۱): «وزعم ابن جنّي أنه لا يجوز قلب الواو المضمومة همزة، إذا كانت زائدة، وإن اجتمع الشرطان، فلا يقال: التَّرْهُوُكُ، في مصدر: تَرَهُوكَ. والسبب في ذلك عنده أنها إذا كانت أصلية فإن تصريف الكلمة أو اشتقاقها يدل على أن الهمزة مبدلة من واو، ولا يُتصور ذلك فيها إذا كانت زائدة، فلم يُدر أزيدت ابتداء، أم زيدت الواو أولاً ثم أبدلت الهمزة منها. فلما كان إبدال الهمزة يؤدّي إلى الإلباس في بعض المواضع رُفض إبدالها. ومما يقوّي هذا المذهب أنها لا تحفظ من واو الدة مدلة».

وقد يعرض المسألة، فيسهو عن بعض وجوهها، ثم يلحقه بها فيا بعد. مثال ذلك أنه يقول في الأجوف: «فإن كانت اللام همزة فحكمه حكم ما لامه غير همزة، إلا فيا أستثنيه لك». ثم يستدرك فيلحق بهذه المبارات بعض التفصيلات، فتكون كما يلي(؟): «فإن كانت اللام همزة فلا تخلو الفاء إذ ذاك من أن تكون همزة أو لا تكون. فإن كانت همزة فإنه لا يجيء منه شيء في الأفعال، لأن حروفه كلها تمتل؛ ألا ترى أن الألف من حروف الملة، وكذلك الحمزتان. فكما لا تكون حروف الفعل معتلة، فكذلك لا تكون عينه حرف علة وفاؤه ولامه همزتان. وإنما يجيء في الأساء؛ قالوا: آلا، وهو شجر. ونظيره من الأساء في اعتلال جميع حروفه: واو، وإن لم تكن الفاء همزة فحكمه حكم ما لامه غير همزة، إلا فيا أستثنيه لك».

وقد يبسط حججه في موضوع ما، ويففل عن واحدة منها، فيلحقها بما كان قد ذكره، ومن هذا القبيل أن المبرّد قد ذهب إلى أن «مُقام»

<sup>(</sup>١) المِمتع الورقة ٣٢ أ. وانظر الورقة ٣٣ ب.

<sup>(</sup>ع) المنتم الورقة 20. وانظر الورقة 20 و20 و20 أ و20 ب و٦٠ و٦٥ و٦٧ و٦٠.

أعلّ لكونه مصدراً للغمل المعتلّ، أو اسم مكان له، لا لأنه على وزن الفمل. فتمقّبه ابن عصفور بقوله (۱): «وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه إن زعم أنّ الذي يعلّ ما هو جار على الفعل...». ثم يستدرك فيا بعد فيلحق بذلك حجة أخرى فيصبح النصّ كما يلي: «وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه إن زعم أنه لا يعلّ إلاّ أساء المصادر، وأساء الأزمنة والأمكنة، فقد أعلّت العرب مَعِيشة، وهو اسم ما يُعاش به، وليس باسم مصدر، ولا زمان ولا مكان. وكذلك المُتُوبة وهو اسم ما يثاب به من خير أو شرّ. وإن زعم أنَّ الذي يعلّ ما هو جار على الفعل، أعني مشتقاً منه بقياس مطرد، فباطل لأنهم قد أعلّوا مَعِيشة، وليس مَفْعلة مما عينه ياء عما يقال باطراد..».

وربا ألحق بالسآلة تعليلاً عن أحد العلهاء، كالذي نقف عليه في قلب عين «قامً » و «بائع »، إذ نرى أبا الحسن، بعد أن ينهي بسط وجه ذلك القلب، يلحق ما يلي<sup>(7)</sup>: «وزعم المبرّد أنّ ألف: فاعلى، أدخلت قبل الألف المنقلبة في: قال، وباع، وأمثالها، فالتقى ألفان، وها لا يكونان إلاّ ساكنين، فلزم الحذف – لالتقاء الساكنين – أو التحريك. فلو حذفت لالتبس الكلام، وذهب البناء، وصار الاسم على لفظ الفطر، فحركت المين لأن أصلها الحركة. والألف إذا تحركت صارت همزة ».

بل إنه ليستدرك أحياناً فيلحق بالسألة ما يكن أن يُعترض به عليها، مع الردّ على ذلك الاعتراض. ومن قبيل هذا أنه يدفع بالقياس والساع منع همز الواو المكسورة أولاً. وكأنه يقف، فيا بعد، على اعتراضين لبعض النحوين، فيلحقها (٢) مع الردّ عليها، كما يلي: «فإن

<sup>(</sup>١) الممتع الورقة ٤٦. وانظر الورقة ١٥ و٢٦ و٢٢ و٣٣ و٦٣ و١٥٠.

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ٣١.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٣٢.

قال قائل: هلا قسم: وشاحاً، وأخواته، على: ويح وويس، وأمثالها. فكما أن الواو والياء إذا أجتمعتا في أول الكلمة لم يوجب ذلك قلب الواو همزة، فكذلك الواو المكسورة! فالجواب أن الواو المكسورة إنما الواو همزة، فكذلك الواو المكسورة! فالجواب أن الواو المكسورة إنما يشبه الواو الساكنة، إذا جاءت بعدها ياء نحو: طَيِّ. وذلك أن الحركة في النيَّة بعد الحرف. وسيقام الدليل على ذلك في موضعه. فالكسرة إذا من: وشاح، في النيَّة بعد الواو، وهي بمزلة الياء، وتبقى الواو قبلها ساكنة. فكما أنه إذا كانت الواو قبل الياء، وكانت ساكنة، يجب إعلال ما أشبهها نحو: وشاح، فإن قيل: فهلا أعلَّت بقلبها ياء، كما فعل بها في: طيّ! فالجواب أنهم لم يفعلوا ذلك، لأن المقصود بالإعلال التخفيف، والكسرة في الواو ثقيلة فأعلَّت بإبدال الممزة منها ».

وآخر صور الزيادات، التي ألحقها عليّ بن مؤمن بكتابه، أنه قد يعدّد في المسألة الواحدة وجوهاً، فيبسط بعضها، ويسهو عن بعضها الآخر، ثم يستدرك فيثبت ما أغفله. فهو مثلاً يعرض لزيادة الياء، فيذكر أنها إذا كان معها حرفان مقطوع بأصالتها، وما عداها محتمل للأصالة والزيادة، فلا يخلو أن تكون المي أو الممزة أوّلاً، أو غير ذلك من الحروف الزوائد. ثم يبسط ما يكون في حالتي وجود المي والهمزة أوّلاً، ويسهو عن الوجه الذي عبر عنه بقوله «أو غير ذلك من الحروف الزوائد قضيت على الياء بالزيادة، وعلى ما عداها بالأصالة، ذلك من الزوائد قضيت على الياء بالزيادة، وعلى ما عداها بالأصالة، نحو: يَرْمَع ، إلا أن يقوم دليل على خلاف ذلك، نحو: ضَهَياً ويَاجَع».

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٢٨

### التنقيح

تلك هي غاذج الضرب الأول، من تعديل المؤلف لكتابه، وقد أطلقنا عليها اسم الزيادات. أما الضرب الثاني - وهو التنقيح -فإننا نلمس من صوره أن يفصّل أبو الحسن ما كان قد أوجزه. فهو مثلاً يعلّل منع إدغام الجيم في الياء بقوله: «ولم يجز إدغامها في الياء، وإنْ كَانْتُ مِن مُخْرِجِهَا، لأن الباء حرف علَّة، وحروف العلَّة منفردة بأحكام لا توجد في غيرها. فصارت لذلك قسماً برأسه ». وكأنه شعر بأن ما ذكره موجز، يقتضى التفصيل، فينقّح عبارته، مضيفاً إليها ما يجعلها على الشكل التالي(١): «ولم يجز إدغامها في الياء، وإن كانت من مخرجها، لأنَّ الياء حرف علَّة. وحروف العلَّة باثنة من جميع الحروف، بأنها لا يُمَدُّ صوت إلا بها، ولأنّ الحركاتِ بعضُها. ولذلك كآنت منفردة بأحكام، لا توجد لغيرها؛ ألا ترى أنك تقول: عمرُ، وبكرُ، ونصرُ، وما أشبه ذلك، في القوافي، فيعادل الحروف بعضها بعضاً، ولو وقعت ياء أو وأو بجذاء حرف من هذه الحروف نحو: جَوْرُ، وخَيْرُ، لم يجز. وكذلك تكون القافية مثل: سَعِيد، وقُعُود، ولو وقع مكان الياء والواو غيرها لم يصلح. وتحذف لالتقاء الساكنين في الموضع الذي يحرُّك فيه غيرها نحو: يَغزوُ القومُ، ويَرمى الرجلُ، ومَثْنَى القوم. فصارت لذلك قسمًا برأسَّه ». وقد يكون ما هو على النقيض من هذا ، فيوجز ابن عصفور ما كان

قد فصَّل، كأن تراه يقول في إدغام المي<sup>(١)</sup>: «ولا يدغم فيها إلاَّ

<sup>(</sup>١) المبتم الورقة ١٤. وانظر الورقة ٤٧.

<sup>(</sup>٢) المنتع الورقة ٦٦ ب. وانظر الورقة ٦٦ أ.

النون – وقد تقدَّم ذلك في فصل النون وأخواتها – والياء، وقد تقدَّم ذلك في فصل الياء وأخواتها ». ثم يُخضع عبارته هذه لضرب من الإيجاز فيجعلها كما يلي: ولا يدغم فيها إلاَّ النون والياء، وقد تقدَّم في فصليها.

ومن صور التنقيح أيضاً أنه تناول بعض مواضع، من كتابه، بالتقديم والتأخير، ليكون له النسق الأفضل. وأظهر مثال على ذلك أنه جعل أبنية الأساء الثلاثية المزيدة، التي فيها زيادتان منفصلتان، في فروع يتبع بعضها بعضاً كما يلي: الذي فصلت فيه اللام بينها، الذي فصلت فيه الناء والعين بينها، الذي فصلت فيه العين واللام بينها، الذي فصلت قيه الناء والعين واللام بينها، وبعد أن اختتم بسط الفرع الخامس قال: «وأما قولهم: حجر يَهْيَرٌ ...» ثم استدرك، فألحق ذلك بخاتة الفرع الرابع، لأنه جزء منه، فقال(١): «وأما قولهم: حَجر يَهْيَرٌ ...» ثم شكر كرمع، ثم شدد فيمكن أن يكون أصله: يَهْيَرٌ، خفيفاً على وزن: يَهْعَلِ، كيرمع، ثم شدد فيمكن أن يكون أصله: يَهْيَرٌ، خفيفاً على وزن: يَهْعَلِ، كيرمع، ثم شدد كلمهم وهو: يَهْمَلٌ. وكذلك قولهم: هو إكْبِرَةُ قومِهِ، ليس فيه دليل على كلامهم وهو: يَهْمَلٌ. وكذلك قولهم: هو إكْبِرَةُ قومِهِ، ليس فيه دليل على إثبات: إفيلة ».

ومن هذا القبيل أنّ ابن عصفور عرض لـ « فَمْلَى » من المعتلّ اللام ، كالشَّرْوَى ، فألحق بها (٢) « المَوَّى » و « رَيًا » مع أنها من المعتلّ العين واللام . وكأنه في هذا تأثَّرَ ابنَ جني (٣) الذي جمع المسائل معاً ، ولم يفصل بين المعتلّ اللام والمعتلّ العين واللام . إلاّ أنّ ابن عصفور لحظ فيا بعد .

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ١٧ وانظر الورقة ١ و١ و ١١ و ٥٥٠

<sup>(</sup>٢) المثع الورقة ٥١-

<sup>(</sup>٣) النصف ٢: ١٥٨ - ١٦٠٠

خطأه في هذا، فأخّر هاتين المسألتين، وأثبتها في المعتلّ العين واللام. ولذلك اضطربت النسخ في إثباتها اضطراباً ظاهراً.

٣

### التصويب

فإذا كان هذا النموذج الأخير مجمع، في تمثيله، بين ضربين من التمديل، وها التنقيح والتصويب، فإنّ التصويب الصرّف كثيراً ما نقف عليه في عمل أبي الحسن، ومن ذلك أنه يقول في الإعلال: «وأما كون الفاء والعين ياءين فلم يجيء منه شيء ». ثم يصوّب عبارته هذه، فيجعلها كما يلي(۱): «وأما كون الفاء والعين ياءين فلم يجيء منه فعل أصلاً، لما يلزم في ذلك من توالي الإعلال، ولم يجيء منه اسم، إلاّ: يَيْنَ، اسم موضع ».

ومن قبيل التصويب أيضاً أنّ قوله «أما الواو فلا يخلو أيضاً من أن تكون ساكنة أو متحرّكة. فإن كانت ساكنة فلا يكون ما قبلها أبداً إلاَّ متحرّكاً، ولا تخلو الحركة من أن تكون فتحة، أو ضمة، أو كسرة، فإن كانت فتحة ثبتت الواو ولم تُغيَّرْ نحو: حَوْقل. وإن كانت ضمة ثبتت أيضاً... يلحق به ما يصحّحه، فيكون على الشكل التالي(١٠): «أما الواو فلا يخلو أيضاً من أن تكون ساكنة أو متحرّكة. فإن كانت ساكنة فلا يكون ما قبلها أبداً إلاَّ متحرّكاً - ولا يكون ساكناً إلاَّ أن يكون الساكن ألفاً، فإنك تحذفها، فتقول في مُصطفىً: مُصطفونَ. مُصطفونَ.

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٥٤.

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ٥٧.

تكن الألف للجمع الذي لا نظير له في الآحاد، فإنها تقلب همزة نحو: عجائز - ولا تخلو الحركة من أن تكون فتحة، أو ضمة، أو كسرة، فإن كانت فتحة ثبتت الواو ولم تُغيَّر نحو: حَوْقَل، إلاّ أن تدغم في ياء فإنها تقلب ياء، نحو قولك: هولاء مُصْطفَيَّ. وإن كانت ضمة ثبتت أيضاً ولم تُغيَّر ».

ومن هذا القبيل أيضاً أنه يقول عن الياء الزائدة: «وإن كان ما قبلها متحركاً فإنه لا يخلو أن تكون الحركة فتحة أو كسرة ، إذ لا تُحفظ زائدة في الآخر وقبلها ضعة. فإن كانت كسرة لم تُعيَّرْ نحو: عِفريَة وإن كانت فتحة قلبت ألفاً نحو: عَلْقيّ ، وقَلْسَي ، والأصل: عَلْقيّ ، وقَلْسَي ، بدليل قولك: عَلْقيان ، وقلسيتُ » . ثم يُجري في هذا القول تصويباً ، فيصير كما يلي (۱): «وإن كان ما قبلها متحركاً فإنه لا يخلو أن تكون الحركة فتحة ، أو ضمة ، أو كسرة ، فإن كانت كسرة لم تُعيَّر نحو: كسرة ، لأن تاء التأنيث لا يُعتد بها . وإن كانت ضمة قلبت الضمة كسرة ، وثبتت الياء نحو: تقلس ، مصدر تقلسي ، أصله: تقلشي ، فعلبت الفاء تحود . » .

بل إنّ أبا الحسن ليصوِّب أحياناً المثال الذي أورده، كأن تراه يقول(٢): «وأما بنات الخمسة فلا يلحقها في أوّلها زيادة أصلاً، لأنها لا تكون فعلاً، وذلك نحو: المُجفَّنظاً، وهو كلّ شيء يصبح على شفا الموت، فينبغي أن تكون المي فيه أصلية ». ثم يُجزي تعديلاً في عبارته هذه، فتصبح: «وأما بنات الخمسة فلا يلحقها زيادة في أوّلها أصلاً، لأنها لا

<sup>(</sup>١) الممتع الورقة ٥٦، وانظر الورقة ٥٧ أ و٥٧ بو٦٤٠

<sup>(</sup>٢) المثم الورقة ٢٣-

تكون فعلاً. وذلك نحو: مَرْزَنْجُوْشٍ، ينبغي أن تكون الم فيه أصلية ١٠٠٠.

<sup>(</sup>١) والجدير بالذكر في هذه المسألة أن العبارة الأولى وردت في نسخة «ف»، والعبارة الثانية جاءت في نسخة « ه»، وكنا قد رجعنا أن النسخة «ف» هي أصح من «م» لأنها تنظل إلينا الكتاب بعد أن نشسه المؤلف. وليس في هذه المسألة ما ينقض ما رجعناه، لأن وجود تلك العبارة في نسخة «ف» قد يكون مصدره جهل الناسخ، أو تعالم، يجيث أسقط التصويب وأثبت الحطأ.

## الفصل الرابع

# أوهام ابن عصفور في الممتع

إنّ الجهود التي بدلها عليّ بن مؤمن في تنقيح كتابه وتصويبه لم تنقذه، على كثرتها، من الخلل والسهو والخطأ، وإن كان قد ادّعى خلاف ذلك. فهو إغا أخذ على النحويين أنهم هابوا التصنيف في غلم الصرف، فلم يجرو عليه إلاّ قلَّة من العلماء(١)، «وضموا فيه مالا يبردُ غليلاً، ولا يُحصل لطالبه مأمولاً، لاختلال ترتيبه، وتداخل تبويبه». وادّعى أنه وضع كتابه هذا جامعاً لمسائل التصريف كلها، متّساً «بحسن الترتيب، وكثرة التهذيب، ممتنعاً عن القدح، مشبهاً للروض في وشي ألوانه، وتعمَّم أفنانه، وإشراق أنواره، وابتهاج أنجاده وأغواره، والمقدِ في التثام وصوله، وانتظام فصوله».

ونحن إذا رجعنا إلى هذا الكتاب لمننا فيه ظاهرة بارزة من الاستّيماب، ودقّة التبويب والتفريع والبحث. ولكنّ هذا لم يحل دون بعض الهفوات التي تسجّل عليه، وتشهد بأن تنقيحه لم يكن كاملاً، فيزيلَ ما في الكتاب من الهفوات.

وقد تمقَّبه أحد مماصريه، وهو ابن هشام الخَضْراويُّ المتوفَّى سنة ، ٦٤٦ نصنف كتاباً أساه (٢) « النقض على المتع » ليردُّ عليه أوهامه. ثم قام ابن مالك بتعليق نقوده لبعض مسائل كتاب المتع، وتبعه أبو حيَّان

<sup>(1)</sup> **المتع الورقة ٢**.

<sup>(</sup>٢) بغية الوعاة ص ١١٥ ومعجم المؤلفين ١١: ١١٣ والمدارس النحوية ص ٣٠٣٠

يتعقُّب عدد وافر من سقطات ابن عصفور. وسنعرض فيا بعد غاذج من نقد ابن مالك وأبي حيَّان.

١

## اضطراب وتخليط

وأنت الآن تلحظ في تنسيق الكتاب، وتفريعه، بعض الثغرات التي تثير إلى شيء من الاضطراب. فهو مثلاً يقول: «وأما الم فأبدلت من أربعة أحرف وهي: الواو والنون والباء واللام». ثم يفصل ذلك بذكر الأمثلة في كلّ من الواو، والنون، والباء، واللام. إلا أنه يعرض الإبدال من النون في موضعين منفصلين: أحدها قبل الإبدال من الباء، والآخر بعده حيث يقول!! «وأبدلت من النون فيا حكاه يعقوب عن الأحر من قولهم: طانة الله على الخير، وطامة، أي جَبَلة. وهو يطينه ولا يقال يطيمه. فدل ذلك على أن النون هي الأصل.

لقد كان حُرًا يستحي أن تضمّه ألا تلك نفس طين منها حياؤها ». وكان حسن التنسيق يقتضي أن يضم هذا إلى ما ذكره قبل، ويجمع بين الاثنين في نسق واحد. وكأن أبا حيًان لمس ضرورة ذلك، فممد إلى الجمع بينها عندما لخص كتاب الممتع فقال (۱): «الميم أبدلت من الواو في: فم، ومن النون في: البنان، وطان، وباطراد من نون ساكنة عند الباء نحو: هنبير، ومن باء: بخر، وراتب ».

وَالْأَبْنِيَةَ التِي أُسهِب في تفصيلها، وتبويبها، وتقسيمها، وُسمت بطابع واضح من التنسيق في الهيكل العام. ولكنك إذا رجعت إليها بالتأمل

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٦٧.

<sup>(</sup>٢) المبدع الورقة ١٧. وقد أسقط سهواً إبدالها من اللام،

والبحث لست في تتابع بعضها لوناً، أو ألواناً، من الاضطراب، حق ليتمدّر عليك أن تعرف السرّ في تقديم بناء على آخر. فهو يرتب أبنية الثلاثي، المزيد فيه حرفان بينها الفاء، كما يلي(۱) «أفاعل، أفَنَمّل، يُفعّل، يَفعّل، يَفعّل، يَفاعل، تَفاعل...». ولو راعى الدقة في التنسيق لجمل الأبنية: السادس والسابع والثامن، بعد الأول، لتقاربها بزيادة الألف بعد الفاء.

وتراه، في الثلاثي المزيد فيه حرف واحد بعد الفاء (٢)، يذكر البناءين: «فَيْعَل » و «فَيْعِل »، ثم يتبعها بخسة أبنية، ثم يثبت البناء «فِيَعْل » هذا في حين أنه في المزيد بعد المين يسرد: فَعَيِل، فِفْيَل، فَعُمَل. فَعُول... دون أن يؤخّر المتحرّك الياء كما أخّره هناك.

ومثل هذا الاضطراب تلحظه حين ترقب نسق هذه الفروع الثلاثة(؟):

١ - أَفعَل إَفْعَل أَفْعُل
 ٢ - فِعْل فَعْل وَعْل فَعْل
 ٣ - فَعْل فِعْل فَعْل

فقد أثبت كلاً منها كها عرضتُ، دون أن يتخذ قاعدة لتقديم مفتوح أو مكسور أو مضموم.

وفي أبنية الأفعال لا يأبه بالتنسيق الداخليّ. وهاك نموذجين من الملحقات بـ «قرطَسَ » و «تدحرجَ »، نثبتها كما وردا في كتابه(١٤)

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٩ ب.

<sup>(</sup>٧) المتع الورقة ٨.

 <sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٧ - ٩.

<sup>(</sup>٤) المتع الورقة ١٥ ب.

#### ليتضح لك ما زعمناه:

تَفَعْلَى	نَنْعَلَ
تَفَنْعَلَ	فَعْلَلُ
تَفَعْلَلَ	نوعل
تَفَيْعَلَ	عُولَ
تَفَوْعَلَ	نعنك
تَفَعُولَ	بعلی

فهو هنا يسرد الأبنية، دون أن يراعي تنسيقها، بحيث تكون الملحقة بـ «قرطسّ» متفقة في الترتيب والملحقة بـ «تدحرجَ ».

وفي الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف مجتمعة بعد اللام يقول(۱): «وعلى فُمُلُلان نحو: نُرْجُهان. فأما نَرْجُهان ففتحت التاء تخفيفاً، لأنه ليس في كلامهم فَمُلُلان ». وليس فعللان هذا من الثلاثي في شيء، وموضعه في الرباعي المزيد فيه حرفان، إلا إذا جعلنا التاء فيه زائدة(۲)، وحينئذ لا تكون الزيادات الثلاث مجتمعة بعد اللام.

وفي الرباعيّ المزيد فيه شلاشة أحرف، يذكر (٣) « المُفْنَّنَ » و « السَّنْطِيط »، ويصدر فيها حكمه وليس لها صلة بالرباعيّ المزيد فيه ثلاثة ، أكان حكمه صواباً أم لم يكن.

وفي باب الياء، من حروف الزيادة، يورد كلمة (1) «شِيْراز» وشِيْراز» ويذهب فيها مذهب الأخفش، وهو أن الياء منقلبة عن واو، والواو

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ١٢ ب.

<sup>(</sup>٢) انظر الناج (ترجم).

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ١٥ أ،

<sup>(</sup>٤) المتم الورقة ٢٨ أ.

أصلية لا زائدة، ويحتج لهذا المذهب حتى يثبته. وهذا يقتضي منه إيرادها في باب الواو لا في باب الياء.

ومن هذا القبيل أن أبا الحسن يجعل أبنية الاسم الرباعي المزيد فيه حرفان قسمين (١٠): الأول لما كانت فيه الزيادتان مفترقتين، والثاني لما كانتا فيه مجتمعتين. ويذكر في القسم الثاني قوله (٢٠): «وأما شِفْصِلَّى فإن ثبت كان فيه دليل على إثبات فِعْللَّى من كلامهم ». وكان حرياً به أن يثبت هذا النص في القسم الأول، لأن الزيادتين في «شِفْصِلَّى» يثبت هذا اللام الأولى (٢) والألف، فصلت بينها اللام الثانية.

وعندما عرض لتعليل قلب الواو ياء، إذا أدغمت الياء في الواو، ذكر<sup>(1)</sup> أن الواو من الحروف الشفهية، والياء من حروف الفم، وأصل الإدغام أن يكون في حروف الفم، فإذا هو يميز بين هنين النوعين من الحروف، مع أنه جعلها تحت عنوان واحد عندما عرض لأحكام الإدغام، فجعل الحروف الشفهية جزءاً من حروف الفم<sup>(0)</sup>.

وفي حديثه عن المعتل اللام يبسط الإعلال في الاسم الثلاثي منه، إذا كان الحرف الثاني ساكناً، فيقول (١٠): «فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً جرت الياء والواو مجرى حرف الصحة، ولم تتفيرا، نحو: غزو، وظبي، إلا أن يكون الاسم على وزن: فَعْلَى، ما لامه ياء، وذلك قولهم: شَرْوَى، وتَقْوَى، وقَتْوَى، فإن العرب تبدل من الياء واواً في الاسم، والصفة تُترك على حالها، نحو: خَزْيا، وصَدْيا، ورَيّا ». وهو ههنا يورد

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ١٤.

<sup>(</sup>y) المتم الورقة ١٥٠٠ (y) المتم الورقة ١٥٠٠

 <sup>(</sup>٣) وهذا هو مذهب ان عصفور فيا يزاد من حروف التضعيف. انظر المتع الورقة ٢٩ - ٣٠.
 (٤) المتم الورقة ١٤ ب.

<sup>(&</sup>lt;u>1)</u> المستم الورقة 12 <sup>م.</sup>

<sup>(</sup>٥) المتم الورقة ٦٣ ب.

<sup>(</sup>٦) المشمّ الورقة ٥١٠

الأمثلة التي سردها المازقي (١) ، دون أن يراعي الفارق بين تصنيفه وتصنيف المازقي فأبو عثان المازقي أثبت هذه الأمثلة تحت العنوان التالي: «هذا باب تقلب فيه الياء واوا ليفرق بين الاسم والصغة ». وهذا - كما ترى - لم يخص به المعتل اللام وحده، ولذلك جاء في الأمثلة التي سردها ما هو معتل الفاء واللام كـ «التقوى »، أو معتل العين واللام نحو «ريّا». أما ابن عصفور فإن حديثه المتقدّم خاص بالمعتل اللام، لأنه سيمرض في موطن آخر لما اعتل فيه أكثر من أصل واحد (١)، ولكنه مم هذا خلّط في التمثيل (١) وجانب الدقة والصواب.

ومن قبيل ذلك ما نقف عليه في موضوع الإدغام، في الاسم الذي تزيد حروفه على الثلاثة. فابن عصفور يقسم هذا الموضوع قسمين: أحدها أن يكون الذي زاد به على ثلاثة أحرف هو: تاء التأنيث، أو علامة التثنية، أو علامة جع السلامة، أو علامة النسب، أو الألف والنون الزائدتين، أو ألغي التأنيث، والثاني أن يكون الذي زاد به على الثلاثة غير هذه الأحرف. ثم يُفصّل أحوال القسم الأول. ويعرض لأحوال القسم الثاني، فيوجب فيها الإدغام بالنقل أو بالتسكين أو بدونها، نحو: مستقرًّ، وضارًّ، وخِدَبًّ، ويقول<sup>(1)</sup>: «ولو بنيت مثلاً فَيلان من رَدَدْتُ لقلت: رَدَان، فأدغمت ولم تنقل الحركة إلى ما قبلها، لأنه متحرّك ». فإذا هو يأتي للقسم الثاني بمثال من القسم الأول، لما أعوزه التمثيل. وكان حرياً به أن يذكر مثل: مُشتد، ومُجترً، ومُعمّ، فنيه الإدغام دون نقل الحركة لأن قبلها متحرّكاً، وهو من القسم الثاني.

<sup>(</sup>١) النصف ٢: ١٥٧.

<sup>(</sup>۲) المتم الورقة ۵۳ ب. (۲) المتم الورقة ۵۳ ب.

 <sup>(</sup>٣) ومثلة التعليل بـ «حلات » - بتضميف اللام وضم التاء - في ٣١ أعلى همز الألف المتحركة.
 وانظر سر المستاعة ص ١٠٠٣.

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٦٠ ب. وانظر تعليقنا على هذه المبارة في تحقيق الكتاب.

ولعل هذا التخليط في التمثيل هو الذي دفع بعض العلماء إلى إسقاط هذه العبارة، ليحفظ للنص انسجامه، ويدفع عنه التخليط.

ومنُ تخليطه في التمثيل أنه يعرض للتنوين في «جَوارِ وأُعَيْمٍ » فيبيّن أنه بدل من الياء الحذوفة، ثم يقول(١): «ومما يدلُّ على أن التنوين في جوارِ وغواش ... ». وإيراده ههنا «غواش » ليس له ما يسوّغه، وإن كان يمثّل المسألة التي يعرضها. ذلك لأنه قد مثّل بـ «جوار وأعم » قبلها وبعدها، فبدت هذه ناشرة. وكأنه وقع في هذا التخليط لتأثره ابن جنّى الذي جمع في تمثيله بين «جوار» و «غواش »(١).

ومن قبيل هذا أن يقول في إدغام المضعّف الذي سكن آخره (٢): « فعنهم من يحرّكه أبداً بحركة ما قبله إتباعاً فيقول: رُدُّ، وفِرِّ، وعَضَّ، مالم تتصل به الهاء والألف التي للمؤنث فإنه يفتح على كلّ حال نحو: رُدُّها، وعَضَّها، وفِرَّها، أو الهاء التي للمذكر فإنه يضمّه نحو: رُدُّه، وفِرَّه، وعَضُّه ». وتمثيله بـ «فرها وفرّه» خطل لأن هذا النعمل لازم لا يتعدّى، خلافاً لما توهم به عبارة الفيروز اباديّ في القاموس (١٠). وكان حرياً به أن يمثل بفعل متمدّ مكسور العين نحو: هِرَّها، وحِبَّها، وعِلَها.

وشبيه بهذا أنه يذكر في معافي «أَفْمَلَ » نفي الغريزة، ثم يفسر ذلك بقوله (٥): «ونفي الغريزة كقولك: أَسْرَعَ، وأبطأ. كأنك قلت: عَجِلَ، واحتبسَ فأما عجل وبطو فكأنه غريزة ». وكأنه سها، وهو يعرض هذا التفسير، فأثبت «عجل» في الأخير وهو يريد «سرُع». فهو إنما يبين الفرق بين: سَرُعَ وأسرع، لا بين: أسرع وعجل.

<sup>(</sup>١) الممتع الورقة عه أ. وانظر التمثيل بفوغاء في الورقة ٢٧٠.

<sup>(</sup>٢) النصف ١٢ -٧٠.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٦١٠

<sup>(</sup>٤) انظر القاموس الهيط واللسان والتاج (فرر).

<sup>(</sup>٥) المتع الورقة ١٧٠

ومن هذا القبيل أيضاً أنه يقول في حذف الواو<sup>(۱)</sup>: «حُذفتِ الواو لاماً في أشياء صالحة: فحُذفتْ في غد... وحُذفتْ من ثُبة... وكذلك بُرَة وكفّة ». وذكره «كفة » ههنا خطأ، لأن الواو الحذوفة منها هي فاء وليست لاماً. فلعله كان يريد «عِضة » أو «سَنة »، أو لعل النقل من كتب متفرقة هو الذي أوقعه في هذا التخليط.

وكذلك ما نراه في الإعلال، إذ يعرض للمعتلّ العين بالواو، واللام بالياء، ومحتتمه بقوله (٦): «وقد شد من ذلك شيء فأعلّت عينه، وصحّحت لامه. وجاء ذلك في الاسم لقوّته وتمكّنه. وذلك نحو: طاية، وثاية، لأنها من: طَوَيت، وثوَيت، ثم يعرض لما عينه ولّامه ياءان، فيقول فيه: «وقد شدَّ أليفاظ في هذا الفصل، فاعتلّت فيها المين، منها: آية، وراية، وثاية، وطاية، وطاية (٦). وكان حقها أن يعتلّ منها اللام ويصح المين ». وذكره ههنا «راية وثاية وطاية » خارج على ما عينه ولامه بالياء، وقد أثبت بعضها في بابه قبل.

ومن اضطرابه في التصنيف أنه يذكر ما جاءت فيه التاء زائدة أولاً، فإذا هو ما يلي<sup>(2)</sup> « تألّب، وتُرْتَب، وتُدْرأ، وتجفاف، وتمضوض وتبسال، وتبيان، وتباد، وتضراب، وتبعواء، وتبساح، وتمراد، وتتوالة ». ثم يستدل على زيادة التاء في هذه الكلبات مفصلاً، فيعرضها في نسق آخر هو ما يلى: « تألب، وترتب، وتدرأ، وتَتفُل، وتجفاف،

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٥٨.

<sup>(</sup>٧) المتم الورقة ٥١.

<sup>(</sup>٧) المتع الورقة ٥٥. وهذا هو النص كما نقله أبو حيان من خط ابن عصفور. وقد أثبتناه كذلك، وإن كنا نرجح أنه منقول من نسخة للنوائف فاتها تنقيحه، لأن ثمة نسخاً جاه فيها النص خالياً من ذكر رابة وظابة وطابة وطابة.

<sup>(2)</sup> المتم الورقة ٢٦ ب.

وتعضوض، وتبيان، وتلقاء، وتماح، وتقوالة، وتضراب، وتمراد، وتهواء » وقد زاد فيها أيضاً كلمة «تَتْفُل».

وقد يكون الاضطراب في تنسيق باب بكامله، كالذي نراه في إبدال الواو<sup>(۱)</sup>. فقد وزَّع فيه وجوه إبدال الواو من الممزة المفردة على النسق التالى:

مطرد غير لازم في مثل: سُولة.
مطرد غير لازم في مثل: بُوس.
مطرد لازم في مثل: ذواثب.
مطرد لازم في مثل: صحراوات.
مطرد غير لازم في مثل: كساويّ
مطرد غير لازم في مثل: قُرّاويّ.
ساعيّ في مثل: واخيتُ
مطرد غير لازم في مثل: مُرّوً

ولو أنه عمد إلى شيء من التنسيق لقدُّم وأخَّر، بحيث تكون المتشابهات بعض،

وفي موضوع زيادة الواو، يهد للباب بأن الواو قد يكون معها في الكلمة الواحدة: ثلاثة أحرف، أو أكثر مقطوع بأصالتها، أو حرفان مقطوع بأصالتها، وما عداها مقطوع بزيادته، أو محتمل للأصالة والزيادة. ثم يفصل ما أجله هنا، فإذا هو يقول(٢): «فإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتها، وما عداها مقطوع بزيادته، كانت الواو أصلاً. وإن كان ما عداها محتملاً للأصالة والزيادة فلا يخلو أن يكون... وإن كان معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعداً قضيت

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٣٤ ب.

<sup>(</sup>٧) المتع الورقة ٢٨.

على الواو بالزيادة». ومن هذا ترى أن تنسيق التمهيد يخالف تنسيق ما بعده.

وشبيه بذلك ما نجده في إدغام النون. فهو يذكر(۱) أن النون لها خسة مواضع: موضع تظهر فيه، وموضع تدغم فيه، وموضع تخفى فيه، وموضع تقلب فيه ، فإذا بدأ بتفصيل تلك المواضع ذكرها كما يلي: الموضع الذي تظهر فيه، والموضع الذي تقلم فيه، والموضع الذي تقلب فيه، والموضع الذي تقلب فيه، والموضع الذي تخفى فيه.

بل إنك لترى في الكتاب أحياناً مالا تدرك السرَّ في وقوعه. فالحذف على غير قياس يقسّمه المؤلف، ويعرضه تحت المناوين التالية(۱۰): حذف الهمزة، حذف الألف، حذف الواو، حذف الياء، حذف الفاء، حذف النون، حذف الباء، حذف الحاء، حذف الغاء، حذف الطاء. وليس في هذا التنسيق ما يبوح بالبدأ الذي اعتمده في ترتيبه ذلك.

وربا كان مصدر الاضطراب أن يكرّر المؤلف مسألة في موضعين، كأن يعرض لإدغام المثلين المجتمعين في كلمتين، فيذكر شذوذ (٢) «عَلَّاء بنو فلان » في التخفيف بالحذف. ثم يعقب ذلك ببسط إدغام المثلين في الكلمة الواحدة، فيختمه بقوله (٤): «وأما علياء بنو فلانٍ فأصله: على الماء، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فاجتمع اللامان – لام على مع لام التعريف – فاستثقل ذلك، مع أن ذلك قد كثر استمالهم له في

 <sup>(</sup>١) المتع الورقة ١٥.

<sup>(</sup>٧) المتم الورقة ٥٨.

<sup>(</sup>۳) المتم الورقة ۲۱.

<sup>(</sup>٤) المتم الورقة ٦٢، ويكرر مسألة «أفعوان» في الورقة ٥٣ أ مرتين.

الكلام. وما يكثر استماله فهو أدعى للتخفيف ما ليس كذلك. فحذفت لام على تخفيفاً لا تعذر التخفيف بالإدغام». وهو ههنا يكرّر مسألة ليست لها علاقة بإدغام المثلين، أو تخفيفها، في الكلمة الواحدة.

۲

### إحالات تائهة

ومن هغواته في التصنيف ضرب يخص بعض إحالاته. فهو كثيراً ما يحيل في كتابه على مسائل، وحجج، واستدلالات، بسطها قبل أو بعد. ولكنه يضطرب أحياناً في إحالاته فتند عنه عدة سقطات. مثالنا في هذا أنه يقول في الحروف الفرعية المستحسنة (١٠): «والصاد التي كالزاي في نحو مصدر، وسيبين بعد، إن شاء الله تعالى ». فهو يعد أن يبسط هذه المسألة فيا بعد، ولكننا نسير معه حق خاقة الكتاب، فلا نجد لها ذكراً. وإنما نقف في الإبدال على قوله (٢٠): «وأما الزاي فأبدلت من الصاد، إذا كان بعدها قاف أو دال، فقالوا في مُصدَق، ومصدوقة: مُرْدَق، ومَرْدُوقة. وإنما تفعل ذلك كلب ». وهذا – مع كونه ليس من الصاد التي كالزاي – متقدّم في الكتاب على عدته تلك.

وأعقد من هذا أنه في الإدغام يذكر الغين والخاء، فيقول فيها(٢):
«وما يبيّن أنها بجريان مجرى حروف الفم أن العرب قد تخفي معها
النون، كما تفعل بها مع حروف الفم، على ما يبيّن بعد ». ثم نراه بعد
قليل يقول(٤): «ضَعُفَ إدغام الكاف، التي هي الأخرج، في القاف،

 <sup>(</sup>١) المتع الورقة ٦٣.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٣٩.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٦٤ أ.

<sup>(</sup>٤) المِتْعَ الورقة ٦٤ أ.

التي هي أدخل، كما شُبّة أقرب حروف الحلق إلى اللسان، وهما الغين والخاء، مجروف اللسان، فأخفيت النون الساكنة عندها كما تقدّم من فإذا هو يحيل في النص الثاني على ما تقدّم، وكلاها ليس فيه بسط لهذه المسألة يحال عليه. وإغا الموطن الذي يمكن أن يحال عليه، في هذه المسألة، تجده في قوله عن النون بمد (۱): «وأما جواز خفائها وإظهارها، مع الخاء والغين، فلأنها من أقرب حروف الحلق إلى الفم. فمن أجراها مجرى ما تقدّمها من حروف الحلق أظهر النون ممها، ومن أجراها مجرى ما يليها من حروف الملق أطهر النون ممها، ومن أجراها مجرى ما يليها من حروف الحلق أظهر النون ما الكاف – أخفى النون ممها، كما يخفيها من القاف والكاف ».

ومن إحالاته التائهة أن يقول في إجدال الهمزة (٢): «وأبدلت من الألف باطراد في الوقف، نحو قولك في الوقف على حُبلًى، وموسى، ورأيت رجلا، وقد تقدَّم ذلك في باب الوقف ». وليس في كتابه باب، أو فصل، أو قسم، خاص بالوقف.

وكذلك ما نجده في إبدال الياء حيث يقول (٣): «وأبدلت من الهمزة المفتوحة، المكسور ما قبلها، نجو: مِير، وأريدُ أن أقريك، على غير لزوم، وقد مضى السبب في ذلك في باب تخفيف الممز باب، أو فصل، أو بحث يمكن أن يجال عليه. وقوله عن الهمزة فيا بعد (١٤): «فإذا انضم إليها غيرها ازداد الثقل، فألزمت إحداها البدل، على حسب ما ذكر في باب تسهيل الهمز» هذا القول أيضاً ليس له من مستند يرجع إليه في كتاب المعتم.

<sup>(</sup>١) المنتع الورقة ٦٥ ب. وانظر الورقة ٦٥ أ.

<sup>(</sup>٢) الممتع الورقة ٣١، وانظر الورقة ٣٨.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٣٦.

<sup>(1)</sup> المتع الورقة ٥٩.

ومن هذا القبيل أن يقول في إبدال الياء أو الواو همزة (١٠):

«وكذلك تفعل أيضاً، إذا دخل على الكلمة تاء التأنيث، أو علامة التثنية، أو ياء النسب، نحو: كساءة، وسِقاءة، وكساءان وسقاءان، وكسائي وسقائي إلا أنه يجوز مع علامة التثنية وياءي النسب أن تبدل من الحمزة واوا، فتقول: كساوان وكساوي، على ما تقدَّم في النسب، وعلى بن مؤمن لم يخص النسب من قبل بذكر مفصل، وإغا أشار إلى مثل هذه المسألة في إبدال الواو فقال (١٠): «وأبدلت باطراد على اللزوم، وباطراد من غير لزوم، من الحمزة المبدلة من أصل، أو من حرف ملحق بالأصل، إذا كانت طرفاً بعد ألف زائدة، نحو: كساء، ورداء، وعلباء، ودرحاء، حيث قلبت همزة التأنيث، نحو، علباوين وكساوين ورداوين ودرحاوين، وعلباوي وكساوين ودراوي، ودرحاوين، وعلباوي وكساوي ودرحاوين، ودرحاوين، وعلباوي وكساوي ودرحاوين، ودرحاوين، وعلباوي وكساوي ودرحاوين، ودرحاوين، ودرحاوين، ودرحاوين، ودرحاوين،

ومن هذا القبيل أيضاً ما نقف عليه في صفات الحروف، حيث يقول(٣): «وتنقسم إلى مكرّر وغير مكرّر. فالمكرّر: الراء. وما عداها غير مكرّر. وأعني بالتكرار: أنك إذا وقفت عليها رأيت طرف اللسان يتعثر فيها. ولذلك احتُسبت في الإمالة بحرفين على ما ذُكر في باب الإمالة ». وليس في الممتع باب، أو فصل، أو قسم، خاص بالإمالة، وإن كان قد أشار إليها إشارات عابرة(٤).

ويذكر في إعلال «آية» مذهب الخليل ومذهب الفرّاء، ثم يقول<sup>(٥)</sup>: «ومذهب الكسائيّ أن وزنها: فاعِلَة، والأصل: آيية. فحذفت استثقالاً لاجتاع الياءين، إذ قد حذفوها وحدها في: بالة، وقد تقدّم». كذأ

<sup>(</sup>١) المبتم الورقة ٥٢.

 <sup>(</sup>۲) المتم الورقة ۳٤.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٦٣.

<sup>(</sup>ع) انظر الورقتين ٣٨ و٦٣ ب من المتع.

<sup>(</sup>ه) المتم الورقة ٥٥.

قوله، ولم يتقدّم لذلك ذكر في كتابه المتع.

وكذلك قوله في الإدغام(١): «فين ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿الرغب بَا ﴾ بإدغام باء الرعب في الباء التي بعدها، مع أن قبل الباء حرفاً ساكناً صحيحاً. وقد تقدَّم أنه لا يجوز عند البصريين. وحلوا قراءة أبي عمرو على الإخفاء ». والإحالة في هذا النص ليس لها مرجع في كتاب المتع، وإن كان المؤلف قد أشار من قبل إلى ما يتصل بشيء منها، ولا يصح أن يجال عليه فيها(١).

وفي حديثه عن الإدغام في قوله تعالى ﴿فإن تّولُّوا﴾ يقول ما يلي(٣):
«وقد تقدّم أن سيبيويه لا يجيز إسكان هذه التاء في: تتكلَّمون ونحوه،
لأنها إذا سكنت احتيج لها ألف وصل ». وابن عصفور لم يسبق له، في
كتابه هذا، أن نسب إلى سيبويه ما ذكر، وإنما كان قد أورده من قبل،
غير معزو إلى أحد في قوله(١٤): «لو أدغمت لاحتجت إلى الإتيان بهمزة
الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الفعل المضارع لاسم الفاعل أصلاً،
كما لا تدخل على اسم الفاعل ».

وعندما يدفع قياس «وشاح» وأمثاله على نحو «وَيح»، يستدل على ذلك بأن الواو المكسورة في «وشاح» لا تشبه الواو المنتوحة وبعدها الياء في «ويح». وإغا تشبه الواو الساكنة وبعدها الياء في مثل «طَوْي»، حيث يكون القلب والإدغام، فتصبح «طي». ويعلل ذلك الشبه بأن(٥) «الحركة في النيّة بعد الحرف، وسيقام الدليل على ذلك في موضعه، فالكسرة إذاً من وشاح في النيّة بعد الواو، وهي بمزلة الياء

<sup>(</sup>١) المثم الورقة ٦٧.

<sup>(</sup>٢) انظر المتع الورقتين ٥٩ ب و ٦١ أ.

 <sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٦٧.

<sup>(</sup>ع) المتم الورقة ٥٠.

<sup>(</sup>a) المتم الورقة ٣٣ أ.

وتبقى الواو قبلها ساكنة ». وهو في تعليله هذا يعد بالتعرُّض للحركات، لإثبات أنها في النّيَّة بعد الحروف. وينقضي الكتاب كلّه دون أن يفي المؤلّف بوعده ذاك.

هذه عدّة إحالات، تبحث لنفسها عن مستند ترتكز عليه، فلا تجد في الكتاب ما يسعفها. ولذلك تبقى تائهة، ليس لها من قرار، وتضعنا أمام افتراضات ثلاثة: إما أن يكون المصنف قد أحال على مواطن، كان قد ذكرها حقاً في كتابه، وهي ليست في النسخ التي بين أيدينا. وإما أنه وهم، فظنَّ أنه قد ذكرها، فأحال عليها سهواً. وإما أن يكون قد عنى بإحالاته هذه كتاباً آخر غير المتم.

وليس بمحال أن يصح الافتراض الأول. فلعل أبا الحسن خص الوقف والهمز والإمالة بأبواب، عرض فيها مسائلها مفصلة، ولكن هذه الأبواب لم تضمها بعيض النسخ، فكان أن أفتقدتها النسخ التي اعتمدناها في نشر هذا الكتاب. ولعل بما يؤنس في هذا أن النسخ التي بين أيدينا وقع فيها ما يثبه هذه الإحالات التائهة، فسدَّد بعض النسخ بعضها الآخر، فابن عصفور يقول في باب الهاء مثلاً الله وأما الهاء فتزاد لبيان الحركة في نحو: فيه، وارثيه. وزعم أبو العباس أنها لا تزاد في غير ذلك. ولذلك لم يجعلها من الحروف الزوائد، كما تقدَّم »، وإذا فتشنا نحن عن مرجع هذه الإحالة رأينا نسخة «مراد ملا » خالية منه، فوقننا في نسخة «فيض الله»، في معرض الحديث عن حروف الزيادة، على النص التالي (٢): «فإن قيل: فلم أوردوا فيها الهاء، وهي لا تزاد على النص التركة، فلم تتنزل منزلة الجزء عا زيدت فيه؟ فالجواب أن المرد قد أخرجها لذلك من حروف الزيادة». فإذا رجعنا إلى هذا المرد

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ١٩.

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ١٨.

النص في نسخة «مراد ملا » رأيناه مسوقاً كما يلي: «فإن قيل: فلم أوردوا... فالجواب أنها قد تزاد على أنها من نفس الكلمة في غير الوقف ». وهو، كما ترى، خال من ذكر المبرد. ولو أننا اعتمدنا هذه النسخة وحدها لظننا ابن عصفور يحيل في هذه المسألة على مالم يذكره في كتابه.

فلم لا تكون تلك الإحالات التائهة شبيهة بهذه؟ والجواب أن هذا التعمم يعترضه إشكالات ثلاثة:

أولها أن نسخة «فيض الله» قابلها ابو حيّان مع شيخه رضي الدين محمد بن علي الأنصاري الأندلسي، وعارضها أيضاً بنسخة كتبها ابن عصفور نفسه، وبنسخ أخرى لأبي جعفر ابن الزبير، وابن الخفّاف، والخزرجيّ، والكرماني، وغيرهم، وألحقَ بها عن تلك النسخ كثيراً من الخلافات والزيادات، فلم يكن في جميع ما أثبتَ ذكرٌ لما تشير إليه تلك الإحالات.

والإشكال الثاني أن أبا حيّان قد لخّص كتاب الممتع، ولا شكّ أنه قد اعتمد في ذلك أمّ النسخ وأوثقها. ونحن قد وقفنا على الأصل الذي كتبه أبو حيّان بخطه، من هذا الملخص، فلم نر فيه ما أشارت إليه هذه الاحالات.

والإشكال الثالث هو أن في هذه الإحالات ما نصّ المؤلف نفسه على خلو كتابه منه. فهو قد أحال، كما رأينا، على قسم خصّصه للنسب(۱)، مع أنه قد نصّ في مقدّمة كتابه على أن التصريف الذي يخصّ اختلاف صيفة الاسم، للمعساني الستي تعتوره - وفيه التصفير والنسب والتكسير - قد جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف.

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٥٣.

ثم قال(١): « فلذلك لم نضمّنه هذا الكتاب ».

وإزاء هذه الإشكالات الثلاثة، يصعب على الباحث أن يعطي الافتراض الثاني - الافتراض الأول نصيباً من الحق او الاهتام. أما الافتراض الثاني - والحالة هذه - فهو أقرب إلى الصواب. فليس ببعيد أن يكون علي بن مؤمن قد وهم، فأحال على مالم يذكره، والذي يرجّح ذلك أن الإحالات الحاصة بالنسب، والإدغام عند البصريين، والإخفاء، وإخفاء النون مع الغين والخاء، قد وقفنا لها على مراجع في كتابه، تثبت وهمه في التمبير عنها. فلا غرو إذا أن يكون في هذه الإحالات، وأمثالها، صورة من اضطراب التصنيف لدى ابن عصفور في هذا الكتاب.

وأما الافتراض الثالث فنيه, غرج لأبي الحسن من هذا الاضطراب، الولا أن عبارات هذه الإحالات لا تشجعنا على قبوله. فهو لا يشير في هذه الإحالات إلى كتاب آخر، فيكاد يؤكّد لنا أنه إنما يحيل على «الممتع» نفسه. إلاّ أننا إذا رجعنا إلى كتبه الأخرى وقفنا على ذكر مفصّل لتلك الأبواب التي أحال عليها. ففي كتاب «المقرّب» عرض ابن عصفور للأفعال المهموزة، والوقف والنسب. وفي «الشرح الكبير على

الجمل » عرض للأفعال المهموزة، والوقف، والنسب، والإمالة. فلعله كان يحيل على كتابه «الشرح الكبير » ولكنّ عبارته لم تتضمّن تصريحاً، ولا تلميحاً، لأن ذلك الكتاب كان مشهوراً متداولاً بين الناس، وموضوعاته معروفة مذكورة لدى الجميع.

وأخيراً فان من قبيل وهمه في الإحالة أنه يسمّي الباب فصلاً، كأن

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٣.

يقول<sup>(۱)</sup>: «غِزْوِيْتٌ واوه أصلية، وتاؤه زائدة، ليا ذُكر في فصل التاء ». فإذا بجثنا عن مرجع هذه الإحالة رأيناه مبسوطاً تحت ما أسهاه من قبل: باب التاء<sup>(۱۲)</sup>.

۳

### خلاف وتناقض

ومما يؤخذ على أبي الحسن، في كتابه «الممتع»، أن النقد الذاتي قد يصيبه شيء من الضمور، في بعض المواطن منه، فنرى ما يخل بوحدة الكتاب، إذ يخالف المؤلف نفسه ما قرّره في كثير من المسائل.

فهو في معرض حديثه عن «كلتا » يدفع أن تكون التاء زائدة، ويزعم أن التاء لا تقع زائدة في حشو الكلمة (٣). وهذا زعم يخالفه ما كان قد ذكره من قبل في باب التاء، حيث قال (٤): إنها تكون زائدة في «افتكل » و «استفكل » وما تصرّف منها.

وهو يقرِّر في أبنية الاساء أن المزيد الثلاثيُّ قد يجيء (٥) على فَعْلَنِ، ولم يجيء الاَّ صفة نحو: رَعشن وضَيفن ». ويؤيد هذا بقوله عن النون(١): «وزيدت رابعة في: رَعشن، وعَلجن، وضَيفن ». ومن هذين

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٢٦.

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ٣٣.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٢٨. وانظر أيضاً الورقتين ٢٧ و٥٠.

<sup>(</sup>٤) المتع الورقة ٣٦ ب.

<sup>(</sup>٥) المتع الورقة ٢٦ ب.

<sup>(</sup>٦) المتع الورقة ٩.

النصين نرى إثباته زيادة النون في «ضيفن»، ولكنه لا يلبث أن يخرج على ذلك، ويذهب إلى ترجيح أصالة النون فيه، فيقول(٢): «منهم من جعل نونه زائدة لأنه: الذي يجيء مع الضيف، فهو راجع إلى معنى الضيف. ومنهم من ذهب إلى أن نونه أصلية – وهو أبو زيد – وحكى من كلامهم: ضَفَنَ الرجلُ يَضْفِنُ، إذا كان ضَيفاً مع الضيف. فضَيفنً على هذا المذهب: فَيعلً. وهذا الذي ذهب إليه أبو زيد أقوى. ويقويه أيضاً أن باب النون ألا تكون في مثل هذا إلا أصلية. وأيضاً فإن نونه إذا كانت زائدة كان وزنه فَعْلَناً، وفَيماً لمُثر من فَعْلن ».

وشبيه بذلك ما يذكره في كلمة «هِبْلَمِ». فهو في أبنية الرباعيّ الجرَّد يجعل الهاء أصلية فيها، ويذكرها في بناء «فِمْلُلِ »(٣). ثم يعرض لها بعد فيقول(٤): «وأما الهبلع فالأكول، ففيه معنى البلع. والصحيح أنَّ الهاء في: هبلع، زائدة لوضوح اشتقاقه من البلع ».

وفي باب إبدال الحمزة من الألف يحمل الإبدال في: الضّالَّين، وشأَبَّة، ودأبَّة، وزأمَّها، على الساع، ويجزم أنه (٥) غير قياسيّ، ثم تراه بعد يخالف ذلك فيقول (١): «بل ينقاس عندي في ضرورة الشعر، ومن هذا القبيل جملُ ابن جنّى قولَ الراجز:

مِن أَيُّ يَوميُّ، من الموتِ أَفِرْ أَيومَ لم يُقْسدَرَ أم يَوْمَ قُسدِرْ».

<sup>(1)</sup> that's llects 17.

<sup>(</sup>٧) المتع الورقة ٧ أ.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٢٠ أ.

 <sup>(</sup>٤) المتع الورقة ٣٠ ب.

<sup>(</sup>ه) المتمّ الورقة ٢١ أ.

ويعرض(١) مسألسة «شيراز» فيسندكر أن الوزن الصرفي لسه هو «فِمُلال»، والياء منقلبة عن الواو الأصلية. ثم يعرض لشيراز كرَّة أخرى(٢)، فيذكر أن وزنه «فِمَّال» والياء بدل من راء، بدليل أن الجمع هو «شَراريز».

ومن هذا القبيل أنه يقول في الهاء (٣): « وأبدلت من الواو في: هَناه، والأصل هَناوٌ ». ثم يخالف هذا بعد فيقول فيها: « والوجه عندي أنها زائدة للوقف. لأن ذلك قد سُمع له نظير في الشعر ».

وكذلك موقفه من «هِجْرَع » و «وهِركُولَة ». فهو يقرّر أن الهاء فيها زائدة (٤)، ثم ينسب هذا الله هب إلى الأخفش، ويذكر أنه «استدلل على زيادتها بالاشتقاق. فأما هجرع فهو الطويل، فكأنه مأخوذ من الجَرَع وهو المكان السهل المنقاد. وأما المِركُولة فهي التي تَركلُ في مشيتها، فالهاء فيها زائدة ». إلا أنه لا يلبث أن ينكر زيادتها فيقول (٥): «أما هجرع فوجه الجمع، بينه وبين الجَرَع، ليس له ذلك الوضوح الذي لهبلم [والبلم]. فينبغي أن تجمل الهاء أصلية، وألا تجمل المضاء أسلية، وألا تجمل من لفظ الجرع، وأما المركولة فقد حكى أبو عبيدة أنها الضخمة الأوراك. فعلى هذا تكون الهاء أصلية، إذ لا اشتقاق يقضي بزيادة الهاء ».

ومن هذا القبيل ما نرى في همز «سَيائقَ» و «سَيائدَ »، إذ يورد(١) ابن عصفور مذهب الأخفش الذي يقضي بعدم الهمز، دون أن يردّه، ثم يورده في موطن آخر، ويدفعه بقوله(٧): «وهذا الذي ذهب إليه

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٧٨ أ.

<sup>(</sup>٢) المعتم الورقة ٣٥ أ.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٣٨.

<sup>(</sup>٤) المتع الورقة ١٩. (م) التم المتتم

<sup>(</sup>٥) المتع الورقة ٢٠.

 <sup>(</sup>٦) المتم الورقة ٣٧.

<sup>(</sup>٧) المتع الورقة ٣٣.

فاسد، بدليل ما حكاه المازنيُّ عن الأصمعيّ من قولهم في جع عيَّل: عَيَائِلُ، بالهمز، فدلٌ ذلك على أن العرب استثقلت في هذا وأمثاله اكتناف ألف الجمع حرفا علَّة ».

وهو يحتج كثيراً بعدم السماع، لدفع بعض المذاهب. ومن ذلك أن الفارسيّ يجيز في «أَوْلَق» أن يكون على وزن «أَفْعَل» من «وَلَقَ»، وإن لمُّ يسمع في معنَاه َ إلاَّ: أُلق ومألوق، بالهمز لاَ بالواو، فيجعله من قبيل البدل اللازم نظير: عيد وأعياد، فيعقب عليه ابن عصفور بقوله(١): «والصحيح أن الأولق همزته أصلية، ولا ينبغي أن يحمل على باب: عيد وأعياد، لأنَّ مثل هذا الباب قد سُمع فيه الأصل، فتقول: عيد وأعواد. ولم يقولوا: وُلقَ، ولا مَولوق، في موضع من المواضع ». ومما احتج الله الدفع مذهب الفرّاء، في «سَيِّد » أنه لم يجيء في موضع على الأصل الذي افترضه. ومع هذا تجده يجيز في: حَوْريتِ وصَوْليتِ<sup>(٣)</sup> «أن يكون الأصل فيها: حِوريت وصِوْليت، على وزن: فِعليت، كعفريت، ثم فتحت الفاء تخفيفاً ». وقد تعقُّبه أبو حيَّان في ذلك، ودفع مذهبه، لأنه لم يُسمع كسرها حق يُدُّعي التخفيف(٤). أضف إلى هذا أن الكسر يقتضى قلب الواو الساكنة ياء للتخفيف، لا قلب الكسرة فتحة. ويعرض لصحّة عين « زِوَجة » مرّتين، فيذهب في الأولى(٥) إلى أنها لم تعلُّ في الجمع، لعدم إعلالها في المفرد وهو «زَوج»، في حين أنه في المرَّة الثانية(١) يعلُّل صحتُّها بعدم وجود ألف بعدها، خلافاً لسَوط

وسياط.

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٢٢ أ.

<sup>(</sup>٧) الممتع الورقة ٤٧ أ. وانظر أيضاً الورقة ٤٨ ب حيث رد مذهب الفراء في أصل كلمة شيء.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ١٣ ب.

<sup>(</sup>٤) التاج (حرت).

 <sup>(</sup>a) المتم الورقة 22 أ.
 (٦) المتم الورقة 21 ب.

وأخيراً تراه يرجّح أن كلمة «هَمَّرِش » على (١) « فَقَلل » ، وكلمة «ضَهْيًا » هي على (١) « فَقُلل » ، مع أن هنين البناءين لم يرد لها ذكر في أنبية الأساء من كتابه. كما أنه يذكر في الثلاثي المزيد أن الباء في (٣) «بَمكوكاء » بدل من الميم في «مَمكوكاء »، مع أن هذا الضرب من الإبدال لم يرد له ذكر في قسم الإبدال من كتابه. ويذهب في واو القسم أنها بدل من الباء (١٤) ، مع أنه لم يذكر ذلك في باب إبدال الواو.

وإذا كان ههنا قد خالف نفسه، في الكتاب الواحد، فإنه قد يبدي هذا الخلاف في مسألة عرض لها في كتابين له. فهو مثلاً يعرض في كتابه «الضرائر» لقول جيل بن معمر:

بُشينُ، الزَّمِي لا ، إِنَّ لا إِنْ لَزِشْتِهِ عــلى كـــثرة الواشِينَ ، أَيُّ مَعُونِ في غير النداء ضرورة (٥). فيقضي على «مَعون» بأنه رُخَمَ بجدف التاء ، في غير النداء ضرورة (٥). ثم تراه يخالف هذا ويدفعه في «المبتع»، حين يقول في بناء مَفْعُلِ (١٠): «ولا يُستممل بغير هاء ، إلا أن يُجمع بجدف الهاء ، نحو قوله: بثينُ ، الزَّمَ لا ، إِنَّ لا إِن لَزِمتِهِ عـلى كــثرة الوَاشِينَ ، أَيُّ مَعُونِ بثينُ ، الزَّمِي لا ، إِنَّ لا إِن لَزِمتِهِ عـلى كــثرة الوَاشِينَ ، أَيُّ مَعُونِ

ليوم رَوع ، أو فعال مكرم \*

فجمع مَكْرُمة بحذف التاء. وزعم السيّرافيُّ أنَّ ذلك مما رُخَّم ضرورة، وأنه يريد: مَعونة، ومَكرُمة. والوجه ما ذكرناه أوّلاً، لأنه إذا أمكن ألاً يحمل على الضرورة كان أولى ».

فجمع معونة بحذف التاء. وقول الآخر:

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٢٨ ب.

<sup>(</sup>r) المتم الورقة ٢٦ ب.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ١٣ ب.

<sup>(</sup>٤) المتم الورقة ٣٦ ب.

<sup>(</sup>٥) انظر شرح شواهد الثانية ص ٦٧ - ٦٨،

<sup>(</sup>٦) المتع الورقة ٨.

وقد صرَّح بثل هذه الخالفة، حين ذهب في قول الراجز: مِن أَيِّ يَومِيَّ، منَ الموتِ أَفِرْ أَيومَ لم يُقْـــدَرَ أَم يومَ قُــدِرْ إلى أنه قد أبدلت فيه الهمزة من الألف المبدلة من همزة «أم»، ثم قال(١): «وتقدَّم في الضرائر أنه بما حذف منه النون الخفيفة، نحو قول الآخر:

اضرِبَ عنكَ الهمومَ، طارقَهنا ضَرَبَكَ بالسَّوطِ قَونَسَ الفَرَسِ ».
ومن غاذج خلافه، وتناقضه، أنه يعرض لأصل الأسهاء الأعلام،
فيضطرب في ذلك. إنه ينكر أن يكون «أذرُح» و «وأسُنُمَة » دليلاً
على وجود بناء «أَفعُلٍ » في الأسهاء المفردة، لأنها علمان (٢) « فلا يثبت
بها بناء، لأنَّ العلمَ أكثر ما يجيء منقولاً. بل من الناس من أنكر أن
يجيء مرتجلاً ».

ثم تراه يأخذ بالشطر الثاني من قوله هذا فيتبناه ويدعمه، حين يردُّ مندهب المبرّد في تصحيح «مَزْيَدِ» و «مَرْيَم » و «مَكْوَزَة »، لأنها غير مأخوذة من فعل، فيقول (٢): «وإن زَعَم أنَّ الذي يُعلُّ ما هو بالجملة مأخوذ من الفعل فهذه الأساء، وإن كانت أعلاماً، فإنها منقولة في الأصل بما أخذ من الفعل. فمزْيَدٌ في الأصل مصدر، قد شُذَ في تصحيحه، وحينتُذ سُمِّي به. وكذلك: مريم ومكوزة. هذا هو المذهب الصحيح في الأعلام، أعني: أنها كلها منقولة سواء عُم لها أصل نقلت منه، أو لم يُعلم. لأن الأساء الأعلام كلها يحفظ لها في النكرات أصول نقلت منها، ومالا يحفظ له أصل منها يحمل على الأكثر، فيقضى بأن له أصلاً، وإن لم يحفظ ».

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٣١.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٧.

<sup>(</sup>م) المتع الورقة ٤٦.

ولكنك مع هذا تراه يخالف ما قرّره هنا، فيحمل بعض الأعلام على أنها مرتجلة. ومن ذلك أنه يجعل الميم في «دُخْشُم » و«جُلْهُمَةَ » أصليَّة، بحجّة أنها(١) « اسهان علمان، والأعلام قد يكون فيها المرتجل، وإن كان أكثرها ليس كذلك »، وأن يجيز في «تُباضِرَ » أن يكون مرتجلاً والتاء فيه أصلية(٢).

وعندما يعرض الإدغام المثلين يُقرّر (٦) أنَّ الفعل الملحق إذا كان الإدغام مغيّراً له، ومانعاً من أن يكون على مثل ما ألحق به، فإنه لا يجوز فيه أن ندغم. وذلك نحو «جلب » و «واسحَنْكك »، لانها ملحقان بـ « قرطسَ » و « احرنجَمَ » ، والإدغام فيها يجعل بعض السواكن متحركة ، وبعض المتحركات ساكنة ، فيخالفان ما ألحقا به . ولكنه يخالف ما قرّره هنا، إذ يذكر بين الملحقات بـ «تدحرج » البناء (1) «تفاعَلَ »، وهذا البناء إذا كان في المضعَّف جاء مدغيًّا نحو: تحابٌّ، وتشادُّ، وتمادُّ، فلا يجوز - بناء على ما قرَّر هناك - أن يَذَكر ههنا بين الملحقات<sup>(ه)</sup>.

وفي نقده من أجاز القياس في إتمام اسم المفعول «مَدْوُوْفِ » ينكر الاحتجاج بالشاذّ، ويدفع القياس عليه قائلاً(١): «وهذا الذي ذهب إليه باطل لأن ما ورد، من الإتمام في ذوات الواو، من القلَّة بحيث لا يقاس عليه. وأما احتجاجه بسُوُور وغُوور فباطل، لأنَّ مثل سُوور شاذّ، ولو لم يُسمع لما قيل ». هذا، في حين أننا نجده في مسألة أخرى يستأنس بالشذوذ، ويستدل به على ترجيح ما ذهب إليه. فهو يقول في الاحتجاج

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٣٣.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٩.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٥٩ أ.

<sup>(1)</sup> المشم الورقة 10 ب.

 <sup>(</sup>a) ولهذا السبب وغيره أنكر الرضى وابن يعيش أن يكون «تفاعل» من الملحقات، وإن كان الزعشري وابن الحاجب قد ذكراه في الملحقّات. انظر شرح الشافية ١: ٥٥ - ٥٨ وشرح المفصل ٧: ١٥٦.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٤٣، وانظر الورقة ٤١ أ.

لذهبه في تصريف الفعل الأجوف (١٠): « فإن قيل: فهلا لمَا حَوَّلُوا: فَعَلَ، من ذوات الياء إلى: فَعِلَ، جعلوا مضارعه: يَعَمَلُ، بفتح العين كمضارع: فَعِلَ، مُ حلوا: فَعَلَ، من ذوات الواو على: فَعَلَ، من ذوات الياء! فألجواب أن: فَعِلَ، المكسور العين قد شذَّوا في مضارعه فجاء على: يَعْمِلُ، خو: حَسِبَ يَحْسِبُ، ونَمِ يَعِمُ، وعلى: يَعْمُلُ، بضمّ العين، غو: فَفِيلَ يَعْمُلُ، بضمّ العين، غو: فَفِيلَ يَعْمُلُ، فإذا فعلوا ذلك فيا عينه مكسورة في الأصل غلا حرى أن يجيء ذلك فيا عينه في الأصل مفتوحة. أما: فَمُلَ، فلم يشذُّوا في شيء من مضارعه، فلذلك لمّا حُوّلت: فَمَلَ، إليها التزموا في المضارع: يَعْمُلُ بضم العين».

وكثيراً ما تراه يعتمد على الخروج عن النظير، في دفعه المذاهب والأقوال. ولكنه مع هذا يذهب إلى أن واو القسم بدل من الباء(٢)، وإبدال الواو من الباء ليس له نظير في كتابه.

وفي مسائل التمرين يعرض لما اعتلَّت فاؤه وعينه، نحو: ويل، ويوم، وأوّل، فلا يجيز لنفسه أن يبني منه في المسائل ما بنى من غيره، ويحتجّ لذلك بأن العرب لم تتصرَّف فيه، فلا يحسن أن يُبنى منه ويُتصرَّف فيه، فلا يحسن أن يُبنى منه ويُتصرَّف فيه،" ، ثم تراه يعقد عنواناً يبسط فيه: «مسائل من المعتلّ الفاء بالياء والعين بالواو "أن فيخالف ما حظر على نفسه.

وفي إبدال التاء يذكر (٥) أنها تبدل باطراد من الواو في «افتملَ » وما تصرّف منها، إذا كانت فاؤها واوا نحو «اتَّمَدَ »، وأن بعض العرب يُجري ذلك على القلب، فيقول «ايْتَمَدَ » ولا يبدل. ومع هذا نجده

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٤١ ب.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٢٦ ب.

 <sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٦٩ أ.

<sup>(</sup>ع) المتم الورقة ٧١ أ.

<sup>(</sup>ه) المثمّ الورقة ٣٧ أ.

كالف ذلك في إبدال الياء، حين يقول(١): «وأُبدلت من التاء، أنشد بعضهم:

قامَّت بها تَنشدُ كالَّ مَنشَد فايتصلَت بمثل ضَوء الفَرْقَدِ يريد: فاتّصلت، فأبدل من التاء الأولى ياء كراهية التشديد»، فالباء هناك هي منقلبة عن واو على لغة بعض العرب، وهي هنا مبدلة من التاء وقد ذهبَ المذهب الثاني كثير من علماء الصرف(٢) ،أولهم-فيما أظنّ-هو ابن جنّي. وقد دفعه (٦) أبو حيّان ورجّح المذهب الأول. وإذا اعتُذر لابن عصفور وعلاء الصرف بأن الياء في « فايْتَصَلَت » هي غيرها في «ايتعد»، لوجود الفاء التي أسقطت كسرة همزة الوصل فمنعت القلب، كالذي نراه في مسألة «أغدوون» من «وأيت» حيث يقال(1) « ابووّى » و « قام فأُووّى » ، فالجواب عنه من جهتن: أولاها أن علماء الصرف ذكروا الإبدال في «ايتصل » مع الفاء وبدونها، قال الزَّبيدى(٥): «قال شيخنا: وقع في مصنَّفات الصرف أنه يقال: ايتصل، بإبدال التاء الأولى ياء، واستدلّوا ببيت، قد يقال إنه مصنوع». والجهة الثانية أن ذهاب حركة همزة الوصل لا يبطل القلب، بدليل أنك تقول في الأمر من وَجلَ: «ايجَلُ »، فتقلب الواو ياء لكسرة همزة الوصل، فإذا وصلت أثبت الياء فقلت(٦): «يا زيد الجَل »،وإن كان لفظها قد أصبح واواً لضمة الدال. لأن الأصل في كلّ كلمة أن تكون في صورة تقدير الابتداء بها والوقف عليها، أي في صورتها الأصلية،

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٣٦ أ.

<sup>(</sup>٧) المفصل ٢: ٢٥٧ وشرح المفصل ١٠: ٢٦ واللسان والتاج (وصل).

<sup>(</sup>٣) اللسان والتاج (وصل). وانظر شرح التفتازاني على المزي ص ٣٧.

<sup>(1)</sup> المتع الورقة ٧١ ب.

<sup>(</sup>a) التاج (وصل).

<sup>(</sup>٦) شرح التفتازاني على تصريف المزي ص ٣٥.

ولا عبرة للعارض، ما دام ابن عصفور يرجِّح عدم الاعتداد به(١).

وفي مسألة « فَعُلان » من القوّة يدفع مذهب ابن جنّي قائلاً ٢٠ : «أما ما ذهب إليه ابن جنّي من أن قلب الضمة كسرة ، والواو ياءً ، يؤدّي إلى الإلباس ، فالإلباس غير محفول به ؛ ألا ترى أن كلامهم يجيء فيه البناء الحتملُ لوزنين كثيراً ، كمختار فإنه متردّد بين : مُغتول ، ومُغتعل ، وكينك على مذهبنا ، فإنه متردّد بين فِعل ، وفُعل ، إلى غير ذلك عا لا يحصى كثرة » . وحجته في هذا أن المسألة إذا صحّ فيها القياس لم يُلتفت إلى الالتباس فيها . وقد أوضح هذا في إدغام المثلين ، حين قال ٢٠) و «وزعم أبو الحسن ابن كيسان أن ما كان على وزن: فَعل ، أو فَعل ، وزعم أبو الحسن ابن كيسان أن ما كان على وزن: فَعل ، أو فَعل الإلباس ، لأنه لا يُعلم هل هو في الأصل متحرّك المين أو ساكنه ؟ وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه إذا أدّى القياس إلى ضرب من الإعلال استممل ، ولم يُلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى ؛ ألا ترى أنّ العرب قد قالت : مُختار ، في اسم الفاعل واسم المفعول ، ولم يُلتفت إلى اللبس » .

بيد أنه - مع هذا كله - يخالف ما اعتمده هنا، ويدفع كثيراً من المسائل القياسية، عتجاً بتجنب الالتباس<sup>(1)</sup>. فهو يحتج مثلاً لصحة الواو أو الياء في «نَزَوان» و «رَحَيان» باللبس<sup>(0)</sup>، «لأنك لو أعللتها، فقلبتها ألفاً، لالتقى ساكنان، فيجب حذف إحداها لالتقاء الساكنين، فتقول: نَزانٌ، فيلتبس فَعَلان بغمال. ومثل ذلك: رَحَيان، صحَّحت

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٤٢ ب.

<sup>(</sup>٢) المثع الورقة ٧١.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٦٠.

<sup>(</sup>ع) انظر المتع الورقة ٤٣ و٤٤ و١٥ و٤١ و٤٨٠.

<sup>(</sup>ه) المتم الورقة ٥٢.

لأنك لو أعللت لحذفت لالتقاء الساكنين، فكان يلتبس تثنية المقصور بتثنية المنقوص، فيصير: رحان، وعصان، كيدين ودمين ع.

وفي مقدّمة كتابه عيز بين القلب والإبدال، بأنَّ الأول خاص عروف العلَّة، حين ينقلب أحدها إلى آخر منها، والثانى مقصور على ما يكون فيه المبدل أو المبدل منه حرفاً صحيحاً. يقول(۱): «والفرق بين الإبدال والقلب أن القلب: تصيير الشيء على نقيض ما كان عليه، من غير إزالة ولا تنحية. والبدل: وضع الشيء مكان غيره، على تقدير إزالة الأول، وتنحيته. فلذلك جعلنا مثل: قال، وباع، قلباً لأن حروف العلَّة يقارب بعضها بعضا، لأنها من جنس واحد، فسهل تقدير انقلاب بعضها إلى بعض. وجعلنا مثل: اتَّعدَ، ونحوه إبدالا لتباين حروف الصحة من حروف العلَّة. وكذلك جعلنا قولم: أمواء، في أمواه، من قبيل البدل، لتباين حروف الصحة بعضها من بعض. فتقول على هذا في البدل، لتباين حروف الصحة بعضها من بعض. فتقول وأبدل منها التاء، لا إنَّ الواو انقلبت تاء. وأما قام، وأمثاله، فيُقدَّر أنه كان في الأصل: اوتعد، فحذفت الواو وأبدل منها الثاء، لا إنَّ الواو انقلبت تاء. وأما قام، وأمثاله، فيُقدَّر مكان في الأصل: قوم، وأمثاله، فيُقدَّر

وهو يلتزم حدود هذا التمييز في كثير من مواطن كتابه، ولكنه ينساها أحياناً، فيخلط أحدها بالآخر، ويخالف ما نص عليه. ومن ذلك أن يجعل (٢) إبدال الهمزة من الواو قلباً في معرض حديثه عن: وَيْح، وعاود، وضوارب، وحَلائب، وقوام، وكِساء. ويُسمّي قلباً الإبدال ف (٢): ماء، وأيهة، واتّعد، ورواء، وجَواء، وجَواء، وجَيايا، وسقاء،

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٣ أ.

<sup>(</sup>٧) المبتع الورقة ٣٢ أ ~ ب و٣٣ أ و٤٨ أ و٥٣ أ.

<sup>(</sup>٣) الممتع الورقة ٣٣ ب و٣٦ ب و٣٧ أ و٤٦ ب و٨٤ ب و٥٣ أ و٥٤ ب.

وعوّاء . ويجملَ القلب إبدالآ<sup>(۱)</sup> في: يا جَلُ ، ويَبْجلُ ، وسُوير ، وأَشاوَى ، وشَرْوَى ، ومُشاوَى ، وهَرُون ، وحَيُوان . ولو أنه لم يير ذلك التمييز من قبل ، وجعلها مترادفين ، لما كان في صنيعه بعدُ ما يقال . ولو أنه جعل القلب أعمّ من الإبدال ، بحيث يكون كلّ إبدال قلباً ، وليس كلّ قلب إبدالاً ، لكان له بعض عذر فيا صنع . ولكنه آثر التمييز ولم يلتزمه .

وقد يُعتذر له عن تسبيته إبدال الهمزة قلباً، بأن الهمزة عتلف فيها: أهي حرف صحيح، أو كالصحيح، أم معتلّ، أو كالمعتلّ\" . حق إنّ ابن عصفور نفسه جعلها مرّة من حروف الملة، حين عرض للثلاثي الأجوف، الذي فاؤه ولامه همزتان، فقال\" : «لا يجيء منه شيء في الأفمال، لأن حروف كلها تعتلّ ؛ ألا ترى أن الألف من حروف العلة، وكذلك الهمزتان. فكما لا تكون حروف النعل كلها معتلة، فكذلك لا تكون عينه حرف علة، وفاؤه ولامه همزتان ». إلا أنه يجالف هذا القول غير مرّة، فيخرج الهمزة من حروف العلة، حين يقصرها(ع) على: الألف والواو والياء، وحين يذكر الهمزة في حروف الإبدال(٥)، ويسهب في بسط حالات إبدالها.

وكثيراً ما يخلط الإعلال بالاعتلال<sup>(٦)</sup>، فيضع أحدها في موضع الآخر، مع أن كلاً منها له معنى متميز، أوضحه العلماء، وأوجبوا على أنفسهم مراعاته.

<sup>(</sup>٢) المستم الورقة ٤٠ أو وصدع أو ٤٠ أو ٥١ ب و ٤٥ أ. وانظر ذكره إبدال الألف من الواو والياء في ٢٨ أ. وإبدال الواو من الألف في ٣٤ ب، وإبدال الياء من الواو والألف في ١٣٥.

 <sup>(</sup>۲) انظر شرح الثانية ۲: ۲۱ – ۹۸ واللسان ۱: ۱۷ (مطبوعة بيروت).

 <sup>(</sup>٣) المتم (الورقة ١٨ أ.

<sup>(1)</sup> المستم الورقة ٢٩ أ و٥٦ ب.

<sup>(</sup>٥) المتم الورقة ٣٠ ب - ٣٣ ب.

 <sup>(</sup>٦) انظر المتع الورقة ٤٣ - ٤١٠

ومن صور خلافه وتناقضه أنه ينفي، في إبدال الهمزة من الواو في «وشاح»، أن تقاس على «وَيْحٍ» فلاتهمز (١١) «لأنّ الواو المكسورة إنما تشبه الواو الساكنة، إذا جاءت بعدها ياء نحو: طَيِّ. وذلك أن الحركة في النيّية بعد الحرف». فهو يرى أنَّ القياس لا يجوز ههنا، لأنَّ الملَّة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه قاصرة (١٠). فالتشابه غير تامّ، ولن يكون تاماً إلا إذا قيست الواو المكسورة على الواو الساكنة، وبعدها الياء، لأنَ الحركة في النيَّة بعد الحرف.

روهو إذ يقرِّر هذا، ويحتج به في هذه المسألة، تراه يقول في الواو بعد بضعة أسطر: «وإن كانت مفتوحة لم تُهمز، إلا حيث سُع ، لأنَّ الفتحة بمنزلة الألف. فكما لا تُستثقل الألف والواو في نحو: عاود، وأمثاله، فكذلك لا تُستثقل الواو المفتوحة. والذي سُمع من ذلك: أَجَم، في وَجَم من في في تأنس للواو المفتوحة بالواو قبلها الألف. وكان احتجاجه هناك يقتضي أن يستأنس هنا بالواو وبعدها الألف نحو: والد، وسواعد، ومغوار، لأن المقيس واوه مفتوحة، والحركة - كها قال - هي في النيَّة بعد الحرف، لا قبله.

ويذكر الضاد الضعيفة في الحروف المسترذلة، ثم يفسرها كها يلي (٣): «الضاد الضعيفة: يقولون في اثر ذله: اضر ذله، يقرّبون الثاء من الضاد وكأنّ ذلك في لفة قوم، ليس في أصل حروفهم الضاد. فإذا تكلّفوها ضعف نطقهم بها لذلك ». وأنت ترى أنّ المثال الذي أورده يخالف قوله «وكأن ذلك في لفة ... » لأنّ تقريب الثاء من الضاد لا يكون في لغة من لا يعرف الضاد، وإغا يكون في لغته تقريب الضاد من الثاء أو

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٣٢.

<sup>(</sup>٢) انظر الاقتراح ص ٥٣.

 <sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٦٢ أ.

غيرها. قال السيرافيُّ يفسر الضاد الضعيفة (١): «إنها لغة قوم ليس في الفتهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلّم بها في العربية اعتضلت عليهم، فربما أخرجوها ظاء، لإخراجهم إياها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما تكلّفوا إخراجها من مخرج الضاد، فلم يتأتُّ لهم، فخرجت بين الضاد والظاء». وقال أبو علي ٢٠٠٠: «الضاد الضعيفة: إذا قلت: ضرب، ولم تشبع مخرجها ولا اعتمدت عليه، ولكن تخفف وتختلس، فيضعف إطباقها». أما تقريب الثاء من الضاد فهو تفسير نُسب إلى فيضعف إطباقها ». أما تقريب الثاء من الضاد فهو تفسير نُسب إلى

. وما يتعلَّق باختلال النقد الذاتيّ لدى المستف أنه يضع أحياناً ما الأصل، دون أن مجتاط لجميع ما قد يشدّ عليه. ولهذا يورد أحياناً ما يخرج على ذلك الأصل، فيبدؤ في تصنيفه ما يشبه التناقض، فهو في معرض حديثه عن الياء يقول(٣): «وإن كانت متحركة فلا يخلو أن تكون أوّلاً ، أو بعد حرف. فإن كانت أوّلاً لم تُفيَّر عن حالما التي تكون عليها في الأصل نحو: يَركبُ. إلاّ في: يَفعُلُ، مضارع: فَعِلَ، الكسور العين الذي فاؤه واو، فإنه مجوز كسرها. وذلك نحو: بينجلُ، في بعض اللغات ». إلاّ أن ما استثناه ههنا ليس جامعاً مانعاً، وقد ذكر بعض اللغات ». إلاّ أن ما استثناه ههنا ليس جامعاً مانعاً، وقد ذكر كسرت حرف المضارعة إتباعاً، أو على لغة من يكسر حرف المضارعة ». كسرت حرف المضارعة " كسرت حرف المضارعة » من يكسر حرف المضارعة » من انتقول: يتقلُّ ، بكسر القاف والتاء وحرف المضارعة » ومن هذا القبيل أنه، في معرض مجثه كلمة «رُمَّان»، يقرِّر أن (٥)

<sup>(</sup>١) شرح الثافية ٣: ٢٥٦.

<sup>(</sup>٧) الحميم ٢٤ -٣٣٠.

<sup>(</sup>m) المتع الورقة ٥٦.

ري) المتع الورقة ٦٠، وانظر كسر تاء «تشبى» في الورقة ٥١ وشرح الثافية ١: ١٤١ - ١٤٣٠.

<sup>(</sup>٥) المتم الورقة ٢٤ ب.

أحد المضمَّفين زائد حيث كان، ثم تراه يقول<sup>(١)</sup> في الاسم المضمَّف بمد: «فإن كان من ذوات الثلاثة قضي على المثلين بالأصالة، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللام، نحو: ردّ». فإذا هو بخالف ما كان قد قرّره.

ومما له صلة بالمضمَّف أنّ ابن عصفور يمرض للخلاف في الحرف الزائد من المضمّف، فيذهب(٢) إلى أن الثاني أصل، والأوّل هو الزائد. هذا، في حين أنه قد قال في زيادة النون(٣): «وإذا جاءت النون ثالثة ساكنة، فيا هو على خسة أحرف، إلاّ أنها مدغمة، نحو: عَجنس، الم تكن إلاّ أصلية ». وفي ظاهر عبارته هذه ما يخالف مذهبه ذلك.

ومن أحكامه العامّة التي تفتقر، إلى الإحاطة والدقّة، أنه يقول<sup>(1)</sup>: «وحرف الملّة إذا سكن وانفتح ما قبله لم يمتلّ إلاّ في: يَوْجَلُ، خاصة ». يريد أنه يقال فيه: ياجَلُ، فنقلب الواو ألفاً، ولا يجوز فيا ليس من بابه، ومع هذا فإنه كان ذكر من قبل<sup>(0)</sup> أنّ الواو إذا وقمت ساكنة بعد فتحة في مضارع «افتملّ» فإنها تقلب ألفا نحو «ياتَمِدُ»؛ أصله «يَوْتَمِدُ»، لأنه من الوعد.

وشبيه بذلك أنه (١) يقول: «إنّ المثلين إذا التقيا، وكان الأول منها ساكناً، لزم إدغام الأول في الثاني، كانت الكلمة على وزن الفعل أو لم تكن، وكان المثالان حرفي علّة أو لم يكونا ». ويخالف هذا النصّ ما كان قد ذكره من قبل في صحّة واو «عُوْوِنَ» و «تُمُوْوِنَ»، وعدم جواز إدغامها (٢).

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٢٧ أ.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٢٩ - ٣٠.

<sup>(</sup>٣) الممتم الورقة ٢٥ ب و٦ و ٦٩.

<sup>(</sup>٤) المتم الورقة مه أ.

<sup>(</sup>a) المتم الورقة 1 ب.

<sup>(</sup>٦) المتم الورقة ٧٠ ب.

<sup>(</sup>٧) المتم الورقة ١٥ أ و ٦١ أ.

ومن قبيل ذلك أن ترى لديه خلافاً مركباً في إدغام النون. فهو يوجب إدغامها ساكنة في المي دون قيد، وعنع إظهارها(١). ثم يعرض لها في موضع آخر(٢) فيوجب إظهارها، وعنع إدغامها في المي وغيرها. هذا مع أنه كان قد أقر خلافه حين قال(٣): «لا يجوز أن يدغم الحرف في مقاربه من كلمة واحدة، لثلا يلتبس بأنه من إدغام المثلين؛ ألا ترى أنك لا تقول في أَنْمُلَة : أَمُّلة، لأن ذلك مُلبس، فلا يُدرَى: هل هو في الأصل: أنْملة، أو أمملة. فإن كان في الكلمة بعد الإدغام ما يدل على أنه من إدغام المتقاربين جاز الإدغام. وذلك نحو قولك: امَّحَى الكتاب، أصله: أنْمحَى ».

ومن ذلك أيضاً أن يكون القياس ذا وجهين، يجعل في أحدها الشيء مقيساً، وغيره مقيساً عليه، ويجعل في ثانيها المقيس مقيساً عليه، والمقيس عليه مقيساً. فهو مثلاً يحتج لجيء مضارع المعتل اللام على: يَنْهِلُ، ويَفْعُلُ، بأنَّ المعتل اللام «أجري مُجرى المعتل العين. فكما أنَّ: فَعَلَ، المعتل المين يُلتزم في ذوات الواو منه: يَفعُلُ، بضم المعين وفي ذوات الياء: يَفهِلُ، بكسرها، فكذلك المعتل اللام ». فيجعل المعتل اللام مقيساً، والمعتل المعتل المعتل

 <sup>(</sup>١) المتع الورقة ١٥ ب.

 <sup>(</sup>y) المتع الورقة ٦٧ أ.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٢٨ ب.

<sup>(</sup>٤) المتع الورقة ٥٠. وانظر الورقتين ٥٢ و ٥٥٠

<sup>(</sup>ه) المتع الورقة ٤١-

ومثل هذا ما يحتجُّ به في الإعلال بالقلب، فالمضارع (١) يُمَلُّ حلاً على الماضي، في حين أنَّ الواو من «أَغْرَيْتُ» قُلبت ياء، وليس معها ما يوجب قلبها، حلاً (١) «على المضارع نحو يُشْرِي، وقُلبت في المضارع ياء لانكسار ما قبلها، كما قلبت في مثلّ: شَقى، ورَضِيَ ».

ومن هذا القبيل أنه يُعلَّلُ<sup>(٦)</sup> صحَّة الواو من «عَورَ» بالحمل على «اعْورَ»، ويحتجُ في موطن آخر لتصحيح الواو من «اعورَ» فيقول<sup>(1)</sup>: «ومما يوجب تصحيح: افعلَّ، أن المزيد إنما اعتلَّ بالحمل على غير المزيد، وغير المزيد، مما هو في معنى: افعلَّ، لا يعتلُّ نحو: عَوِرَ».

ومن هذا القبيل أيضاً أنه يقيس<sup>(ه)</sup> عدم جواز همز الواو أولاً، في مثل «وَعَدَ »، على الواو حشواً في «عاوَدَ ». ثم تراه يقول فيا بمد<sup>(1)</sup>: « فإذا كانت لا تهمز في أول الكلمة، مع أن أول الكلمة طرف فالتغيير إليه أسرع من التغيير إلى الحشو، فالأحرى ألاّ تنقلب حشواً، فلا تقول في عاودً: عاءد، ولا في ضوارب: ضآرب. ولا يحفظ من كلامهم شيء من ذلك ».

وفي باب المي يذكر أنها إذا كانت أوّلاً، وبعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، قضي على المي بالزيادة (٧). ولم تجيء أصلية إلا في: مُغْرُود، ومُغْنُور، ومَراجِل. هذا ما يقرّره، مع أنه قد عرض (٨) من قبل لـ «مُشْعُلان» وجزم أنّ المي فيها أصلية، ووزنها « نُعْلُلان »، فإذا هو

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٤٣ أ. وانظر الورقة ٤٢ ب و٥٠٠

<sup>(</sup>٧) المبتم الورقة ٥١ أ، وانظر الورقة ١٢ و٥١ ب و٥٥ و١٩٠٠

 <sup>(</sup>٣) المنع الورقة 12 أ. وانظر الورقة 12 ب و 20 و 13 ·

<sup>(1)</sup> المتع الورقة 10.

<sup>(</sup>ه) المثم الورقة ٣٢.

<sup>(</sup>٦) المتع الورقة ٣٢.

<sup>(</sup>٧) المتع الورقة ٢٣ ب.

<sup>(</sup>A) المتع الورقة ١٣ ب.

قد خالف ما يقرّره، لأنه لم يذكر كلمة مُسُحلان في عداد ما استثناه.

وعندما عرض لإبدال الياء قال(١): «وأبدلت أيضاً من الم الأولى في: دياس، هروباً من التضعيف. وأصله: دِمّاس، بدليل قولهم في الجمع: دَمامِيس ». وهذا يعني أن الوزن الصرفيّ لـ «دِمَاس» هو «فِمّال ». ولكنه قد خالف ذلك من قبل، وقرّ (٢) أن وزنه: «فِيْعال ».

وفي ذكر الأماكن التي تزاد فيها الحروف (٢) سرد أبنية كثيرة، تخرج على ما كان قد حدّده في أبنية الأسهاء، وأبنية الأفعال، قبل. وحسبنا أن نشير ههنا إلى حكمه على «أُمَّهَة »، و«أَهْراقَ »، و«وهِبْلَع ».

ويذكر في الأدلّة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصليّ<sup>(1)</sup> «الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير »، ويفسّره بأن يكون<sup>(6)</sup> «في اللغظ حرف واحد من حروف الزيادة، إن جعلته زائداً أو أصلياً خرجت إلى بناء لم يثبت في كلامهم. فينبغي أن يحمل ما جأء من هذا على أن ذلك الحرف فيه زائد، لأنَّ أبنية الأصول قليلة، وأبنية المزيد كثيرة منتشرة. فحمله على الباب الأوسع أولى ». ويؤكّد هذا التفسير حين يعرض لزيادة نون «نَرْجِس» فيقول<sup>(1)</sup>: «وإغا لم تكن نونه أصلية لأنه ليس في كلامهم: نَفلًّ. فإن قيل: وكذلك ليس في كلامهم: نَفلًّ! فإن قيل: وكذلك ليس في كلامهم: نَفلًّ! غير موجود، وكذلك جَعله أصلياً، قُضي عليه بالزيادة للدخول في الباب غير موجود، وكذلك جَعله أصلياً، قُضي عليه بالزيادة للدخول في الباب الأوسع، لأنَّ أبنية المذيد أكثر من أبنية الأوسع، لأنَّ أبنية المذيد أكثر من أبنية الأوسع، الأنَّ أبنية المذيد أكثر من أبنية الأوسع، المُنْ

<sup>(</sup>١) المِثْعَ الورقة ٣٦ أ.

<sup>(</sup>٢) المبتع الورقة ١٠ أ... (٢) المتع الورقة ١٠ أ...

 <sup>(</sup>٣) المتم الورقة ١٩ – ٢٨.

<sup>(</sup>۱) المنظ الورقة ٣.(٤) المنظ الورقة ٣.

<sup>(</sup>ه) المبتع الورقة ٦. وانظر شرح الثافية ١: ٤٩-

<sup>(</sup>٦) المتم الورقة ٢٥، وانظر الورقة ٢٤،

ولكنه، على الرغم من هذا كله، يخالف ما قرّره هنا، ويذهب في بعض السائل مذهباً، يرجِّح فيه الأقلَّ على الأكثر، وإن تساوى الأمران في الشذوذ، ومن ذلك ما بسطه في مسألة «ضَهياً »، فالزجَّاج يرى أن «ضَهياً » يجوز أن يكون من «ضاهأت »، فالياء زائدة والهمزة أصلية. ويحتجُّ لذلك أنَّ أصالة الهمزة غير أول أكثرُ من زيادتها، وأيضاً فإنَّ جعل الهمزة أصلاً يؤدّي إلى بناء غير موجود وهو «فَمْيلٌ »، فإنَّ جعلها زائدة والياء أصلاً يؤدّي إلى بناء غير موجود وهو «فَمْلاً »، فإ دامت الحالتان تؤديّان إلى الحروج عن النظير، فالدخول في أوسع دامت الحالتان تؤديّان إلى الحروج عن النظير، فالدخول في أوسع البابين - وهو زيادة الياء - أولى، بالإضافة إلى أن هذا له ما يؤيّده من الاشتقاق، حين جعلنا «ضهياً » مشتقاً من «ضاهأت »، وأنّ الياء حسواً أكثر زيادة من الهمزة طرفاً.

ومع هذا كله، ترى ابن عصفور (۱) يدفع ما جوّزه الزجّاج، ويصرُّ على أن يكون وزن «ضَهْياً» هو «فَمْلاً»، وأن تكون الياء أصلاً. فيدخل في هذه المسألة أضيق البابين، عند لزوم الخروج عن النظير.

وإذا كان في إصراره هذا له جانب من المدر، وهو الاستئناس بد حضفياء » و «ضاهَى » لإقرار أصالة الياء في «ضهياً »، فإن ثمة مسائل، يقف منها مثل هذا الموقف، دون عدر. ومن ذلك أن الميم إذا كانت أولاً، وبعدها حرفان مقطوع بأصالتها، وما عداها محتمل الأصالة والزيادة، فالقياس أن يُقضى على الميم بالزيادة، لأن كل ما عُرف له اشتقاق من ذلك وُجدت الميم فيه زائدة، إلا بضع كلمات مجفوظة شادة. والميم في «مأجج » و «مهدد » إن جعلت أصلاً كانتا من هذه الشواد"،

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٢١.

وإن جعلت زائدة كان فك الادغام فيها شاذاً نحو: أَلِلَ السِّقَاءُ، ولَحِحَتْ عينُهُ، وضَبِبَ البلدُ، ومَحْبَب. ومع هذا آفإن اَلمُؤلف يجزم بأصالة المع فيها، ويملَّل ذلك بقوله(١): «لَمَّا كانت الأصالة والزيادة تفضيان إلى قليل كانت الأصالة أولى ١٠٥٠.

فَإِذَا كَانَ أَكْثَرَ هَذَهِ النَّاذِجِ لَم يبلغ، بابن عصفور، أن يدخل ميدان التناقض فإن في كتابه ما يُعدُّ تناقضاً صريحاً لا لبس فيه. ومن ذلك أن يقول في أبنية الثلاثي الزيد فيه حرف قبل الفاء (٣): «وعلى يَفْعل، ولم يجيء إلا اسياً نحو اليُرْمَعِ واليَلمَق». فينفي أن يكون هذا البناء في الصفات، ثم عَندما يعرض لقولهم (١) «حَجرٌ يَهيَرٌ » يرجّع «أن يكون أصله: يَهيَرٌ ، خفيفاً ، على وزن: يَفْعل ، كيرمع ، ثم شُدِّد على حد قولهم في جعفر: «جعفر ». وبذلك يثبت الصفة في هذا البناء فينقض ما قرره من قبل.

ويعرض لكلمة « ذُرْنُوح » في موضعين. أحدها في حديثه عن النون حيث يَقول! (الله عن الله عبر ساكنة في نحو: فِرناس ودُرْنُوح ، أما دُرنوح فإنهم يقولون في معناه: دُرُّوح ، فيحذفون النون » وفي الموضع الآخر(۱) ينقض هذا ، فيقول: « فأما ذُرْنوح فنُمُلُول ، وليست النون زائدة . فيكون في معنى: دُرُّوح ، وخالفاً له في الأصول ، كسَبِط وسِبَطْر ، هذا أولى من إثبات بناء لم يوجد وهو: فَعَنُول » .

وعندما عرض لمسألة «تَرْجس» في باب النون قال(١): « فما زيدت

<sup>(</sup>t) that Heris 12 1.

<sup>(</sup>٧) ومثل ذلك ما يذكره في الورقة ٢٨ أ و ٢٨ ب عندما يعرض ليستعور وشيراز وورنتل.

<sup>(</sup>٣) المبتع الورقة A أ.

<sup>(</sup>٤) المِتْعُ الورقة ١١أ.

<sup>(</sup>ه) المتم الورقة ٧٦ أ.

 <sup>(</sup>٦) المتم الورقة ١١ ب.
 (٧) المتم الورقة ٢٥ ب.

<sup>)</sup> المصلع الوزف ١٥ پ.

فيه النون أولاً، لقيام الدليل على زيادتها: نَرْجسٌ، وزنه: نَفْعِلٌ. وإنما لم تكن نونه أصلية لأنه ليس في كلامهم: «فَعْللٌ». فهو ههنا ينكر وجود هذا البناء، مع أنه قد ذكر قبله ما يناقضه حين نصَّ على ثبوت «فَعْلِلٍ» في أبنية الرباعيّ الجرَّد ومثّل له بطَحْربَةً(١).

وفي باب إبدال الهمزة من الواو، يجيز الإبدال من الواو المضمومة حشواً (۱) «بشرط أن تكون الضمية لازمية، وألا يكن تحفيفها بالإسكان » نحو: أَدْوُر، وأَثْوُب، ويعقب على ذلك بأنه إذا أمكن تسكين الواو – لآن قبلها متحركاً – لم تبدل همزة، نحو قولم «سُور» في جع سوار، وفي معرض بحثه إعلال الاسم الأجوف يذكر هذه القاعدة كرة أخرى، ثم ينقضها بقوله (۱): «وقد يجوز أن تبدل الواو همزة، وإن أمكن التسكين، فقد حُكي: جَوادٌ وجُودٌ وجُودٌ، بالهمز وبإسكان الواو.

وربا رأيته في الأبنية يناقض نفسه، ويحتجُّ با كان قد آنكره. ومن ذلك أنه ينكر أن تكون الكلبات النوادر دليلاً على إقرار الأبنية. فليس(١) في «عَرَّتُن» دليل على إثبات «فَعَلُل»، و «هُنْدَله» ليس دليلاً على وجود «هُقَلْل(١)»، و «وشُنْك» لا يكون دليلاً(١) على «فُقَال ». وكذلك(١): حِنْدَوْرة، وحِنْدِيرة، وتَنُوفَى، وكُنادِر، وسُراوع، وذُرْنُوح، ورَفَيْكا،، وهَوْيَّة.، ورَبِّكساء، وصَوْقَرِير، ووقِيَّة. ليس فيها دليل على إثبات أبنية في الأسماء لا نظير لها، لأنها كلبات

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٧ أ.

<sup>(</sup>٣) المبتم الورقة ١٤ أ.

<sup>(£)</sup> المئم الورقة v أ.

<sup>(</sup>٥) المتم الورقة ٧ ب.

<sup>(</sup>٦) المتع الورقة ٨ ب.

۱۳ - ۹ المتع الورقة ۹ - ۱۳ .

نوادر، والبناء لا يستقرُّ بثال منفرد. وينكر أن يكون المثالان دليلاً على بناء (١٠): فالقَهُوْباة وعَدَوْلَى لا يُثبتان؛ فَعَوْلَى. وطَشْياً ورَهْياً لا يكونان دليلاً على: فَعْيلَ. واكُوْلَى لا يُثبتان؛ فَعَوْلَى. وطَشْياً ورَهْياً لا يكونان دليلاً على: فَعْيلَ. واكُوْلًا واكْوَهَدَّ لا يكفيان لإثبات: افْوَعلَّ، بل إنه أحياناً بجعل الأمثلة الثلاثة غير كافية (٢٠): فقشْيبُّ وقشْينُّ وعِظْيَمُّ ليست برهاناً على ليست دليلاً على إثبات: فِمْيلَ. وسَنْبَلَ وكَنْثاً ودَنْقَعَ ليست برهاناً على إلى الشار وهو يذهب في هذه الكلمات مذاهب تدخله أحياناً في الشدوذ، بغية إنكار ما أنكر. ولكنه مع هذا كله يثبت أبنية كثيرة، بالاعتاد على المثال النادر المنفرد، كالذي نراه في (٣٠): طَحْرِبة، وضَهْياً، بالاعتاد على المثال النادر المنفرد، كالذي نراه في (٣٠): طَحْرِبة، وضَهْياً، ودُخَوْسُ، وتَركُفُساء، وذُخَيْلاء، ولِفَطُوس، وشَمَنْصِير، إذ ودُخَيْلاء، وإسحار، وسَخاخِين، وكُذُبْذُبان، ولِفَطُوس، وشَمَنْصِير، إذ يثبت بها الأبنية، وينصُّ على أن هذه الكلمات نوادر. وكذلك يعتمد كلمة «قصاصاء (٤)» في إقرار «فيالاء » مع أنها كلمة نادرة شاذة (٥).

وفي إدغام المضمَّف نحو «ردّ» يجمل(1) الإدغام في «فَعلان» و «فَعلان» منه واجباً: «ردّان»، حملاً عليها بجرّدين من الزيادة، إذ يجب الإدغام في «فَعلِ» و «فَعلِ» منه: «ردَّ» خلافاً لابن كيسان. ثم يعرض في مسائل التمرين لبناء «فَعلان» و «فَعلان» من «حَييت»، فيوجب الإظهار(٧)، ويمنع الإدغام: «حَيوان» و «حَيِيان»، فينقض ما قرّره هناك. وحجته في وجوب الإظهار أنه لا يخلو أن تمتدَّ بالألف والنون، أو لا تمتدَّ. فإن اعتددت لم تدغم لخروج البناء عن شبه

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ١٠ ب و ١٦ أ.

<sup>(</sup>y) المتم الورقة ١١ ب و ١٥ – ١٦ أ.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٧ و ١١ ~ ١٤٠

<sup>(</sup>٤) المتم الورقة ١٣ أ.

<sup>(</sup>a) المزهر 1: ٣٥٤.

<sup>(</sup>٦) المتم الورقة ٦٠ ب.

 <sup>(</sup>v) المتع الورقة ٧٠ ب.

الفعل، وإن لم تعتدًّ لم تدغم أيضاً، كما لا يدغم لو ذهبت الألف والنون وهو في احتجاجه هذا ينقض ما قرَّره هناك أيضاً.

هذه غاذج مختارة بسطناها، لنوضّع ما لدى ابن عصفور من إخلال بالنقد الذاتيّ. ولكن النَّصفة تقتضي منا الوقوف أمام هذه الظاهرة، لنتساءل: هل كان ابن عصفور وحيداً فيها؟ وهل تنال من مكانته العلميّة بين أقرانه؟

ونحن إذا رجمنا إلى أسلافه من فحول العلماء رأينا لديهم عدّة صورٍ من هذه الظاهرة. فسيبويه - وهو إمام النحويين غير مدافع - تلمس كتابه غاذج من الخلاف أو التناقض. ومن ذلك أن «حتَّى» التي ينتصب بعدها الفعل المضارع، يجعلها مَرَّة حرفاً ناصباً للفعل! ")، ومرَّة حرفاً جاراً للمصدر المؤول بعده! "). وأظهر من هذا أنه يناقض نفسه في تاء «بنت »، فينصُّ على أنها للتأنيث حيناً، وينغي حيناً آخر أن تكون للتأنيث. ففي باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد، من بنات الحرفين، يقول! ": وأما بنت فإنك تقول: بَنَوِيُّ، من قبل أن هذه التاء التي للتأنيث لا تثبت في الإضافة، كما لا تثبت في الجمع بالتاء ». هذا، مع أنه في باب ما ينصرف في المذكر البتة، مما ليس في آخره حرف التأنيث! يقول: «وإن سميت رجلاً ببنت الوائدة، كما المحتول ألمقوا سَنْبَة التأنيث! كما هذه التاء، وألمقتها ببنات الثلاثة، كما ألمقوا سَنْبَة بالأربعة. ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها. فإنما هذه التاء غيريت، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لما ذكرت لك. وإنما هذه زيادة في الاسم بني النح وليست كالهاء لما ذكرت لك. وإنما هذه زيادة في الاسم بني الناء فيها كتاء عفريت، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لما ذكرت لك. وإنما هذه زيادة في الاسم بني النكرة، وليست كالهاء لما ذكرت لك. وإنما هذه زيادة في الاسم بني

<sup>(</sup>١) الكتاب ١: ٦٣٤.

<sup>(</sup>r) الكتاب ١: ٧٠٤.

<sup>(</sup>t) الكتاب v: ۲۸ و ۱۳۸۸.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٢: ١٣.

عليها، وانصرف في المعرفة. ولو أن الهاء التي في دجاجة كهذه التاء انصرف في المعرفة.».

وكذلك كانت الحال لدى أبي عليّ الفارسيّ. فهو مثلاً يقول في هيهات (١): «أنا أفتي مرَّة بكونها اسماً سُمِّي به الفعل، كصه ومه، وأفتي مرَّة أخرى بكونها ظرفاً. على قدر ما يحضرني في الحال ».

بل إنَّ أبا الحسن الأخفش كان أوسع مدى في هذه الظاهرة، فهو يدهب في المسألة الواحدة أحياناً مذاهب يخالف بعضها الآخر، فإذا حاول ابن جنَّي نقده وإلزامه أحد تلك المذاهب أنكر عليه ذلك شيخه أبو عليّ الفارسيّ، عتجاً بأنَّ مذاهب أبي الحسن كثيرة (٢٠).

ومن هذا نرى أن عالقة النِّجو كان لديهم مساهمة في ظاهرة الخلاف والتناقض، ولم يكن ابن عصفور بدعاً فيها.

إلا أن هذا لا ينع أن تؤخذ هذه الأوهام على أصحابها، وتعتبر صورة من صور القصور. فأبو علي الفارسي، وهو الذي دافع عن الأخفش كه رأينا، كان إذا سمع شيئاً من كلام الأخفش يضاد بعضه بعضاً يقول: " عكر الشيخ (") ». وكأنه ينكر عليه أن يكون في كلامه ما يعكر ويكدر و.

ولهذا كان ابن جنّي قد أجهد نفسه، حين حلّها عبء الجمع بين أقوال سيبويه، فعمد إلى التأويل، والتعليل، والتمثيل، محاولاً أن يدفع عنه التناقض في بعض أقواله (1).

وأما ما لمسناه لدى ابن عصفور من تضاد في القياس، حيث يجعل

<sup>(</sup>۱) الخصائص ۱: ۲۰۳،

<sup>(</sup>۲) المتمالين ۱: ۲۰۹.

<sup>(</sup>۳) الخمائص ۲۰۱۱.

<sup>(</sup>٤) الخصائص ١: ٢٠٠ - ٢٠٤.

المقيس مقيساً عليه، فإنه أيضاً ليس فيه بدعاً. هذا سيبويه(١) يجيز جرّ الوجه من قولك «هذا الحسنُ الوجه» تشبيهاً له بقولم «هذا الضاربُ الرجل»، في حين أنه كان قد أجاز جرَّ «الرجل» حلاً لها على الشبه

وللمبرّد ما يشبه هذا (٢). وقد أساه ابن جنّي «دور الاعتلال»، وللمبرّد ما يشبه هذا (٢). وقد أساه ابن جنّي «دور الاعتلال»، وجمل له - كمادته - وجها في صنعة الإعراب، وذكر له تأويلاً حسناً. فهو يرى أن هذه الظاهرة - على طرافتها - تمثّل ما عرفه الملاء (٢) من أن المرب إذا شَبَّهَتْ شيئاً بشيء مكّنت ذلك الشبه لها، وعمرت به الحال بينها؛ ألا تراهم لمّا شَبَهوا الفعل المضارع بالاسم، فأعربوه، تَمَّموا ذلك المعنى بينها بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه، وكما حلوا النصب على الجرّ في التثنية، والجمع الذي على حدّ التثنية، حلوا الجرّ على النصب فها لا ينصرف.

وأما ما أخذناه عليه، من أنه يخالف نفسه في الاحتجاج، فيمتدُّ حيناً بتجنُّب الالتباس، وحيناً لا يمتدُّ به، ويخرج عليه، فإنَّ له في المحات العرب ما يشبهه، وهو ما يتعلَّق بالظاهرة المارضة في الكلمة. فبعض العرب يمتدُّ بها، ويُخضع اللفظ لتأثيراتها، وبعضهم الآخر لا يمتدُّ بها، وكأنها لم تكن. وقد بسط المؤلف ذلك غير مرَّة، وعلَّل به بعض الظواهر الصرفية. ومن ذلك ما نراه في الإدغام، إذ يذكر ابن عصفور وجوب الإدغام في مثل «ردَّ» وجوازَ الإظهار والإدغام في نحو «تتذكِّرُ». ويُتبع ذلك با يليانًا: «فإن قال قائل: فلأي شيء لم يَلزَم (تتابَع) الإدغام و(تتذكَّرُ)

 <sup>(</sup>١) الحصائص ١: ١٨٣ و ٢٩٧٧ و ٣٠٠٣ - ٣٠٠٤ والانتراح ص ٥٥ - ٥٦. وانظر الكتاب ١: ٤ - ٦ والخصائص ١: ٣٣ و ٣٠٠٠.

<sup>(</sup>٢) انظر الخصائص ١: ١٨٣ والافتراح ص ٥٥.

<sup>(</sup>٣) الخصائص ١: ٢٠٠٠ - ٣٠٤ و ٢٩٧ و ١٨٣ - ١٨٤.

<sup>(</sup>٤) المبتع الورقة ٥٩ ب. وانظر الورقتين ٦١ ب و٣٩ ب.

الحذف، ويُرفض اجتاع المثلين كما رُفض ذلك في: رَدَّ؟ فالجواب أَنَّ التاء في مثل: تفاعَل، وتَفعَّل، لا تَلزم لأنها دخلت على: فاعَل، وفَعَلَ؛ ألا ترى أَنَّ الأصل في تتابع: تابع، وفي تَذكَّرَ: ذكَّرَ. فلما لم يلزم صار اجتاع المثلين غير لازم، وما لا يلزم، وإن كان ثقيلاً، قد يُحتمل لعدم لزومه؛ ألا ترى أَنَّ: جَيلاً، لم يُعلل لأنَّ الأصل: جَينَلُّ، والتخفيف المؤدّي إلى الثقل عارض، فلذلك لم يُلحظ. ومن أدغم في: اتّابع، وحذف في: تَذكَّرُ، اعتدَّ باجتاع المثلين، وإن كان غير لازم، لأنَّ العرب قد تعتدُّ بغير اللازم؛ ألا ترى أنَّ الذي قال: لَحْمرُ جاءني، فحذف همزة الوصل، اعتدً بالحركة التي في اللام، وإن كان التخفيف عارضاً والأصل: الأحر ».

وإذا كنا قد لسنا في هذا عدراً لابن عصفور فإننا لنعتقد أن له عدراً آخر، لا يقل وجاهة عن سابقه. وذلك أنَّ علي بن مؤمن كان متاخراً، وقد جع في كتابه - كما رأينا - كثيراً من نصوص المتقدّمين، ومسائلهم، وتأويلاتهم، ومذاهبهم، فلا غرو أن يلقى الباحث في كتابه عدَّة نماذج، من الأقوال التي يخالف بعضها بعضاً، أو يناقضه.

## ء فوائت وقصور

وما يؤخذ على أبي الحسن ابن عصفور أنه - على تأخّره - فاته بعض موضوعات الصرف، وموادّه في كتاب المتع. فمن الموضوعات التي أغفلها: تخفيف الحمز، الإمالة، الابتداء، الوقف، التقاء الساكنين، المقصور والمدود(١٠).. وكأنه أغفل هذه الموضوعات، لأنه عرض لها في كتبه النحوية.

 <sup>(</sup>١) وفي كون بعض هذه الموضوعات من العمرف أو النحو خلاف بين العلماء. انظر شرح التسهيل الورقة.
 ١٤٧ من الجلد ٨٠.

وأما المواد الصرفية التي فاتته فكثيرة جداً. منها أنه يذكر بعض الأسهاء التي زيدت اللام فيها، ثم يقول(١): «فهذه جلة الألفاظ التي زيدت اللام فيها». وقد فاته من ذلك(٢): هَدْمَلٌ، بعنى هِدْم وهو الثوب الخَلْق، ونَهْشُلٌ، وعَثُولٌ، وهو الطويل اللحية..

وفاته من الأساء التي زيدت(٣) فيها الم (١٠): صلْدِمٌ من السَّلْد، وخَلْدَم، وكَلْدَم، وقَشْمَم، وخَلْدَم، وقَشْمَم، وخَلْدَم، والنَّمْة، والنَّمْقَمة، والنَّمْقَمة، والتَّمْقَمة، والتَّمْقَمة، والتَّلْحَمّ، والمَّلْخَدَم، والمَّحْدَم، والمَّحْدَم، والمَّلْخَدَم، والمَّحْدَم، والمَّدْحَم،

ومن الأساء التي زيدت (٥) فيها النون فاته (٦): خَلْبَنَّ، وَبِلَفْنَ، وَبِلَفْنَ، بِلَفْن، وَوَشْعَنَ، وَوَشُونَ، وقَرْقَنَّة ...

قإن قيل: فلعله أغلفها، لأن في زيادة الحروف فيها خلافاً! فالجواب نه قد ذكر كثيراً من الكلمات التي اختُلف في زيادة الحروف فيها، فصل في أمر كثير منها، وكان حرياً به أن يشير إلى هذه الأساء، غيرها أيضاً، إذا أراد أن يستجيب لما يقتضيه استيفاء البحث ومما يذكر في فوائته أنه قال: إنّ في تتفل لفتين(٧): فتح التاء الأولى وضم الغاء، وضم التاء الأولى مع الفاء. وقد ذهب عنه أنّ فيهات لغات أخرى؛ قال ابن القطاع في كتاب الأبنية: «وعلى: تَفعلِ، نحو تَتَفل، نحو تَتَفل، وعلى: تَفعل، عو تَتَفل، وعلى: تَفعل، عو تَتَفل، وعلى: تَفعل، عو تَتَفل، وعلى: تَفعل، عو تَتَفل، وعلى:

تُفْعَل، نحو تُتْفَل...».

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ١٩.

<sup>(</sup>٢) الزهر ٢: ٢٥٩،

 <sup>(</sup>٣) المنع الورقة ٢٢.
 (٥) النم ١٠ ١٥٥ -

 <sup>(</sup>٤) المزهر ٢: ٣٥٧ - ٣٥٨ وسبط اللآلي ص ٧٤٣ وشرح القصائد العشر ص ١٨٢.
 (٥) المبتم الورقة ٢٦.

<sup>(</sup>a) the man of the

<sup>(</sup>٦) المزهر ۲: ۲۵۹ – ۲۲۰.

 <sup>(</sup>٧) المتع الورقة ٢٠.

وفي الإدغام يذكر أنَّ الفعل الذي يلتقي فيه المثلان، وأحدها تاء «افتعلَ » يجوز فيه «قتلً » «افتعلَ » يجوز فيه «قتلً » أيضاً وما مثل به صحيح لا مفعز فيه ، ولكنَّه ليس كلَّ ما يمكن أن يعلَّ به في ضوء عبارة المؤلف، وإذا أوردنا ما تحتمله تلك العبارة كان لدينا نحو: اتَّبَعَ ، واتَّعَدَ، واتَّعَى. وهذا ما لا يجوز فيه إلاّ الإدغام، خلافاً لما قرَّر. والذي سبب ذلك أنَّ ابن عصفور لم يلتزم الدقة في عبارته، فسمح لمثل هذه الخالفة أن تظهر، وتشير إلى ما فاته في المسألة. فقد جعل القيد هو أن يكون (۱) «أحد المثلين تاء افتعل »، ولو قيَّده بدأول المثلين » لقطع دابر الفوائت والإشكال.

ونظير ذلك ما ذكره في إدغام الاسم، إذ أجاز فيه – إذا كان أحد (٢) المثلين التاء من اسم جارٍ على «افتكل » – ما يجوز في الفعل من إظهار وإدغام. وقد فاته أنّ مثل: اتباع ، واتّخاذ ، ومُتّبع ، ومُتّخذ ، لا يجوز فيه إلا الإدغام.

وعندما عرض لإعلال الفعل الأجوف قال<sup>(¬)</sup>: «فإن أسند إلى ضميرٍ متكلم، أو مخاطب، فإنه لا يخلو أن يكون.. فتقول: خفتُ، وكِدتُ، وطُلتُ، وقلتُ، وبِمتُ ». وبذلك يجعل الإعلال هذا خاصاً بالفعل المسند إلى ضمير المتكلم أو الخاطب، ويفوته ذكر نون النسوة الفائبات، مع أنه مثلها في الحكم(٤).

وفي باب زيادة التاء قال: إنها تكون زائدة، دون حاجة إلى دليل، فيا يلي<sup>(ه)</sup>: «التاء التي في أوائل أفعال المطاوعة، نحو قولك: كسَّرتُهُ

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٥٩ ب.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٦٠ ب.

 <sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٤١.
 (١) وانظر أيضاً المبتم الورقة ٤٢ أ و٣٣ ب و٤٤ ب.

<sup>(</sup>a) المتم الورقة ٢٦ ب.

فتكسَّرَ، وقطَّعتُه فتقطَّعَ، ودَحرجتُهُ فتد حرجَ . والتآء في أول تفاعلَ، نحو: تفافَلَ، وتَجاهَلَ، وما تصرَّف من ذلك ». فذكر ما تصرَّف من «تَفاعَلَ» وفاته ذكر ما تصرّف من أفعال المطاوعة، إلاّ إذا زعمنا أن قوله «ذلك» يشير إليه أيضاً.

وفاته في هذا الباب أيضاً أن يذكر تاء جمع المؤنث السالم في الزائد الذي لا يحتاج إلى دليل، مع أنه ذكر فيه تاء تأنيث المفرد.

وذكر في القلب والحذف والنقل إعلال الفعل المثال، والأجوف، والناقص، ففصّل أحوال إعلال الأجوف، ماضيًا ومضارعًا وأمراً، وإعلال المثال والناقص ماضيين ومضارعين، وفاته ذكر إعلالهما في صيغة الأمر(٢)، وإعلال نحو مُرضِي، ومَقْويٌ به. وهو ضروريٌ لا يجوز إغفاله.

وزيادة حرف واحد في أول الاسم الرباعيّ يقصرها(٢) على اسمي الفاعل والمفعول، نحو «مُدَحْرَج». وينسى أن ذلك ثابت أيضاً في المصادر نحو «تَدَحْرُج»، والصفة المشبهة نحو «مُعَرْبِدُ الْحُلُقِ» و«مُحَشْرِجُ الصَّوْتِ»، والمصدر الميميّ واسمي الزمان والمكان نحو «مُحَشْرِجُ».

ويقرّر أن الألف تحذف لفظاً، إذا التقت بساكن، إلا إذا كان الساكن<sup>(1)</sup>: ألف التثنية، أو الياء الأولى من ياءي النسب، أو ألف منتهى الجموع، إذ يكون القلب في الحالتين الأوليين، والإبدال في الحالة الثالثة، بدلاً من الحذف. ومن هذا تراه يستثني تلك الحالات الثلاث فقط، ويغفل غيرها كقولهم «حَلْقَتَا البطان<sup>(1)</sup>»، و«ها الله»،

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٤٠ - ٤٢.

<sup>(</sup>٢) انظر المتع الورقة ٤٠ ب والورقة ١٦ أ.

 <sup>(</sup>٣) المتع الورقة ١٤ أ.
 (٤) المتع الورقة ٥٧ ب.

<sup>(</sup>ه) شرح الشافية ٢: ٢٢٤ - ٢٧٥.

و «حاش للهِ »، والنداء بـ « آيُ(١) »، وهمزة الاستفهام حين يليها همزة وصل حركتها الفتحُ في الأصل نحو: آلحسنُ عندك؟ وآيْمُنُ الله فَسَمُكَ؟ والحرف المدغم نحو: دابَّة، وشآبَّة.

ويزعم أن العرب شذَّت في كلمة واحدة، هي «مَصائبُ »، فهمرت فيها العين(٢). وقد فاته أنه قد ذكر من قبل(٣) شدوذهم في «أقائم » جمع: أقوام، وأن مثل هذا الشذوذ جاء أيضاً في «مَنائر » جمع: مَنارة، و «مسائل » جمع: مَسِيل(٤)، و «مَعائش » جمع: معيشة(٥).

وذهب في «تُكُمُّوا» إلى أن أصله (1) تُكُمَّوا، فأبدلوا من المي الأخيرة ياء، فقالوا: تُكُمَّيُوا. فاستثقلت الضمة في الياء، فحذفت فيقيت الياء ساكنة، فخذفت لالتقائها بواو الضمير الساكنة، فصار: «تُكُمُّوا». وقد فاتته الإشارة إلى قلب كسرة المي ضمة لتصح الواو، وهذه الإشارة لا بد منها، وإلا كان: تُكُمُّوا.

وقال(٧) في الإبدال: «أَمَّا قولهم: هَمْ فِي مَمْكُوكاءَ وبَمْكوكاءَ، فَمَمُّوكاءَ وبَمْكوكاء، فَمَفْعُولاء لا فَخُلُولاء والباء في بمكوكاء بدل من الميم، على لفة بني مازن، فإنهم يبدلون من الميم باء، إذا كانت أوّلاً ». فقيد إبدالهم ذلك بأن تكون الميم المبدلة في أوّل الكلمة، مع أنهم قد جاء عنهم إبدالها غير أوّل. وفي رواية للمإزنيّ، عن حوار بينه وبين الواثق، أنه قال(٨):

<sup>(</sup>١) شرح القصائد البشر ص ٣٤.

 <sup>(</sup>۲) المتم الورقة ۱۸ أ.

<sup>(</sup>۳) المتم الورقة ۳۲ ب.

<sup>(</sup>٤) شعر زهير الأعلم ص ٢٧.

<sup>(</sup>ه) النصف ۱: ۲-۲.

<sup>(</sup>٦) المتم الورقة ٣٥ ب.

<sup>(</sup>٧) المتم الورقة ١٣.

 <sup>(</sup>A) اختلفت الروايات في هذا الحوار. انظر طبقات التجويين واللفويين ص ٦٣ و ١٨ وإنهاء الرواة
 ١٠ ٢٤٩ ومعجم الأدباء ٢٠ ١١٢ وشفرات الذهب ٢٠ ١٦٣ ومقتاح السعادة ١٠ ١٠٣ وبفية الوعاة ص ٢٠٦٠ ونظر مر ١٩٦١.

لما مثلتُ بين يديه قال: ممن الرجل؟

قلت: من بني مازن.

قال: أيّ الموازن؟ أمازن تميم، أم مازن قيس، أم مازن ربيعة؟ قلت: من مازن ربيعة.

فقال: با اسبُكَ - يريد: ما اسمك، وهي لغة قومنا يبدلون الميم باء وعكسه.

فكرهت أن أجببه على لغة قومي، لئلا أواجهه بالمكر، فقلت: بكر ابن محمد. فغطن لما قصدته، فأعجبه ذلك، وقال: اجلس فاطبَئِنَّ. أي اطمئنَّ.

وفي قوله «با اسبك، اطبئن » دليل على أن تقييد ابن عصفور ذلك قاصر غير جامع.

ولعل الأبنية والإبدال أظهر الموضوعات التي كثرت فيها فوائت ابن عصغور. فغي الأبنية زعم أنه وضع بابين حصر في أحدها أبنية الأساء، وفي الآخر أبنية الأفعال(۱)، ثم أثبت قريباً من أربعائة بناء للأساء والأفعال، مع أن ابن القطاع كان قد جع قبله أكثر من ألف للأساء والأفعال، مع أن ابن القطاع كان قد حمي قبله أكثر من ألف الأساء والأفعال، وأكثروا منها، وما منهم من استوعبها. وأوّل من ذكرها سيبويه في كتابه، فأورد للأساء ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة. وكذلك أبو بكر ابن السرّاج، ذكر منها ما ذكره سيبويه، وزاد عليه اثنين وعشرين مثالاً. وزاد أبو عمر الجرميّ أمثلة يسيرة. وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة. وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر. والذي خاتهي إليه وسعة، وبع ما تغرق النعي المنه إليه وسعة، وبع ما تغرق التعلي المنه الله وسعة، وبع ما تغرق المنه المنه المنه المناه وجع ما تغرق

 <sup>(</sup>۱) المتم الورقة ٦ ب.

<sup>(</sup>٧)! انظر الزهر ٢: ٤ وكثف الطنون ١: ٤٦.

في تآليف الأُمَّة: أَلفُ مثال، ومائتا مثال، وعَشَرَةُ أمثلة ».

ولهذا كان ماع فات على بن مؤمن كثيراً جداً. فإذا أردت تحقُّق ذلك فحسبك أن تعارض ما ذكره من أبنية الأماء بما هو عند السيوطي (١٠) وما أثبتَه من أبنية الأفعال بما هو عند ابن الحاجب (١٠).

أما الإبدال فيمكنك أن تلمس قصوره فيه، حينها تقارن ما أورده هو بما جمعه أبو الطيّب اللغويّ في كتابه «الإبدال» وما أثبته الناشر في حواشيه من فوائت.

فإذا قيل: لعل ابن عصفور أغفل هذه الفوائت، لأنه يذهب فيها مذاهب تخرج بها عها حلناها عليه! فالجواب أن هذا الاعتذار إن صح فإنه يتتخي أن يكون ابن عصفور قد بين مذهبه فيها، فأثبتها في مواطنها، كما فعل في كثير من المسائل الأخرى.

وفي باب التمثيل<sup>(٣)</sup> يذكر الميزان الصرفيَّ، فيقتصر فيه على تفصيل ما يقتضيه هذا الميزان في الكلمات الجرَّدة والمزيدة، ويفوته أن يذكر ما يكون للحذف، والقلب المكانيَّ، والإبدال، والإدغام، والإعلال، من أثر في الميزان الصرفيَّ.

وفي باب ما يزاد من الحروف في التضعيف، يقول (1): « إذا كان الإدغام من جنس إدغام المثلين كان أحد المثلين زائداً، إلا أن يقوم دليل على أصالتها ». ثم يذكر أصالة الحرفين معاً، وزيادة أحدها. ويفوته ذكر زيادتها معاً، كالذي في: كُذُبُذُبان، وَكُذُبُذُبُ، وذُرَّحُرَح، وهَكَوَّك، وزكريّاء، ومَرَحَيّا، وهَبَيَّخ، وهَبَيَّخ، وعَطَوَّد، وكَروَّس،

<sup>(</sup>١) المزهر ١٢ ٥ - ٣٦ وانظر ص ١٣١ - ٣٧٤ من كتاب أينية الصرف.

<sup>(</sup>٢) شرح الثافية ١: ١٧ - ١٤٠، وانظر ص ٢٧٥ - ٢٣٢ من كتاب أبنية المرف

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٣٠ أ.

<sup>(</sup>٤) المتع الورقة ٢٨ ب.

وَسَنَوَّر، وَوَشْعَنَ، وَقَشُونَ، وَقَرْطَنَ، وَمَرْطَنَ، وَقَرْقَفَنَّــة، وَسِمْعَنَّــة، وَسِمْعَنَّــة، وَسِمْعَنَّــة، وَنَظْرَنَّة، وَاجْلَوَّاه، واخْرُوَّطَ، وَاجْلُوَّاه، واخْرُوَّطَ، وَاجْلُوَّاه، وأَخْرُوَّطَ، وأَخْرُوَّطَ، وأَخْرُقُطَ، ومَحَساريّ، ونحو: قهنَّــب، ورَوَنَّك، إذا حمل على فَعَنَّل.

وفي هذا الباب أيضاً فصل في المكرَّر حالتي كون الحرفين أصليين، وكون أحدها زائداً، ولم يشر إلى الحالة الثالثة. وهي أن يكون الحرفان في المكرّر زائدين في مشل: خاتام، وساباط، وأراطي، وقصاصاء، وعَذارَى، وأربعاوَى، إذ الألفان في كلّ من هذه الكلات زائدتان، وفي مثل: خَيْفقيق، وفيضيضاء، وبرْبيطاء، وقرْقيسياء، ويَعْطِين، وكرابيس، إذ الياءان في كلّ من هذه الكلات زائدتان، وفي مثل: سُنْبَنَة، وتَرْتُمُوت، إذ التاءان في كلّ منها زائدتان.

وذكر من معاني الزيادات في أبنية الأفعال() شيئاً كثيراً، ولكنه لم يستطع أن يستوعب جميع تلك المعاني. ويكنك أن تتلمس ما فاته من ذلك، إذا عارضت ما ذكره هو بما أورده ابن مالك(٢) في كتابه «التسهيل».

وذكر في الأدغام أنّ الثاني من المتاثلين إذا كان ساكناً لم يجز الإدغام، ثم قال(<sup>7)</sup>: «وقد شنّت العرب في شيء من ذلك، فحذفوا أحد المثين تخفيفاً، لمّا تعذّر التخفيف بالأدغام. والذي يُحفظ من ذلك: أَحسْتُ، وظَلْتُ، ومَسْتُ». وقد فاتشه بعض الأفعال المحفوظة، كقولهم(<sup>1)</sup>: هَمْتُ ولُبْتُ ووَدْتَ، من الأفعال: همَّ، ولبَّ، وودَّ. أما ما

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ١٦ ب - ١٨ أ.

<sup>(</sup>٢) تسهيل الفوائد ص ١٩٥ - ٢٠٢.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٦٣ أ.

<sup>(</sup>٤) شرح الثافية ٣: ٢٤٥ واللسان (حسس).

ذكره ابن عصفور فقد اقتصر عليه سيبويه. وأتبعه بقوله (۱۰): «ولا نعلم شيئاً من المضاعف شد عا وصفت لك، إلا هذه الأحرف »، مع أنه قال فيه من قبل: «وكذلك تفعل به في كلّ بناء، تبني اللام من الفعل فيه على السكون، ولا تصل إليها الحركة، شبّهوها بأقمت، لأنهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنة ». وقد خرج بعض العلماء بهذه الظاهرة من حير الشذوذ، وجعلها لفة لبني سُلم (۱۳)، وقال: وربا استعملها غيرهم.

وجعل ابن عصفور إبدال الواو من الهمزة في قولهم «واخيت» شاذاً، ولم يذكر غيره حين قال (٣): «وأبدلت من غير أطراد في: واخيت». ومثله كثير، وذلك عندما يبنى «فاعل » من المهموز الفاء نحو: وازى، وواكل، وواتى، وواسَى، ووارب. والهمز في هذه الأفعال هو القياس، والإبدال لفة ضعيفة. ولم يبدل: آخذ، وآنس، وآجر، وآآم..

وقال في أبنية الرباعيّ الجرد(ع): «وأما فِمُلُلٌ فحكي منه: زِئبُرٌ، وضِئبُلٌ. وذلك شاذٌ لا يلتفت إليه، لقلّة استعاله » قلت: وحكي منه أيضاً: خِرْفُعٌ (ه).

وذكر امتناع إدغام الحرفين المعتلّين أحدِهما في الآخر، إذا كان أولهما مدغماً فيه، نحو<sup>(١)</sup> «وليّ يزيد» و«عدوّ واقد». وفاته أن يشير

<sup>(</sup>١) الكتاب ٢: ٤٠٠٠.

<sup>(</sup>٢) شرح الشافية ٣: ٢٤٥ والتاج (حس).

 <sup>(</sup>٣) المبتع الورقة ٣٤ ب وانظر اللسان (أخو) و(أمر).

 <sup>(</sup>٤) المتع الورقة ٧ أ.
 (٥) التصائص ١: ٦٨٠٠

<sup>(</sup>r) المتع الورقة ٦١ أ.

إلى هذا الامتناع نفسه في حروف الصحة نحو «ردَّدُ<sup>(۱)</sup>» و «كُرِّرُ<sup>(۲)</sup>» و «كُرِّرُ<sup>(۲)</sup>» و «شَبُّ بكرٌّ ».

٥

## أخطاء علمية

وأخيراً فإنَّ من أوهام أبي الحسن ما هو خطأ علمي صرف، ساقه إليه التسرُّع في النقل والتصنيف. فهو مثلاً يقول في الإبدال<sup>(1)</sup>: «فأما قول نصيب:

فلو كنستُ وَرداً لونُهُ لَعَسِقْتِني ولكنَّ ربي سانَني بسَواديـــــا فلم يبدل السين من الشين في: عشقتني ، ولا في: شانني، بل كان له لَتَغٌ في الشين، فكان يتعذَّر عليه النطق بها حتى يجعلها سيناً ». فإذا هو يخطىء في نسبة البيت إلى نصيب، وهو لسُحير عبد بني الحساس(٥).

وروی(٦) بیت نصیب المشهور کها یلي:

فقالَ فَريتَّ: آأَذا، إذ نَحَوتُهم نَعَمْ، وفَريقٌ: لا يُمنُ اللهِ ما نَدري فلفَّق بين رواتين، إحداهما(٧):

فقسال فَريستيُّ: آأذا، إذ نَحوتُهم وقال فَريقٌ: لا بينُ اللهِ ما نَدري والأخرى(٨):

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٥٩.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٦٠ ب.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٦٦ ب.

<sup>(</sup>٤) الممتع الورقة ٣٨ ب.

<sup>(</sup>٥) انظر ديوانه ص ٣٦ والحكم واللمان والتاج (عمق).

 <sup>(</sup>٦) المتع الورقة ٣٣ ب.

<sup>(</sup>٧) سر الصناعة ١: ١٣٠.

 <sup>(</sup>A) الكتاب ۲: ۲۷ والمنصف ۱: ۵۸ والصناعتين ص ۶۳۱ وتهذيب الايضاح ۱: ۱۱۶ والانصاف می
 ۲۰۷ والمغنى ص ۱۰۱، وانظر نقد الشعر ص ۱۱۹ وشرح بانت سعاد ص ۳۳ – ۳۳.

فقالَ فريقٌ القومِ لمّا نَشَدْتُهُم: نَعَمْ، وفريقٌ: لا يَنُ اللهِ مانَدري إذ جم بين صدر الأولى وعجز الثانية، فأنسد البيت.

وتحدّث عن الخلاف في ألف الاسم المقصور، في الوقف، نحو «عَصَا » و «رَحَى »، فإذا هو أحياناً يسمي المقصور منقوصاً(١)، وَلا يَبِيّز بين المصطلحين.

وفي ريادة الم يقول (٢): إنّ الم أصلية في «مُففُور، لأنَّ الم قد ثبتت في تصريفه، قالوا: دَهبوا يتَمفْنُون، أي: يجمعون المُففور. وهو ضرب من الكأة، وأما: مُفرُودٌ فيدلٌ على أصالة ميمه أنه ليس في كلامهم: مُفُولٌ، وفيه: فُعلُولٌ». فهو يفسر المُففور بأنه «ضرب من الكأة». وهذا وهم منه، لأن المُغرود هو الذي يناسبه هذا التفسير، أما المُففور فله معان كثيرة ليس فيها ما له علاقة بالكأة، فهو المُشَر، والسَّام، والطَّلح، وهو أيضاً صمغ شبيه بالناطف، ينضحه العرفط، فيوضع في ثوب، ثم ينضح بالماء، فيشرب (٢).

وفي معاني أبنية الأفعال يقول<sup>(1)</sup>: «فَعْلَلَ: ولا يكون إلا متعدّياً فو: جَلْبَبَهُ، وشَعْلَلُهُ. إلا أن يكون رباعياً، فإنه يكون متعدّياً وغير متعدّ، فالمتعدّي نحو: حَرْحَته، وصَعْرَرْته. وغير المتعدّي نحو: قَرْقَرَ» فيجعل «صَعْرَرَ » من الأفعال الرباعية، وليس هو رباعياً، وإنما هو ملحق بالرباعي، كجلبب وشَملَل ويجعل الفعل «شَمْلَل» متعدّياً دامًا، مع أنهم قد قالوا: شَمَلُل، بعنى أسرع، فلم يتعدّ.

وفي معرض حديثه عن الإعلال في الفعل، قال(٥): «وأما: فَعِلَ،

<sup>(</sup>١) المنتع الورقة ٣٨ ب. وانظر ما معنى في ص١٢٠

 <sup>(</sup>٧) المتم الورقة ٢٣٠
 (٣) انظر التاج (غفر).

<sup>(</sup>ع) المتم الورقة ١٦. وانظر الورقة ١٥٠

<sup>(</sup>٥) المتع الورقة ٤١، وانظر المزهر: ٢: ٧١٠

المكسورُ العين فيجيء مضارعها أبداً على: يَفعَلُ، بفتح العين نحو: كِدْتَ تَكَادُ، وزِلتَ تَزَالُ. ولم يشذَّ من ذلك شيء إلاَّ لفظتان وها: مِتَّ تَموتُ، ودِمْتَ تَدُوم، فجاء مضارعها على: يَفعُل، بضم العين. على أنه يكن أن يكون هذا من تداخل اللفات، وذلك أنهم قد قالوا: مُتَّ يكن أن يكون هذا من تداخل اللفات، وذلك أنهم قد قالوا: مُتَّ يكون أنه ومُتَّ، ومن قوت مضارعين لدُمتَ، ومُتَّ. ومن قال: مِتَّ بالكسر، ودِمتَ لم يستعمل لها مضارعاً، بل اجتزأ بمضارع: ودُمت، عنه».

والصحيح أنَّ لهم مضارعاً وهو «تَهاتُ» و «تَدامُ»؛ قال أبو الفتح (١٠): «وأما: مِتَّ، ودِمتَ، فمضارعها: تَهَاتُ، وتَدامُ. قال: يسا ميُّ، لا غَروَ ولا مسلاما في الحبُّ، إنَّ الحبُّ لن يَداما وقال:

بُنيّ، يسا سيّدة البنسات عيشي، ولا يُؤمَنُ أن تَهاتي ». وقال ابن عصفور في إبدال التاء(٣): «أبدلت من الطاء في: فُستاط. والأصل: فُسطاط، بدليل قولم: فَساطيط، ولا يقولون: فَساتيط ». وقد ذهب عنه أنَّ العرب تقول(٣): فُسطاطٌ وثلاثة فَساطيط، وفُستاطٌ وثلاثة فَساتيط. وقد ضلَّله في هذا أنه اعتمد ابن جني(١)، ولم يستقص المسألة بنفسه. وكذلك كان شأنه في قوله(٥): «وقالوا: جَدَفٌ ، في جَدَث. والأصل الثاء، لقولم في الجمع: أجداث، ولم يقولوا: أجداف »، إذ اعتمد قول(١) ابن جني، وفاته أنه (١) قيل في الجمع: أجداث وأجداف اعتمد قول الله عنه أبداث وأجداف على المتعمد قول المناب الناء، الناب عنى وفاته أنه (١) قيل في الجمع: أجداث وأجداث وأجداف المتعمد قول (١) ابن جني، وفاته أنه (١)

<sup>(</sup>١) الخصائص ١: ٣٨ - ٣٨١، وانظر النصف ١: ٣٥٦ واللبان والتاج (دوم).

 <sup>(</sup>٧) المتع الورقة ٣٧.
 (٣) الابدال ١: ١٣٧.

<sup>(</sup>٤) سر المتاعة ١: ١٧٤.

<sup>(</sup>a) المستع الورقة ٣٩.

<sup>(</sup>٦) سر الصناعة ١: ٢٥٠.

<sup>(</sup>y) الابدال 1: ١٩٣.

وأنَّ الفرَّاء قد قال: «الجَدَفُ لفة تميم وقيس، والجَدَثُ لغة أهل الحجاز "١٠).

وقال أبو الحسن في الأبنية (۱): «أما: هَرَنْبَران (۲) وعَفَرَّران، فإنها تثنية: هَزْنُبَرِ كَجَحَنْفُلِ، وعَفَرَّر كَعَدَبَّس، ثم سُمِّي بها ». وبذلك جعل «هَزنبران » اسماً وهو صفة. قال ابن دريد (۱): هزنبز: هو السيّىء الحُلُّةِ، ويقال هزنبزان أيضاً، وأنشد:

أَنْ لو مُنِيْتُ بِهَزَنْبِزانِ \*

وقال ابن جنّى(ه): « الْهَزَنبزان: السِّيء الْخلق، قال:

لقيد مُنْيِدت بهَزَنْبزانِ لقد نَسيت عَفَدلَ الزّمانِ وعَفَرْران: الم رجل ».

ويبسط أحوال مضارع «نَعَمَلَ»، إذا لم يكن للمغالبة، ولم يكن معتلاً، أو مضعَّفاً، فيجعلها قسمين: الأول أن تكون عينه أو لامه حرف حلق، فيأتي المضارع على «يَفْعَلُ» بفتح المين، والثاني ألا تكون عينه أو لامه حرف حلق، فيأتي المضارع (١٦) «على: يَعْفِلُ، ويَغْفُلُ، بكسر المين وضمها، نحو: ضَرَبَ يَضِربُ، وقَتَلَ يَقَتُلُ، وجَلَسَ يَجلِسُ، وقَعَدَ يَقْعُدُ». فإذا بالمؤلف يخطىء في إيراده «قعد يقعد»، وهو مما عينه حرف حلق، ويشد عا قرَّر لمثله.

ويقسم الفعل الثلاثيّ المزيد ثلاثة أقسام: ما جاء على وزن الرباعيّ، وهو ملحق به، نحو: جَلْبَبَ، وتَكرّمَ، واقعنسَسَ. وما جاء على وزن

<sup>(</sup>١) وانظر الصحاح (جدف).,

 <sup>(</sup>۲) المتع الورقة ۱۵.

<sup>(</sup>٣) ويقال: هزنبزان،

<sup>(</sup>ع) الجمهرة ۲: ۲۷۱.

<sup>(</sup>a) المتصالص ٣: ٣٠١.

<sup>(</sup>٦) المتم الورقة ١٦ أ-

الرباعيّ، وليس ملحقاً به، نحو: أكرَمَ. وما لم يجيء على وزن الرباعيّ نحو<sup>(۱)</sup>: انطلـــــق، واقتـــــــيَرَ، واستخرَجَ، واحرَّ، واحارَّ، واعلوَّطَ، واغدَوْدَنَ. ويعلَق على ما أورده في القسم الثالث بتوله: «فهذه الأمثلة من مزيد الثلاثيّ، وليس لها نظير في الرباعيّ » ولكننا إذا رجعنا إلى: استخرجَ، واعلوَّطَ، واغدودنَ، تبيّن(") لنا أنها على وزن الرباعيّ المزيد «اخرَنْجَمَ». فهي من هذه الزاوية شبيهة بـ «اقعنسَسَ » الذي ذكره من قبل، بين ما هو على وزن الرباعيّ.

ويدّعي(٣) أن الفعل الثلاثيّ الجرّد المضموم المين «فَعُلَ » لا يكون في المُعلّ اللام بالياء إلا في التعجُّب نحو: لَقَضُو الرَّجلُ، ثم يحتجّ لذلك بأسباب صناعيّة. هذا مع أنه قد قيلَ: «نَهُوَ الرَّجلُ يَنْهُو، فهو نَهِيٌّ من قوم أَنهاء » من الياقي اللام، دون تعجُّب.

ويزعم أن إبدال الياء من النون في (٤) «ظَرابيّ: جمع ظَرِبان» وفي «أُناسيّ» لازمٌ، مع أنه إبدال جائز، إذ جاء عنهم أيضاً: ظَرابينُ، وأنسينُ (٥).

ويمرض لحمزة درأى »، فيذكر أن حذفها في المضارع وجوباً هو على غير قياس، ثم يقول<sup>(٦)</sup>: دوربما أجروها على الأصل عند الضرورة، قال سماقة:

أُرِي عَينيَّ مــالم تَرْ أَيـالهُ كِـلانـا عـالمٌ بـالتُّرَهـاتِ». فهو يجمل همز المضارع ضرورة شعرية، مع أنه لفة بني تيم الرَّباب(٧).

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ١٥ ب.

<sup>(</sup>٢) هذا ما تبيّ لنا، وإن كان ما رجمنا إليه من المصادر يوافق ما ذهب إليه أبن عصفور.

<sup>(</sup>٣) المبتم الورقة ٤٩ أ.

<sup>(</sup>٤) المتم الورقة ٣٥٠.

<sup>(</sup>a) اللسآن (أنس). (-) التالثة مدر

<sup>(</sup>٦) المتع الورقة ٥٩٠٠.

٧) اللسآن والتاج (رأي).

ويَروي<sup>(١)</sup> عن الأخفش أن العرب قد التزمت فتح الواو في «أَشَاوَى» فلم يقولوا: أشاو. كذا يزعم، وقد رُوى<sup>(١)</sup> كسر الواو أيضاً.

ويوجب إبدال الهمزة المفتوحة واواً، إذا وليت همزة مضمومة نحو<sup>(7)</sup> «أواتي»، وإبدال الهمزة المكسورة ياء، إذا وليت همزة متحركة، نحو «أيمَّة »<sup>(1)</sup>. وهذان الإبدالان ليسا لازمين، إذا كانت الهمزة الآولى حرف مضارعة (أفرَّد)، وأوَّلَفُ، وأُوَّلَفُ، وأُوَّلَفُ، وأُوَّلَفُ، وأُوَّلَفُ، وأُوَّلَفُ، وأَوَّلَفُ،

وهو يوجب<sup>(1)</sup> أيضاً في الصفات على «فُعلَى» أن تقلب ضبة الفاء كُسرة، إذا كانت المين ياء، نحو «ضِيزَى». وقد جاء عن العرب ما يدفع ذلك الوجوب في القلب، فقالوا<sup>(۷)</sup>: كُوسَى وكِيْسَى، وضُوقَى وضنقَى، وخُورَى وخيرَى، وضُوفَى وضنقَى.

ويذكر أحرف التلقلة: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء، وحروف الإشراب: الزاي، والظاء، والذال، والضاد، والراء، ثم يقول(^): وومن المشرب مالا يخرج بعده شيء من ذلك [النفخ]، نحو الهمزة، والمين، والغين، واللام، والنون، والميء، فإذا هو يدخل في الحروف المشربة ما ليس منها، وهو: الحمزة، والمين، والغين، واللام، والمدن، والمهرا،

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٤٩ أ.

<sup>(</sup>۲) التاج (شياً)،

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٣٥ أ.

<sup>(</sup>ء) المبتّع الورقة ٣٦أ. (ه) النحو الواق ٤:٨٥٥ وجامع الدروس ٣: ١٢١٠.

<sup>(</sup>٦) المتم الورقة ٤٦ ب.

 <sup>(</sup>٧) إصلاح المنطق ص١٣٧ وتهذيب الاصلاح ١: ٢١٨ واللمان والتاج: كيس، ضيق، خير.

<sup>(</sup>A) المتم الورقة ٦٣ أ.

<sup>(</sup>١) انظر سر الصناعة ١: ٧٣.

ويقول في مخارج الحروف(١): «فللحلق منها ثلاثة: فأقصاها مخرجاً: الهمزة والألف والهاء. هكذا هي الثلاثة عند سيبويه. وزعم أبو الحسن أن الهمزة أوَّلاً، وأن الهاء والألف بعدها، وليست واحدة عنده أسبق من الأخرى. ويدلُّ على فساد مذهبه، وصحَّة ما ذهب إليه سيبويه، أنه متى احتيج إلى تحريك الألف اعتُمد بها على أقرب الحروف إليها، فقلبت همزة نحو: رسالة ورسائل. فلو كانت الهاء معها، من مخرج واحد، لقلبت هاء، لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة ». وقد استقى ابن عصفور هذا من ابن جنبي(٢)، دون تحقيق، فتابعه في الخطل. ذلك أن نسق هذه الأحرف الثلاثة عند سيبويه هو كما يلي(٣): الهمزة والهاء والألف، لا كما زعم ابن جنّى، وتابعه ابن عصفور. نعم إنَّ في كتاب سيبويه ذكراً لذلك النسق الذي زعاه، وذلك عندما قال(1): « فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والباء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء...». وهو ههنا يسرد الحروف سرداً، لا يخضعه إخضاعاً كاملاً لما يفرضه تسلسل مخارج الحروف. ولذا تراه يخرج عليه في تقديم الألف على الهاء، وتقديم الكاف على القاف، وتقديم الطاء على الجيم والشين والياء. وكأني بابن جنَّى قد اعتمد في قوله هذا الموطنَ من كتاب سيبويه ، فضل وأضلّ . وعلى هذا فإنّ ما استدلا به على فساد مذهب الأخفش يوجّه إلى مذهب سيبويه، بل يكون أحقّ به من الأخفش، لأن بين الألف والهمزة عند سيبويه الهاء، وليس بينها عند الأخفش حوف آخر.

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٦٣ ب.

<sup>(</sup>٢) انظر سر الصناعة ١: ٥٧.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣: ٤٠٥ وشرح المفصل ١٠: ١٣٣ وشرح الشافية ٣: ٢٥١.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٢: ٤٠٤.

وفي مسألة اسم الفاعل، من الثلاثيّ الجرّد الأجوف المهموز اللام، غو «جاء » يذكر مذهبي الخليل وسيبويه، ثم يقول(١): «ورَجَّحَ الفارسيُّ مذهب الخليل على المذهب الأوّل، بأنه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة الواحدة من جهة، وها قلب المين همزة وقلب المميزة التي هي لام ياء. وتوالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة لا يوجد في كلام المرب، إلا نادراً في ضرورة الشعر. وهذا الترجيح حسن ». وهكذا ترى ابن عصفور بحسِّ ترجيح الفارسيّ لذهب الخليل مقراً حجته في الترجيح، مع أن توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة ليس من ضرائر الشعر، وهو مشهور واضح في إعلال «ماء » و «استحى ». وهو كثير متداول في مسائل التمرين، حتى إنه ليبلغ أحياناً إعلالات ثلاثة، كالذي تراه في قولهم «إيَّ » في بناء مثل يبلغ أحياناً إعلالات ثلاثة، كالذي تراه في قولهم «إيَّ » في بناء مثل « إجْرِد » من «أوّى »، و «حَيَّى » في بناء «فيمَلَ » من «حَوَى »(٢).

فهذه الأخطاء التي وقع فيها ابن عصفور مصدرها - كما ترى - التعجُّلُ في الحكم، وقلَّةُ التثبُّتِ والاستيفاء. فلو أنه تتبَّعَ هذه المسائل قبل إصدار الأحكام فيها لجنَّب نفسه العثار.

<sup>(</sup>١) المبتع الورقة ٤٨ أ.

<sup>(</sup>٢) انظر شرح الثافية ٣: ٩٣ - ٩٤٠

 <sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٧ وانظر الورقة ٤٧.

<sup>(</sup>a) المزهر ۲۲ ۲۸ والحمع ۲۲ ۱۳۰۰

وزعم أنَّ الخاسيُّ لا تلحقه إلاّ زيادة واحدة، فيصير على ستَّة أحرف، وقال السيوطي (١): «ونقل أبن القطّاع: مِغْناطِيس، على وزن: فعُلاليل. فإن صحَّ، وكان عربيًّا، كان ناقضاً لقولهم: الخاسيُّ لا يلحقه الا زيادة واحدة».

وَنْفَى أَن يَكُونَ فِي الأَسَاءِ مَا هُو عَلَى وَزِنْ (٢) «فُعِيْل »، مَعَ أَنَّ بعض العلماء قال(٣): مُرَّبِقٌ للعُصْفُر، ومُرِّيحٌ للذي هو داخل الأذن،

وذكر أنَّ بناء « فُنْعُول » غير أصليّ ، وأنه أشبعت فيه الضمة وأصله « فُنْعُلٌ »، ومن ذلك: عُنْظُب، وعُنْظُوب(٤). ولكنَّنا نذكر أن بناء « فُنعُول » جاء منه مالم يُقصر ، وهو: عُنقود ، وطُنْبور (٥٠).

ونفي أن يجيء (٦) بناء «فَعَوَّل» في الأسهاء، وقد جاء منه في الأساء نحو(٧): سنُّوَّر، وهو الدروع أو جملة السلاح.

وأنكر(^) أن يكون اسم على «أفعلان»، مع أنه قد جاء منه قولهم(١): أَخْطَبان للشَّقْراق.

ونصَّ على أن « فَعَوْلَلاً » و « فِعَوْلَلاً » بناءان للأسهاء فقط (١٠٠. وقد قالوا(١١) رجلٌ حَزَوْلَق، وهو القصير الجتمع الخَلْق.

<sup>(</sup>١) المزهر ٢٢ ٣٤ والهمم ٢٢ -٢٦٠.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ١٠.

<sup>(</sup>٣) الزهر ١٩ ١٩ .

<sup>(1)</sup> المتم الورقة ١٠.

<sup>(</sup>٥) المزمر ٣٠ -٢٠.

<sup>(</sup>٦) المتم الورقة ١٣ أ.

<sup>(</sup>٧) انظر اللمان والثاج (سنر).

<sup>(</sup>٨) المتم الورقة ١٣ ب.

<sup>(</sup>p) الزهر ٢: ٢٤.

<sup>(</sup>١٠) المتع الورقة ١١.

<sup>(</sup>١١) الزهر ٢: ١٦.

ونفى أن يكون بناء «أفمُلان » للأسهاء(١). والصحيح أنه قد يكون اسهًا، وقد قالوا: أُخْطُبانَ لَلشَّقْراق(٢).

وذكر أنه لم يجيء من الأساء ما هو على « فُكُلٌّ » أو « فِكُلٌّ »٬۲۰.وقد قالوا: كُمُّهْرَة للحَشْفَة، وصِنَّبْرٌ وهِنَّبْرُ<sup>۲۱)</sup>.

ونصَّ على أنَّ بناء « فُعُلَيل » لم يجيء إلاَّ صفة نحو: غُرْنَيْق<sup>(ه)</sup>. وقد ذكر الزَّبيديِّ أ<sup>ا</sup> أنَّ غُرنيقاً هو اسم طائر. فعلى هذآ يكون صفة واسماً.

وأنكر أن يكون في الأبنية «فَمْلُولٌ»، لأنَّ ما مثّل به العلّاء له جاء أيضاً بضمّ أوّله، عدا «صَفْلُوق» وهو أعجميّ، لا يُحتجُّ به(٧). وقال(٨) الزَّبِيديّ: «وقال ابن بَرِّيّ: رأيت بخطّ أبي سهل الهرويّ على حاشية كتاب: جاء على فَمْلُول: صَفْلُوق، وصَفْلُول لضرب من الكأة، وبَمْكُوكَةُ الوادي لجانبه، قال أَبِي برّيّ: أما بعكوكة الوادي وبعكوكة الشر فذكرها السيرافيّ وغيره بالضمّ، أعني بضم الباء، وأما الصَّفْلُول لضرب من الكأة فليس بعروف، ولو كان معروفاً لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات، وأظنّه نبطيّاً أو عجميّاً، اهر، قلت: ولا يلزم من عدم ذكر أبي حينفة إياه في كتابه ألا يكون من كلام العرب، فإنَّ من حَفِظ خُجّةً على من لا يحفظ، فتأمّل ذلك ».

وجزم في « فَمَلْوَل » أنه لا يجيء إلاّ صفة نحو: كَنَهْوَر (١). وقال

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ١٣.

<sup>(</sup>٧) الزهر ٢: ٢٤.

<sup>(</sup>٣) المُتعَ الورقة ١٤.

<sup>(</sup>٤) الزهر ۲۲ ۲۹، (۵) ۱۱ - ۱۱ - ۲۰

<sup>(</sup>a) المتع الورقة 11. (٦) الزهر ٣: ٣٠.

<sup>(</sup>۷) المبتم الورقة ۱۵. (۷) المبتم الورقة ۱۵.

<sup>(</sup>A) التاج (الصعفوق).

<sup>(</sup>٩) المتع الورقة ١٤.

الزَّبيديُّ: إنَّ الكنهور قطع من السحاب كالجبال، واحدها كنهورة. فعلى هذا يكون اسهً لا صفة، مثل بَلَهْور اسم مَلك(١٠).

وزعم أنَّ بناء «فَعلال» لا يكون إلاَّ في المضعَّف مثل: زَلزال، وصَلصال، ولم يشذُّ منه إلاَّ «خَزْعال »(٢)، مع أنه قيل<sup>(٢)</sup>: قَرْطاس، وبَغداد، وقَشعام، وخَرْطال، وقَهقار.

وأنكر أن يكون بناء «فُعلال» قد جاء منه صفة (1). وذكر السيوطيُّ من الصفات (٥): هُلباج، وهو الأحمق الضخم الأكول الجامع لكل شرّ.

وذكر أنَّ بناء « فُعْلُلٌ » لا يكون إلاَّ في الصفات، نحو<sup>(٦)</sup>: طُرْطُبٌ. وأورد السيوطئُ من الأساء<sup>(٧)</sup>: العُرْطُبُةُ، وهو اسم لعود الفناء.

وزعم أنَّ بناء «فِعَّلَ » لم يجيء منه إلاَّ صفة نحو: عِلَّكُد<sup>(٨)</sup>. وقد جاء في الأساء: الصُّلَّخم، وهو اسم رجل من طبيي،<sup>(٩)</sup>

ونفى أن يكون « فَعْلَلِيْل » قد جاء منه اسم (١٠)، مع أنه قد قيل (١٠): قَفْسُلِل للمِغْرِفة ، وعَنْدَليب، وسُلسبيل.

<sup>(</sup>۱) الزمر ۱۲ س.

 <sup>(</sup>۲) المتم الورقة ۱٤.

<sup>(</sup>٣) القاموس واللسان (قرطس وخزعل وقهقر) والمزهر ٢٠ - ٣٠ - ٣٠.

<sup>(1)</sup> المتع الورقة (1).

<sup>(</sup>ه) الزمر ۲۱:۳۳.

<sup>(</sup>٦) المتع الورقة ١٤.

 <sup>(</sup>٧) المزهر ٢: ٣١.
 (A) المتم الورقة ١٤.

 <sup>(</sup>٩) شرح الفضليات الأنباري س ٣٣٧ وللتبريزي ص ١٥٣٧، وللصلخم معنى آخر يدخله في الصفات.
 انظر الخصائص ٣: ٢٠٥ واللمان (صلخم).

<sup>(</sup>١٠) المتم الورقة ١٥.

<sup>(</sup>١١) الزهر ٢: ٣٢.

وزعم أنه لم يجيء على « فُعَلِّيل » سوى: القُشَعْريرة والسُّمَهْجيج (١). وقد جاء من ذلك: الطأنينة، والرُّفأنينة، والشُّمَخريرة، والشُّازيزة، والشَّمَخُورِينَ ة .

وزعم أنه ليس من الكلمات على « فَعَلُوتِ » إلاّ ستَّةُ أَلفاظ، هي(٢): رَغَبُوت، ورَهَبوت، وطاغوت (٢)، ورَحَموت، ومَلَكوت، وجَبَروت. وقد جاء غير هذه الألفاظ الستة، نحو<sup>(٤)</sup>: سَنَبُوت، ودَرَبُوت، وتَرَبُوت..

وادّعى أن النون لم تبدل من الهمزة إلا شدوداً في كلمتين، ها « بَهْر انيٌّ » و « صَنعاني " ، وأنه لا يُعرف ذلك في غيرها (٥). ولكن المرب نسبوا إلى: رَوْحاء، ولَعْباء، فقالوا: «رَوحانيٌ » و «ولَعْبانيّ »(١).

وفي باب زيادة الألف ذكر أن الألف إذا كان معها في الكلمة حرفان أصليًان، وما عداهما معتمل للأصالة والزيادة، كالم أو الهمزة أولاً، أو النون ثالثة ساكنة، قضيت على الألف بأنها منقلبة عن أصل، وعلى الميم أو الهمزة أو النون بالزيادة، نحو: أَفعي، ومُوسى، وعَقنقي. وذلك لأنّ ما عُرف اشتقاقه من مثل هذّه الكلبات كانت هذه الجروف فيه زائدة، ولأنَّ هذه الحروف سبقت الألف في تلك الكلمات واختصَّت بزيادتها في هذه المواضع. وقد استثنى من هذه القاعدة ما قام الدليل على مخالفته إياها بزيادة الألف وأصالة تلك الحروف، ثم قال(٧): «وذلك قليل لا يُحفظ منه إلاّ أَرْطى في لغة من قال: أديٌّ مأروطٌ ». والحقُّ أنَّ

<sup>(</sup>١) المشع الورقة ١٥، وانظر شرح ديوان كعب بن زهير ص ٤٧.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٢٦.

 <sup>(</sup>٣) أصلها: طغووت، فقدمت اللام وقلبت ألفاً.

<sup>(</sup>٤) انظر القاموس والتاج (سنب) و (درب).

<sup>(</sup>ه) المتم الورقة ٢٧.

<sup>(</sup>٦) شرح الشافية ٢: ٥٤ - ٥٨ ومعجم البلدان ٦: ٣٣١ وشرح اختيارات المفضل ص ٣٧٣.

<sup>(</sup>y) المتم الورقة ٧٧ أ.

ما يقوم الدليل فيه على تلك المخالفة كثير جدًا نحو: إحدَى، وأُخرَى. وأُخرَى. وأُخرَى. وأُخرَى. وأُخرَى.

ومثله أيضاً ما ذكر في باب زيادة الياء، حيث قضى (١) على الياء بالأصالة، وعلى الم أو الهمزة بالزيادة، مع أنَّ ذلك ينقضه مثل: أثير، وأسير، وأجير، وأصيل، ومَجيد، ومَحيق، ومَعيل، ومَريد.

وكذلك ما قرَّره في باب زيادة الواو<sup>(۱)</sup>، وينقضه مثل: أُصول، وأُلوف، وأُمور، وأُمون، ومَثول، ومَرُوح، ومُكوث، ومكور.

تلك نماذج من أحكام ابن عصفور، تشير إلى ظاهرة أوهامه الخاطئة، بدافع من التسرَّع، وعدم الاستيفاء للمسألة التي يَعرض. وثمة ضرب آخر يمثّل أوهامه في نسبة المذاهب والأقوال. فهو أحياناً يخلط، فينسب إلى بعض العلماء أقوال غيرهم.

فإذا رجعت إلى قوله"): «ومصدر احواوَى: احويوالا ، من غير إدغام، لأن الياء مدَّة منقلبة عن ألف: احواوَى. هكذا حكى أهل اللغة عن العرب. وزعم المبرّد أنك تقول: احويالا ، من قبل أنَّ المصدر اسم، فبناؤه على حالة واحدة فلا تكون الألف عارضة » إذا رجعت إلى قوله هذا رأيته ينسب إلى المبرّد ما كان قد سبقه إليه سيبويه. قال سيبويه. قال سيبويه! «وأما افعاللتُ من الواوين فبمنزلة: غَزَوْتُ. وذلك قول العرب: قد احواوَتِ الشاةُ، واحواوَيتُ، وإذا قلست: احواوَيتُ، فلصدر: احويالا ، وكان حرياً بالمؤلف أن ينسب هذا المذهب إلى سيبويه أو إلى سيبويه والمبرّد.

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٢٧ ب.

<sup>(</sup>٢) المثم الورقة ٢٨ أ.

 <sup>(</sup>٣) المبتم الورقة ٥٦، وانظر المتنضب ١: ١٧٧.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٢: ٣٩١، وانظر شرح الثافية ٣: ١٢٠ وشرح المنصل ١٠: ١٣٠.

وقد نسب إلى الأخفش أيضاً ما ذهب إليه سيبويه، قال عليّ بن مؤمن (١٠): «ومصدر اقتتل: قتالاً، قالاً، قالاً، قالاً، قال في مصدر احوَوَى: حِوّاء، هذا قول أبي الحسن، وغيره يقول: حِيّاء »، وسيبويه هو الذي تقدم الأخفش وأجاز: احوواء وحِوّاء؛ قال!): «والمصدر: احوِواء، ومن قال: قِتَالاً: قال: حِوّاء ».

ونظير ذلك ما نراه في النسب إلى شَنُوءة. فقد ذكر المؤلّف أنَّ الأخفش(٢) «قال في النسب إلى فَمُولة: فَعَلَيْ، نحوج ركّيّ، في النسب إلى مَنُوءة: شَنَيٌّ ». والصحيح أنَّ هذا هو مذهب سيبويه، فقد جاء في الكتاب(٤): «هذا باب ما حَذْفُ الياء والواو فيه القياس. وذلك قولك في ربيعة: ربَعيٌّ. وفي شَنُوءة: شَنَيٌّ، وتقديرها شَنُوءة وشَنَعيٌّ. وذلك لأنّ هذه الحروف قد يجذفونها من الأساء ليا أحدثوا في آخرها، لتفييرهم منتهى الاسم. فلما اجتمع في آخر الاسم تفييرُهُ، وحذفٌ لازمٌ، لزمة حذفُ هذه الحروف ». اجتمع في آخر الاسم تفييرُهُ، وحذفٌ لازمٌ، لزمة حذفُ هذه الحروف ». أما مذهب الأخفش في هذه المالة فهو خلاف سيبويه بإثبات الواو. قال السيوطيُ (١): «وذهب الأخفش والجرميُّ والمبرّد إلى أنه يُنسب إليه قال السيوطيُ (١): «وذهب الأخفش والجرميُّ والمبرّد إلى أنه يُنسب إليه على لفظه، كقولم في أزد شنوءة: شنُوقٌ ».

ومن هذا ترى أنَّ ابن عصفور وهم، فنسب إلى الأخفش مذهب سيبويه. وكأنَّ الذي رماه في هذا الوهم هو النقل عن ابن جنّي، على غير تحقيق وتدقيق، فإنَّ في كتاب الخصائص ما يحمل القارىء على مثل

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٥٦٠

<sup>(</sup>٧) الكتاب ٢: ٣٩١.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٣٣ أ.

 <sup>(</sup>٤) الكتاب ٢: ٧٠ - ٧١، وانظر شرح الثاقية ٢: ٣٣ - ٢٥ وحاشية الصبان ٤: ١٣٤ وشرح المنصل ٥: ١٣٤.

<sup>(</sup>و) الحبع ٢: ١٩٥٠-

ذلك. قال ابن جنّي(١): وقولهم في النسب إلى شَنُوءة: شَنَشَيَّ، فلكَ من بعدُ أن تقول في الإضافة إلى تَنُوبة: قَنَيَّ، وإلى ركوبة: ركَيَّ، وإلى حَلُوبة: حَلَيَّ، قياساً على شَنَيَّ، وذلك أنهم أجروا: فَعُولة، مُجرى: فَعِيلة، لمشابهتها إياها من عِدَّة أوجه. قال(٢) أبو الحسن: فإن قلت إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني: شَنُوءة - قال: فإنه جميع ما جاء. وما ألطف هذا القول من أبي الحسن "! وكأنَّ ابن عصفور ظنَّ حذف الوو هو مذهب الأخفش، لأنَّ ابن جنّي أورد بعده قول الأخفش أبي الحسن.

وأورد ابن عصفور في مسألة «ثيرة» مذاهب، منها اثنان للمبرد. ولكنه نسب أحدها إلى صاحبه، وأغفل نسبة الآخر موها أنه لغير المبرد. ولكنه نسب أحدها إلى صاحبه، وأغفل نسبة الآخر موها أنه لغير المبرد. قال(٣): «وذهب المبرد إلى أنهم أرادوا أن يفرقوا بين جم تُوْر الذي يراد به القطعة من الأقط. فقالوا في الحيوان، وفي الأقط: ثورة. كما قالوا: نَشْيانُ للخَبر، وأصله: تَشُوانُ، فرقاً بينه وبين: نشوان، بعنى سكران. ومنهم من ذهب إلى أن الأصل: ثورة، بالإسكان، فقلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة، ثم حُرك بالفتح، وأبقي ألياء، لأنَّ الأصل الإسكان».

ولا شك أنَّ إغفاله نسبة المذهب الثاني، بعد أن نسب الأول، يوحي إلى القاريء أنه لغير المبرّد. وقد كان ابن جنّي $^{(1)}$  أكثر وضوحاً ودقّة، حين عرض لهذه المسألة فقال: «قال أبو العباس $^{(0)}$ : إغا قالوا:

<sup>(</sup>١) الخصائص ١: ١١٥ - ١١٦ واللمان (شنأ).

<sup>(</sup>٢) في التاج وقاله ». وهو خطأ يجر إلى ما وقع فيه ابن عصفور.

 <sup>(</sup>٣) المنتج الدوتة 12. وانظر الورقة 27 حيث حمل على المبرد قول الكمائي، والورقة ٣٧ حيث حمل على
 المازق قول الجرمي.

<sup>(</sup>ع) المنصف 1: ٣٤٦ - ٣٤٦.

<sup>(</sup>ه) وانظر شرح المفصل ۱۰: ۸۸-

ثِيرَة ، ليفرُقوا بين الثور من البقر وبين الثور من الأقط. وقال أيضاً: بنوه على: فِمْلَة ، ثم حَرَّكوه ، فصار ثِيرَة . يريد: أنَّ أصله: ثِيْرَة ، فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم حُرُّكت الياء ، فأُقرَّت عِمالها السكون » .

وحينها عرض لحروف الزيادة زعم(١) أن المبرّد أخرج الهاء منها. ولكننا إذا رجعنا إلى كتاب «المقتضب»، للمبرّد، رأينا نصا صريحاً عنالف ذلك الزعم، فهو يعقد باباً لمعرفة الزوائد ومواضعها، يستهله بقوله(١٠): «وهي عشرة أحرف: الألف، والياء، والواو، والممزة، والتاء، والنون، والسين، والهاء، واللام، والمي ». ثم يفصل مواضع زيادة تلك الأحرف، ويخص الهاء (٣) بفقرة متميّزة تبيّن مواضع زيادتها.

وكأني بابن عصفور قد ُنقل زعمه ذلك،عها شاع عند العلهاء دون تحقيق. فقد ساد<sup>(۱)</sup> بين علهاء النحو، منذ عَهد ابن جنّي، أن المبرّد قد أخرج الهاء من حروف الزيادة، ولم يَرد عنهم خلاف ذلك. فكان أن تابعهم صاحب الممتع على غير هدى.

ومن هذا القبيل أنه، في مسألة همز الواو المكسورة أوّلاً، نسب<sup>(4)</sup> إلى المازيّ قصّر ذلك على الساع، ومنْعه القياس فيه. والصحيح أنّ مذهب المازيّ هو قياس ذلك واطّراده، كما صرّح<sup>(1)</sup> ابن عصفور نفسه في كتابه «الشرح الصغير على الجمل »،وأنّ الذي قصره على السماع هو الجرميّ.

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ١٨ ب و١٩ ب...

<sup>(</sup>٢) المتنصّب ١: ٥٦. وانظر ١: ٦١ - ٦٣ و٣: ١٦٩ واللسان والتاج (أمم).

<sup>(</sup>٣) القتضب ١: ٦٠.

 <sup>(</sup>٤) انظر باب الهاء من سر الصناعة وشرح المفصل ١: ١٤٣ وشرح الأشموني ٣: ٣٨٦ وشرح الأشموني ٣: ٣٠٥ وشرح الأشموني ٣٠٠ وشرح شواهد الشافية ص ٣٠٠١.

<sup>(</sup>٥) المتم الورقة ٣٢،

<sup>(</sup>٦) انظر ص ١٦٤ - ١٦٥ من هذا الكتاب،

وفي معرض حديثه عن الاشتقاق الأصغر يذكر (١) أن أبا علي الفارسي أجاز في «أولق» أن يكون «أفعل» من: وَلَقَ يَلِقُ، إذا أسرع. ثم يعرض لهذه المسألة مرَّة أخرى، فيؤكّد أنَّ هذا المذهب هو للفارسي (٢). على أننا إذا تتبعنا نحن سير هذا المذهب رأينا مصدره عند أبي إسحاق الزجّاج. قال ابن جَني (٢): «على أنَّ أبا إسحاق كان يجيز فيه أن يكون أفْمَله من: ولَقَ يَلِقُ». ولو كان ابن عصفور ينشد المصواب والدقَّة لنسب ذلك المذهب إلى الزجّاج، وهو شيخ الفارسيّ.

وفي الوقف على المنوّن المقصور بالألف يسط ابن عصفور ثلاثة مذاهب للملاء، فيقول(1): « فعنهم من ذهب إلى أنها بدل من التنوين في الرفع والنصب والخفض، وهو مذهب المازيّ. ومنهم من ذهب إلى أنّا الألف هي الأصل، والمبدلة من التنوين محذوفة في جميع الأحوال وهو مذهب الكسائيّ. ومنهم من ذهب إلى أنَّ الألف في حال الرفع والخفض هي الألف الأصلية والتنوين محذوفة، وفي النصب هي الألف المبدلة من التنوين والألف الأصلية محذوفة، قياساً للمعتلّ على المسحيح، وهو مذهب سيبويه ». وقد جارى أكثر النحويين، في نسبة المنسب الأخير إلى سيبويه، دون أن يرجع إلى المصدر الأول – وهو الكتاب – للتحقّق لذلك. قال أبو حيّان في التعليق على هذا الكتاب – للتحقّق لذلك. قال أبو حيّان في التعليق على هذا المنهب إلى البيه أبو عليّ في أحد قوليه، ونسبه أكثر الناس(1) اللي سيبويه، ومعظم النحويين». ومثل ذلك ما نراه لدى السيوطيّ،

<sup>(</sup>١) المبتع الورقة ٤.

<sup>(</sup>۲) المنتع الورقة ۲۲.(۲) المتع الورقة ۲۲.

<sup>(</sup>r) الخصائص 1: ٩.

<sup>(1)</sup> المتم الورقة ٣٨ ب

<sup>(</sup>ه) نقل عن الارتثاف في حاشية شرح الثافية ٢: ٢٨٢.

<sup>(</sup>٦) وانظر شرح المنصل ٩: ٨٦ - ٨٧٠

حيث يصف هذا المذهب بأنه (١) «مذهب سيبويه، فيا نقل أكثر التحويين ». ولكنًا نرى بعض النحويين ينسبون إلى سيبويه مذهباً آخر، وهو المذهب الثاني الذي نسبه ابن عصفور إلى الكسائيّ، وقال فيه أبو حيّان: «وهو مرويّ عن أبي عمر، والكسائيّ، والكوفيّين، وسيبويه فيا قال أبو جعفر ابن الباذش ». وقال فيه السيوطيّ: «قاله ابن كيسان، والسيرائيّ، وابن برهان، وابن مالك في الكافية وشرحها، وعزاه مكيّ بن أبي طالب إلى الكوفيين، وعزاه أبو جعفر ابن الباذش في الإقناع إلى مذهب سيبويه والخليل، وقال أبو حيّان: إنه الأرجح ».

أما الرضي فقد رجع إلى كتاب سيبويه، للفصل في هذا الموضوع، فثبت عنده أنَّ ما نسبه أكثر النحويين إليه غير صحيح، وقال<sup>(١٢)</sup>: «وليس ما عُزِي إليه مفهوماً من كلامه».

وغن إذا رجعنا إلى كتاب سيبويه تحقّق عندنا خطأ ابن عصفور وأكثر التحويين، وصحّة ما وصل إليه الرضيّ، وما ذكره ابن الباذش. قال سيبويداً: «وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف، لأنَّ الفتحة والألف أخفُ عليهم؛ ألا تراهم يفرُّون إلى الألف من الياء والواو، إذا كانت المين قبل واحدة منها مفتوحة، وفرُّوا إليها في قولهم: قد رُضَى ونُهيّ. وقال الشاعر زيد الخيل:

أَفِي كُلِّ عَامِ مِأْمٌ، تَبِعِثُونَهُ عِلَى مِخْمَرٍ، ثَوَّبْتُمُوهُ، وما رُضَى وقال طفيل الفنويّ:

\* إِنَّ الغَويُّ إِذَا نُهَى لَم يُعْتِبِ \*

<sup>(</sup>١) الحمع ٢: ٢٠٥٠

<sup>(</sup>۲) شرح الشافية ۲: ۲۸۰،

ويقولون في فَخِذ: فَخُذٌ، وفي عَضُد: عَضْدٌ. ولا يقولون في جَمَل: جَمْلٌ، ولا يقولون في جَمَل: أَخَذُ الأَلف، ولا يختَفُون لأَنَّ الفتح أخفُّ عليهم والألف. فمن ثَمَّ لم تُحذفُ الألف، إلاّ أن يُضطرُ شاعر فيشبّهها بالياء، لأنها أختها، وهي قد تذهب مع التنوين. قال الشاعر حيث اضطرًر، وهو لبيد:

وقَبيلًا، من لُكسيز، شاهد و رهط مرجوم، ورهط ابن المُمَلُّ يريد الملَّى ». وقد علَّى على هذا النص أبو سعيد السيرافيُّ بقوله (١٠) «هذا الموضع يدلُّ على أنَّ مذهب سيبويه أنَّ الألف التي ثبتت في الوقف هي التي كانت في الأصل محذوفة ».

غير أن وهم المؤلف في نسبة هذه المذاهب، على الرغم من كونه خطأ علمياً واضحاً، ليس بما يطعن في علمه ويضعف مكانته. لأن ما لمسناه عنده من ذلك لم يكن هو فيه بدعاً، وإنما هو امتداد لظاهرة، عرفها أسلافه من فحول الملاء. فقد تعدّت المذاهب منذ القرن الثاني، ثم تفرّعت، وكثر أتباع كل منها، حتى أصبح من المتعدّر على الباحث أحياناً أن يجزم في تحديد مبدع كل مذهب أو قول. ولذلك تسمّح العلماء في النسب، فكانوا إذا رأوا للمذهب الواحد جاعة من الأنصار اجتزؤوا بذكر أحدهم، وربا كان أقربهم أو أشهرهم، عن استقصاء الأساء، أو تحديد الرائد الأول. فأنت ترى في المصنفات، منذ القرن الثالث، خلافاً في نسبة كثير من الأقوال: هذا ينسبها إلى الخليل، وذاك يعزوها إلى سيبويه، وثالث يحملها على الأخفش، ورابع يعم بها البصريين مستثنياً بعضهم. وذلك كله مردّه إلى التسمّح والاتساع والاجتزاء.

وعلى هذا نستطيع أن ندرك السرَّ في نسبة ابن عصفور تلك

<sup>(</sup>١) شرح الثافية ٢: ٣٨١، وانظر ما ذكره ابن يعيش في شرح الفصل ٩: ٧٦ عن السيرافي.

الأقوال. فلقد وافق الأخفشُ والمبرّدُ في كثير من المسائل مذهب سيبويه، فكان لابن عصفور أن يعزو القول فيها إلى واحد من الثلاثة. وليس غريباً أن يتابع بعضُ العلماء المبرّدَ في جانب من أقواله، فيجوز لعليّ بن مؤمن نسبتها إليهم. أما الفارسيُّ فهو تلميذ للزجّاج، أخذ عنه كثيراً من توجيهاته وأقواله. ولا ضير أن يُنسب إليه بعضها.

أضف إلى هذا أن علي عن مؤمن نقل بعض أقوال العلماء - كما ذكرنا قبل(١) - من مراجع ثانوية. فهو لم يرجع فيها إلى مصادرها الأولى، في مصنفات أصحابها، وإنما استقاها من كتب متأخرة. فلعل مصنفي تلك الكتب المتأخرة تسبعوا، أو وهبوا، في عزو الأقوال هذه، فتابعهم ابن عصفور من غير تمحيص، كالذي رأيناه في مسألة الوقف على المنون المقصور. أو لعلهم أوهموا في عباراتهم، ولم يكونوا واضحين كل الوضوح، فأوقعوه في الخطأ، كما رأينا في النسبة إلى شدوءة.

أما ما ذكرنا له من أخطاء علمية في مسائل الصرف فهي هنات يسيرة، إذا علمنا أنَّ كتاب الممتع من المطوّلات الضخمة، إذ يكاد يستغرق الألف من الصفحات. أضف إلى هذا أنَّ المؤلف نفسه قد صرَّح بغموض علم التصريف، واستمصائه على المتقدّمين من العلماء، ثم قال(٢): «والذي يدل على غموضه كثرة ما يوجد، من السقطات فيه، لجلَّة العلماء». وقد روى بعض أوهام لأبي عُبيد القاسم بن سلّم، وأبي العباس ثعلب، ثم قال: «وقد حُكي عن غيرها، من رؤساء النحويين واللغويين، من السقطات نحوً مما ذكرنا إلاّ أني قصدتُ إلى الاختصار، وفي هذا القدر الذي أوردناه كفاية». وكأنه بذلك قد اعتذر عا سيندّ

<sup>(</sup>۱) انظر ص ۱۹۳ - ۱۹۹.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٢.

عنه من أوهام وهنات، وكأني به يقول: إذا كان جلَّةُ العلماء المتقدّمين، ورؤساء النحويين واللغويين، قد أُخذ عليهم ذلك القدر، من السقطات، فلا غرو أن يكون في كتابي شيء من ذلك.

وإنني، إذ أسجّل هذا كله، ما أزال مقرّاً بفضل ابن عصفور، ومردّداً البيت الذي أنشده القرّي في مثل هذه المناسبة(١):

وفي تَعَبِ مَن يَحسُدُ الشَّمسَ نُورَها ويسأملُ أنْ يسأتي لها بِضَريب

<sup>(</sup>١) نفح الطيب ٤: ١٤٨، والبيت للمثني في ديوانه ١: ٥٦.

# الفصل الخامس

# وصف النسخ الخطوطة

رجعت في تحقيق كتاب «المتع»، ودراسته، إلى ثلاث نسخ مخطوطة، أصفها فيها يلي:

١

# نسخة فيض الله «ف»

وهي تحت الزقم ٢٠٥٣ في مكتبة فيض الله بإستانبول. تقع في ٧٧ ورقة قياسها ١٦ × ٢١ سم، في كل صفحة ٢٧ سطراً، بخط مغربيًّ جيّد. منها صورتان على الميكروفيلم، في معهد المحطوطات بالجامعة العربية، تحت الرقمين ١٩ و ٢٠ من قسم الصرف.

في الورقة الأولى من الكتاب: «تصريف الأستاذ أبي الحسن ابن عصفور أكرمه الله. وهو الذي سياه بالمتع في التصريف ». وقبالة ذلك: «كتبه لنفسه حسن بن محمد ... ». يلي ذلك عدّة تملكات، نثبت بعضها فيا يلى:

ملكه الفقير... المغربيّ المالكيّ بطولون، غفر الله لنا وله آمين سنة ٩٧٣. ثم صار للفقير إلى الله تعالى، عليّ بن سيف الأنباريّ الشافعيّ. لطف الله به وجبر مصابه. ثم صار للفقير أحمد بن العجميّ سنة ١٠٧٣.

وأخيراً انتقلت ملكيته إلى شيخ الإسلام فيض الله، فأثبت عليه خاته، وفيه: وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي، غفر الله له ولوالديه، بشرط ألا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة 111٢.

والراجح أنَّ أبا حيّان النحويّ كان قد تلَّك هذه النسخة، ونقلها معه إلى القاهرة. ولذلك تسنَّى له أن يعارضها بنسخ أخرى، ويلحق بحاشيتها نصوصاً كثيرة، من تلك النسخ.

فقد أثبت في الورقة الأولى منها ما يلي: «أنشدني شيخنا الفقيه الأستاذ النحوي، أبو جعفر ابن الزبير، لنفسه في صفات الحروف: من صفات الحروف جَهْر وهَمس شِدَّةً، ثم رخوةً، فالهموها وإلى مُطْبَدتِ ، ومُنْفَتِسح ، و ذي عَالاً ، وضِدَّه، قَسَمُوها وحروف الصَّغير بعد ذوي القَنْد تِي عَالاً ، وضِدَّه، قَسَمُوها وحروف الصَّغير بعد ذوي القَنْد تِي ، واللَّينُ للسذي يَتلُوها

# تلك سِتٌّ وعَشْرةٌ، مستفادٌ حُكمتُها عند مَن غَدا واعيها ».

ولخص تحت ذلك أبنية الأسهاء بقوله: «الأصول من الأبنية: للثلاثي عشرة أبنية. وللرباعي خمسة أبنية عند سيبويه، وزادوا سادساً طَحْرِبَة وهو في غاية الشذوذ. وللخاسي أربعة أبنية. وأما الزيادة فللثلاثي المزيد فيه زيادة واحدة: أحد وثانون بناء. وللمزيد فيه زيادتان من الثلاثي أيضاً: مائة وثلاثة وثلاثون بناء. وللمزيد فيه ثلاث زوائد: خمسة وستون بناء. وللمزيد فيه أبنية الثلاثي المزيد فيه، دون الأصول، مائتا بناء ثنتان، وخمسة وثانون بناء. وجملة المزيد خمسة أبنية ».

أما النسخ التي عارض بها أبو حيّان فكثيرة، نذكر منها ما يلي:

#### نسخة ابن عصفور:

ألحق أبو حيّان بحاشية نسخة «فيض الله» كثيراً من النصوص نقلاً عن خطّ ابن عصفور. وقد صرَّح بذلك مراراً. فهو مثلاً يلحق بإدغام الياء هذا النصّ: «وأيضاً فإن الواو من الشفة والياء من حروف الفم، وأصل الإدغام أن يكون في حروف الفم» مقدِّماً له بقوله: «بخط المضنَّف»(۱).

غير أن نسخة «فيض الله » هذه لم تُعارَض كلها بنسخة المؤلف، لأن ما نقله أبو حيّان من زيادات وتصويبات من نسخة المؤلف انحصر في الثلث الأخير من الكتاب. فلمله وقف على قطعة من الممتع بخطّ ابن عصفور، فعارض بها ما يقابلها في نسخته.

# نسخة رضي الدين:

قابل أبو حيّان نسخته أيضاً بنسخة، لشيخه رضيّ الدين محمد بن عليّ الأنصاريّ الأندلسي، وكانت هذه المقابلة قراءة من أبي حيّان على شيخه، وقد أثبت ذلك في ختام النسخة بقوله: «قابلت جميع هذا الكتاب مع الإمام اللغويّ الحافظ، حُجّةِ العرب، أوحد العصر، رضيّ الدين أبي عبد الله محمد بن عليّ بن يوسف الأنصاريّ الأندلسيّ الشاطيّ. قاله كاتبه أبو حيّان محمد بن يوسف بن على بن حيّان النفزيّ الأندلسيّ الجيّانيّ نزيلُ القاهرة»، وأكّد ذلك بمبارات كثيرة، نثرها في حواشي النسخة(۱).

### نسخة ابن الزبير:

وهي نسخة شيخ أبي حبّان أيضاً، وهو أخمد بن إبراهيم أبو جعفر

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٦٤. وانظر الورقة ٤٩ و٥٥ و ٦٠ و٦٣ و ٩٥ و ٧٠٠

 <sup>(</sup>٧) انظر الورقة ٨ و١٥ و١٨ و٢٧ و٢٨ و٣١ و٣٤ و٣٠ و٠٤ و٥٠.

ابن الزبير، قابل بها أبو حيّان نسخته. ويؤكّد ذلك أنه أثبت خطبة هذا الكتاب بخطّه، وختمها بقوله: «هذه الخطبة لم تثبت في كتاب أستاذي أبي جعفر، رضى الله عنه، وثبتت في بعض النسخ ».

# نسخة ابن الخفّاف:

عارض أبو حيّان نسخته أيضاً بنسخة لابن الخفّاف(١)، وأثبت في الحواشي عنها كثيراً من الزيادات والتصويبات(١). ومن ذلك أنه علّق على تصريف «قَتْلُ » بقوله(١): «وقياس المصدر أن يقال تَقتّالاً بفتَح التاء والقاف... ثبت هذا في نسخة الخفّاف، رحمه الله ».

ويبدو أن نسخة ابن الخفاف هذه هي بخطّه. يُرَجَّعُ هذا أنَّ كلمة «استسرفوا» في قول ابن عصفور<sup>(1)</sup>: «بل قد كان أبو بكر، وغيره ممن هو في طبقته، قد استسرفوا أبا إسحاق، رحمه الله » هي في نسخة فيض الله: «استرفوا». وقد علَّق عليها أبو حيّان في الحاشية بما يلي: «استسرفوا بخطً الخفّاف».

والدليل القاطع على ما ادعينا هو أنَّ أبا حيَّان قد أَثبت في حاشية نسخته ما يلي<sup>(ه)</sup>: «وأما قولهم: حجرٌ يَهْيَرٌ ، فيمكن أنَ يكون أصله: يَهْيَرٌ ... ثبتت هذه الزيادة في نسخة ابن الخفّاف، من الممتع، ونقلتها من خطّه ».

 <sup>(</sup>١) ويطلق عليه أبو حيان أحياناً لقب الخفاف. ولمله أبو بكر بن يحيى الجذامي المالفي المذكور في بغية الوعاة ص ٧٠٧.

<sup>(</sup>ד) וنظر الورقة דד פסד פדד פדד פדד.

<sup>(</sup>٣) المبتع الورقة ٦٠. وقتل أصله: اقتتل، ثم أدغمت الثاء في التاء وحذفت الهمزة.

<sup>(</sup>٤) المتم الورقة ٣.

<sup>(</sup>٥) المتم الورقة ١١

### نسخة الخزرجي:

وعارض أبو حيّان نسخته أيضاً بنسخة، نسبها إلى الخزرجيّ، فهو عندما وصل إلى قول المؤلّف (۱) : «فدلٌ ذلك على أنه ليس بصفة في الأصل » علّق في حاشيته ما يلي: «ومما يدلك على... في نسخة الخزرجيّ ». كما أنه وقف عند قول ابن عصفور (۲) : «وأما: أَيطلٌ ، فالذي يدلُ على أصالة همزته »، وأثبت قبالته: «سقط من هنا إلى آخر الباب في نسخة الخفّاف والخزرجيّ ».

# نسخة الكرمانيّ:

وعارض أبو حيّان أيضاً نسخته بنسخة، نسبها إلى الكرمانيّ، وأثبت بعض ذلك في الحاشية. فقد علَّم على قول أبي الحسن (٢): « فيكسر التاء اتبّاعاً للقاف، فتنقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها » ثم أثبت في حاشيته الظُرَّة التالية: «لا ينبغي أن يكسر التاء... لأن ذلك يؤدي إلى قلب الألف ياء فيكثر التغيير...». وأثبت فوق الطُرَّة ما يلي: «ثبتَ المكتوبُ طُرَّة عوضَ ما علم عليه في المتن في نسخة، وثبت في نسخة الكرمافيّ مثل ما في الأصل».

# سائر النسخ:

وقد عارض أبو حيّان بنسخ أخرى، أغفل تحديدها، ونقل عنها كثيراً من التصويبات والنقد والزيادات. ولمل أظهر ما استقاه من هذه

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٦.

<sup>(</sup>٧) المتع الورقة ٢٧.

<sup>(</sup>م) المتع الورقة ٦٠، وانظر الورقة ٦١٠

النسخ المغفلة شيئان: خطبة الكتاب التي أثبتها من بعض النسخ (۱)، ونقود ابن مالك الكثيرة التي نقلها من نسخة، يرجح عندنا أنها لابن مالك.

#### \* \* \*

وبهذه المقابلات كلها اكتسبت نسخة أبي حيّان قيمة علمية كبرى. إذ أصبحت تمثّلُ أكثر من عشر نسخ قديمة، ترجع إلى القرن الذي عاش فيه ابن عصفور.

وقد زاد هذه النسخة نفاسة أن حلاها أبو حيّان وغيره بتعليقات وافرة، فيها التفسير والاستدراك والنقد. أما ما ألحقه غير أبي حيّان فإليك بعض غاذج منه:

١ - قمّحان بالضمّ والفتح، والضمّ عن سيبويه (٢).

٣ - الجوهريّ (١٤): الإصار والأيصر: حبل قصير يُشَدُّ به في أسفل الخباء إلى وتد. وجمع الإصار أصر، وجمع الأيصر أياصر. والإصار والأيصر أيضاً: الحشيش. يقال: لفلان مِحَشُّ لا يجزُّ أيصرَه، أي: لا يقطم.

٣ – قال ابن القوطية في المقصور والمدود من تأليفه: فَعَلَى اسم: قَلَهَى، موضم<sup>(1)</sup>.

 ٤ - عِزْوِيت<sup>(٥)</sup> هو الداهية، بالمين المهملة، وقال أبو عمرو: غِزْوِيت، بالغين المعجمة، قاله ابن جنّي في المنصف، وفي أبنية ابن

<sup>(</sup>۱) وانظر الورقة ٧ و٥٥ و٥٥ و٥٧ و٦٠ و٦٠ و٢٠.

<sup>(</sup>r) انظر البرقة ١٣ و٨ و٣٤ و ٦٢٠

<sup>(</sup>٣) انظر الورقة ٥.

<sup>(</sup>ع) انظر الورقة ٩.

<sup>(</sup>a) المتع الورقة 1، وانظر الورقة ٢٦ و٦٣ و٦ و٨ و١٣ و١٩ و٢١ و٢٣ و٢٠٠

القطّاع: وعلى: فِعْليت، نحو: عِفْرِيت، وعِزْوِيت اسم موضع. وقال ثملت: هو الرجل القصير.

 ٥ - ابن سيده: الخاء والظاء: خَطْرُفَ جلد العجوز: استرخى.
 وحكاه بعضهم بالضاد، وقد تقدم في حرف الخاء والضاد. وعجوز خُنْظَرف: مسترخية اللحم(١).

٦ - التبريزي في شرح الحهاسة: فَعَّال بابه الصفة وقد يوجد في الاسم<sup>(۱)</sup>.

٧ - وحذفت (٣) [الهاء] من: است، ومن: سَنة، في أحد القولين.

 ٨ - وكذلك تُصحُّحُ ما كانت حركة حرف العلَّة فيه عارضة لتسهيل الهمزة بعده. وذلك: جَيل، الخفَّف من: جَيئل<sup>11</sup>.

 ٩ - وعلَّق أحدهم على «شَوْهَة » بما يلي(٥): بسكون الواو وهو أقيس. وحُذفت الهاء، وتحرَّكت الواو لتطرّفها، فانقلبت ألفاً. وقيل الواو متحرَّكة في الأصل، فانقلبت لتلك الحركة.

١٠ – وهذه العبارة<sup>(١)</sup>: «بَياويعُ: جمع بَيّاع، على وزن: فَعّال » علَّق عليها بما يلي: «لمله فِعْوال<sup>(٧)</sup>».

١١ - وذكر ابن عصفور أنَّ زهيراً اضطرَّ، ففك الإدغام في «ركك». فعلَّق عليه أحدهم بقوله(١٨): «قال أبو عثمان عن الأصمعيّ:

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ١٤.

<sup>(</sup>۲) المتع الورقة ١١٠ (٢)

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٥٥، وانظر الورقة ٣٣.

<sup>(£)</sup> المتم الورقة 87 .

<sup>(</sup>ه) المتع الورقة ٥٨.

رد) (٦) المتع الورقة ٥٧، وانظر الورقة ٥٩ و٠٦٠.

<sup>(</sup>γ) وهو الصواب.

 <sup>(</sup>A) المتع الورقة ٦٠، وانظر الورقة ٦٤.

سألتُ أعرابياً، ونحن بالموضع الذي ذكره زهير في قوله:

ثم استَمرُّوا، وقالوا: إنَّ مَوعِدَكَ ماء بشرقيِّ سَلَمَى، فَيْدُ، أُورككُ :أتمرف رككاً هذا؟ فقال: قد كان ههنا ماء يُسمَّى ركاً! فعلمت أن زهيراً احتاج إليه فحرَّكه.

وقد يجوز أن يكونا لُغتَين: رَكَّ، وركَكَّ. كالقَضَّ والقَضَض. وقد كان يجب على الأصمعيّ ألاّ يُسرع إلى أنه ضرورة».

وبعض هذه التعليقات يتضمَّن رموزاً، تشير إلى أساء من ألحقها. ومنها: ز(١)، ط(٢)، ن(٢).

# حواشي أبي حيّان:

وأما ما ألحقه أبو حيّان فيمكننا أن نجمله في قسمين: الأول هو ما نقله عن مصادر متعدّدة. والثاني هو ما خصٌّ به ابنَ مالك.

وفي القسم الأول نرى التفسير، والزيادات، والاستدراك، والنقد. فهو يفسّر «البلزّ» بقوله(٤): «البلزّ؛ المرأة السمينة القصيرة».

ويفسر «الأُمْهُجُ » بما يلي (٥): «قال ابن جنّي: المهجة: خالص النفس. ومنه قيل: لبن أُمْهُجان، وأُمهُج، وماهج، للخالص. وقال هميان بن قحافة.

# \* وعُرَّضوا للجَلْس مَحضاً ماهجا \*

<sup>(</sup>١) المبتع الورقة ٢٤ و٣٠ و٥٠.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٣٤.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٥٢.

<sup>(</sup>٤) المتم الورقة ٧.

 <sup>(</sup>a) المبتع الورقة ٧.

أى: لبناً خالصاً. ووجدتُ مخطّ أبي عليّ عن الفرّاء: لبن أمهوج. وحُكى عن أبي زيد: أبن أمهم. وأفعُل في الصفات عزيز، قليل جداً ».

ويفسر(١) «الحُبَليل» كما يلى: «الحبليل: دُوَيْبَة. وهو من الأبنية التي لم يذكرها سيبويه. قاله ابن سيده ».

ويعلِّق على « الْهُباريَة » بقوله(٢): «كراع: يقال لها طار من الريش وغيره: هبرية، وهُبارية، وأبارية ».

كا يملِّق على هذا الست:

وكأنَّ أُولاها كِمابُ مُقامر ضُربتْ على شُزُن، فهنَّ شَواعى بما يلي<sup>(١٠</sup>): «البيت للأجدع بن مالك، أنشده الجوهريُّ: وكأنّ ضَرْعَيهاً. ووجدت بخطُّ الشاطئ: ٱلشُّزُن: الناحية. وصوابه: وكأنّ صَرعاها ».

ويفسر « المنكب » بقوله: « هو العَريف ، نَكَبَ على القوم أي: كان عريفاً له، أفادنيه شيخنا الرّضيّ ١٤٠٠.

وعن شيخه الدمياطيّ يفسر «جَعْجَبَي » كما يلي: «جَعجبي: علم. وهو ابن كُلْفة بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس، جدّ أحيحة ابن الجُلاح بن الحريش بن جحجبي سيّد الأوس في الجاهلية. وجميع من في الأنصار: حَريس بالسين المهملة، إلاّ هذا ابن جعجبي فإنه بالشين. قاله شيخنا الحافظ شرف الله عبد المؤمن الدمياطيُّ «(a).

ويقف عند الرجز:

نِفْرِجَةُ الهُمَّ، قليلُ ما النَّيْلُ يُلقَى عليهِ النَّيْدُلانُ بساللَّيْسُلُ

<sup>(</sup>١) للمتم الورقة ١١.

<sup>(</sup>٧) المتم الورقة ١٠، وانظر الورقة ١٢،

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٥٧٠

<sup>(</sup>٤) المبتم الورقة ٨. وانظر الورقتين ١٠ و١١٠

<sup>(</sup>٥) المتع الورقة ١٤.

فيفسر الكلمة الأولى منه بقوله (۱)؛ «ابن سيده في الحكم: رجل نفرج، ونفرج، ونفرج، وتفرج، وتفرج،

تِفْرِجةُ القلبِ قليلُ النَّيلْ يُلقَى عليهِ النَّيدلانُ باللَّيلْ . هكذا أنشده بتقبيد اللام، وأخطأ في الوزن. (غا هو:

تِغْرِجَةُ القلبُ، قليلُ النَّيلِ يُلقَى عليهِ نَيدلانُ اللَّيلِ

تِفْرِجةُ القلبِ، بَخيلُ ما النَّيلُ يُلقَى عليهِ النَّيدلانُ باللَّيلُ ويروى: نفرجة. والنفرج: القَصّارُ ».

ويفسِّر الحروف الرَّخوة بقوله (٣): «ابن الأنباريِّ: إنما سُمِّيت رخوة لأن الاعتاد يضعف في موضع الحرف، ولا يُضغط ضغطاً ينع الصوت من أن يخرج، فيخرج الحرف رخواً لذلك ».

ويملّق على الاشتقاق بما يلي(٣): «للناس في الاشتقاق ثلاثة أقوال: قال الخليل، وسيبويه، [وأبو عمرو، وأبو الخطّاب،] وعيسى بن عمر، والأصمعيّ، وأبو زيد، وأبو عبيدة، والجرميّ، وقطرب، والمازيّ، والمرجّاج، من البصريبين من أهل اللغة، ومن الكوفيسين الكسائيُّ، والفرّاء، والشّيائيّ، وابن الأعرابيّ، [وثملبّ: الكلام بعضه مشتقٌ، وبعضه غير مشتقّ. وزعمت طائفة من متأخّري أهل اللغة أنَّ الكلام كلّه مشتقّ. وليس بقول إمام متقدّم، وإنما هو من قول المتعسّفين من أهل اللغة. وقد زعم جماعة أنَّ الزجّاج ذهب هذا المذهبَ. وزعم بعضهم أن سيبويه كان يرى ذلك. وزعم قوم من أهل النظر أن الكلام

<sup>(</sup>۱) المتع الورقة ۲۱.

 <sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٦٣، وانظر الورقة ٦٣.

 <sup>(</sup>٣) المنتم الوارقة ٣. وفي النص خروم استوفينا بعضها من همع الهوامع ٢: ٢١٣ - ٣١٣ وأثبتناه بين معقوفين.

كلَّه أصل، وليس منه شيء اشتَّقَ من غيره. ولا يقول بهذا أحد من أهل اللغة الأعلام. مقتضب من كلام أبي القاسم الزجّاجيّ في كتاب: اشتقاق الساء الله الحسنى، له ».

وفي الإبدال يذكر عليٌّ بن مؤمن أنَّ الم أبدلت من الواو في «فم»، فيعلَّق عليه أبو حيّان بقوله (١٠): «قال قطرب في كتاب الجهاهير: والواو أبدلت منها المم في مثل: فم، وقال قوم: بل من الهاء، وقال قوم: بل هي عوض من الواو، يدلك على ذلك قولم: أفواه»،

ويعلّق على «عَرَّشُ» بقوله (٢): «قال أبو عُبيد البكريُّ في معجم ما استعجم: أما قول المرّار:

هل عرفت الدّارَ، أم أَنكرتَها بينَ تيبراكَ، فَشَسَّيْ عَبَقُرُّ وَفِيه قولان: أحدها أنه أَرادُ عَبْقراً هذا الموضع، فثقًل وضمَّ القاف على توهُّم بناء: قَرْبُوس، إذ للشاعر أن يقصرَ هذا البناء. ولو ترك القاف مفتوحة لتحوَّل إلى بناء لا يوجد في كلام العرب. والقول الثاني أن تبراك وعبقر محلتان معروفتان، ولم يرد عبقراً الموضع المُتقدِّم ذكره، وأصله: عَبْنَقُر. ونظيره عَرَبُن أصله: عَرْنُتُن ».

ويقف على قول أبي الحسن «انعالاً أكثر ما صيغ للألوان »، فيعلّق عليه بما يلي<sup>(7)</sup>: «قال أبو الفتح في المحسب: قلما جاءت افعال إلا في الألوان، نحو: اسواد، وابياض، واحمار، واصفار، والعيوب الظاهرة، نحو: احوالاً واحولاً، واعور، واصياد واصيد ».

وعندما يدرك باب ما يُزاد من الحروف في التضعيف يعلّق عليه بقوله (٤): زيادة الحرف إما من جنس الأصل، أو من غيره، فمن الجنس

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٣٧٠

<sup>(</sup>٢) المبتع الورقة ٧، وانظر معجم ما استعجم ص ٩١٧٠٠

<sup>(</sup>٣) البتم الورقة ١٨، وانظر الورقتين ٤٦ و٦٠٠

<sup>(1)</sup> المبتم الورقة ٢٨، وانظر الورقتين ٢٠ و٣٨٠

تضميف العين واللام. وأما الفاء فلم تتكرّر وحدها إلا في: كوكب، وآوّل على رأي البصريين. وليس معنى التكرير تكريرها في المثال، فيقال: فَوْفَلَّ، ولا أَفَّلُ، لأن مثال الأصل هنا ثلاثة أحرف، ولم تتكرّر بعد استيفاء الأصل. وقد كُرِّرت الفاء والعين في: مَرْمَريس، ومَرْمَريت، وزنه: فَمَفَمِيلٌ. وتُكرَّر العين كملَّم، واللام كَجَلْبَب، ولا يدغم للإلحاق. وقد تُكرَّر العلام كَجَلْبَب، ولا يدغم للإلحاق. فَمَلْمَلٌ. فأما: قُلْقلَ، وزُلْزَلَ، فوزنه: فَمُلَلَ. وقال قوم: فَمَفَلَ، وهو فميف لأن تكرير اللام هو الكثير، وتكرير الفاء شاذّ. وكون الحرف الثالث من جنس الأول لا يوجب تكرّره؛ ألا ترى أن الأصل: قُلْقَ، ووزنه: فَمَلَ، مثل: سَلسَ. وأما من غير جنس الأصل فحروف: يا أوس هل غت. من اللباب ».

ويملّق على الإدغام في «عَيُّوا » بنصّ ينقله عن أبي جعفر النحّاس، وهو (١٠): «الإدغام في الجمع قبيح عند الفرّاء، لأنه يجب أن تسكن الباء في الجمع، والواو بعدها ساكنة، فيجب الحذف. وهو عند البصريين جيّد حسن، لأنه يبنى على الواحد فتقول: عيَّ، ثم تزاد واو البمع. فأما المستقبل نحو: يَمْيًا، ويَحْيًا، فلا نعلم بين البصريين اختلافاً أنه لا يجوز الإدغام، لأنك لو أدغمت جمعت بين ساكنين، الياء الثانية وتسكن الأولى للإدغام، فيجتمع ساكنان. هذا بعد أن تكسر الحاء. وأجاز الفرّاء الإدغام في المستقبل، واحتجّ بأن الياء قد تتحرّك لي نحو قوله ﴿أن يُحِي الموتى﴾. والذي قاله لا وجه له عند البصريين، لأن تحرّكها عندهم في النصب عارض لها. من كلام النحّاس في معلقة ابن كلئره».

ِ ويذكر ابن عصفور أنَّ من العرب من يُجري «افتعَلَ » من الوعد

<sup>(</sup>١)) المبتع الورقة ٥٥، وانظر شرح القصائد التسع ص ٦٤٣ - ٦٤٤٠

على القلب، ولا يُبدل الواو منه تاء(١)، فيملّق عليه أبو حيّان بقوله: «ذكر ابن الحشّاب أن ذلك لفة الحجازيين، وأنه وإن كانت لفتهم تلك فإن القرآن جاء على غير لفتهم، كقوله تمالى ﴿اتّقوا﴾ و ﴿تتّقون﴾. وفي كلام الشافعيّ: اتّعليء، بني افتعل من الوطء».

وكثيراً ما استدرك أبو حيّان على أبي الحسن ما أغفله، فأثبت ذلك نقلاً عن العلماء، فأبو الحسن يذكر أنَّ الميم في أول الكلمة إذا كان بعدها حرفان أصليان وما عداها محتمل للاصالة والزيادة فهي زائدة، فيا عدا: مِعْزَى، ومأجج، ومهد، ومَعدّ، ومنجنيق، ومنجنون، وأبو حيّان يلحق بحاشية ذلك قوله (٢): «أما مِجَنّ – وهو التَّرس – فعن سيبويه فيه قولان: أحدها أنه: فِعَلّ، كَخِدَبٌ فالميم أصلية، والثاني أنه: مِفْملٌ، فهي زائدة، وسأل بمضهم التوّزيّ فقال: أخطأ صاحبكم – يمني: سيبويه – في قوله: إنَّ ميم بحنّ أصلية، وهل هو إلاّ من الجنّة؟ يعني: سيبويه – في قوله: إنَّ ميم بحنّ أصلية، وهل هو إلاّ من الجنّة؟ منه عنه السيوية ، إذا صلب، فمِجنّ

وفي الإدغام يمرض عليًّ بن مؤمن الوجوه التي يعرفها في الأمر من الثلاثيِّ المضمَّف، فيستدرك عليه أبو حيّان ما يلي<sup>(٣)</sup>: «سمع الكسائيٌّ من عبد القيس: اردُّ وافِرٌ واعَضَّ، بهمزة الوصل وبالإدغام».

وفي الإبدال يذكر المصنّف إبدال الشين من كاف (1) المؤنّث، فيلحق أبو حيّان بذلك قوله: «قال ثعلب في أماليه: أنشدني ابن الأعرابيّ: عصليّ فصياً ، تُرضيني، ولا تُرضيش

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٣٧.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٢٣.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٦١.

<sup>(2)</sup> المبتع الورقة ٣٩. وانظر مجالس ثطب ص ١١٦، ومنها زدنا ما بين معقوفين،

وتَطَّ حِملَ عَنِي أُبِيشِ إِذَا دَنُوتِ جِعلَ عَنَّ تُنَيِّشِ وَإِن تَكَلِّمَ عِمْ عَنَّ فِي فِيشِ وَإِن تَكَلِّمَ عَ خَمَّ فِي فِيشِ وَإِن تَكَلِّمَ عَ خَمَّ فِي فِيشِ حَبَّى تَنقَى كَنقيق الدَّيش

قال: يجملون مكان الكاف الشينَ، وربا جعلوا بعد الكاف الشينَ والسين، [يقولون: إنَّكِشْ، وإنَّكِسْ، قـــــــــال:] وهي (١) الكشكشة والكسكسة المشهورة، وهي في (٦) الكاف المكسورة لا غير ».

ويعرض ابن عصفور للجم مبدلة من الياء المسدَّدة، فيستدرك عليه أبو حيّان بقوله (٢): «وزعم الفرّاء أنها لغة طبّىء، وأنشد: نمِسَّ الله وَلَـــدَتْ رَضُوى لِزَبِّـــانِ بنِ كِنْـــدِجِّ وَحَوســـاء، ورألانَ اللَّـ بَذَيْ دَلاَّ عسلى المَــيجِّ بريد: كنديّ [واللذي يريد: اللنّينِ. دلا على الحج أي: على الحيّ، أي بررفها نبّها على حَيّها]. قال أبو عمرو: وهم يقلبون الياء الحفيفة أيضاً إلى الجميم. قال الفرّاء: وذلك في بني دُبير، من بني أسد خاصة. ويقولون: هذا غلامح، وهذه دارح، وقال أبو حاتم: قلتُ لأمّ الحيثم واسمها غَيثة -: هل تبدل العرب الجم ياء في شيء من الكلام؟ وقالت: نعم، ثم أنشدتنى:

إذا لم يكنُّ فِيكُنَّ ظِلَّ ولا جَنى فَابِعَدكن الله، من شَيَراتِ أَي من شَيَراتِ أَي من شَجَراتِ وقال اللَّحيانيُّ: يقال: لا أفعلُ ذلك يد الدهر، وجَد الدهر، أي: آخر الدهر، وقال أبو زيد: يقول الكِلابيُّون: هي الصهاريجُ، والواحد صِهرِيجٌ. وبنو تم يقولون: صَهاريُّ، والواحد صِهرِيجٌ. وبنو تم يقولون: صَهاريُّ، والواحد صِهرِيجٌ.

<sup>(</sup>١) في مطبوعة الجالس: وهذه.

<sup>(</sup>٢) سقطت من مطبوعة الجالس.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٣٤، وانظر الإيدال ١: ٢٥٨ - ٣٦١.

ويذكر أبو الحسن إبدال المين من الهمزة، زاعاً أنه خاص ببني قيم (١). فيستدرك عليه أبو حيّان ما يلي: «قال أبو الطّيب (٢): وقبائل من قيس، وأنشد:

أَعَنْ تُوَسِّ تَ البيتَ

قَالَ: ورَوَوا بيت الشمَّاخ:

نُبُّتُ أَنَّ رُبَيعاً عَن رَعَى إبلاً يُهدِي إليَّ خَساهُ، ثانيَ الجِيدِ يُريد: أن رَعَى إبلاً».

ويوجب علي بن مؤمن إدغام لام التمريف في الأحرف الشمسية، فيستدرك عليه أبو حيّان ما يلي<sup>(٦)</sup>: «قال الفرّاء: قال الكسائيّ: سمعت [بعض العرب] يُظهر لام التعريف عند هذه الحروف، إلاّ عند اللام و[الراء] والنون فقط، يقولُون: الصامت، قال الفرّاء: ولم اسمع ذلك من العرب، وكان صدوقاً في روايته. يعني: الكسائيّ، وهذا لم يحفظه البصريُّون ولا الفرّاء، من شرح أبي سعيد لكتاب سيبويه».

ويذكر المؤلف التخفيف بجذف أحد المثلين، إذا كان ثانيها ساكناً، ويقول<sup>(1)</sup>: «والدي يُحفظ من ذلك: أُحَسْتُ، وظِلْتُ، ومِسْتُ ». فيستدركُ عليه أبو حيّان قائلاً: «وهِمْت في هَمِمْتُ. قاله ابن الأنباريّ».

ويسردُ المصنّف وجوه مضارع «وَجِلَ »(٥)، فيستدرك أبو حيّان عليه بقوله: «فَمِلَ، وما في أوّله أولف وصل، للعرب فيه مذاهب:

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٣٩.

<sup>(</sup>٢) لم أَقْف عليه في كتاب الابدال، وانظر ٢: ٥٥٦.

<sup>(</sup>٣) المبتع الورقة ٦٥، وانظر الورقة ٦٦،

<sup>(1)</sup> المتع الورقة ٦٢.

<sup>(</sup>٥) المتع الورقة ١٥٠.

فاللغة الفصحى فتح حرف المضارعة من همزة، أو نون، أو تاء، أو ياء، أو ياء وثانيها كسرُ جميعها وإن كانت في الياء مستثقلة. وثالثها تخصيص الكسر بالهمزة، والنون، والتاء، دون الياء. فإن كان أوّله واوا فأهل الكوفة مختلفون: فكاسرٌ كلّها، فتنقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. وقوم، من يكسر الهمزة والنون والتاء، يفتح الياء، فيقولون: يَوْجلُ. وقوم من هؤلاء يقلبون من الواو ألفاً. فيقولون: ياجَلُ، وآجلُ، وتاجلُ، وناجلُ، وناجلُ. نقلتُه على المعنى من شرح الثانينيّ لتصريف ابن جنيّ ».

وفي الأبنية يقول أبو الحسن<sup>(۱)</sup>: «مُفَعُولٌ» وهو غريبٌ شاذًّ، نحو: مُغْرُود، ومُعْلُونَ». فيستدرك عليه أبو حيّان بقوله: «قال أبو القاسم السعديّ: وعلى مُفْعُول نحو: مُعْلوق للمعلاق، ومُغْرُود، ومُغْفُور، ومُغْتُور وهو صعغ، ومُنْخُور للمنخر، ومُنْخُول للمنخل. انتهى ».

ويورد ابن عصفور في حذف الهاء أسياء، حذفت منها الهاء، مُغْفِلاً «الاست ». فيستدرك عليه أبو حيان قائلاً (۱٪): «المهاباذيُّ في شرح اللهع: أما است فالأصل: ستَهَةٌ، فالحذوف الهاء التي هي لام، لقولم: أستاه، وستاهي، وستُهُم، وامرأة ستهاء. فكأنهم استثقلوا الهاء، لدخول تاء التأنيث عليها، وانقلابها في الوقف هاء، فيصير كاجتاع هاءين، فصار: ستَهَه، في الاستثقال بمثابة اجتاع المثلين، وتعذر الإدغام، فهربوا إلى الحذف هنا كما يهربون إليه. ثم حذفوا اللام، لأن تاء التأنيث جاءت لمعنى، وتبعت الأصل في الحذف لئلا يُظنَّ أنها عوض كالتاء في: برد وسند، فلم بقول: است: ومن العرب من لا يعرض فيقول: ست، عوضوا الهمزة فقالوا: است: ومن العرب من لا يعرض فيقول: ستً. قال أبو رَميض المنبريُّ:

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ١٠.

<sup>(</sup>٧) المتع الورقة ٥٨، وانظر الورقة ٢١،

يَسِيلُ على الحَادَيْنِ والسَّتِ حَيْضُها كَمَا صَبَّ فَوَقَ الرَّجَةِ الدَّمَ نـاسكُ وقال آخر:

شَاتَــكَ قُمَـينٌ، غَنَّهـا، وسَمينُهـا وأنتَ السَّنُ السُّفَلَى، إذا دُعِيتْ نَصْرُ وحذفوا الدين فقالوا: سَهُ والسَّهُ».

ویذکر للصنف شواهد إبدال الیاء من اللام، فیستدرك أبو حیّان علیه با یلی<sup>(۱)</sup>: «ابن السیّدِ: وروی بعضهم بیت امریء القیس: فسُلِّی ثیابی من ثیابكِ، تَنْسَل

بفتح السين وقال: أراد (تسلّ)، فأبدل الأخيرة ياء، وكسر الأولى من ألفظ ألبل الياء. ومن رواه هكذا أراد أن يكون الفعل الثاني من لفظ الأول، لأنه إذا ضمَّ السين أو كسرها كان من: نَسَلَ يَنسل، وكان الفعل الأول من سلّ يسلّ، فخالف فمن المطاوعة الفعل الذي هو مطاوع له ».

ويستدرك عليه أبو حيّان أيضاً، في إبدال الياء من السين، بقوله (وقد خاب من دسّاها): الأصل: دَسَّمها، قلبت السين ياء كراهية التضميف، ثم انقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها. وأنشدوا في ذلك:

وأَنْتَ الذي دَسَّيْتَ عَمراً ،فأصبحتْ حَلائلُهُ منهُ أراملَ، جُوَّعا ».

وفي أبنية الأفعال يجعل المؤلف لمزيد الرباعيّ ثلاثة أبنية هي<sup>(7)</sup>: افَمَنْكُلَ، وافَمَلَلَ، وتَفَعْلَلَ. فيملّق عليه أبو حيّان بقوله: «مزيد الرباعيّ بناءان: تَفَعْلَلَ وافْمَنْلَلَ. فأما: اقشعرَّ واطأنَّ، فرباعيّ لقولهم: قُشَعْرِيرة وطُأنينة. إلاَّ أنه ألحقوه باحرنجَم، فزادوا أوله همزة الوصل وأدغموا

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٣٥.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٣٥٠

<sup>(</sup>٣) المشمّ الورقة ١٦ -

الأخيرة، فوزنه الآن: افْمَلَّلَ. ولا يمتنع أن يجمل [هذا] بناء ثالثاً، من زوائد الرباعيّ. قاله المكبريُّ».

ويذكر أبو الحسن لبناء «أَفْعَلَ» أحد عشر معنى هي: الجَعْلُ، والمهجوم، والضياء، ونفي الغريزة، والتسمية، والدعاء، والتعريض، ومعنى صار صاحب كذا، والاستحقاق، والوجود، والوصول(۱). فيستدرك عليه أبو حيّان قائلاً: «ويكون للسَّلْبِ نحو: أَشكيتُهُ أي: أزلتُ شِكايته. وبعنى فَعَلَ نحو: قلتُهُ وأَقَلْتُهُ. ابنَ الحاجب(۱)». كما يعلّق على الوجود بقوله أيضاً: «قد تكون الصفة في معنى الفاعل نحو: أجدته، أي: وجدته مجيداً. وقد تكون في معنى المفعول نحو: أحدته، أي وجدته محوداً (۱). ابن الحاجب».

وفي إبدال الجيم ياء يستدرك أبو حيّان على ابن عصفور بقوله (1): « بخطّ شيخنا الحافظ الرضيّ: قال الفرّاء: سمعت بعض بني أسد يقول في المسجد: مَسِيْدٌ ».

وإذا كان أبو حيّان قد ذكر في هذه النهاذج أساء الكتب، أو الملهاء الذين نقل عنهم، فإنه في مواطن أخرى استخدم رموزاً يشير بها إلى الأسهاء. ومن الرموز التي استخدمها.

. (٥) ب

بيع<sup>(٦)</sup>.

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ١٧، وانظر الورقة ٧.

 <sup>(</sup>۲) انظر شرح الثافية ۱: ۵۳ و ۹۱۰

<sup>(</sup>r) انظر شرح الثانية 1: AT و ٩١٠.

<sup>(</sup>٤) المتم الورقة ٣٦، وانظر الورقة ٩٠.

<sup>(</sup>٥) المتم الورقة ٢٠ و٢١ و٢٧ و٥٨ و١٠٠

<sup>(</sup>٦) الممتم الورقة ٦ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٢ و٢٢ و٢٣ و٢٢ و٢٣ و٣٠.

ح(۱). س: سيبويه. ش: الأخفش(۱). ص: ابن عصفور(۱). ع: ابن عصفور(۱).

فا: أبو عليّ الفارسيّ<sup>(٥)</sup>.

فی(٦).

أما النقد الذي وجهه أبو حيّان إلى المؤلف فمنه أن المؤلف ذهب إلى أنَّ التاء في «تالله» هي بدل من الواو، فعلَّق عليه أبو حيّان بما يلي(٢): «قال قطربٌ في الجهاهير: وزعم قوم أن التاء في: تالله، بدل من الواو. وهو مذهب، إلا أنه يضعف لأنه يقال: وأبيك لا أفعل، ولا يقال: تأبيك لا أفعل، فلا يقال: تأبيك لا أفعل. فلو كانت بدلاً منها جرت مجراها ».

وزعم عليّ بن مؤمن أن العرب لا تقول «فساتيط»، فتعقّبه أبو حيّان قائلاً (^): «في كتاب الإبدال لأبي الطيّب اللغويّ الحليّ رحمه الله: التاء والطاء: يقال فُسطاط وثلاثة فساطيط، وفُستاط وثلاثة فساتيط».

ونفى أبو الحسن أن يكون «أُصبُعٌ» من فوائت سيبويه، لأنه مخفَّفٌ من «أُصبُع»(١). فعلَّق عليه أبو حيّان بما يلي: «قال ابن جنّي: حكى

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٢٥ و٣٧ و٣٠.

<sup>(</sup>٢) المبتع الورقة ٢٧ و٣٠.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٧.

<sup>(</sup>٤) المتم الورقة ٤٣.

<sup>(</sup>ه) المتم الورقة ۲۷،

<sup>(</sup>٦) المتم الورقة ٢٥.

<sup>(</sup>v) المتع الورقة ٣٦، وانظر الورقة ١٩.

<sup>(</sup>٨) المتم الورقة ٣٧.

<sup>(</sup>٩) المتم الورقة ٨.

بعضهم أصبع في أصبع، فإن صحَّ ذلك فقد شدَّ عن سيبويه، أفادنيه شيخنا الرضيّ ».

وقطع ابن عصفور بأن «ناس» أصلها: أناس، حُدفت منها الممزة، فعلَّق عليه أبو حيّان بقوله(۱): «ذكر أبو جعفر الطوسيّ(۱)، في تفسيره عن بعضهم، أن الناس لغة غير أناس، وأنه سمع العرب تصفّره: نُويس. ولو كان أصله أناساً لقيل في التصفير: أنيس، فرُدَّ إلى أصله. وأشتقاق الناس من النَّوْس وهي الحركة: ناس يَنُوسُ نَوْساً إذا تحرَّك. والنَّوْس تذبذب الشيء في الهواء. ومنه نَوْسُ القُرطِ في الأذن لكثرة حركته ».

وروى المصنّف هذا البيت كما يلي:

لهـــا أشاريرُ، من لحم، تُتَمِّرُهُ مِنَ التَّمالِي، ووَخْزٌ من أَرانيها تبعاً لسيبويه، فعلَّق عليه أبو حيَّان بقوله(٣): «ابن القطَّاع في عَرُوضه: صوابه: وذُخْرٌ من أرانيها. أفادنيه شيخنا الرضيّ».

وروى أيضاً عن ابن السُّكّيت هذا العجز(1):

★ ألا ، تلكَ نفسٌ ، طِينَ منها حَياؤها ★

فعلَّق عليه أبو حيان بما يلي: «صوابه: إلى تلك، بإلى الجارّة، والشعر يدلُّ على ذلك؛ أنشد الأحر:

لئن كانتِ الدُّنيا له قد تَزَيَّنَتْ على الأرض، حتى ضانَ عنها فَضاؤها لقد كان حُرِّاً، يَستعي أن تَضَمَّهُ إلى تلكَ نَفسٌ، طِينَ فيها حَياؤها قاله أبو محمد بن برّيّ».

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٥٨.

 <sup>(</sup>۲) انظر التبيان ۱: ۹۷.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٢٥.

<sup>(</sup>٤) المثم الورقة ٣٧.

وذكر أن الياء أبدلت من الصاد في «قصَّيت أظفاري »، فتعقبَّه(١) أبو حيان بقوله: «قال ابن السَّيد: يكن أن يكون معناه: أخذتُ أقاصيها، فلا يكون بدلاً ».

وذكر أيضاً أن الواو المفتوحة أولاً في الاسم أبدلت همزة سماعاً في: أناة، وأُحد، وأُسْاء. فعلَّى أبو حيّان عليه قائلاً(٢): «أبو محمد ابن الخشّاب: إبدال الهمزة من الواو المفتوحة قليل جدّاً، وإن أمكن دفع ذلك فهو أولى. فأنا أرى لقولهم: أناة، وجهاً يخرجها من باب القلب الذي ذهبوا إليه، وهو أن يكون من تركيب (أ ن ي). وذلك قولك: أنّى في هذا الأمر، وتأنَّ في أمرك يا هذا. ولا ربب في كون الهمزة في هذا اللفظ أصلاً، غير منقلبة، [لثبوتها] في امتداد تصرّف الفعل، بخلاف (أحد)، لأنك تقول: توحّد في كذا ووحد، على أنه قد جاء في الأثر (أحد،)، لأنك تقول: وقرك النقظ المستمرّ في الاستمال، وترك لمراجعة الأصل، وما أقرب التأتي،...».

وروى ابن عصفور بيت طفيل الغنويّ:

فنحنُ مَنَمْنسا يوم جَرْس نساء كم غداة دَعانا عامر ، غير مُعْتلي بإعجام الجيم من «جرس »، فتعقبة أبو حيّان با يلي (٦): «صوابه: حَرْس، بالحاء المهملة، وهو ماء لبني عقيل، وقيل: جبل في بلاد عامر ابن صمصمة. وبالحاء ذكره أبو عُبيد البكري في معجم ما استمجم، والحازمي في ما اتّنق وافترق مُسمّاه».

ونفى ابن عصفور أن يكون في كلام العرب بناء «فَعنَّل»، فتعقَّبه (٤) أبو حيَّان بقوله: «وجدتُ بخطَّ بعض معاصرينا: قد أُثبت

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٣٥٠

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٣٢٠

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٣٩:

<sup>(</sup>٤) المِتْعَ الورقة ١٢٠

فَمِنَلٌ فِي زُونَك. قال ابن السّكَيت: الزُّوكُ: مشية الفُراب. يقال زاك بَرُوكُ زُوكًا وزَوكاناً. قال حسّان:

أَجَعْتُ أَنَّكَ أَنتَ أَلام مَن مَشَى في فُحس زانيسة، وزَوْكِ غُرابِ قال بعضهم: ووزن زونك عند ابن السّكّيت: فَعَنَّل، من زاك. [وأما زَونكي] فوزنها على: هذا فَعَنْلى، مثل حَبنَطى، فالواو أصل فيه انتهى وقال بعضهم: جَهَنَّم مشتقَّة من الجَهْم، فعلى هذا وزنها: فَعَنَّل ».

تلك غاذج من النقول التي عزاها أبو حيّان إلى أصحابها، وغة تعليقات كثيرة نثرها على حواشي نسخة «فيض الله»، دون أن ينسبها إلى أحد، لأنها كانت وليدة تحصيله وعلمه، فهو يستدرك في الأساء التي زيدت الميم في آخرها قوله(١): «وجَذْعَبة. وفي حديث علي عليه السلام أنه قال: أَسْلَم، والله، أبو بكر وأنا جَذْعَمة، أقول فلا يُسمع قولي، فكيف أكون أحق بقام أبي بكر؟ قال القاسم بن سلام: الجذعمة: الصغير، والميم فيها زائدة وأصلها الجَذَعة، أراد أنه لم يكن بلغ الحميمة.

ويجزم المصنّفُ أن النون زائدة في: حِنْطأُو، وكِنثأُو، وسِنداُو، لأنها لزمت هذا الموضع من هذا البناء، ولم يجيء في موضعها حرف من المحروف التي لا تحتمل الزيادة. فيستدرك أبو حيّان على ذلك حجّة أخرى، وهي قوله(٢): «فإن قلت: فاحكم على الحمزة بالزيادة، فإنها من أحرف الزيادة! قيل: هذا فاسد لأنه قد حُكي: عِنْزَهْوٌ، فلم يلزم، ولأنك لو حذفت الحمزة والنون والواو لبقي الاسم على حرفين ».

ويعرض أبو الحسن للميزان الصرفي، فيفوته أن يشير إلى أثر القلب

<sup>(</sup>١) المبتع الورقة ٢٣، وانظر الورقتين ٥٥ و ٢٧.

<sup>(</sup>٢) المتمّ الورقة ٦.

المكاني فيه، فيستدركه (۱) عليه أبو حيّان قائلاً: «إن كان في الموزون قلب قلب الرّنة مثله، كقولك في آدُر: أَعْفُل. ويعرف القلب بالأصل نحو: ناء يناء ، هو مأخوذ من النأي، وهو المصدر وهو أصل له، فجعلوا اللام موضع المين، والمين موضعها. وبأمثلة اشتقاقه، كالجاه فإنه من الوَجْه، والحادي لأنك تقول: واحد وتوحَّد، وهو منه، والقسيّ لأنك تقول: قوسٌ وتقوسٌ. وبصحّته كأيس، لأنه يقال: يئس، فأيس مقلوب منه، إذ لو كان أصلاً لقيل: آسّ، لأن المين المتحرّكة وهي ياء قبلها...».

وينص المؤلف على أن الحروف الزوائد إذا كانت مكرَّرة ، من لفظ الأصل، وزنت بالحروف التي توزن بها الأصول، وإن لم تكن مكرَّرة من لفظ الأصل أبقيت في المثال على لفظها (٢). فيستدرك أبو حيّان عليه بقوله (٢): «الزائد يُعبَّرُ عنه بلفظه، إلا المبدل من تاء الافتمال، فبالتاء ، فلا تقول في مثل ازدَجَرَ ، واضطرب: افدَعَلَ ، ولا افطمَلَ ، ولكن: افتَمَل ، كراهية الاستثقال ، أو قصداً لبيان أصل الزنة وإلا المكرَّر للإلحاق [أو لفيره إلا )، فبالحرف الأصليِّ الذي قبله ، فَصلَ بينها زيادة أولم ، كان التكرير من حروف الزيادة أولم . فيقولون في جلبَبَ ، واحرَّ ، وغَمَّل ، .

ويحكم عليّ بن مومن على العين المحذوفة من «سَلْ» بأنها همزة (٥)، فيتعقّب أبو حيّان قائلاً: «لا يتعيّنُ أن يكون الحذوف من: سَل،

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٣٠.

<sup>(</sup>٧) المتم الورقة ٣٥.

 <sup>(</sup>π) لعل هذا النص مستقى من شافية ابن الحاجب. فقد أثبت أبو حيان نصاً شبيهاً به في حاشية الورقة
 ٧ ونسبه إلى ابن الحاجب. وانظر شرح الشافية ١: ١٠٠.

<sup>(</sup>٤) زيادة من شرح الثانية والورقة ٧.

<sup>(</sup>٥) المتع الورقة ٥٨٠

همزة، لأن سيبويه حكى في كتابه في باب التصغير ما نصّه(١): ومن ذلك أيضاً سلّ، الأنه من: سألت. فإن حقرته قلت: سُوّيلٌ. ومن لم يهمز قال: سُويلٌ. لأن من لم يهمز يجعلها من الواو بمنزلة: خاف يخافُ. أخبرني يونس أن الذي لا يهمز يقول: سِلْتُه فأنا أسال، وهو مَسُول إذا أراد المفعول. انتهى كلام سيبويه. وقد حكى سيبويه في القلب أن ألف: سال، مبدلة من همزة وأنشد:

### \* سالت هُذَيلٌ رَسولَ الله فاحشة \*

ويلحظ من كلام سيبويه أن عين: سَلْ، تحتمل وجهين: أحدها أن تكوّن همزة، والثاني أن تكون واواً. فلا ينبغي لابن عصفور ألاّ يحتمل ... ».

ويذكر المسنّف أن الاسم من الثلاثيّ المضمَّف إذا جاء على « فَعِل » وجب إدغامه، لشبهه بالفعل في البناء، مع ثقل بنائه، فيتبعه ابو حيّان بقوله: جاء شاذاً: رَجُلٌ ضَفِفُ الحال، والقياس إدغامه، وسُمِعَ مدغمًّاً.

ويزعم أبو الحسن أن الواو في « نَخُورِش » أصلية (٣)، وهو مثل « جَحْمَرِش »، ثم يناقض نفسه، وهو يردّ على الأخفش في موطن آخر، فيزعم أن الواو فيه زائدة للإنحاق (٤)، فيعلق عليه أبو حيان في الموطن الأول بما يظهر تناقضه، ثم يعلق في حاشية الموطن الثاني بقوله: «قد ادّعى في الأبنية أن الواو في: نَخْورش، أصل، وأن حروفه كلّها أصول، وأن وزنه: فَعَلَلِلٌ، نحو: جَحْمَرِش. وهو مخالف لما ردّ به على الأخفش هنا ».

<sup>(</sup>١, الكتاب ٢: ١٣٢.

<sup>(</sup>٧) المنتج الورقة ٦٠، وانظر المنصف ١: ٣٠١ - ٣٠٣ وشرح الشافية ٣: ٧٤١.

<sup>(</sup>٣) الممتع الورقة ٩.

<sup>(</sup>٤) المتع الورقة ٢٩.

ويورد عليّ بن مؤمن في أبنية الخاسيّ أن بعض النحويين استدركوا على سيبويه بناء «فِمَّلِل» نحو «صِنَّبِرٍ »، فيتعقّبه أبو حيّان قائلاً(١٠):

« هذا غلط. إنما استدراك هذا في مزيد الرباعيّ، لأن الحرفين المضاعفين لا يمكن ان يكون أصلين. وفي مزيد الرباعيّ استدركه الزبيديُّ. وعجيء ابن عصفور به في الأصول غلط ».

#### عن ابن مالك

وأما القسم الثاني من تعليقات أبي حيّان - وهو الذي نسبه الى ابن مالك - فهو كبير جدّاً، يستغرق عِدّة مسائل من كتاب الممتع، وإن كان يجتمع معظمه في الورقات الاخيرة منه، وهي التي تضمُّ: الإدغام، ومسائل التمرين.

فقد تعقّب ابن مالك - صاحب الألفية - كتاب المتع، فملّق عليه من التفسير، والاستدراك، والنقد، الشيء الكثير، ونقل ذلك ابو حيان من خط ابن مالك نفسه. يشهد لهذا أنه قال في ذيل إحدى تمليقاته (۱): « لما فرغ ابن مالك من نقوده على هذا الكتاب كتب آخره بخطّه: الذي فيه من الخطأ والتصحيف لا ينحصر، تجافيت عنه لعلمي أن ذلك من قبل الناسخ، ولا يبعد، فيا يُشكل ضبطه من اللغة، أن يكون منه بعضُه، فإنه ليس بالمتقنِ الضابطِ الحصلِ، والله ولي التوفيق عنه ».

على أن في حاشية نسخة «فيض الله » تعليقةً تُرَجِّح أن ابن مالك وقف على هذه النسخة. فعليُّ بن مؤمن ينفي أن يكون في (٣) الكلام

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٧.

<sup>(</sup>٧) المتع الورقة ٤٩.

 <sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٤٣.

امم على « فَمُّلِ » من الأجوف، فنرى في الحاشية هذه التعليقة التالية: « حُفِظ: هَيُّوْلاً الرجل فهو هَيِّيُّة: حَسُّنت هيأته. نقله ابن مالك ». فلعل صاحب الألفية وقف على هذه النسخة، وألحق بها هذه التعليقة وغيرها، ثم أثبت سائر تعليقاته على حواشي نسخة أخرى له، نقلها عنه أبو حيّان.

وأبو حيّان لا يقتصر على ما تعقّب به ابن مالك كتاب المهتم، وإغا يضمُّ إليه نصوصاً أخرى لناظم الالفية. ومن ذلك ما علَّق به على زيادة السين، وهو(٣): «قال أبو عبدالله محمد بن مالك الأندلسيُّ مقيم دمشق، رحمه الله، في كتابه المسمى بإيجاز التعريف في علم التصريف: لعدَّع أن يدَّعي زيادتها - يعني السين - في: ضُغَبُوس، وهو الصغير من القِثَّاء، ويستدلُّ بقول العرب: ضَغَبَتِ المرأة إذا اشتهت الضغابيس. فأسقطوا السين في الاشتقاق، وأظهر من ذلك زيادتها في قُدْمُوس، بمنى: قدي ».

وعن هذا الكتاب نفسه - أعني إيجاز التعريف - نقل أبو حيّان تعليقة أخرى أثبتها في حاشية هذه النسخة. فقد عرض أبو الحسن في الإعلال لشدوذ بعض الأفعال من الأجوف، فعلَّق عليه أبو حيّان با يلي(٦): «قال ابن مالك في إيجاز التعريف: وقد تُرك النقل والحذف في كثير مما يستحقه، تنبيها على خِفَّته. وأكثر ما ترك في الإفعال مصدراً، وفي الاستعمال، وفروعها، كالإغيال والاستحواذ. حتى رآه أبو زيد الأنصاريّ متيساً. وقال فيه ايضاً (٤): وصحّحوا كثيراً من مُوازن: أَفْلَ،

<sup>(</sup>١) بلاحظ أن هذه التعليقة لا تتناول ما ذكره ابن عصفور، فهي خاصة بالفمل. وابن عصفور يتحدث عن الاسم.

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ٢١.

<sup>(</sup>٣) المبتع الورقة 20.

<sup>(2)</sup> أي: وقال ابن مالك في إيباز التعريف أيضاً.

واستَفْعَلَ، كأعولَ واستحوذَ، حَتى رأى بعض العلماء القياس على ما صحِّح من ذلك سابقاً ».

بل إن أبا حيّان ليثبت عن ابن مالك أحياناً ما لا يَذكر مصدره. فابن عصفور يذكر أن «انفعل » للمطاوعة، ويستشهد بقولهم: أطلقته فانطلق، وأدخلته فاندخل. فيملّق عليه أبو حيّان قائلاً (ان حكي عن ابن مالك رحمه الله، أنه قال: انفعل لا يكون مطاوعاً لأفعل، إلا في أربعة أفعال: أغلقته فانفلق، وأقحمتُ الفرس في النهر فانقحم، وأزعجتُه فانزعجَ، وأصفقتُ الثوب فانصفق ».

ومها يكن من أمر فإن ما جاء عن ابن مالك في حواشي نسخة « فيض الله » هو عظيم الأهبية، متعدد المناحي، ترى فيه التفسير، والتأكيد، والاستدراك، والخالفة، والنقد.

أما التفسير فمنه أن المصنف يقول (٢): « وأما صحَّة: يغزو، وإعلال: أَذِّلِ، فلأمرِ عرض، قد بُيِّنَ فِي موضعه ». فيملِّق عليه ابن مالك بقوله: « ذلك الأمر المعلوم الذي عَرَض جَمْلُ آخرِ الاسم أضمف من آخر الفمل، وأكثر اعتلالاً؛ ألا ترى أنه يلحقه من تغيير النسب، والتثنية، والجمع، والإضافة لياء الضمير، ما لا يكون في الفعل. فلذلك كان الفمل، مجملته، أشد اعتلالاً من الاسم، وآخرُ الاسم، على الخصوص، أشد اعتلالاً من آخر الفمل؛ ألا ترى ما يلحقه في الوقف والنداء، من الترخيم وغيره، ومن التنوين وحذفه، وغير ذلك مما لا يكون في الفعل».

وأما التأكيد فتراه مثلاً في بناء و فُطِي » فقد ذكر عليَّ بن مؤمن أن هذا البناء مهمل في الأساء ، كراهية الخروج من الضمّ إلى الكسر، ورفضَ الاحتجاج بدُيِّل ورُئِم، لاحتال أن يكونا منقولين من الفعل المبنيّ

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ١٧.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٧٠.

للمفعول إلى الأساء. ونحن نقف في حاشية هذه المسألة على ما يلي(١): «ذكر ابن مالك أن: وُعِلاً، لغة في: وَعِل، وأن أكثر التحويين لا يعتدون بهذا البناء في الأساء».

ومن هذا القبيل أن المؤلف يجعل «طَحْرِبةً » مما ليس له نظير، فنجد في الحاشية تعليماً عليه (٢): «قال ابن مالك الطحربة: الملبوس الحقير. حكاه أبو عبيدة عن... بفتح الطاء وكسر الراء، وهو نادر، والمشهور كسرها، وفتحها، وضمها ».

وأما الاستدراك فكأنْ يقول أبو الحسن في كتابه (٣): «وتقول في مثل إوزّة من وأيت: إيئاة. لأن إوزّة: إفْمَلة، بدليل قولهم وَزَّ، والأصل: إوْءَيَةٌ، فَقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانكسار ما قبلها ». فيملّق عليه ابن مالك بقوله: «ينقُصُه: فإن سَهّلت الهمزة قلت: إياةٌ، وإواةٌ، على القولين. لأنه إذا صار: إيئاة، نقلت حركة الهمزة إلى الياء إن شئت ».

ويبسط المصنّف (1) مواطن زيادة اللام والهاء، فيستدرك عليه ابن مالك أن اللام زيدت في «هِدْمِل بمنى هِدْم، وهو الثوب الخَلَق »،وأن «هاء: سُلْهَب، زائدة لسقوطها في: سُلَب، وكلاها بمنى: طويل».

وإذا كان في هذا تتميم لما عرض له ابن عصفور فإن في غيره خلاف ما ذهب اليه ابن عصفور. فهو يرى أن «الفُتكُرِين» لم يسمع إلا بالياء والنون، في حالات الرفع والنصب والجرّ، فهو اسم مثل «قُدَّعُميل» وليس جماً (ه). فيستدرك عليه ابن مالك بأن المشهور هو «فتكرون بكسر

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٦

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ٧.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٧١.

<sup>(</sup>٤) المتع الورقة ١٩.

 <sup>(</sup>a) ألبتم الورقة ٧.

الفاء وفتح التاء وسكون الكاف، فيكون واحده في التقدير: فِتَكُر. كَفِطُحُل ».

ومن هذا القبيل أن ابن عصفور يقول: «لا يُعلم من كلامهم ما اجتمع فيه ثلاث واوات حشواً، لا مصحَّحاً ولا مُعلاً »، فيعلّق ابن مالك عليه بأنهم(١) «قد قالوا: احوُووي، مبنياً لما لم يسمّ فاعله من: احواوى، يُحواوي. والألف من: احواوى، واو لأنه من الحوّة كاحمار من الحمرة. واحواويت كعاديت من العداوة، قلبت الواو فيها ياء ».

ولا شك أن في هنين النموذجين الأخيرين، بالإضافة الى الاستدراك، لونا من النقد غير صريح، أما النقد الصرف الصريح فهو مبثوث في مواطن أخرى. ورعا قسا ناظم الألفية على أبي الحسن، فنسب إليه الجهل والقصور، فأبو الحسن يرى(٢) أن « فَعِلان » من الردّ إذا لم يعتدّ بالألف والنون فيه جاز الإدغام، بخلاف « فَعِلان » من حييت، فإنه لا يجوز فيه الإدغام، فيتمقّبه الناظم بقوله: «خطأ، يجوز فيه الإدغام، لأن: فَعِلاً، من المضاعف لا يجوز فيه إلاّ الإدغام في الفعل والاسم، وقوله: بخلاف حَيِيان، قول طريف، حَيِيان هو الذي يجوز فيه الإدغام ولا يلزم، وهذه المسألة من أوّلها إلى آخرها لا يفهم منها "بياً"».

بل إن ابن مالك ليعتقد أن ابن عصفور لا يبعد أن يصدر عنه خطل فيا يشكل ضبطه، من اللغة، لأنه لم يكن من المتقنين المحصلين. هذا ما صرّح به في ختام نقده للمستع، إذ قال(٣): «الذي فيه من الخطأ والتصحيف لا ينحصر، تجافيت عنه لعلمي أن ذلك من قبل الناسخ.

 <sup>(</sup>۱) المتع الورقة ۷۰.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٧٠.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٤٩٠

ولا يبعد، فيا يشكل ضبطه من اللغة، أن يكون منه [أي: من ابن عصفور] بعضه، فإنه ليس بالمتقن، ولا الضابط الحصّل».

وابن مالك ينطلق من اعتقاده هذا في ابن عصفور، فيتعقب أوهامه مبيناً فيها وجه الصواب. فالمؤلف مثلاً يمنع أن تدغم الراء في شيء، لأن فيها تكراراً، والإدغام يذهبه، ويجعلها من جنس ما تدغم فيه، وليس فيه تكراراً، ولكنه يعرض بعد لإدغام الراء في اللام، فيجيزه، ويحتج بأن له وجها من القياس، (٦) «وهو أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاماً، ولفظ اللام أسهل من الراء، لعدم التكرر فيها ». فيرى ناظم الألفية أن احتجاج المؤلف ههنا يناقض ما احتج به من قبل، فيتعقبه بقوله: إنَّ «عدم التكرار هو الذي أوجب ترك الإدغام، لأن الأصل أن كل حرف فيه زيادة، يؤدّي الإدغام إلى إذهابها، فإدغامه المنف ».

وربا اعتمد ابن مالك في تعقّبه تناقض أبي الحسن على ما قدّمه أبو الحسن نفسه، من أقوال، أو أحكام. مثال ذلك أن أبا الحسن أجاز في: حَبِي، وأَحْبِياء، وأَحْبِياء، الإدغام والإظهار أن منع فيا بعد الإدغام أن في: حَبِيان، محتجاً بأنه «لا يخلو أن تعتد بالألف والنون أو لا تعتد في اعتدت لم تدغم، لخروج البناء بها عن شبه الغمل، وإن لم تعتد لم تدغم أيضاً كما كان لا يدغم لو ذهبت الألف والنون ما ولذلك يتعقبه ابن مالك قائلاً: «هذا عجب، رجل حَي يجوز فيه الإدغام فتقول: حَيَّ. وكذلك: عَي وعَيَّ. وهو بمزلة: حَيى الرجل فهو حَيَّ، وقد ذكره قبل وذكر في أحية، وأعية، وأحياء، الإدغام

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٦٥٠

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٦٨،

<sup>(</sup>٣) المِثْمُ الورقة ٥٥،

<sup>(1)</sup> المتم الورقة ٧٠.

والإظهار، والتاء والهمزة للتأنيث يبعدان عن شبه الفعل. ولم يذكر سيبويه إلا الإدغام كما حكيت عنه. قال: ومن قال حَيِي قال: قووان، وحَييان ».

ويتصدّى ابن عصفور للمبرّد، مُدَّعياً أن ما نفاه المبرّد من اجتاع واوين، أولاها مضمومة، والثانية متحرّكة، باطلٌ لأنه وُجد نظيره وهو: صُوويّ، في النسبة إلى: صُوى، فالواو الثانية متحرّكة، أما الأولى فالضمة على الصاد قبلها. ولما كانت الحركة في التقدير بعد الحرف فكأنَّ الضمة ههنا هي في الواو(۱). ولكن ابن مالك يرى في ذلك مفالطة، ينكرها الواقع، ولذلك يُمقبه بقوله: «كثيرٌ بين قولك: كأنها في الواو، وقوله: الأولى منها مضمومة، ألا ترى أنك لا تقول الواو مضمومة، ولا تهمزها كما تهمز؛ أنور، ولا تصحّ الياء بعدها في: مُوسر، كما تصحّ في: بَيُوع وبَيُوض ».

ويذكر المؤلف أن «فُوعال» من الوعد إنما هو: أُوعاد، ولا يجوز غير ذلك، لاجتاع واوين في أول الكلمة (٢). فيتعقّبه الناظم بأن هذا النفي باطل، وأنه يجوز «وُوعاد، لأن الثانية مزيدة، كالثانية في العوود والقوول. وإنما يلزم ذلك إذا كانت الثانية أصلية كأولى، أو متحرّكة كأواق».

ويرعم علي بن مؤمن في مسألة «فَيَعَلان» من: حَييت، أن الألف والنون لا يعتد بها كها لا يعتد بتاء التأنيث (٣). فيعلق عليه ابن مالك بقوله: «وقد يعتد بكل واحدة منها، وقد قالوا: طيلسان، بكسر اللام، وليس في الصحيح: فَيْعل، بكسر المين، ولذلك لا يجوز ترخيمه في لغة من قال: يا حار .وقد قالوا: ترجُهان وضيمُران، وصح عُنفوان وأفعوان»،

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٧١.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة ٨٠.

<sup>(</sup>٣) المتم الورقة ٧٠.

وقد يتناول الناظم بالنقد ما أورده ابن عصفور من التعليل. فهو يمال (١) مثلاً قولك في مثل «غَرْقُوة » من الغزو: غَرْوية ، بأن «غَرْوُوة » أبتمع فيها واوان في الطرف وضمة ، فصار كثلاث واوات فكان القلب. إلا أن ابن مالك يرى أن هذا الاحتجاج غير قويم ، فيقول: «قد قال سيبويه في فَعُلان من القوة: قَوُوان. فجمع بين واوين وضمة . وقد منع ذلك الزجاج . وقال سيبويه في منع غَرْوُوَة: لأنه ليس في كلامهم: قَوُونُ » .

ومن قبيل ذلك أن يحتج (الله الواو المتوسطة ثم حذفها من «غَزْوَوُوْت » بتحركها وانفتاح ما قبلها، فيتصدى له ابن مالك بقوله: «القياس ألا تقلب هذه الواو لسكون ما بعدها، كما صحت في: النَّزُوان، والغليان، فتقول: غَزْوَوُوْت. لكن سيبويه شبهها بنَعَلوا ويَغْعَلُون، يعني: فعلوا من رَمَي، تقول: رَمُوا. ويَغعلون من رَضِي، تقول: رَمُوا.

وقد يرى ابن مالك أن ما احتج به ابن عصفور قاصر غير كاف، فيمرض وجها آخر من الاحتجاج. ومثالنا في هذا أن المصنف يمنع في الإدغام حمل التاء من «استفعل» عليها في (٣) «افتعل» بججة «أنهم لو أدغموا لاحتاجوا إلى تحريك فاء: المتعل، فكرهوا أن يحركوا حرفاً لم تدخله الحركة في موضع، لأن السين لا تزاد في الفعل إلا ساكنة ». فيستدرك عليه ابن مالك بما يلي: «الوجه أن يقال: ما بعد التاء هنا يسكن نحو: استثنى، واستصلح، ولا يدعم متحرّك في ساكن حشواً، ولا يتحرّك ما بعدها إلا بجركة عارضة منعده، لادغام أو إعلال نحو: استنبَ، واستطار. فإن شئت

<sup>(</sup>١) المبتع الورقة ٧٠.

<sup>(</sup>٣) المشع الورقة ٩٩.

<sup>(</sup>٣) المنتع الورثة ٩٧.

قلت: لَمَا كَانَ الأَكْثَرُ والأَصَلِ السَكُونَ، ولا يَصِحُّ فيه الإدغام، حمل هذا عليه. فإن شُتت قلت: لَمَا كَانَتِ الحركة عارضة لم تعتبر. وما ذكر لا يظهر لأنه..».

وأخيراً يأخذ ابن مالك على أبي الحسن أنه أغفل من مسائل التمرين ما كان يجب عليه ذكره، فأبو الحسن يختم كتابه بذكر «المسائل المبنية مما لا يجوز التصرّف فيه عبسط كيفية بناء مثل «أثرُجَّة » من الهمزة، ومثل «مُحْمَرٌ » من الواو.. فيعلّق عليه ابن مالك بقوله (۱): «كما ذكر الممزة والواو كان ينبغي عليه أن يذكر الياء والألف، ويكثر من الأمثلة، كما فعل غيره ».

والجدير بالذكر أن صاحب الألفية قد اعتمد، في أكثر نقده لابن عصفور، على مذاهب سيبويه وأقواله، وإذا كنا قد لمسنا جوانب من ذلك، فيا بسطناه قبل، فإن غَهَ غوذجاً مطوّلاً، ينعى فيه ابن مالك على ابن عصفور أنه خالف سيبويه، وأخذ بقول غيره، فابن عصفور يرى(٢) أن بناء «فَمُلان » من: حَبِيتُ، بجب أن يكون «حَيُوان»، فيتمقّبه ابن مالك بقوله: «سيبويه يقول في هذه المسألة: حَيّان، بالإدغام(٢). فهذا الرجل خالفه، وأخذ بقول غيره، قال سيبويه: وتقول في فَمُلان من قَويت: قَوّان، وكذلك فمُلان من حَبِيت: حَيّان، تدغم لأنك تدغم: الإدغام، فتقول: حَييان، كما تقول: طَلَل، بالفتح، فإن ضممت الياء أدغمت كما تدغم: فألد، في ترك أدغمت كما تدغم: في القياس، وكذلك فَعلان بالكسر، تقول: حَيّان، كما تدغم: عن بيّنة، قال: حَيِي عن بَيّنة، قال: حَيّان، وحَييان، هذا كلام سيبويه، وهذا المؤلف بموثل عنه، ومن

<sup>(</sup>١) المتم الورقة ٧٠.

<sup>(</sup>٢) المتع الورقة ٧٠.

<sup>(</sup>٣) انظر الكتاب ٢: ٣٩٤.

تعليق أبي على هنا: فَمُلان من حَبيت: حَيَّيان، وقيل: حَيُوان. فهذا هو الذي قال هذا المؤلف هنا(١). وقال أبو العبّاس: قَوُوان غلط، ينبغي أن يكون: قَويان، بكسر الواو، وتقلب الثانية ياء، لأنه لا تجتمع واوان، في إحداها ضمة، والأخرى متحرّكة. وهذا قول أبي عُمر، وجميم أهل العلم. ويدلُّ على صحَّته قول سيبويه بعدُّ في فَعُلُوة من غَزُوبَ: غَزُوبَة. فهذا أبو المبّاس، ومن رأى من أهل العلم، جعل الألف والنون كالتاء في أحد وجهيها، ولم بين عليها. فقياس: فَمُلان، عندهم من حيّيت: حَييان، بالكسر لأن الياء إذا تطرّفت، وقبلها ضمة، قلبت الضمة كسرة، كقولم: أَظْب، وتَسَلُّ، وتَعَصُّ، وتَرام. وهذا كقول سيبويه في فَمْلُوة كتَرْقُوَة من غزوت: غَزْويَة. الأصل: غَزْوُوَة، وكأنها: غَزْوُوٌّ، كأذْلُو، فتقول: غَزْو، كأذْل. فإن اعتبرت التا: قلت: غَزْوُوَة ، في القياس ، كها قالوا: قلنسُوةٌ ، وعَرْقُوَة ، وقَمَحْدُوة . وكذلك قياس الألف والنون، فإنهم قد اعتدُّوا بها فقالوا: أُقحُوان، وعُنظُوان، وأَفعُوان. إلاّ أبّا العبّاس، ومن ذكر من شيوخه، لا تجمع عندهم واوان إحداها مضمومة. وبهذا قال أبو إسحاق، فالتزموا: قَويان. وكذلك التزم سيبويه: غَزْويَة، والوجه: غَزْوُوَّة، فيمن بني على التاء. قال سيبويه: ولا تقول: غَزْوُوَة، لأنك إذا قلت غَزْوُوَة إمَّا تجعلها كالواو في: سَرُو، ولَغَزُو، فإذا كانت قبلها واو مضمومة لم تثبت، كما لا يكون: فَعُلتُ، مضاعفاً من الواو نحو: قَوُوْتُ(١). فمن هنا قال من تقدم: قَويان، بُنيت على الزيادتين أو آم تُبن. وسيبويه لم يجعلها كالتاء، ولا يُشَبِّه ما ذكروه بغزوية، لأن الأولى في: قَوُوان، عين والثانية لام، وهي ف: غَزْوُوة، لام والثانية زائدة. وليس تعليل اللام كتعليل العين،

<sup>(</sup>١) كذا، والراجع أن مصدر ابن عصفور في هذه المألة هو المازني. انظر المنصف ٢: ٢٨٣.

<sup>(</sup>٢) انظر الكتاب ٢: ٣٩٦.

وليست الألف والنون كالتاء؛ ألا تراهم صححوا: نَزَوان، وغَلَيان، وأعلوا: قَناة، وقطاة، وشواة الرأس، ودَواة، فهذا فرق بيِّن. وقال سيبويه في فَمُلة من رَميت: رَمُوة، إذا بُنيت على التاء، ورَمِية إذا لم تُبنَ. وقال في حَيِيان بالإدغام، ولم يجعله كحَيِي الذي [لا] يلزم فيه: حَيَّ، لأنه لم يجعل الزيادتين كالتاء ».

ولا بد لنا أن نذكر ههنا أن ابن مالك قد تعسّف في نقده أحياناً، وحمّل المسائل غير ما تقتضيه، فكان أن تمحّل في النقد، أو أخطأ سواء السبيل. ومن تمحّله أن ابن عصفور يعرض لإدغام هاء الضمير في الهاء من قوله تعالى ﴿إلَهُهُ هَواه﴾ فبقول فيه(١): «هذا مخالف للقياس، لأن هذه الواو(٢) إغا تحذف في الوقف، وأما في الوصل فتثبت. وإذا لم تحذفها لم يمكن الإدغام. لكن وبعه ذلك أمران: أحدها تشبيه الإدغام بالوقف، في أن الإدغام يوجب التسكين للأول، كما أن الوقف يوجب لله ذلك. فحذف الواو في الإدغام على حدّ حذفها في الوقف، فساغ الإدغام. والآخر...». فيحاول ابن مالك الطعن على هذا التوجيه، فيقول: «هذا خطأ بين لأن الإدغام كيف يسبّب الحذف، وهو لا يكون إلا بمد الحذف». وأنت ترى أن ابن عصفور لم يدَّع أن الإدغام. يكون إلا بمد الحذف، وإنت ترى أن ابن عصفور لم يدَّع أن الإدغام.

ومن أوهام ابن مالك في نقده أن ابن عصفور يختم إدغام المتقاربين بقوله (٣) و فإن كان الثاني من المتقاربين ساكناً بيننا، ولم يجز الإدغام. وقد شدّت العرب في شيء من ذلك، فحدفوا أحد المتقاربين، لما تمدّر الحذف بالإدغام، لأنه يؤدّي إلى اجتاع ساكتين، لأنه لا يدغم الأول في الثاني حتى يسكن، فقالوا بلحارث ، فيتعشّبه ابن مالك قائلاً: «ليس

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٩٨.

<sup>(</sup>٢) يريد: واو المد من الضمير في وإلمه ه.

<sup>(</sup>٣) المتع الورقة ٦٧.

هذا موضع بلحارث، لأنه من كلمتين ». فهو يظنُّ أن ابن عصفور أورد هذه الفقرة خطأ مع الإدغام في الكلمة الواحدة، وهي خاصة بالإدغام في الكلمتين. ولكن ابن عصفور لم يخصَّ هذه الفقرة بأحد الإدغامين دون الآخر، وإغا جعلها عامّة تضمّ الإدغامين، في حالة كون الحرف الثانى من المتقارمن ساكناً.

ومن أوهام ابن مالك أيضاً أن ابن عصفور يقول(١): «وأما ما ذهب إليه أبو العبّاس من أن اجتاع واوين، الأولى منها مضمومة، والثانية متحرّكة، لا يجوز لثقله فباطل ». فيتعقّبه ابن مالك بقوله: «ومن الدليل على قول أبي العباس أن الواوين متى أدَّى قياس إلى اجتاعها متحرّكين قلبت الأولى همزة ولم تثبت أصلاً نحو: أولى ».

وإذا رجعنا الى المثال الذي أورده ابن مالك لم نجد فيه اجتماع واوين متحركين. فلمله أراد «أُوَل »، فكان منه سبق قلم، أو لمل هذا السبق كان بمن نقل عنه، وهو أبو حيّان.

وكذلك الحال في تعقب ابن مالك لابن عصفور، في مسألة بناء «فَعِلان» من حييت. فهو يأخذ عليه أن لم يقس «فَعِلان» على :أحِيَّة، وأَحِيَّاء، فيُجزْ فيها ما أجاز فيها من الإدغام والإظهار، اعتاداً على أن المقيس والمقيس عليه مجتمعان في وجود الزيادة التي تبعد البناء عن شبه الفعل. وقد فات ابنَ مالك أن ابن عصفور إنما حل «فَعِلان» على «مُحْيِيان» و «حَيِيان (أ)، إذ لم يُجز فيها إلا الإظهار، اعتاداً على أن كلاً من المقيس والمقيس عليه فيه زيادة ألف ونون، بعد يائين، أولاها حركتها الكسر، وثانيتها حركتها الفتح بناءً.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) المتع الورقة ٧١.

<sup>(</sup>٢) المتم الورقة هه أ.

ولاجتاع تلك الخصائص الكثيرة في نسخة فيض الله اتخذتُها أصلاً، فأثبتُّ النصَّ عنها، وعارضته بفيرها.

## . نسخة مراد ملاً «م»

تحتفظ مكتبة «مراد ملا » في إستانبول بهذه النسخة. وهي في الموقة، من القطع المتوسّط، وتضمُّ كل صفحة ١٧ سطراً. كتب على الصفحة الأولى من النسخة: «عتم في الصرف تأليف الفقية الأستاذ أبي الحسن ابن عصفور، من أهل مدينة إشبيلية، إمام علم العربية، رحمه الله وعفا عنه ». وعلى الصفحة الأخيرة: «كمل، والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيّدنا محمد وآله. وكان الغراغ منه يوم الخميس، الخامس عشر لشهر شوال، من عام خسة وثلاثين وسبعائة ».

وهذه النسخة مكتوبة بخط حسن، كثر فيه الخطأ والتصحيف والتحريف، ولم تعارض بالأصل الذي نقلت منه. ونحن نرجّع أن ذلك الأصل هو أقدم من الأصل الذي نقلت منه نسخة «فيض الله»، لأن الخلاف بين النسختين أثبت أن نسخة «فيض الله» اعتمدت أصلاً، يضم زيادات وتنقيحات وتصويبات للمؤلف لم تصل إلى نسخة «مراد ملاً».

نضيف إلى هذا أن نسخة «مراد ملاً» اخترِمت نصوصها في مواطن كثيرة (١). وبعض هذه الخروم طويل جداً يستفرق صفحات أو عشرات من الصفحات. وأظهرها سقوط بابين كبيرين ها «باب أحكام حروف العلّة الزوائد»، و«باب القلب والحذف على غير قياس». وقحت كلّ منها بضعة أبواب(٢) فرعية.

<sup>(</sup>۱) انظر الورثة ٦ و٧ و٩ و١٨ و٣١٠...

<sup>(</sup>٢) انظر الورقة ؛ و ٦٧...

وقد حاول أحد النَسَّاخ أن يموّض بعض هذه الخروم، فكان في النسخة عدّة مواطن، كتبت بقلم يخالف خطَّ الأصل(١).

بيد أن هذه النسخة - على رداءتها ونقصها - شاركت في تحقيق الكتاب، فقوَّمت بعض العبارات، وملاَّت بعض الثغرات التي طمست في نسخة «فيض الله».

## ۳ نسخة الميدع

كان أبو حيّان النحويّ شديد الإعجاب بكتاب «المتم»، كثير الاهتام به، حقى إنه كان لا يفارقه (۱). وقد رأينا في وصف نسخة «فيض الله» كثرة العناية التي أولى بها أبو حيّان هذا الكتاب، من مقابلته قراءة على شيخه رضيّ الدين الأنصاري الأندلسيّ، ومعارضته بعدة نسخ منها قطعة يخطّ المؤلف، وتعقيّبه بزيادات وشروح ونقود.

وقد توَّج أبو حيّان عنايته هذه بأن لتَّص كتاب «المعتم» نفسه، فاختزل عبارته، وأسقط شواهده وما فيه من احتجاج، وجدل، واستطراد،دون أن يجري في مادّته تنقيحاً، أو تصويباً يذكر، وقد سمَّى مختصره هذا «كتاب المبدع في التصريف».

ولما كان في نسختي «فيض الله» و «مراد ملاً » خروم، وتصحيفات، وعبارات غائمة أو مطموسة، فإنني استعنت بنسخة مخطوطة من كتاب «المبدع »، فعارضت بها بعض المواطن من «المبتع»، لتصويب النص وإتمامه.

<sup>(</sup>١) انظر الورقة ٤ و٥ و ١٧٠...

<sup>(</sup>٢) بنية الوعاة من ٣٥٧ وكشف الظنون من ١٨٣٧.

والنسخة التي اعتمدتها هي بخط أبي حيّان. فقد جاء في آخرها: 
دمّ كتاب المبدع غدوة الجمعة التاسع والعشرين لشهر ربيع الأول، سنة 
تسع وتسعين وستائة، على يدي ملخصه أبي حيّان، وبخطه ». وهي بخط 
مغربي جليل واضح، تقع في ٣٨ ورقة، وتضم الصفحة الواحدة ١٥ 
سطراً والنسخة هذه محفوظة في دار الكتب المصرية، ضمن مجموعة 
بخط مؤلفها تحت الرقم ٢٤ نحو ش(١).

تُستهلُّ هذه النسخة بالخطبة التالية «قال أبو حيّان محمد بن يوسف ابن حيّان: حمداً لك اللهم على ما منحتناه وشكرا، وستراً منك لما اجترحناه وغفرا، وصلاتك وسلامك على من أنزلت عليه القرآن ذكرى، وبعثته هادياً للورى سوداً وحرا. وبعد فإنَّ علم التصريف يلطف إدراكه على ذوي الأفهام، ويُشرف المتحلّي به على سائر الأنام، إذ هو أشرف شطري اللسان العربيّ، وأجل ذخيرة الفاضل النحويّ، ولفعوضه قلَّ فيه التصنيف والخلاف، ولم تتوارد عليه الأفهام فيكثر فيه الاختلاف، وليس كملم الإعراب الذي ازدجم على منهله الوارد، الاختلاف، وليس كملم الموارد، فلا يتميّز فيه الفاضل إلاّ عند أفراد الرجال، ولا يظهر فيه السابق إلاّ عند ضيق الجال. وما أحد نظر في الإعراب أدنى نظرٍ إلاّ وهو مدّع فيه، وموهم الأغار أنه مجسنه ويدريه.

ولقد أخذنا هذا الفنَّ، بعد أخذ علم الإعراب، عن أستاذنا أبي جعفر ابن الزبير، وتلقنّاه مِن فِيه، لا من كتاب، حفظاً وعرضا، ونقلناه عنه شِفاهاً رطباً غضاً، في مدَّة شهور، يُدرَّبنا في مسالكه الصعاب، ويوغل بنا في أبعد المذاهب وأشعب الشَّعاب، إلى أن امتطيناه ذلولا،

<sup>(</sup>١) انظر فهرس كتب دار الكتب ٢: ٦٧.

وهبَّت لنا زَعزعُهُ قَبولا، وجَنبناه سلسَ القياد وإن كان أبيًّا، واقتدناه طوع المراد وإن كان عصيًّا.

ولما كان كتاب المعتم أحسن ما وُضع في هذا الفنّ ترتيبا، وألخصه تهذيبا، وأجمه تقسيا، وأقربه تفهيا، قصدنا في هذه الأوراق ذكر ما تضمّنه من الأحكام بألحص عبارة، وأبدع إشارة، ليشرف الناظر فيه على معظمه في أقرب زمان، ويسرّح بصيرته في عقائل حسان. وسمّيته بالمبدع الملخص من المهتم. ولم أتعرض للتنبيه على ما فيه من الاعتراض، بل أبرزته بين المغضي عنه والراض. وإن فسح الله لي في المعر، وساعدني سابق القدر، وضعت في علم التصريف ما أنا له آمل، وعلى تحصيل موادّه من قديم الزمان عامل. والله يبلغنا فيا أمّلنا من ذلك الأمنيّة، ويخلص لنا في العلم والعمل النيّة، لا مرجوّ إلا ثوابه، ولا محذور إلا عقابه».

وإذا أردنا أن نتبين الصورة التقريبيَّة لعمل أبي حيَّان في ملخَّصه فعسبنا أن نعارض باب التمثيل في «المتع »بما يقابله في «المبدع» وهو قول أبي حيَّان (١٠): «التمثيل: تُقابِلُ الأصول بالغاء والعين واللام، فإن لم تفنى الأصولُ كرَّرتَ اللام حتى تفنى. والزوائد إن لم تتكرَّر من لفظ الأصل بقيت في المثال، أو تكرَّرت وزنتَها بالحرف الموزون به الأصلُ. وزعم الكوفيُّون أنَّ نهاية الأصول ثلاثة، فها زاد من رباعي أو خامي فزائد. وذهب الكسائي إلى أن الزوائد في الرباعي ما قبل الآخر. واختلفوا، فمنهم من لا يزن الكلمة، ومنهم من يزن ويبقي الزائد في المثال ».

<sup>(</sup>١) البدع الورقة ١٥.

## المصادر والمراجع

دمشق ۱۹۳۰	أبو الطيب اللغوي	الإبدال
بغداد ١٩٦٥	خديجة الحديثي	أبنيةالصرف فيكتاب سيبويه
بقداد ۱۹۹۵	خديجة الحديثي	أبو حيّان النحوي
القاهرة ١٩٥٥	أبو سعيد السيرافي	أخبار النحويين البصريين
القاهرة ١٩٥٩	'عمد بن عبد الله	اختصار القدح المعلى
مخطوطة مصورة	أبو حيان النحوي	ارتشاف الضرب
في الجامعة العربية		
حیدر آباد ۱۳۵۹	السيوطي	الأشباه والنظائر
القاهرة ١٩٥٦	ابن السكيت	إصلاح المنطق
القاهرة ١٩٥٩	خير الدين الزركلي	الأعلام
مطبعة التقدم بالقاهرة	أبو الفرج	الأغاني
حيدر آباد ١٣٥٩	السيوطي	
حيدر آباد	عبد العزيز الميمني	إقليد الخزانة
القاهرة ١٩٦٣	الزجّاجيّ	أمالي الزجّاجّي
القاهرة ١٣٣٠	علي عبد الرزاق	أمالي علي عبد الرزاق
القاهرة ١٩٣٩	أبو حيّان التوحيدي	الإمتاع والمؤانسة
القاهرة ١٩٥٠	القفطي	إنباء الرواة
القاهرة ١٩٦١	الأنباري	الإنصاف
طهران ۱۹٤۷	إمماعيلباثاالبغدادي	إيضاح المكنون
		_

القاهرة ١٣٢٨	أبو حيان النحوي	البحر الحيط
القاهرة ١٣٢٦	السيوطي	بغية الوعاة
مطبعة لجنة التأليف	الجاحظ	البيان والتبيين
والترجمة والنشر		
	الزبيدي	تاج العروس
بيروت ١٩٥٦	أبو الفداء	تاريخ أبي الفداء (الختصر)
بيروت ١٩٥٦	ابن خلدون	تاريخ ابن خلدون (المبر)
القاهرة ١٩٤٠	الراقمي	تاريخ آداب العرب
القاهرة دار المارف	بروكليان	تاريخ الأدب العربي
•		تاريخ الدولتين
تونس ۱۲۸۹	الزركشي	الموحدية والحفصية
القاهرة ١٩٥٩	بالنثيا	تاريخ الفكر الأندلسي
النجف ١٩٥٣	أبو جعفر الطوسي	التبيان في تفسير القرآن
القاهرة ١٩٩٨	اين مالك	تسهيل الفوائد
دمشق ۱۹۷۰	ابن جنّي	التصريف الملوكي
القاهرة	القرطبي	تفسير القرطبي
مخطوطة في	أبو حيّان النحوي	تقريب المقرب
مكتبة بشير آغا ١٧٣		
القاهرة	ابن الأبار	تكملة الصلة
دمشق ۱۳۲۹	عبد القادر بدران	تهذیب این عساکر
القاهرة ١٣٣٥	التبريزي	تهذيب إصلاح المنطق
بيروت ١٨٩٥	التبريزي	تهذيب الألفاظ
دمشق ۱۹۶۸	عز الدين التنوخي	تهذيب الإيضاح
القاهرة ١٣٢٦	الثعالبي	<b>ڠار القلوب</b>
بيروت ١٩٥٢	مصطنى الغلاييني	جامع الدروس الغربية

الجزائر ١٩٢٦	الزجّاجي	الجمل
حيدر آباد ١٣٤٥	أين دريد	جهرة اللفة
القاهرة	محمد بن علي الصبان	حاشية الصبان
القاهرة ١٩٥٢	إحسان عباس	الحسن البصري
مكتبة البابي الحلبي	الجاحظ	الحيوان
القاهرة ١٢٩٩	البغدادي	خزانة الأدب
القاهرة ١٩٥٦	اَبن جنّي	الخصائص
د القاهرة ۱۹۵۸	محي الدين عبد الحمي	دروس التصريف
القاهرة ١٣٤٩	ابن فرحون	الديباج المذهب
القاهرة ١٩٥٠	تغطويه	ديوان سحم
ي بيروت	أبو عبد الله المراكثو	الذيل والتكملة
	ملوم	رسالة في تحقيق مبادىء ال
القاهرة ١٣٢٥	الصالحي	الأحد عشر
	محمد باقر الموسوي	روضات الجنان
القاهرة ١٩٥٤	ابن جني	سر صناعة الإعراب
القاهرة ١٩٣٦	أبو عبيد البكري	سمط اللآلي
مطبعة حجازي بالقاهرة	این حشام	سيرة النبي
القاهرة ١٩٥٩	أحمد الحملاوي	شذا العرف
مكتبة القدسي ١٣٥١	ابن الماد	شذرات الذهب
دمشتی ۱۹۷۱	التبريزي	شرح اختيارات المفضل
ليبسيغ ١٨٧١	ابن هشام	شرح بانت سعاد
مخطوطة في	أبو حيان النحوي	شرح التسهيل
المكتبة الأحدية ٨٩٣		
القاهرة	يح ابن حشام	شرح التصريح على التوض
مخطوطة فيدار الكتبالص	ابن يميش	شرح التصريف الملوكي

القاهرة	سعد الدين التفتازاني	شرح التفتازاني على العزي
القاهرة ١٩٥٠	السكري	شرح دايون كعب
القاهرة ١٩٥٠	الرضي	شرح الشافية
القاهرة	البغدادي	شرح شواهد الشافية
حلب ۱۹۳۹	التبريزي	شرح القصائد العشر
القاهرة ١٣٠٩	الرضي	شرح الكافية
مخطوطة مصورة	السيراني	شرح كتاب سيبويه
في جامعة القاهرة		
القاهرة	ابن يعيش	شرح المغصل
بيروت ١٩٢٠	الأنباري	شرح المغضليات
دار إحياء	ابن أبي حد،يد	شرح نهج البلاغة
الكتب العربية		
حلب ۱۹۷۰	الأعلم الشنتمري	شعر زهير
القاهرة ١٩١٠	این فارس	الصاحبي
القاهرة ١٣٧٧	الجوهري	الصحاح
بيروت	أبو جعفر ابن الزبير	صلة الصلة
القاهرة ١٩٥٢	أبو هلال المسكري	الصناعتين
القاهرة ١٩٥٢	ابن سلاّم	طبقات فحول الشعراء
القاهرة ١٩٥٤	الزبيدي	طبقات النحويين واللفويين
القاهرة ١٩٥٢	أحمد أمين	ظهر الإسلام
القاهرة ١٩٥١	يوهان فك	العربية
مطبعة الاستقامة	این عبد ربه	العقد الفريد
الجزائر ١٩١٠	أبو العباس الغبريني	عنوان الدراية
القاهرة ١٩٣٠	أبن قتيبة	عيون الأخبار

ليبسيغ ١٨٧١	اين النديم	الفهرست
مكتبة المثنى في بغداد	ابن خير <sup>'</sup>	فهرسة ابن خير
القاهرة		فهرسة المكتبة الخديوية
القاهرة ١٩٥١	اين شاكر الكتبي	فوات الوفيات
دمشق ۱۹۵٦	سعيد الأفغاني	في أصول النحو
	الفيروز ابادي	القاموس الحيط
القاهرة ١٩٣٦	المبرّد	الكامل
القاهرة ١٣١٧	سيبويه	الكتاب
القاهرة ١٣٥٤	الزمخشري	الكشاف
طهران ۱۹٤۷	حاجى خليفة	كشف الظنون
دمشق ۱۹۵۳	الأنباري	لم الأدلة
	ابن منظور	لسان العرب لسان العرب
حيدر آباد ١٣٢٩	ابن حجر العسقلاني	لسان الميزان
مخطوطة بدار	أبو حيّان النحوي	المبدع
الكتب المصرية ٢٤ ش		
الكويت ١٩٦٢	الزجّاجي	مجالس العلياء
القاهرة ١٩٣٠	ثملب	مجالس ثملب
القاهرة ١٩٥٢	شكري فيصل	الجتمعات الإسلامية
بقداد ۱۹۷۰	ىية	مجلة كلية الدراسات الإسلاه
القاهرة ١٩٦٢	البيهتي	المحاسن والمساوىء
القاهرة ١٩٦٩	این جنّی	الحتسب
القاهرة	این سیده	الحكم
القاهرة ١٩٦٨	شوقي ضيف	المدارس النحوية
القاهرة ١٩٥٨	مهدي الخزومي	مدرسة الكوفة

القاهرة ١٩٥٥	أبو الطيب اللفوي	مراتب النحويين
مطبعة صبيح	السيوطي	المزهر
الكويت ١٩٦٠	المسكري	المصون
القاهرة ١٩٣٦	ياقوت الحموي	معجم الأدباء
القاهرة ١٩٠٦	ياقوت الحموي	معجم البلدان
القاهرة ١٩٥٦	حسين نصار	المعجم العربي
القاهرة ١٩٤٥	أبو عبيد البكري	معجم ما استعجم
دمشق ۱۹۵۷	عمر رضي كحالة	معجم المؤلفين
القاهرة ١٩٦١	السجستاني	المعمرون
القاهرة ١٩٥٣	ابن سعيد المغربي	المفرب
القاهرة ١٩٥٥	محد عضبية	المغني في تصريف الأفعال
القاهرة	ابن حشام	مغني اللبيب
حيدر آباد ١٣٢٩	طاش كبري زادة	مفتاح السعادة
مطبعة حجازي بالقاهرة	الزعشري	المغصل
ليبسيغ ١٩٠٤	ابن جنّي	المقتضب
بيروت ١٩٥٦	ابن خلدون	المقدمة
حلب ۱۹۷۰	این عصفور	المتع
القاهرة ١٩٥٤	این جنّی	المنصف
القاهرة ١٩٥٥	الأشموني	منهج السالك
مخطوطة في دار	أبو حيّان النحوي	الموقور في شرح ابن عصفور
الكتب المصرية ٢٤ ش		
القاهرة ١٩٦٠	عباس حسن	النحو الوافي
القاهرة ١٣٥١	ابن تغري بردي	النجوم الزاهرة
القاهرة ١٢٩٤	الأنباري	نزهة الألباء
بيروت ١٩٦٨	المقري	نغج الطيب

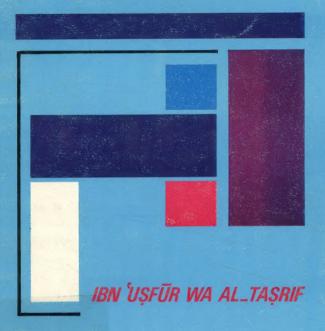
القاهرة ١٩٦٣	قدامة بن جعفر	نقد الشعر
	النويري	نهاية الأرب
بغدادي طهران ١٩٤٧		هدية المارفين
القاهرة ١٣٢٧	السيوطي	هبع الحوامع
القاهرة ١٩٤٨	ابن خلکّان	وفيات الأعيان
كلكتة ١٩١٢	ابن قنفذ	وفيات ابن قنفذ

## الحتوى

ن		الموضوع
٧		المقدمة
۵٤	أة علم التصريف وتطوره ١٣ –	مهيد: نش
۱۷	مرحلة التفريع	- r - r
١٤٣	رول: ابن عصفور هه -	الباب ال
٥٧	<b>ل الأول:</b> ترجة ابن عصفور وآثاره:	القص
0 V 0 A 7 · 7 Y 7 £ V I	- حياته	- Y - W - £
٧٩	<b>بل الثاني:</b> ابن عصفور وعلماء التصريف:	الفص
٧٩	- ابن عصفور ومدرسة البصرة	٠ ١

٨٨	۲ - این عصفور وسیبویه۲	
٨٨	٣ - ابن عصفور ومدرسة الكوفة	
۲۰۱	٤ - ابن عصفور ومدرسة بفداد	
١٠١	الفصل الثالث: مذهب ابن عصفور في التصريف:	
117	١ - النطق الجدلي	
177	٢ - السباع	
170	٣ - القياس	
١٣٣	ع - الاجاع	
۱۳۸	ه - مذهب الحققين	
***	<b>باب الثاني:</b> كتاب المتع: 1٤٥ -	)
127	الفصل الأول: التصريف والممتع	
101	<b>الفصل الثاني:</b> مصادر المتع	
177	القصل الثالث: منهج ابن عصفور في تصنيف المتع:	
١٧٠	١ - الـزيادات	
۱۷٦	٢ - التنقيح	
144	٣ - التصويب	
۱۸۱	الفصل الرابع: أوهام ابن عصفور في المتع:	
۱۸۲	١ - اضطراب وتخليط	
111	٢ - إحالات تائهة	
144	٣ - خلاف وتناقض	

٤ - فوائت وقصور ٢٢٣	
٥ - اخطاء علمية	
الفصل الخامس: وصف نسخ المخطوطة:	
۱ – نسخ فيض الله «ف »: ٢٥٣	
٢ - نسخة ابن عصفور٢	
٣ - نسخة رضي الدين٣	
٤ - نسخة ابن الزبير ٢٥٥	
٥ - نسخة ابن الخفاف٥	
٦ - نسخة الخزرجي ٢٥٧	
٧ - سائر النسخ ً٧	
۸ - حواشي أبي حيان۸	
٩ - عن ابن مالك٩	
١٠ - نيخة مراد ملا «م»١٠	
١١ - نسخة المبدع	
المصادر والمراجع	
w v .c. * .di	





DR. FAKHR AD-DÎN QABÂWAH

Dar al-Afaq al-Jadida BEIRUT. LEBANON